











مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي



جامعة الأزهر

مجلة مركز صالح كامل

**للاقتصاد الإسلامي**

**جامعة الأزهر**

مجلة علمية دورية محكمة

السنة العاشرة - العدد الثلاثون ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



مجلة مركز صالح كامل  
**للاقتصاد الإسلامي**  
**جامعة الأزهر**  
مجلة علمية دورية محكمة

---

السنة العاشرة - العدد الثلاثون ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

---

# العدد الثلاثون

شعبان - ذي القعدة ١٤٢٧هـ

سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٦م

**مَجَلَّة**  
**مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**

بجامعة الأزهر  
مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها  
مركز صالح عبد الله كامل  
للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

**رئيس مجلس الإدارة**

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد العطيبي رئيس جامعة الأزهر

**رئيس التحرير**

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

**المشرف العلمي**

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف المستشار العلمي للمركز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه وتابعيه أجمعين، أما بعد :

فهذا هو العدد الثلاثون من مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، والذي به تكتمل أعداد السنة العاشرة من عمر المجلة المديد بمون الله تعالى وتوفيقه، يصدر هذا العدد ليمثل لبنة تضاف إلى البناء السامق الذي تمثله أعداد المجلة خلال الفترة المنقضية من أعوام صدورها .

ويحمل هذا العدد مجموعة من الدراسات نسأل الله تعالى أن تكون إضافة طيبة، وإسهاماً جيداً في الوفاء برسالة المجلة ورسالة المركز، تلك الرسالة المتمثلة في نشر الفكر الاقتصادي من المنظور الإسلامي .

وفي هذا الإطار جاءت معظم الدراسات التي يحملها العدد، فقد تضمنت بحثين عن الوقف الإسلامي وكيفية تفعيله، ليؤدي دوره في الحياة المعاصرة كما أد من قبل، حيث قامت على أكتاف الحضارة الإسلامية الزاهرة، كما يحمل العدد بحثاً عن التنمية البشرية، وكيف تؤدي دورها في المحافظة على الموارد المختلفة التي يتعامل معها الإنسان، كما يرقد هذا البحث في الوفاء بأهدافه بحث آخر عن الأزمة الغذائية في عهد سيدنا يوسف عليه السلام وكيف يمكن لنا الاسترشاد بالهدى الذي جاءنا من الله تعالى في ثنايا علاج سيدنا يوسف عليه السلام لهذه الأزمة .

كذلك يضم العدد بحثاً عن أزمة سوق المال السعودي، وكيف يتم التغلب على هذه الأزمة التي ما إن تنجلي غمتها حتى تعاود الظهور من جديد مما يؤكد حاجتنا إلى ضبط أسواق المال في العالم الإسلامي بضوابط الإسلام وتوجيهاته حتى تؤدي هذه الأسواق دورها بكفاءة واقتدار، الأمر الذي يعود بالفائدة على المجتمعات الإسلامية، ويجنبها الأخطار المترتبة، على أزمات هذه الأسواق.

أخيراً يحمل العدد بحثاً يتناول استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي حيث يقدم مدخلاً أكتواريًا جديدًا في استخدام هذه الدوال في تسعير عقد التأمين.

هذه الباقية من الأبحاث يحملها العدد إلى قرائه الكرام، آملاً أن يجدوا فيها الفائدة، وأن يقفوا منها على الجديد في الفكر الإسلامي في المجالات التي تمثلها هذه الأبحاث.

وختاماً نسأل الله تعالى المثوبة لكل من أسهم في نشر هذا الفكر وتقديمه للناس، وعلى رأسهم الباحثون الكرام الذين نرجو أن تكتب جهودهم في سجل حسناتهم وأن ينفع الله تعالى بهذه الجهود الطيبة. إنه نعم المولى ونعم النصير  
وأخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مدير المركز رئيس التحرير  
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

## أولاً: البحوث



استخدام الدوال غير الخطية في تسعين عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د . وجيه عبد الله فهمي مصطفى

## استخدام الدوال غير الخطية في تسعين عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل إكتواري جديد -

د . وجيه عبد الله فهمي مصطفى (\*)

### المخلص

بينما هناك اتجاه متزايد للتوسع في إنشاء المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية الخاصة في مصر والتي تستوعب الكثير من الأيدي العاملة ، ويكون صاحب العمل هو المسئول عن تعويض هؤلاء أو ذويهم عند تحقق خطر الوفاة لأي منهم ، وبالتالي يستطيع صاحب العمل نقل هذا الخطر إلى شركة التأمين بمقتضى عقد تأمين مؤقت جماعي مقابل قسط مناسب . ومن الملاحظ أن هذا النوع من التأمين يأخذ اتجاهها تصاعديا - في معظم الدول المتقدمة في صناعة التأمين - من حيث الحجم والأهمية ، أما في السوق المصرية فإن هذا النوع من التأمين لا يلقى أي اهتمام يذكر ، سواء من حيث الترويج له أو من حيث عمل تعريفة مناسبة له . وفي هذه الورقة يتم تقديم مدخل إكتواري جديد يعتمد على استخدام الدوال غير الخطية ونظريات الجذور المشهورة لتحديد قيمة القسط الذي يعظم أرباح المؤمن .

(\*) الأستاذ المساعد بقسم الرياضة والتأمين - كلية التجارة - جامعة القاهرة

wbarakat2003@hotmail.com , wbarakat2003@yahoo.com

## مقدمة

يقوم صاحب العمل عادة بتقديم التأمين على الحياة المؤقت الجماعي الاختياري إلى مجموعة العاملين أو المستخدمين لديه . ومن المفترض أن هؤلاء العاملين سوف يتعرضون لخطر الوفاة تدريجياً وطبقاً لنموذج وفاة معين ، وبالرغم من أن معدلات الوفاة لهؤلاء مختلفة ، ولكنها تعود إلى توزيع احتمالي معين مشترك . وللتقليل من تأثير الاختيار المضاد المحتمل *adverse selection* ضد مصالح شركة التأمين ، فإن المؤمن يقوم عادةً بوضع حد أقصى مقبول لمعدلات الوفاة  $q^M$  ، ثم يقوم بعملية اكتتاب في الخطر المقدم له بعد دراسة طبية صحية لهؤلاء . قد تكون مكلفة إلى حد كبير . بفرض معرفة مستوي الوفاة المقدم له  $q$  . فإذا كانت  $q > q^M$  فإن شركة التأمين ترفض هذه التغطية ، إلا إذا كان هذا التأمين مدعوم من جهة أخرى كالدولة مثلاً ، ويرى البعض أنه يمكن استخدام النظرية الاقتصادية لتقدير دالة الطلب الكلية على هذا النوع من التأمين لتحديد كل من الحد الأقصى لمعدلات الوفاة ولقسط التأمين واللذان يحددان مستوى أرباح المؤمن المتوقعة .

## مشكلة البحث

من النظرة العامة لطرق تسعير التأمين التقليدية نجد أن هناك عيب ظاهر وهو ضعف الأساس الاقتصادي الذي على أساسه يتم تحديد قيمة القسط التجاري  $G$  . وبالرغم من أن الإكتواريون يعلمون تماماً أن سعر التوازن لأي سلعة يتحدد عند تقاطع منحني العرض مع منحني الطلب *laws of supply and demand* . لذا ظهر اتجاه جديد تزعمه Lange سنة ١٩٩٦ يناهض فيه الإكتواريين بضرورة الأخذ بمبادئ النظرية الاقتصادية عند تسعير التأمين . فعدم وجود أساس اقتصادي واضح لتسعير التأمين كان مصدر النقد الأول طويل المدى لنظرية تسعير التأمين . وقد ناقش كل من *Hickman and Miller* سنة ١٩٧٠ ، *Chalke* سنة ١٩٩١ ،

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

*Kliger and Levikson* سنة ١٩٩٨ ، النقد الرئيسي لطرق تسعير التأمين التقليدية<sup>(١)</sup>.

ورداً على هذا العيب قام *Chalke* سنة ١٩٩١ بتطوير نظرية جديدة أطلق عليها «مدخل التسعير الكلي» *macro-pricing approach* لتسعير منتجات تأمينات الحياة . ويعتمد مدخل *Chalke* على اختيار « أفضل » دوال الطلب الفردية مستندة إلى توقعات الأقسام الإكتوارية والتسويقية بشركة التأمين على الحياة لعدة نقاط على منحني الطلب لتحديد الأسعار « المثالية » .

أيضاً قام كل من *Kliger and Levikson* سنة ١٩٩٨ بتقديم وجهة نظر أكثر توافقاً مع النظرية الاقتصادية التقليدية ، فقد اعتبروا هؤلاء أن هناك مجموعة من الأشخاص عددهم  $N$  شخص مستقلين بعضهم عن بعض ، تم توزيعهم إلى مجموعات متجانسة جداً من حيث درجة الخطر المحتملة ، وبالتالي إمكانية استخدام دالة طلبهم على تأمينات الحياة في تقدير قيمة القسط " المثالية " لكل مؤمن له تعظيم أرباح المؤمن المتوقعة ، وذلك تحت شرط أوقيد وهو القدرة على الوفاء *solvency* . وفي هذه الورقة سوف نتعرض بالتفصيل لهذا المنهج عند تسعير منتج التأمين المؤقت الجماعي الاختياري .

(1) يمكن الرجوع بالتفصيل لكل من :

- J.T. Lange, Application of a mathematical concept of risk in property-liability insurance ratemaking, *Journal of Risk and Insurance* 36 (1969) (4), pp. 383-391.
- J.C. Hickman and R.B. Miller, Insurance premiums and decision analysis, *Journal of Risk and Insurance* 37 (1970) (4), pp. 567-578.
- S.A. Chalke, Macro pricing: a comprehensive product development process, *Transactions of the Society of Actuaries* 33 (1991), pp. 137-194.
- D. Kliger and B. Levikson, Pricing insurance contracts—an economic viewpoint, *Insurance: Mathematics and Economics* 22 (1998), pp. 243-249.

## أهمية البحث

بينما يأخذ سوق التأمين الجماعي اتجاها تصاعديا - في معظم الدول المتقدمة في صناعة التأمين - من حيث الحجم والأهمية ، إلا أنه مازالت تستخدم شركات التأمين المصرية المقدمة لهذا النوع من التأمين الأساليب التقليدية في تسعير منتجاتها . ويستمد ذلك البحث أهميته من ازدياد حاجة شركات التأمين على الحياة المصرية إلى تعريفة مستمدة من الخبرة الفعلية والملاحظات العملية للمجتمع محل الدراسة . ويرى الباحث أن الأهمية العملية لهذا البحث تتمثل في :

- ١ . تقديم مدخل إكتواري جديد لتسعير وثائق التأمين المؤقت الجماعي الاختياري من خلال تقدير دالة الطلب الكلي على هذا النوع من التأمين ، والتي يمكن أن تستخدم عندئذ لتحديد قيمة القسط الذي يعظم أرباح المؤمن .
- ٢ . تقديم مدخل إكتواري جديد لتقدير الحد الأقصى لأرباح المؤمن المقدم لهذا النوع من التأمين من خلال التوصل لعدة دوال غير خطية ، يعتمد فهمها على ضرورة معرفة المستخدم لهذا الأسلوب المعرفة الجيدة بأساسيات الجذور المشهورة مثل : طريقة Neaten , Rawson<sup>(١)</sup> .
- ٣ . تقديم مدخل إكتواري جديد من خلال تحديد قيمة مبدئية أو أولية لقسط التأمين الجماعي الاختياري ، والذي يعتبر عندئذ أساس لتحديد قيمة القسط الذي يعظم أرباح المؤمن .
- ٤ . هذا المنهج العلمي يمكن أن يستخدم لتسعير أنواع أخرى من وثائق تأمينات الحياة الجماعية مثل : عقد التأمين الجماعي الاختياري ذو القسط المجدد *renewal premium optional group insurance* حيث لا يوجد اكتساب طبي ، وعقد التأمين الجماعي ذو التغطية الأساسية *basic group*

(1) R.L. Burden and J.D. Faires, Numerical Analysis (7th ed), Brooks/Cole Publishing Company, New York (2001).



استخدام الذوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

*insurance coverage* والذي يقدم تغطية لكل العاملين بقدر واحد من  
المزايا.

٥. هذا المنهج العلمي يمكن أن يستخدم لدراسة الوفيات لمعرفة أسباب الاختلافات  
في معدلات الوفيات ضمن مجموعة عمرية واحدة أو خلال مدى عمري معين -  
وحسب علم الباحث - فإن مثل هذه الدراسات غير متوافرة بالسوق المصرية.
٦. يرى الباحث أن الأهمية العملية لتسعير هذا النوع من التأمين تنبع من الاتجاه  
المتزايد للتوسع في إنشاء المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية الخاصة  
والتي تستوعب الكثير من الأيدي العاملة ، ويكون صاحب العمل هو المسئول  
عن تعويض هؤلاء أو ذويهم عند تحقق خطر الوفاة لأي منهم ، وبالتالي يستطيع  
صاحب العمل نقل هذا الخطر إلى شركة التأمين مقابل قسط مناسب ثم تقديره  
على أسس علمية واضحة.

#### هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مشكلة تسعير التأمين المؤقت الجماعي  
الاختياري طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية في التسعير ، فالمؤمن يسعى نحو  
تعظيم الربح في ظل الخطر الطبيعي ، كما يفترض أن العاملين المقدم لهم هذا التأمين  
الجماعي متماثلين من حيث الخصائص العامة فيما عدا معدلات وفياتهم ، فكل عامل  
أو مستخدم أو موظف له سقف أو حد أعلى لسعر التأمين *a reservation price*  
*for insurance* . ولتخفيض تأثير الاختيار ضد مصالح شركة التأمين ، فإن المؤمن  
يضع حد أقصى مقبول لمعدل الوفاة المتوقع ، وتكون المشكلة الرئيسية هنا هي تقدير  
هذا الحد الأقصى المقبول ، حتى يستطيع المؤمن تحقيق الربح المتوقع . وهذا ما سوف  
نتعرض له في هذه الورقة .

## فروض البحث

يقوم هذا البحث على عدة فروض أساسية وهي :

- (١) صاحب العمل لديه مجموعة من العاملين قدرهم  $N$  عامل أو مستخدم ، لكل منهم معدل وفاة ، يرغب في التأمين عليهم بمقتضى وثيقة واحدة . في نفس الوقت يقوم المؤمن بوضع حد أقصى لمعدلات الوفاة المقبولة لديه هو  $q^M$  .
- (٢) المؤمن يقوم بتحديد قيمة قسط التأمين  $G$  مقابل ميزة معينة  $B$  تدفع عند تحقق خطر الوفاة .
- (٣) الحد الأقصى لمعدلات الوفاة  $q^M$  يكون غير معروف للعاملين .
- (٤) كل مستخدم لديه سقف أو حد أقصى لسعر التأمين *own reservation price* ، يكون مستعدا لدفعه مقابل هذا العقد  $(G, B, q^M)$  .
- (٥) الحد الأقصى للسعر الذي يكون العامل أو المستخدم مستعدا لدفعه مقابل هذا العقد يكون غير معروفا مقدما للمؤمن .
- (٦) إذا عرض على المستخدم سعر أقل أو يساوي هذا الحد الأقصى للسعر *reservation price* فإنه يجب عليه القيام بشراء هذا العقد .
- (٧) يقوم صاحب العمل - نيابة عن العاملين - بدفع قيمة قسط التأمين في بداية سنة الوثيقة ، وهذه الأقساط تكون واحدة لكل العاملين المقبولين تأمينيا .
- (٨) يقوم صاحب العمل - نيابة عن العاملين - بشراء هذا النوع من العقود من خلال شركات التأمين على الحياة فقط .

## حدود البحث

اقتصرت الدراسة هنا على تقديم مدخل جديد لتسعير وثائق التأمين المؤقت الجماعي الاختياري فقط دون الأنواع الأخرى من وثائق التأمين الجماعي .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

---

## هيكل البحث

- تم تقسيم ذلك البحث إلى أربعة فصول وهي :
- الفصل الأول : الطرق التقليدية لتسعير التأمين .
- الفصل الثاني : هيكل دالة معدلات الوفاة لعقد التأمين المؤقت الجماعي الاختياري .
- الفصل الثالث : الأرباح المتوقعة وشروط الطلب الأولي .
- المبحث الأول : حالة استثناء بعض المستخدمين من التغطية التأمينية .
- المبحث الثاني : حالة عدم استثناء أي مستخدم من التغطية التأمينية .
- الفصل الرابع : الدوال غير الخطية وتحديد أقصى ربح محتمل .
- النتائج والتوصيات .
- المراجع .

## الفصل الأول

### طرق التقليدية لتسعير التأمين

تختلف طرق تسعير التأمين التقليدية باختلاف نوع التأمين وذلك على النحو التالي :

بالنسبة لتأمينات غير الحياة

يفرض أن  $N$  تعبر عن مجموعة من الوحدات ذات خطر متجانس ، وأن هناك  $k$  وحدة معرضة لخسارة غير حياة محتملة قدرها  $X_k \geq 0, k = 1, 2, 3, \dots, N$  في الفترة الحالية . وترغب كل وحدة من هذه الوحدات في الحصول على تغطية تأمينية كاملة تغطي كامل الخسارة المحتملة . ويفرض أن الخسائر مستقلة بعضها عن بعض وتأخذ شكل توزيع متماثل ، فطبقا للمدخل الإكتواري التقليدي أن تتحدد قيمة القسط التجاري  $G$  من العلاقة التالية :

$$G = E[X_A] + EXP_A + PFT_A + R_A$$

حيث أن :

- $E[X_A]$  تمثل قيمة الخسارة المتوقعة (القسط الصافي) .
- $EXP_A$  تمثل قيمة المصروفات المحملة على القسط الصافي .
- $PFT_A$  تمثل قيمة أرباح المؤمن من وراء إصدار هذا العقد .
- $R_A$  تمثل عبء الخطر (احتياطي طوارئ contingency) والذي يضاف لتغطية الانحرافات المضادة ، أي لتغطية الزيادة في الخسائر الفعلية التي تزيد عن الخسائر المتوقعة ، وهذا الاحتياطي يتناقص تدريجيا كلما زادت قيمة  $N$  .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي – مدخل  
إكتواري جديد – د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

وأيا كانت طريقة حساب القسط فإنها تأخذ في الاعتبار مبدأ التباين بين وحدات الخطر والمعرضة لنفس الخطر ، وبالتالي فإن عبء الخطر  $R_K$  يجب أن يكون نسبة من  $X_K$  ، أي أن :

$$R_K = kVa[X_K] \quad (1)$$

حيث أن  $k$  مقدار ثابت <sup>(١)</sup> .

وبالتالي فإنه طبقا للمدخل الإكتواري التقليدي لتحديد قيمة القسط التجاري من خلال المعادلة التالية <sup>(٢)</sup> :

$$G = \frac{E[X_t] + e_v}{1 - e_v - e_R}$$

حيث أن :

•  $e_t$  تمثل قيمة المصروفات الثابتة عن كل وثيقة .

(١) يمكن الرجوع إلى :

- H. Buhlmann , Mathematical Models in Risk Theory, Springer-Verlag, New York (1970).
- Gerber, H.U., An Introduction to Mathematical Risk Theory. S.S. Huebner Foundation, Philadelphia, PA. Distributed by Irwin, Inc., Homewood, ILL. (1979).
- M.J. Goovaerts, F. de Vylder and J. Haezendonck, Insurance Premiums, North-Holland, Amsterdam (1984).

(٢) يمكن الرجوع إلى :

- C.L. McClenahan, Ratemaking, *Foundations of Casualty Actuarial Science* (3rd ed), Casualty Actuarial Society, Arlington, VA (1996), pp. 25-90.
- P. Booth, R. Chadburn, D. Cooper, S. Haberman and D. James, *Modern Actuarial Theory and Practice*, Chapman & Hall/CRC Press, London (1999).

•  $e_v$  تمثل معامل المصروفات المتغيرة .

•  $e_R$  تمثل معامل الربح ، وهذه عادة تمثل نسبة من قيمة القسط .

وغالبا ما تكون جماعة المؤمن لهم جماعة غير متجانسة ، بمعنى آخر : لديهم تعويضات متوقعة مختلفة وخصائص خطر أيضا مختلفة . في مثل هذه الحالات فإن هناك مجموعة من المعايير الإكتوارية تستخدم لتصنيف هؤلاء إلى مجموعات متجانسة نسبيا دون الإخلال بقانون الأعداد الكبيرة ، بحيث لا يكون هناك فرق كبير بين الاحتمالات الفعلية وتلك المتوقعة والتي على أساسها تم تقدير القسط ، وبالتالي يتم تسعير الخطر لكل مجموعة باستقلال عن المجموعات الأخرى .<sup>(١)</sup>

بالنسبة لتأمينات الحياة

يجب علينا هنا أن نفرق بين عدة حالات وهي :

بالنسبة للتأمين على الحياة الفردي

المشكلة الكبرى المحتملة والتي تواجه المؤمن هنا في التأمين على الحياة الفردي هي الاختيار المضاد ضد مصالح شركة التأمين ، بمعنى : وجود أشخاص ذوي مستوى صحي أقل نسبيا من المستوى المطلوب التأمين عليه ، يرغبون في شراء التأمين على الحياة بنفس أسعار الأشخاص الأصحاء .<sup>(٢)</sup>

(1) R.J. Finger, Risk Classification, *Foundations of Casualty Actuarial Science* (3rd ed), Casualty Actuarial Society, Arlington, VA (1996), pp. 231-276.

(٢) يمكن الرجوع إلى :

- M. Rothschild and J. Stiglitz, Equilibrium in competitive insurance markets, *Quarterly Journal of Economics* 90 (1976), pp. 629-649.
- C. Wilson, A model of insurance markets with incomplete information, *Journal of Economic Theory* 12 (1977), pp. 167-207.
- M. Spence, Product differentiation and performance in insurance markets. *Journal of Public Economics* 10 (1978), pp. 427-447.

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

وللتقليل من عملية الاختيار المضاد يستطيع المؤمن إخضاع طالب التأمين لعملية فحص طبي من ناحية ، وكذلك دراسة بطاقة الأحوال الصحية العائلية لطالب التأمين من ناحية أخرى . وفى ضوء هذا الفحص والدراسة يقرر المؤمن إحدى الحالات التالية :

- رفض التأمين ، أو
- قبول التأمين بالأسعار العادية ، أو
- قبول التأمين ولكن بسعر أعلى .

وعموما تساعد عملية الاكتتاب الطبي *medical underwriting* في تقرير الوضع الحالي لصحة طالب التأمين ، وتوقعات الوفاة مستقبلا . ولا شك أن هذا يسمح للمؤمن بتقدير العمر الصحي الملائم و / أو جدول الوفيات المناسب الذي يناسب هذا الشخص صحيا . وقد استعمل الإكتواريون مبدأ المكافئة التقليدي *traditionally used the equivalence principle* لحساب قيمة القسط السنوي  $G$  التجاري كما يلي :

$$G = \frac{(1 + c) B \times A + e_0 + e \times \ddot{a}}{(1 - f) \ddot{a}}$$

حيث أن :

- $B$  قيمة مزايا حال الوفاة المقدمة *the amount of death benefit* ، *provided*
- $A, \ddot{a}$  دوال إكتوارية يتم التوصل لهما من خلال جدول الوفيات المختار *the actuarial functions calculated using the chosen mortality table* ، والتي تعتمد على كل من : سن المؤمن عليه ، مدة الوثيقة ، معدل الفائدة الفني المستخدم .
- $e_0$  تكاليف إصدار العقد المبدئية *initial expense* .

- $e$  تكاليف تجديد العقد *renewal expense* .
- $c$  نسبة من  $B$  مقابل مصروفات المطالبة عند تحقق خطر الوفاة المؤمن منه *death claim expenses* .
- $f$  نسبة من  $G$  مقابل تحصيل الأقساط السنوية *annual expenses* .

بالنسبة للتأمين على الحياة الجماعي <sup>(١)</sup>

يوفر هذا النوع من التأمين الحماية التأمينية لمجموعة من الأشخاص تربطهم ببعض صلة معينة وذلك بمقتضى وثيقة واحدة ، وغالبا ما يكون هؤلاء إما عاملين بمنشأة تجارية أو صناعية أو خدمية أو أعضاء في نادي أو جمعية أو نقابة أو مدينين لمؤسسة تجارية أو بنك . ومن المزايا التي يمكن أن تغطي بموجب التأمين الجماعي ما يلي :

- تأمينات الحياة في شكل عقد تأمين مؤقت يتجدد سنويا .
- تأمين العجز الكلي الدائم والناجم عن مرض (دون حادث) .
- تأمين العجز الكلي الدائم والناجم عن حادث .
- تأمين العجز الجزئي الدائم والناجم عن حادث .
- تأمين العجز الكلي المؤقت والناجم عن حادث .

(١) يمكن الرجوع إلى :

- W.F. Bluhm, W.F. Group Insurance, 3rd ed. ACTEX Publications, Inc., Winstead, CT. (2000).
- S.T. Carter, Estimating claim costs for life benefits., *Group Insurance* (3rd ed), ACTEX Publications, Inc., Winstead, CT (2000), pp. 399-425.



استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د . وجيه عبد الله فهمي مصطفى

## الخصل الثاني

### هيكل دالة معدلات الوفاة لعقد التأمين المؤقت الجماعي

#### الاختياري النموذج

بفرض أن هناك مؤمن ما تم اختياره لتقديم الحماية التأمينية من خلال عقد رئيسي للتأمين على كل العاملين المؤهلين بهذه المنشأة . هذه الوثيقة الأساسية ذات القيمة الصغيرة والقابلة للتجديد سنويا هي بمثابة عقد تأمين مؤقت ، حيث يقوم صاحب العمل بدفع كامل قيمة الأقساط . ومن المفترض أن هؤلاء العاملين قد تم تصنيفهم تأمينيا طبقا لعدة معايير كالسن والوضع التدخيني ونوع الصناعة والموقع الجغرافي وغيرها . والهدف من هذا التصنيف هو الوصول إلى مجموعات متجانسة قدر الإمكان .

فالمؤمن يسمى نحو تعظيم أرباحه ، والذي يجعله يقبل تجديد عقد التأمين المؤقت الجماعي الاختياري السنوي لصاحب العمل مقابل التزامه بدفع مبلغ معين هو قيمة المزايا حال تحقق خطر الوفاة  $B$  ، والتي تدفع في نهاية السنة التي وقعت فيها الوفاة .

وكل مستخدم أو عامل أو موظف يتقدم بطلب للحصول على التأمين يكون خاضعا لإثبات القابلية للتأمين من خلال كشف طبي ذو تكلفة مرتفعة ، ومن خلال عملية الاكتتاب في الخطر يمكن تقدير معدل الوفاة السنوي لطالب التأمين  $q$  بدقة . ويكون المستخدم مقبول تأمينيا إذا كان - وكان فقط -  $q \leq q^m$  ، حيث أن  $q^m$  تمثل الحد الأقصى لمعدل الوفاة المقبول ، بمعنى أن يكون معدل الوفاة السنوي لطالب التأمين في حدود الحد الأقصى لمعدل الوفاة المقبول *the mortality cut-off*

*rate*. وعادة ما يقوم المؤمن بوضع فئات من  $q^M$ ، وكل مجموعة من العاملين المتماثلين يتم وضعهم في فئة معدلات الوفاة المناسبة لهم .

وعادة ما تكون مدة هذا العقد سنة واحدة قابل للتجديد ، مقابل قسط تجاري  $G$  ، والذي يضمن قدر معين متفق عليه من المزايا عند تحقق خطر الوفاة قدرها  $B$  تدفع في نهاية سنة الوثيقة عند تحقق خطر الوفاة المؤمن منه ، كما أن هناك حد أقصى لمعدلات الوفاة المقبولة لدى المؤمن هي  $q^M$  . وبالتالي سوف نرمز لهذا النوع من العقود بالرمز  $(G, B, q^M)$  .

ونفرض أن  $q^L, q^H$  تعبران عن الحد الأدنى والحد الأقصى لمعدل الوفاة السنوي على الترتيب ، لمجموعة المؤمن عليهم (جماعة العاملين) . والمصطلح  $q^H - q^L$  يعبر عن مقدار الاختلاف في معدلات الوفاة بين جماعة العاملين . هذه الجماعة من العاملين من المفترض أن تكون ذات تركيبة من معدلات الوفاة ، بمعنى أنه إذا تم اختيار عامل أو مستخدم ما عشوائيا له معدل وفاة  $Q$  ، هذا المعدل يكون بمثابة متغير عشوائي معرف على الفئة  $(q^L, q^H)$  ، حيث أن  $0 \leq q^L < q^H < 1$  .

ونفرض أن  $\Omega(q)$  تعبر عن هيكل دالة الكثافة التراكمية *cumulative Density Function (c.d.f)* لمعدل الوفاة  $Q$  . بمعنى :  $\Omega(q)$  تعبر عن النسبة في المجموعة التي يكون معدل وفياتها أقل من أو يساوي  $q$  . أي أنه يفترض :  
(٩) دالة كثافة الاحتمال *Probability Density Function (p.d.f)* لمعدل الوفاة  $Q$  موجودة ومعروفة بـ  $\Omega'(q) > 0$  حيث أن :  $q^L < q < q^H$  ، وصفر بخلاف ذلك .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

(١٠) وقت تحقق خطر الوفاة لكل عامل أو مستخدم هو بمثابة متغير عشوائي مستمر مستقل وبغض النظر عن كمية التأمين المشتراة ووقت الوفاة لأي عامل أو مستخدم آخر .

(١١) المؤمن على معرفة وعلم بـ  $\Omega(q)$  لكل قيم  $q$  .

(١٢) المؤمن ليس على معرفة بمعدل الوفاة الفردي عن كل مستخدم على حدة ، بينما كل مستخدم على علم بمعدل وفاته في ضوء مستواه الصحي والتاريخ الصحي لأسرته .

ومن واقع الدراسات التي تمت في السوق الأمريكية نجد أن معدلات الوفاة لجماعة المؤمن عليهم في التأمين المؤقت الجماعي الاختياري تقترب من توزيع بيتا  $beta\ distribution$  ، والذي يقوم - كما هو معروف - على قيمتين هما  $(0,1)$  . وبالتالي يمكننا القول وبطريقة أكثر عمومية أن  $\Omega'(q)$  هي بمثابة توزيع بيتا بالاعتماد على قيمتين هما  $(q^L, q^H)$  . أي أن :

$$\Omega'(q) = \begin{cases} \frac{(q - q^L)^{a-1} (q^H - q)^{b-1}}{\beta(a, b) (q^H - q^L)^{a+b-1}} & \text{if } q^L < q < q^H \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases}$$

حيث أن :

$\beta(a, b)$  هي دالة بيتا والتي تحسب من العلاقة التالية :

$$\beta(a, b) = \frac{\Gamma(a)\Gamma(b)}{\Gamma(a+b)}$$

بشرط أن تكون  $a, b > 0$

وبفرض أن  $\bar{q}$  تعبر عن متوسط معدل الوفيات السنوي للمجموعة الطالبة للتأمين الجماعي،  $\sigma_q^2$  تعبر عن التباين السنوي لمعدل وفيات هذه المجموعة ،  
واللذان يتم حسابهما من العلاقات التالية :

$$\bar{q} = \int_{q^L}^{q^H} q \, d\Omega(q)$$

$$\sigma_q^2 = \int_{q^L}^{q^H} (q - \bar{q})^2 \, d\Omega(q)$$

وقد لاحظ *Carter* أن  $\bar{q}$  في أي مجموعة عمرية تكون ذات معدلات وفاة أقل من متوسط معدل وفيات عامة السكان في نفس المجموعة العمرية . وقد كانت هناك عدة محاولات لتقدير قيمة  $\bar{q}$  ، وكانت أولى تلك المحاولات ما قام به *Miller* سنة ١٩٦١ ، كما قام أيضا معهد الخبراء الإكتواريين بكندا سنة ١٩٩٤ بتقدير هذه القيمة . ويجب التنويه إلى أن الدراسة الأخيرة مستندة على خبرة دراسة قام بها المعهد الكندي سابقا لمجموعة كبيرة من العاملين سنة ١٩٨٩ ، والتي توضح أن قيمة  $\bar{q}$  تتراوح تقريبا من 0.0001 في مجموعة فئة الأعمار الصغيرة (34 - 30) إلى 0.03 في مجموعة فئة الأعمار الكبيرة (69 - 65) . ولا شك أن هذه المعدلات تختلف باختلاف الفئة العمرية والجنس والسلالة . وعموما يمكننا القول بأن دراسات معدلات الوفيات الجماعية ليس لها تقديرات لكل من  $q^L$  ،  $q^H$  ، وكذلك أيضا لكل من  $\sigma_q^2$  ،  $\bar{q}$  .

الحد الأقصى لسعر التأمين المقبول *Reservation prices*

حيث أن لكل مستخدم معدل وفاة  $q$  ، وبفرض أن  $\pi(q, B)$  تعبر عن الحد الأقصى للسعر الذي يمكن أن يوافق عليه المستخدم أو العامل لشراء هذا العقد  $(G, B, q^H)$  . هذا السعر يمكن أن نعبّر عنه من خلال العلاقة التالية :

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

$$\pi(q, B) = B \lambda q (1 + \theta)$$

حيث أن :

- $\lambda$  هي القيمة الحالية لوحدة النقود تدفع فوراً عن واحد سنة بمعدل خصم يعادل المعدل الحالي من المخاطرة .
- $\theta$  تعبر عن الحد الأقصى لنسبة العبء الذي يضاف إلى القسط .
- المقدار  $B \lambda q$  يعبر عن القسط الإكتواري العادل *the actuarially fair premium*
- المقدار  $B \lambda q \theta$  يعبر عن الحد الأقصى للقسط والذي يكون المستخدم أو العامل مستعداً لدفعه لشركة التأمين .

وبالتالي يمكن النظر إلى العبء  $\theta$  على أنه مقياس لمدى قابلية وميول المستخدم أو العامل نحو شراء التأمين . وبالتالي فإن المستخدم ذو معدل الوفاة الأعلى يقبل على شراء التأمين بدرجة أعلى من هؤلاء ذوي معدلات الوفاة الأقل ونفص النظر عن قيمة  $\theta$  .<sup>(١)</sup>

وفى ضوء ذلك يمكننا وضع الفرضيات التالية أيضاً بفرض الوصول إلى النموذج النهائي للتسمير :

- (١٣) لأي مقدار أو كمية ثابتة من التأمين  $B$  فإن الحد الأقصى للسعر الذي يقدمه المستخدم يزداد كلما زاد معدل وفاته  $q$  ، بمعنى آخر ،  $\frac{\partial \pi}{\partial q} > 0$  لكل  $0 < q < q''$  .

ومن واقع الملاحظة العملية لشركات التأمين على الحياة المقدمة للوثائق

(1) M. Rothschild and J. Stiglitz, Equilibrium in competitive insurance markets, *Quarterly Journal of Economics* 90 (1976), pp. 629-649.

الجماعية لم يتم التعرف على سلوك  $\theta$  كلما زادت قيمة  $q$  ، فيما عدا إذا كانت  $\theta = 0$  وعندما  $q = 1$  . وقد استطاع Pratt سنة ١٩٦٤ من خلال معادلات رقم (٥) ، (٧) أن يوضح أن قيمة الحد الأقصى للقسط الفردي والذي يكون المستخدم مستعدا لدفعه لشركة التأمين هو بمثابة تباين الخسارة تقريبا .<sup>(١)</sup>

وتباين الخسارة في هذه الحالة يكون مساويا للمقدار  $(Bv)^2 q(1-q)$  ، والنتيجة التي توصل لها Pratt وكيفية حساب قيمة تباين القسط في معادلة رقم (١) يعطي حافزا لتقديم التعريف التالي للحد الأقصى للسعر  $\pi(q, B)$  الذي يقدمه المستخدم أو العامل ذو معدل الوفاة  $q$  كما يلي :

$$\begin{aligned}\pi(q, B) &= Bvq + k(Bv)^2 q(1-q) \\ &= Bvq[1 + kBv(1-q)]\end{aligned}$$

وحيث أن  $\phi = kBv$  ، وبالتعويض عن هذه القيمة في المعادلة السابقة نصل إلى النتيجة التالية :

$$\therefore \pi(q, B) = Bvq[1 + \phi(1-q)] \quad (2)$$

حيث أن  $k > 0$  والتي يطلق عليها عادة معامل الحد الأقصى للخطر *risk aversion* ، وهي مقدار ثابت تعكس مستوى عدم رغبة المستخدم أو العامل في خسارة مزايا تحقق خطر الوفاة  $B$  .

(١٤) كل العاملين أو المستخدمين لديهم نفس معامل الخطر  $k$  بغض النظر عن معدلات وفاتهم ، بمعنى أن  $k$  مستقلة عن  $q$  .

(1) C. Gollier, The Economics of Risk and Time, MIT Press, Cambridge, MA (2001).

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

والمقدار  $Bv(1-q)$  هو بمثابة الحد الأقصى للعبء متضمنا مصروفات  
وأرباح ومخاطرة المؤمن ، والذي يضاف إلى القسط الصافي  $Bvxq$  للوصول إلى  
القسط التجاري  $G$  والذي يكون العامل أو المستخدم ذو معدل الوفاة  $q$  مستعدا  
لدفعه .

ومن الملاحظ أن الفرضية رقم (١٣) والتي تم التعبير عنها بمعادلة رقم (٢)  
مقيدة تحت شرطين وهما :

- إذا كانت  $q'' \leq \frac{1}{2}$  فإن  $\phi > 0$  .
- إذا كانت  $q'' > \frac{1}{2}$  فإن  $0 \leq \phi < \frac{1}{(2q''-1)}$

وفي أكثر الحالات العملية تكون  $q'' \leq \frac{1}{2}$  بسبب أن استمرار المستخدم  
أو العامل في العمل هو شرط أساسي لاستمراره في التأمين الجماعي . وبنفس  
الطريقة تكون قيمة  $Bv \leq \pi(q, B)$  لأي مستوى وفاة . أما الفرضية رقم (١٤)  
فتدل ضمنا على أن  $\phi < \frac{1}{q''}$  .

وبفرض أن  $q''$  تعبر عن الحد الأقصى لمعدل الوفاة المكافئ *the*  
*equivalent reservation mortality* وبالتالي نستطيع أن نعبر عن القسط بـ  
 $\pi(q'', B) = G$  . وهذا المعدل يحسب من العلاقة التالية :

$$q'' = \frac{1+\phi}{2\phi} \left[ 1 - \left( 1 - \frac{G}{G'} \right)^2 \right] \quad (3)$$

حيث أن :

$$G'' = \frac{(1+\phi)^2 Bv}{4\phi}$$

ومن الملاحظ أن  $G'' \geq Bv$  لكل  $\phi > 0$ .

وبإجراء التفاضل لمعادلة رقم (٣) نتوصل إلى

$$\frac{d}{dG} G'' = \frac{1}{Bv(1+\phi)} \left[ 1 + \left( \Gamma \frac{G}{G''} \right)^{\frac{1}{2}} \right] \quad (4)$$

وهذه الدالة تكون متزايدة وموجبة لكل  $0 \leq G \leq Bv$

ويجب ملاحظة أنه لو أن هذا العقد  $(G, B, q'')$  عرض على كل العاملين بالمنشأة، فإننا سوف نجد أن العاملين ذوي معدلات الوفاة المرتفعة هم الذين يكونون على استعداد لدفع الحد الأقصى للقسط  $G$ ، وبالتالي فهم فقط الذين سوف يقبلون على شراء هذا العقد. ففي ظل الفرضية رقم (١٣) نجد أن العاملين ذوي معدلات الوفاة السنوية التي تتجاوز  $q''$  هم فقط الذين سوف يوافقون على شراء هذا العقد.

وبفرض أن  $A(G, B, q'')$  يعبر عن العدد المتوقع لطالبي العقد  $(G, B, q'')$ ، الذين لديهم معدلات وفاة  $q$  بشرط أن  $q \leq q''$  والمسموح لهم بشراء هذا العقد - حيث تكون  $q''$  غير معروفة للعاملين - والذي يحسب من العلاقة التالية:

$$A(G, B, q'') = N[1 - \Omega(q'')]$$

وبالتالي فإن العدد المتوقع من مبيعات التأمين سوف يقل والذي سوف نرمز له بالرمز  $S(G, B, q'')$ ، والمعطى من العلاقة التالية:



استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

$$S(G, B, q^M) = N[\Omega(q^M) - \Omega(q^G)]$$

بينما العائد المتوقع يحسب من العلاقة التالية :

$$G \times S(G, B, q^M)$$

**مطالبات الوفاة والمصروفات المتوقعة**

يفرض أن  $I\{A\}$  تعبر عن مؤشر أو دليل عن الحدث  $A$  ، بمعنى آخر :

$$I\{A\} = \begin{cases} 1 & \text{if } A \text{ occurs} \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases}$$

وفرض أنه تم اختيار مستخدم ما أو عامل ما عشوائيا ذو معدل وفاة  $Q$  ،  
وفرض أن  $T(Q)$  تعبر عن عدد سنوات الحياة المتوقع أن يعيشها هذا المستخدم  
الذي تم اختياره عشوائيا مستقبلا ، وفرض أن  $X(Q)$  تعبر عن القيمة الحالية  
لقيمة المطالبة الحقيقية عند وفاة المستخدم خلال السنة القادمة *employee's actual death claim during the next year* . حيث  $X(Q)$  نحصل عليها من  
العلاقة التالية :

$$X(Q) = BU \{T(Q) \leq 1\} I\{q^G \leq Q \leq q^M\}$$

وبالتالي فإن قيمة المطالبة المتوقعة عند وفاة المستخدم أو العامل العشوائي تكون :

$$\begin{aligned} E[X(Q)] &= E[E[X(Q)|Q]] \\ &= BU \int_{q^G}^{q^M} q \, d\Omega(q) \end{aligned}$$

وحيث أن هناك مصروفات مرتبطة بإصدار عقود التأمين على الحياة ، وتدفع  
مباشرة من قبل المؤمن ، مثل : مصروفات فحص طلبات التأمين ، مصروفات الفحص

الطبي ، مصروفات الاكتساب في الخطر ، المصروفات المتعلقة بعمليات صرف مطالبات الوفاة ، أيضا الضرائب على الأقساط . وعادة يفترض أن مثل هذه المصروفات سوف يتم تحميلها ودفعها في بداية سنة الوثيقة عند الإصدار ، فيما عدا تلك المصروفات المتعلقة بمطالبات الوفاة ، حيث يفترض أن هذا النوع من المصروفات سوف يتم دفعها في نهاية سنة الوثيقة وعند وفاة المؤمن عليه .

وعادة تأخذ مثل هذه المصروفات إحدى الأشكال الثلاثة التالية :

- نسبة من القسط *a percent of premium* .
- نسبة من مبلغ الوفاة *a percent of death benefit* .
- مبلغ مقطوع عن كل وثيقة *on a per policy basis* .

بمعنى آخر فإنه من المفترض أن :

- المؤمن يتحمل ما يعادل  $100e\%$  من ميزة الوفاة لكل مطالبة ، بغض النظر عن حصة هذه المطالبات .

- المؤمن يدفع ما يعادل  $100f\%$  من دخل القسط التجاري مقابل المصروفات .

- المؤمن يدفع ما يعادل  $100c\%$  من ميزة الوفاة عن كل مطالبة وفاة في نهاية سنة الوثيقة التي تقع فيها الوفاة .

وفي الواقع العملي نجد أن :

- $e$  تزيد قيمتها مع زيادة كل من قيمة مبلغ تأمين الوفاة  $B$  ، وعمر طالب التأمين . لذا عادة ما يتم تحديد مبلغ ثابت لمقابلة هذا النوع من

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

---

- المصروفات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية - مثلاً - نجد أن  $e$  تكون في المتوسط أقل من ٢ دولار عن كل مبلغ تأمين ١٠٠٠ دولار .<sup>(١)</sup>
- التكلفة  $c$  عادة تكون قيمتها أقل من  $e$  .
  - التكلفة  $f$  عادة تكون أكبر نسبياً وتقع في المدى  $0 \leq f < 0.10$

وبالتالي يمكن حساب إجمالي المصروفات المتوقعة (مطالبات الوفاة + المصروفات الأخرى) للعدد  $(G, B, q^M)$  لمجموعة المؤمن عليهم  $N$  مؤمن عليه من العلاقة التالية :

$$\text{Expected costs} = fGS(G, B, q^M) + eBA(G, B, q^M) + N(1+c)Bv \int_{q^0}^{q^M} q \, d\Omega(q)$$

---

(1) L. Kane, Alternative/simplified underwriting for life and health products, *Record of the Society of Actuaries* 27 (2002) (3) Session 130PD.

### الفصل الثالث

#### الأرباح المتوقعة وشروط الطلب الأولي

نفرض أن  $\rho$  تعبر عن إجمالي الربح المتوقع للمؤمن ( الدخل المتوقع - المصروفات المتوقعة ) المقدم من العقد  $(G, B, q^M)$  لمجموعة من المستخدمين عددهم  $N$  شخص ، وبالتالي يمكن حساب قيمة  $\rho$  من العلاقة التالية :

$$\rho = N.G(1-f)[\Omega(q^M) - \Omega(q^G)] - N.e.B[1 - \Omega(q^G)] - N(1+c)B.v \int_{q^G}^{q^M} q \, d\Omega(q) \quad (5)$$

وبفرض أن  $G^L = \pi(q^L, B)$  تعبر عن الحد الأدنى المقبول - مع التحفظ من الأقساط ،  $G^H = \pi(q^H, B)$  تعبر عن الحد الأقصى المقبول - مع التحفظ من الأقساط .

وبالتالي إذا فرضنا أن المؤمن طالب بقسط تجاري قدره  $G$  ، حيث أن  $G < G^L$  ، حينئذ سوف يقبل كل مستخدم أو كل عامل على شراء التأمين وبالتالي يكون مؤمن عليه .

ويجب التنويه هنا إلى أن المؤمن يستطيع أن يزيد القسط التجاري  $G$  إلى أن يصل إلى  $G^H$  بدون أي زيادة في قيمة مطالبات الوفاة المتوقعة ومصروفات الكشف الطبي ، وبدون فقد أي عقد من عقود التأمين لأي مستخدم ، وبالتالي ما يزال هناك زيادة في الدخل والأرباح المتوقعة . ويستمر هذا الوضع متى كانت  $G < G^H$  . أما إذا طالب المؤمن بقسط تجاري  $G$  ، حيث أن  $G > G^H$  فإنه لن يقدم أي مستخدم على شراء هذا التأمين .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

وبالتالي يمكننا القول بأن قيمة القسط  $G$  تكون مقبولة إذا كانت -  
وكانت فقط -  $G^L \leq G \leq G^H$  ، حيث أن ،

$$G^L = Bvq^L [1 + \phi(1 - q^L)]$$

$$G^H = Bvq^H [1 + \phi(1 - q^H)] .$$

وبالتالي تكون معادلات الطلب الأولي *The first order equations*  
المتوصل لها من معادلة رقم (5) على النحو التالي :

$$\frac{\partial p}{\partial q^H} = N[(1 - f)G - (1 + c)Bvq^H] \Omega'(q^H) \quad (6)$$

أيضا :

$$\frac{\partial p}{\partial G} = N(1 - f) \left[ \Omega(q^H) - \Omega(q^L) - \left( G - \frac{eB + (1 + c)Bvq^H}{1 - f} \right) \Omega'(q^L) \frac{d}{dG} q^L \right] . \quad (7)$$

وبمساواة معادلة رقم (٧) بصفر ، واستبدال  $G$  بـ  $G^*$  وإعادة ترتيب  
المقادير نصل إلى المعادلة التالية :

$$N[G^* d\Omega(q^L) - N[\Omega(q^H) - \Omega(q^L)] dG^* \\ = N[fG^* + e.B + (1 + c)Bvq^H] d\Omega(q^L) + Nf[\Omega(q^H) - \Omega(q^L)] dG^*$$

وهذا له تفسير بديهي ، فعند مقدار ثابت لـ  $q^H$  وعند السعي نحو تعظيم  
الربح ، فإن القسط يزيد من  $G^*$  إلى  $G^* + dG^*$  ، والتعبير  $N d\Omega(q^L)$  يدل  
على عدد العاملين الذين يسقطون من التغطية التأمينية . وبالتالي فإن الجانب الأيمن  
من هذه المعادلة يدل على مقدار النقص في المصروفات المتوقعة ومطالبات الوفاة ،  
بينما الجانب الأيسر يوضح مقدار النقص في دخل الأقساط المتوقع .

وبمساواة معادلة رقم (٦) بالصفر فإننا نتوقع حالتين من الحلول وهما :

• الحالة الأولى : إذا كانت قيمة  $(1-f)G - (1+c)Bux^M = 0$

في هذه الحالة ينتج زوجين من المعاملات تحققاً الحد الأقصى للربح وهما  $(G_1^*, q^{M*})$  ، ويكون هناك تعظيم للربح المتوقع  $\rho_1^*$  .

• الحالة الثانية : إذا كانت قيمة  $\Omega'(q^{M*}) = 0$

وفي هذه الحالة ينتج زوجين من المعاملات تحققاً الحد الأقصى للربح وهما  $(G_2^*, q^{M*})$  ، ويكون هناك تعظيم للربح المتوقع  $\rho_2^*$  .

وكما هو واضح لنا نجد أن المؤمن أستثنى بعض العاملين من التغطية التأمينية طبقاً للحالة الأولى ، بينما في الحالة الثانية نجد أن المؤمن لم يستثنى أي مستخدم من التغطية . ويحجب التنبؤ به إلى أنه عند تحديد زوج تعظيم الربح  $(G_2^*, q^{M*})$  كما في الحالة الأولى أو كما في الحالة الثانية  $(G_1^*, q^{M*})$  ، فإن هذا التحديد يتم بصورة منفصلة للحالة الأولى عن الحالة الثانية . وسوف نتعرض هنا لهاتين الحالتين بنوع من التفصيل كل منهما في مبحث مستقل ، وذلك على النحو التالي :

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

## المبحث الأول

### حالة استثناء بعض المستخدمين من التغطية التأمينية

طبقاً للفرضية رقم (٩) مع إحداث تغيير بسيط نجد أن المؤمن يستثنى بعض العاملين من التغطية ، وهذا يتحقق عندما تكون قيمة  $\Omega'(q^{**}) \neq 0$  ، وهذا يدل على أن  $q^L < q^M < q^{**}$  ، بمعنى آخر : أن المؤمن سوف يستثنى العاملين ذوي معدلات الوفاة التي تزيد عن  $q^{**}$  من شراء العقد  $(G_1, B, q^M)$  . وبالتالي فإن الحد الأقصى للربح  $(G_1^*, q^{**})$  يتحقق عندما  $(1-f)G_1 - (1+c)Buq^M = 0$  ، أي أن ،

$$(1-f)G_1 = (1+c)Buq^M$$

$$\therefore G_1^* = \frac{(1+c)Buq^{**}}{1-f} \quad (8)$$

ويتضح من معادلة رقم (٨) أن  $G_1^*$  والتي تعبر عن الحد الأقصى لقسط عقد التأمين المؤقت الجماعي الاختياري والذي يكون مسعراً بطريقة تعكس الحد الأقصى لمدى الوفاة المقبول  $q^{**}$  للمؤمن . عندئذ يمكننا التوصل إلى النتائج التالية :

١ . الحد الأقصى للقسط  $G_1^*$  يكون كافياً لتغطية القسط الإكتواري العادل + المصروفات التي تمثل نسبة من القسط + مصروفات المطالبة بالوفاة لمعظم العاملين المقبولين .

٢ . الحد الأقصى للقسط  $G_1^*$  يكون مستقلاً عن عدد مفردات المجموعة المغطاة  $N$  .

٣ . الحد الأقصى للقسط  $G_1^*$  لا تعتمد مباشرة على تكلفة الاكتتاب الطبي *medical underwriting* والتي سوف نرمز لها بـ  $cB$  .

وبالتعويض عن قيمة  $G$  المتوصل لها في معادلة رقم (٥) في معادلة الربح المتوصل لها في معادلة رقم (٨) وكتابة معادلة الربح كما لو كانت دالة في  $q^{**}$  فإننا نتوصل للمعادلة التالية :

$$\rho_1 = N(1+c)Bv \left[ q^{**} [\Omega(q^{**}) - \Omega(q^{G_1^*})] - \frac{[1 - \Omega(q^{G_1^*})]c}{(1+c)v} - \int_{q^{G_1^*}}^{q^{**}} q \, d\Omega(q) \right] \quad (9)$$

حيث أن - طبقا لما ورد في معادلة رقم (٣) -  $q^{**}$  والتي تمثل الحد الأقصى لمعدل الوفاة المقبول عند مستوى قسط  $G_1^*$  يتم الحصول عليه من المعادلة التالية :

$$q^{G_1^*} = \frac{1+\phi}{2\phi} \left[ 1 - \sqrt{1 - \frac{q^{M^*}}{q^{**}}} \right] \quad (10)$$

حيث أن :

$$q^{**} = \frac{(1-f)(1+\phi)}{4(1+c)\phi}$$

مع ضرورة التنويه إلى أنه لن يوجد معدل وفيات واحد آخر يمكن أن يتجاوز  $q^{**}$ .

ومن معادلة رقم (٤) وبإجراء التفاضل الجزئي لـ  $G_1^*$  يكون :

$$\frac{d}{dG_1^*} q^{G_1^*} \Big|_{G_1^*} = \frac{1}{Bv(1+\phi)} \left( 1 - \frac{q^{M^*}}{q^{**}} \right)^{\frac{1}{2}} \quad (11)$$

وبالتالي نستطيع إعادة كتابة معادلة الطلب الأولي كما يلي :

$$\begin{aligned} \frac{d}{dG_1^*} \rho_1 = N(1+c)Bv [\Omega(q^{**}) - \Omega(q^{G_1^*})] - \frac{N(1+c)Bv}{1-f} \\ \left[ (q^{**} - q^{G_1^*}) - \frac{c}{(1+c)v} \right] \Omega'(q^{G_1^*}) \frac{d}{dG_1^*} q^{G_1^*} \end{aligned} \quad (12)$$

عندئذ يكون للمؤمن هدفان هما :



استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

• إيجاد قيمة  $q^{M*} \in (q^L, q^H)$  والذي يعظم قيمة  $\rho_1$ .

• إيجاد قيمة  $\rho_1^*$  والتي تعظم قيمة  $\rho_1$ .

### أساليب تحديد الحد الأقصى لربح المؤمن

هناك مدخلان أو أسلوبان أساسيان لتحديد الحد الأقصى للربح من خلال

دراسة وفحص  $q^{M*}$  وهما :

• البحث في الفترة  $(q^L, q^H)$  لكل  $q^{M*}$  والتي تعظم  $\rho_1$ .

• إيجاد  $q^{M*} \in (q^L, q^H)$  والتي تكون بمثابة جذر الجانب الأيمن في معادلة

رقم (١٢) .

وفيما يلي شرح مبسط لكل من هذين المدخلين :

#### المدخل الأول :

يعتبر هذا المدخل أكثر مباشرة ، ولكن يقدم تفسير بسيط للشروط

الضرورية حتى تتحقق النهاية العظمى للربح  $(q^L, q^H)$  . وهناك العديد من

برامج الحاسب الآلي التي عن طريقها يمكن التوصل إلى هذا المقدار مثل برامج :

*Mathematica, Maple, Math lab* . والتي عن طريقها يمكن التوصل إلى

مدى الفترة  $(q^L, q^H)$  لكل  $q^{M*}$  والتي تعظم  $\rho_1$ .

#### المدخل الثاني :

هذا المدخل ربما يكون أكثر صعوبة ، ولكن يقدم تفسير وتوضيح أكبر

للشروط الضرورية لتحقيق النهاية العظمى للربح الداخلي  $(q^L, q^H)$  . فإذا

كانت المعادلة رقم (١٢) ليس لها حل في الفترة  $(q^L, q^H)$  فإن المؤمن عندئذ سوف

يستثنى تلقائياً العاملين ذوي معدلات الوفاة التي تزيد عن معدلات وفاتهم  $q''$  في الفترة  $(q^L, q'')$ .

وبفحص معادلة رقم (١٢) نجد أن هناك ثلاثة متطلبات وشروط ضرورية

واضحة لتحقيق الحد الأقصى للربح  $q^{M*} \in (q^L, q'')$  وهي :

- أن تكون  $q^{M*} - q^{G*} > 0$ .
- أن تكون  $\Omega'(q^{G*}) > 0$ .
- أن تكون  $q^{M*} - q^{G*} > \frac{e}{(1+c)v}$ .

الشرط الأول

فمطلب  $q^{M*} - q^{G*} > 0$  يتحقق إذا كان  $\phi > \left[ \frac{(f+c)}{(1-f)(1-q^{G*})} \right]$

وعموماً لضمان التأمين على كل العاملين بالمنشأة بما فيهم أصحاب الخطر غير المرغوب فيه ، فإنه يجب أن تكون قيمة  $q^{M*} - q^{G*} > 0$  عند اختيار أية مفردة من  $q^{M*} \in (q^L, q'')$  ، وبالتالي تكون غير المتساوية التالية مطلوبة لنا :

$$\phi > \phi^L = \frac{f+c}{(1-f)(1-q^{G*})} \quad (13)$$

ويجب التنويه إلى أنه في باقي كل أجزاء هذه الورقة سوف نفترض تحقق غير المتساوية السابقة .

فغير المتساوية  $\phi > \phi^L$  تدل على أن كل العاملين يكون لديهم حد أقصى للسعر لقبول التأمين ، لذلك فإن العاملين سوف يقومون بدفع القسط  $G$  والذي يغطي كل المصروفات  $(fG, cBv)$  الخاصة بالمؤمن والمرتبطة بعملية الفحص والاكتمال الطبي  $(eB)$  . فإذا لم تتحقق غير المتساوية هذه - بمعنى إذا كانت

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
 د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى  
 إكتواري جديد -

$q^{''} \leq q^{''*}$  - عندئذ لن يوجد طالب تأمين واحد يسمح له بشراء التأمين ،  
 وبالتالي فإن المؤمن لن يحقق أي دخل من القسط ، ولكن يتحمل هو مصروفات  
 الفحص والاكتتاب الطبي ، أي أن المؤمن يتحمل خسارة في هذه الحالة . وبالتالي  
 فإننا نستطيع القول بأنه إذا كانت  $\phi \leq \phi^L$  فإن هذا يعني أن العاملين لن يكونوا ذو  
 درجة خطر عالية ، وبالتالي فإن التأمين الجماعي الاختياري لن يكون مصدر اهتمام  
 لهؤلاء ، وبالتالي لن يكون هناك أي ربح لشركة التأمين المصدرة لهذا العقد .

### الشرط الثاني

فشرط  $\Omega'(q^{''*}) > 0$  يتحقق إذا - وإذا كان فقط - :

- $q^{''} > q^{''*} > q^L$
- $q^{''*} - q^{''} > 0$

وبالتالي إذا كانت  $\Omega'(q^{''*}) > 0$  وأن معدلات الوفاة لجماعة المؤمن عليهم  
 هي  $q^R$  ، حيث أن  $q^L < q^R < q^{''*}$  ، فإن المؤمن سوف يحقق نتائج مرضية  
 عندئذ .

وحيث أن :

$$q^L = q^{''*} = \frac{1+\phi}{2\phi} \left[ 1 - \sqrt{1 - \frac{q^R}{q^L}} \right]$$

وبالتالي لتحديد قيمة  $q^R$  من المعادلة التالية :

$$q^R = q^L \left[ 1 + \phi(1 - q^L) \right] \frac{1-f}{1+c} \quad (14)$$

∴ يمكننا القول بأن شرط  $q^L < q^R$  يكون مرضيا وبطريقة تلقائية عندما  $\phi > \phi^L$ .

ويجب التنويه إلى أنه إذا كانت  $q^{M*} < q^R$  - وهذا دلالة على أن  $\Omega(q^{M*}) = 0$  ، فإن معادلة رقم (١٢) تتحول إلى :

$$\frac{d\rho_1}{dq^{M*}} = N(1+c)B\psi\Omega(q^{M*}) > 0$$

بمعنى أن أرباح المؤمن يمكن أن تتزايد أكثر بزيادة  $q^{M*}$  ، وبالتالي يمكننا القول بأن إستراتيجية تعظيم الربح لن تتحقق أبدا متى كانت  $q^{M*} < q^R$  .  
وبالتالي فلن يكون الشرط  $q^R < q^{M*}$  مقبول ، فإن غير المتساوية التالية يجب أن تكون متوافرة أيضا :

$$\phi < \phi^{**} = \frac{1}{1-q^L} \left[ \frac{1+c}{1-f} \left( \frac{q^R}{q^L} \right) - 1 \right] \quad (15)$$

فإذا كانت  $\phi \geq \phi^{**}$  عندئذ يكون  $q^{M*} > q^R \geq q^{**}$  ، وهذا يناقض الفرضية  $q^{M*} < q^{**}$  . لذا فإننا سوف نضع قيود عند استخدام غير المتساوية السابقة .

### الشرط الثالث

مما سبق يتضح لنا أن  $q^{M*}$  تكون مقبولة إذا - وإذا كان فقط -  
 $q^R < q^{M*} < q^{**}$  ، أما بالنسبة لـ  $\Omega(q^{M*}) - \Omega(q^{**}) > 0$  إلى  $q^L < q^{M*} < q^{**}$  ،

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

فإنه يترتب على هذا الشرط أن تكون  $\frac{c}{(1+c)U} > q^{M*} - q^{G*}$  ، وبالتالي يجب ألا تكون قيمة  $c$  قيمة كبيرة جداً .

ولتحديد الحد الأعلى لـ  $c$  فإننا سوف نفترض أن  $\Delta(q)$  معرفاً بحيث  
، بمعنى أن :  $0 \leq q < q''$  ، أي أن :

$$\Delta(q) = q - \frac{1+\phi}{2\phi} \left[ 1 - \sqrt{1 - \frac{q}{q'}} \right]$$

وبإجراء التفاضل للمتساوية السابقة نصل إلى :

$$\Delta'(q) = 1 - \frac{1+c}{(1-f)(1+\phi)} \left( 1 - \frac{q}{q'} \right)^{-\frac{1}{2}}$$

ويجب ملاحظة أن قيمة  $\Delta'(q)$  تتناقص تدريجياً حتى  $q'$  ، بينما تتزايد  
 $\Delta(q)$  تدريجياً من الصفر وحتى الحد الأقصى  $\Delta^{max}$  ، حيث أن :

$$\Delta^{max} = \left( 1 - \frac{1+c}{(1-f)(1+\phi)} \right)^2 q'$$

عندئذ تتناقص قيمة  $\Delta(q')$  لتصل إلى :

$$\Delta(q'') = q'' - \frac{(1+\phi)}{2\phi}$$

وهناك شرط ضروري لكي يكون الجذر مقبول في معادلة رقم (١٢) ، وهو  
أن تكون قيمة  $\Delta^{max} < (1+c)U$  .

ولتمييز الفترة بشكل أفضل بحيث تضم قدر مقبول من  $q^{M*}$  ، إن يكون من  
الضروري أن تكون قيمة  $\Delta(q^{M*}) > \frac{c}{(1+c)U}$  ، ويفرض أن  $q_1^1$  ،  $q_2^1$  هي

جذور المعادلة  $\Delta(q) = \frac{e}{(1+c)\nu}$  معلومية  $e < (1+c)\nu\Delta^{\max}$ ، بحيث أن  $q_1^A \leq q_2^A$  .

فمن الواضح أن هذه الجذور حقيقية ومعطاة من العلاقة التالية :

$$q_1^A, q_2^A = \frac{1}{2} \left( 1 - \frac{f+c}{(1-f)\phi} \right) + \frac{e}{(1+c)\nu} \pm \frac{1}{2} \sqrt{\left( 1 - \frac{f+c}{(1-f)\phi} \right)^2 - \frac{4e}{\nu\phi(1-f)}}$$

ولضمان أن تكون  $\Delta(q) > \frac{e}{(1+c)\nu}$  فئة جزئية من الفترة  $(q^R, q'')$  ،

فإن الشروط السابقة يجب أن تأخذ في الاعتبار بحيث أن :

$$q_1^A < q''$$

$$q_2^A > q^R$$

وعموما نستطيع القول بأن  $q^{**} -$  إذا وجدت - فإنها سوف تقع في الفترة  $(\max\{q^R, q_1^A\}, \min\{q'', q_2^A\})$  . ولكن ماذا يحدث إذا لم توجد قيمة مرضية لـ  $q^{**}$  ؟ هذا قد يتحقق - على سبيل المثال - في مثل هذه الحالات :

- إذا كانت قيمة  $e$  كبيرة جدا ، أي  $e \geq (1+c)\nu\Delta^{\max}$  .
- إذا كانت جذور كل من  $q_1^A, q_2^A$  موجودة ولكن  $q_1^A \geq q''$  أو  $q_2^A \leq q^R$  .
- إذا كانت  $q_1^A < q^R$  ،  $q_2^A > q''$  ولكن ليس  $q^{**} \in (q^R, q'')$  .

وبغض النظر عن السبب ، عندما تكون المعادلة رقم (١٢) ليس لها حل فإن  $\rho_1$  كما تم تعريفها مسبقا في معادلة رقم (٩) تكون غير متناقصة ، كما أن  $q^{**}$  تتزايد في الفترة  $(q^R, q'')$  . وبالتالي فإن المؤمن سوف يحقق أقصى ربح متوقع عن طريق وضع  $q^{**} = q''$  . وبالتالي فإن كل شخص هو في الحقيقة قابل للتأمين عليه الآن ، والمؤمن هنا سوف يتحمل تكاليف فحص واكتساب طبي ليس لها

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د . وجيه عبد الله فهمي مصطفى

---

مبرر . وبالتالي نستطيع أن نقول أنه إذا كانت المعادلة رقم (١٢) ليس لها حل مقبول ، فإن الحد الأقصى لأرباح المؤمن سوف يزيد بقدر أكبر إذا تم إزالة مصروفات الفحص والاككتاب الطبي وقدم الحماية التأمينية لكل شخص في المجموعة طالبة التأمين المؤقت الاختياري .

## المبحث الثاني

### حالة عدم استثناء أي مستخدم من التغطية التأمينية

في هذه الحالة تكون قيمة  $\Omega(q^M) = 0$  ، وبالتالي فإن الفرضية رقم (٩) والتي تناولت كل من  $q^M \leq q^L$  ،  $q^M \geq q^H$  سوف يترتب عليها النتائج التالية :

- حالة  $q^M \leq q^L$  تكون غير مهمة ، لأنها سوف تؤدي إلى رفض كل المتقدمين للتأمين عليهم ، وبالتالي لا يوجد تأمين ولا يوجد دخل *no insurance and no income* ، وبالتالي سوف يكون هناك خسارة مؤكدة للمؤمن تعادل  $N \times e$  إذا قدم هذا النوع من التأمين بهذه الشروط .

- حالة  $q^H \geq q^L$  سوف تؤدي إلى قبول كل المستخدمين . وحيث أن المؤمن يعرف  $\Omega$  ، وبالتالي فهو لن يتحمل أي مصروفات متعلقة بالفحوصات الطبية . وبالتالي فإن دوال الربح يجب أن تعدل على النحو التالي :

$$e = 0 ,$$

$$q^M = q^H ,$$

$$\Omega(q^H) = 1$$

وبالتالي تكون دالة الربح الناتجة هي :

$$p_1 = N G_1 (1 - f) [1 - \Omega(q^{H_2})] - N(1 + c) B u \int_{q^L}^{q^H} q d\Omega(q) \quad (16)$$

وهذه المعادلة تعتمد الآن فقط على قيمة  $G_2$  وبالتالي يمكننا اشتقاق معادلة الطلب الأولي كما يلي :



استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

$$\frac{d\rho_2}{dG_2} = N(1-f) \left[ 1 - \Omega(q^{G_2}) - \left( G_2 - \frac{(1+c)Bvq^{G_2}}{1-f} \right) \Omega'(q^{G_2}) \frac{d}{dG_2} q^{G_2} \right] \dots (17)$$

وبالتالي يكون هدف المؤمن هو إيجاد قيمة  $G_2^*$  المقبولة والتي تعظم  $\rho_2$ .  
وهذا يمكن أن يتحقق بإحدى أسلوبيين :

- البحث في الفترة  $[G^L, G'']$  عن قيمة  $G_2^*$  والتي تعظم  $\rho_2$  ، أو
- إيجاد  $G_2^* \in [G^L, G'']$  والتي تكون بمثابة جذر المعادلة رقم (١٧) وهذا يعظم  $\rho_2$  أيضا .

وينوه الباحث هنا أيضا إلى أن المدخل الثاني يكون أكثر عمقا وذو درجة تفسير وتوضيح أكثر .

ويمكن أن نلاحظ أن هناك شرطان ضروريان يجب أن يتوافرا حتى يكون هناك وجود لجذر المعادلة رقم (١٧) وهما :

الشرط الأول : أن تكون قيمة

$$\Omega'(q^{G_2}) > 0$$

وهذه تحدث تلقائيا لأي  $G_2^* \in [G^L, G'']$  .

الشرط الثاني : أن تكون

$$G_2 - \frac{(1+c)Bvq^{G_2}}{(1-f)} > 0$$

وهذه تحدث إذا كانت - وكانت فقط -  $0 < G_2 < G'''$  .

حيث أن :

$$G''' = Bv \left( \frac{1+c}{1-f} \right) \left( 1 - \frac{f+c}{(1-f)\phi} \right)$$

ولضمان أن تكون  $G_2 - \frac{(1+c)Bvq^{G_1}}{(1-f)} > 0$  لأي قيمة مقبولة لـ  $G_2$  ،

فإن هذا يتطلب أن تكون  $G^W > G^H$  . ويمكن إثبات أن  $G^W > G^H$  إذا كان -  
وكان فقط - .

$$\phi^L < \phi < \frac{1+c}{(1-f)q^H}$$

إن شرط  $\phi < \frac{(1+c)}{(1-f)q^H}$  يكون مرضيا وبطريقة تلقائية في التطبيق

العملي عندما تؤول قيمة  $q^H$  إلى قيمة صغيرة جدا .

أما إذا كان لا يوجد جذر مقبول لمعادلة رقم (١٧) فإن الطرف الأيمن في هذه المعادلة يكون موجب دائما ، أيضا نجد أن دالة الربح تتزايد كلما تزايدت  $G_2$  إلى أن تصل إلى  $G^H$  . وعندما تكون  $G_2 = G^H$  فإن قيمة الربح تكون مساوية للصفر . بمعنى آخر ، إذا كان لا يوجد جذر مقبول لمعادلة رقم (١٧) ، عندئذ فإن أقصى ربح محتمل يكون مساويا للصفر .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

## الفصل الرابع

### الدوال غير الخطية وتحديد أقصى ربح محتمل

خطوات تحديد أقصى ربح محتمل

لتحديد أقصى ربح محتمل للمؤمن *Determination of the maximum expected profit* بمعلومية المعالم  $B, c, f, \phi, q', q'', v$  فإننا نجري الخطوات التالية :

الخطوة (١)

المؤمن يستطيع أن يحدد قيمة مرتفعة للقسط بحيث لا يقوم أي مستخدم بالتقدم بطلب الحصول على التأمين وهذا إنتاج بدون دخل ، وهذا الوضع يمكن أن نعبر عنه بـ  $p_1 = p_2$  .

الخطوة (٢)

حساب القيمة  $\phi'$  وبالتالي نتوقع إحدى نتيجتين وهما :

١ . إذا كانت  $\phi \leq \phi'$  عندئذ تكون قيمة  $\phi$  منخفضة جدا ، وبالتالي لن يكون هناك تأمين ممكن . أي أن المؤمن يتوقف عن تقديم التغطية التأمينية لهذه المجموعة .

٢ . إذا كانت  $\phi > \phi'$  ، فإن هذا يعني الانتقال إلى الخطوة رقم (٢) .

الخطوة (٣)

حساب القيمة  $\phi''$  وبالتالي نتوقع إحدى نتيجتين وهما :

١ . إذا كانت  $\phi \geq \phi''$  عندئذ تكون قيمة  $\phi$  مرتفعة جدا ، وهذا يعني

الانتقال إلى الخطوة رقم (٧) .

٢ . إذا كانت  $\phi < \phi''$  ، وهذا يعني الانتقال إلى الخطوة رقم (٤) .

#### الخطوة (٤)

حساب القيمة  $(1+c)\nu\Delta^{\max}$  وبالتالي تتوقع إحدى نتيجتين وهما :

١. إذا كانت  $e < (1+c)\nu\Delta^{\max}$  ، وهذا يعني الانتقال إلى الخطوة رقم (٥).

٢. إذا كانت  $e \geq (1+c)\nu\Delta^{\max}$  ، وهذا يعني الانتقال إلى الخطوة رقم (٧).

#### الخطوة (٥)

حساب القيمة  $q^R$  وجذور المعادلة  $\Delta(q) = \frac{e}{(1+c)\nu}$  بمعلومية

$e < (1+c)\nu\Delta^{\max}$  وهي  $q_1^A$  ،  $q_2^A$  ، بحيث أن  $q_1^A \leq q_2^A$  .

#### الخطوة (٦)

تكون هذه الجذور مقبولة إذا وقعت في الفترة  $\{\max\{q^R, q_1^A\}, \min\{q^H, q_2^A\}\}$  ،

بحيث :

١. إذا كانت الفترة موجودة والجذور موجودة ، نقوم بحساب كل من :

$\rho_1^+$  ،  $G_1^+$  باستخدام معادلة رقم (٨) ومعادلة رقم (٥) على الترتيب .

٢. ما عدا ذلك يعني الانتقال إلى الخطوة رقم (٧) .

#### الخطوة (٧)

بوضع :

$$e = 0$$

$$q^H = q^{H'}$$

$$\Delta(q^H) = 1$$

#### الخطوة (٨)

بحل المعادلة رقم (١٧) بالنسبة لـ  $G_2^+$  بحيث  $0 < G_2^+ < \min\{G^H, G^W\}$  .

#### الخطوة (٩)

بحساب  $\rho_2^+$  باستخدام معادلة رقم (١٦) .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

### الخطوة (١٠)

١. إذا كانت  $\rho_1^* \geq \rho_2^*$  فإن هذا يعني أن الحد الأقصى المتوقع لربح المؤمن سوف يتم الحصول عليه باستخدام الزوج  $(G_1^*, q^{**})$ .

٢. بخلاف ذلك فإن أقصى ربح متوقع للمؤمن يتم الحصول عليه باستخدام

الزوج  $(G_2^*, q'')$  ، ويتم إزالة مصروفات الفحص والاككتاب الطبي  $cB$ .

٣. أقصى ربح متوقع للمؤمن يكون مساويا لـ  $\rho^*$  حيث أن :

$$\rho^* = \max \{0, \rho_1^*, \rho_2^*\}$$

توضيح عملية تحقيق الحد الأقصى للأرباح .

لكي نستطيع أن نتصور مجموعة الأفكار التي تم تقديمها مسبقا ، نفترض

أن هناك حالة وجود مؤمن ما على غير علم بشكل دالة تركيب جماعة المؤمن

عليهم *the structure function* ، ولكن هو يعرف تماما كل من  $q'$  ،  $q''$  . في

مثل هذه الحالات يكون المؤمن ذو قناعة تامة لافتراض أن دالة التركيب هذه تأخذ

شكل التوزيع المعتدل ، بمعنى آخر :

$$\Omega'(q) = \begin{cases} \frac{1}{q'' - q^L} & \text{if } q^L \leq q \leq q'' \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases}$$

$$\Omega(q) = \begin{cases} 0 & \text{if } q \leq q^L \\ \frac{q - q^L}{q'' - q^L} & \text{if } q^L < q < q'' \\ 1 & \text{if } q \geq q'' \end{cases}$$

وبالتالي يمكن تبسيط الدالة العامة للربح (غير المعظمة) والمعطاة في معادلة

رقم (٥) إلى :

$$\rho = \frac{N}{q^H - q^L} \left[ \frac{G(1-f)(q^H - q^L) - eB(q^H - q^L)}{2} - \frac{1}{2}(1+c)Bv((q^H)^2 - (q^L)^2) \right] \quad (18)$$

وكما سبق اتضح لنا أن هناك حالتين لتحقيق الحد الأقصى للأرباح ، وسوف نتعرض لهما هنا مرة أخرى ولكن في شكل معادلات رياضية وذلك على النحو التالي :

الحالة الأولى: حالة استثناء بعض العاملين من التغطية التأمينية.

في هذه الحالة تكون  $\Omega'(q^H) \neq 0$  ، وحيث أن إن إستراتيجية تعظيم الربح لن تتحقق أبداً متى كانت  $q^{H*} < q^R$  ، وبالتالي يمكننا كتابة معادلة الربح (معادلة رقم (٩)) ومعادلة الطلب الأولى (معادلة رقم (١٢)) على النحو التالي :

فمعادلة الربح تكون :

$$\rho_1 = \frac{N(1+c)Bv}{q^H - q^L} \left[ \frac{1}{2} (q^{H*} - q^{L*})^2 - \frac{(q^H - q^{L*})e}{(1+c)v} \right] \quad (19)$$

ومعادلة الطلب الأولى تكون :

$$q^{H*} - q^{L*} - \frac{(1+c)Bv}{1-f} \left( q^{H*} - q^{L*} - \frac{e}{(1+c)v} \right) \frac{d}{dG_1} q^{L*} = 0 \quad (20)$$

حيث أن  $q^{H*}$  (إذا وجدت) تقع في الفترة  $(q^R, q^H)$  .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

وبالتعويض عن قيمة  $q^{G_1}$  كما في معادلة رقم (١٠) ، وعن قيمة  $\frac{d}{d G_1} q^{G_1}$  كما في معادلة رقم (١١) ، وبالتعويض بهذه القيم في المعادلة رقم (٢٠) ينتج أن :

$$y = \left( 1 - \frac{q^{M^*}}{q^t} \right)^2 \quad (21)$$

وبإجراء بعض العمليات الجبرية البسيطة على المعادلة السابقة ، فإن معادلة الطلب الأولي المكافئة تكون على النحو التالي :

$$[(1-2\rho) + 2\rho y - y^2](\rho - y) = \frac{e\rho}{(1+c)\nu q^{G^*}} \quad (22)$$

حيث أن :

$$\rho = \frac{(1+c)}{(1-f)(1+\phi)}$$

والطرف الأيسر في المعادلة رقم (٢٢) هو عبارة عن كثيرة حدود من الدرجة الثالثة *the cubic polynomial* في  $y$  ، ويكون لها ثلاثة جذور حقيقية متميزة *three real distinct roots* وهي :

$$y_1 = 1$$

$$y_2 = \rho < 1$$

$$y_3 = 1 - 2\rho$$

ولضمان  $1 - 2\rho < \rho$  ، بمعنى أن  $\frac{1}{3} < \rho < 1$  ، فإنه يجب توافر الشرط التالي :

$$\phi^t < \phi < \frac{3(1+c)}{(1-f)} - 1$$

وعموما نحن لا نستطيع الحصول على حل واضح لجذور معادلة رقم (٢٢) إلا عندما  $e=0$  . فعندما  $e=0$  فإن الجذر الوحيد المقبول يكون  $\rho = 1$  ، لأن شرط  $(q'' - q^{G*}) > 0$  يجب أن يتحقق لتعظيم الربح . ولضمان  $\rho = 1$  وإنتاج حل مقبول ، فإن شرط  $q'' < q^{M*} < q^R$  والذي يدل ضمناً على  $q'' < q^{M*} = (1 - \rho^2)q^{I'}$  يجب أن يتحقق . أي عندما :

$$\bullet \quad q^R < (1 - \rho^2)q^{I'}$$

لكل  $\phi_1 > \phi$  ،

وعندما أيضا :

$$\bullet \quad (1 - \rho^2)q^{I'} < q''$$

لكل  $\phi < \phi_2$  .

حيث أن :  $\phi_1, \phi_2 - \phi_1 < \phi_2$  بمثابة ثوابت يمكن الحصول عليهما من العلاقات التالية :

$$\phi_1 = \frac{1 - 2q^L}{1 - 4q^L(1 - q^L)} \left[ \sqrt{\left(1 + 2\phi^L \left(1 - \frac{1}{2}(f - c)\right) \left( \frac{(1 - q^H)[1 - 4q^L(1 - q^L)]^2}{(1 - f)(1 - 2q^L)^2} \right)} - 1 \right]}$$

$$\approx \phi^L \frac{\left[1 - \frac{1}{2}(f - c)\right][1 - 4q^L(1 - q^L)]}{(1 - f)(1 - 2q^L)}$$



استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي -- مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

$$\phi_2 = \left[ 1 - \frac{2(1+c)q''}{(1-f)} \right] \sqrt{\left( 1 + 2\phi^L \left( \frac{(1-q'') \left[ 1 - \frac{1}{2}(f-c) \right]}{(1-f) \left[ 1 - \frac{2(1+c)q''}{(1-f)} \right]^2} - 1 \right) \right)} - 1$$

$$\approx \phi^L \frac{\left[ 1 - \frac{1}{2}(f-c) \right] [1-q'']}{(1-f) \left[ 1 - \frac{2(1+c)q''}{(1-f)} \right]}$$

وعندما تكون قيم كل من  $f, c, q^L$  قيم صغيرة ، عندئذ تصل قيمة  $\phi_1$  إلى قيمة  $\phi^L$  ، بينما تقترب قيمة  $\phi_2$  من قيمة  $\phi^L$  وذلك عند القيم الصغيرة لـ  $q''$  ، ولكن تتزايد كلما تزايدت  $q''$  .

ولكي نستطيع أن نحقق توزيع منتظم من الوفيات *uniform mixture mortality distribution* ، فإن هناك مدى ضيق من قيم  $\phi$  والذي يسمح بحل مقبول ، هذا المدى يزيد كلما زادت  $q''$  . فإذا كانت  $\phi_1 \leq \phi$  عندئذ لن يكون من المربح أبدا للمؤمن أن يبيع تأمين جماعي اختياري ، لأن العاملين ليسوا ذوي خطر كافي يشجعهم على شراء التأمين الجماعي ، بينما إذا كانت  $\phi_2 \geq \phi$  عندئذ يكون لدى العاملين خطر مرتفع وبالتالي يكون من الأفضل للمؤمن أن يعرض التأمين على كل العاملين بدون اكتتاب طبي .

وعندما تكون  $e > 0$  فإن حل المعادلة رقم (٢٢) يمكن أن يحقق سلسلة ذات قوى معينة  $a$  باستخدام صيغة لاجرانج الموسعة . وتكون كتابة معادلة رقم (٢٢) على الشكل التالي <sup>(١)</sup>:

$$y' = \rho + \frac{e\rho}{(1+c)xy^c} \left( \frac{1}{(y-1)[y-(1-2\rho)]} \right) \quad (23)$$

وينتج الحل  $y^*(e)$  معلومية :

$$y^*(e) = \rho + \sum_{n=1}^{\infty} \frac{1}{n!} \left( \frac{e\rho}{(1+c)xy^c} \right)^n \frac{d^{n-1}}{d\rho^{n-1}} [(\rho-1)^{-n} (3\rho-1)^{-n}]$$

حيث  $e$  تكون دائما أقل من 0.002 ، والحل التقريبي يمكن الحصول عليه إذا تم إهمال بعض الشروط السابقة الواجب توافرها في  $e^c$  ، وذلك بافتراض أن :

$$y^*(e) \approx \rho - c\xi_1(\rho)$$

حيث أن :

$$\xi_1(\rho) = \frac{\rho}{(1+c)xy^c(1-\rho)(3\rho-1)}$$

هذا التقريب ينتج عنه :

(١) يمكن الرجوع إلى :

- Abramowitz and I.A. Stegun, Handbook of Mathematical Functions, Dover, New York (1964).
- A. Eagle, Series for all the roots of a trinomial equation, *The American Mathematical Monthly* 47 (1939) (7), pp. 422-425
- A. Eagle, Series for all the roots of the equation  $(z-a)^m = k(z-b)^n$ , *The American Mathematical Monthly* 48 (1939) (7), pp. 425-428.

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

$$q^{w*}(e) = \min \{ q^{w*}, [1 - (v^*(e))^2] p^{w*} \}$$

$$q^{w*}(e) = \frac{1+\phi}{2\phi} \left[ 1 - \sqrt{\frac{q^{w*}(e)}{q^{w*}}} \right]$$

$$G_1(e) = \frac{(1+c)Bu}{1-f} q^{w*}(e)$$

وبالتالي فإن أقصى ربح متوقع  $\rho_1$  الذي تم تقديره من معادلة رقم (١٩) يمكننا الآن التوصل إلى قيمته .

الحالة الثانية: حالة عدم استثناء أي من العاملين من التغطية التأمينية.

في هذه الحالة تكون  $\Omega'(q^{w*}) = 0$  ، وبالتالي فإن كل شخص يكون قابل للتأمين عليه بصورة تلقائية ، فالؤمن يسقط كل عمليات الفحص والاكتاب الطبي ، ويحدد قيمة  $G_2$  لكي يعظم أرباحه لكل  $(G^L, G^H)$  ، وبالتالي فإن قيمة الربح والطلب الأولي يمكن الحصول عليهما من خلال المعادلات التالية :

فمعادلة الربح تكون :

$$\rho_2 = N(1-f) \frac{q^{w*} - q^{w*}}{q^{w*} - q^{w*}} \left[ G_2 - \left( \frac{(1+c)Bu}{2(1-f)} \right) (q^{w*} + q^{w*}) \right] \quad (24)$$

ومعادلة الطلب الأول تكون :

$$q^{w*} - q^{w*} - \left( G_2 - \frac{(1+c)Buq^{w*}}{1-f} \right) \frac{d}{dG_2} q^{w*} = 0 \quad (25)$$

وبالتعويض عن قيمة  $q^{w*}$  كما في معادلة رقم (٢) وبالتعويض عن قيمة

$\frac{d}{dG_2} q^{w*}$  كما في معادلة رقم (٤) في معادلة رقم (٢٥) ينتج أن :

$$Z' = \left(1 - \frac{G_2}{G_1'}\right)^2$$

وبإجراء بعض العمليات الجبرية البسيطة نحصل على المعادلة التالية ، والتي

تكون من الدرجة الثانية *quadratic equation* :

$$3Z'^2 - 2\left(1 + \rho - \frac{2\phi q''}{1 + \phi}\right)Z' + (2\rho - 1) = 0 \quad (26)$$

والتي يكون لها جذران حقيقيان متميزان . ويكون جذر تعظيم الربح  $Z^*$  أحد الجذور الذي ينتج عنه اشتقاق طلب ثاني سالب بالنسبة لـ  $G_2$  عندما  $Z = Z^*$  . وبالتالي نحصل على الآتي :

$$Z' = \frac{1}{3} \left(1 + \rho - \frac{2\phi q''}{1 + \phi}\right) \left[1 \pm \sqrt{1 - \frac{3(2\rho - 1)}{\left[1 + \rho - \left(\frac{2\phi q''}{1 + \phi}\right)\right]^2}}\right]$$

وبالتالي تكون معادلات كل من قيمة القسط - الذي يعظم أرباح المؤمن

- ومعدلات الوفاة المكافئة هي :

$$G_1^* = \left[1 - (Z^*)^2\right] G_1' \quad (27)$$

$$q^{**} = \frac{1 + \phi}{2\phi} (1 - Z^*) \quad (28)$$

وبالتالي نستطيع التوصل إلى أقصى ربح متوقع أيضا  $\rho_2^*$  .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

## النتائج والتوصيات

### أولا : النتائج

- في ضوء الدراسة السابقة توصل الباحث إلى النتائج التالية :
١. الحد الأقصى للقسط  $G_1^+$  يكون كافيا لتغطية القسط الإكتواري العادل + المصروفات التي تمثل نسبة من القسط + مصروفات المطالبة بالوفاة لمعظم العاملين المقبولين.
  ٢. الحد الأقصى للقسط  $G_1^-$  يكون مستقلا عن عدد مفردات المجموعة المغطاة  $N$ .
  ٣. إذا كانت  $\phi^L \leq \phi$  فإن هذا يعني أن العاملين لن يكونوا ذو درجة خطر عالية ، وبالتالي فإن التأمين الجماعي الاختياري لن يكون مصدر ربح للمؤمن .
  ٤. يمكن النظر إلى العبء  $\theta$  على أنه مقياس لمدى قابلية وميول المستخدم أو العامل نحو شراء التأمين . وبالتالي فإن المستخدم ذو معدل الوفاة الأعلى يقبل على شراء التأمين بدرجة أعلى من هؤلاء ذوي معدلات الوفاة الأقل وبغض النظر عن قيمة  $\theta$  .
  ٥. إن إستراتيجية تعظيم الربح لن تتحقق أبدا متى كانت  $q^{**} < q^R$  .
  ٦. هناك شرط ضروري لكي يكون الجذر مقبول في معادلة رقم (١٢) ، وهو أن تكون قيمة  $\delta^{max} < (1+c)$  .
  ٧.  $q^{***} -$  إذا وجدت - فإنها سوف تقع في الفترة  $(\max\{q^R, q_1^1\}, \min\{q^{**}, q_1^1\})$  .

٨. إذا كانت المعادلة رقم (١٢) ليس لها حل مقبول ، فإن الحد الأقصى لأرباح المؤمن سوف يزيد بقدر أكبر إذا تم إزالة مصروفات الفحص والاكسحاب الطبي وتقديم الحماية التأمينية لكل شخص في المجموعة طالبة التأمين المؤقت الاختياري .
٩. إذا كان لا يوجد بحدز مقبول لمعادلة رقم (١٧) ، عندئذ فإن قيمة أقصى ربح محتمل تكون مساويا للصفر .
١٠. لكي نستطيع أن نحقق توزيع منتظم من الوفيات ، فإن هناك مدى ضيق من قيم  $\phi$  والذي يسمح بحل مقبول ، هذا المدى يزيد كلما زادت قيمة  $q''$  .
١١. إذا كانت  $\phi_1 \leq \phi$  عندئذ لن يكون من المريح أبدا للمؤمن أن يبيع تأمين جماعي اختياري ، لأن العاملين ليسوا ذوي خطر كافى يشجعهم على شراء التأمين الجماعي .
١٢. بينما إذا كانت  $\phi_2 \geq \phi$  عندئذ يكون لدى العاملين خطر مرتفع وبالتالي يكون من الأفضل للمؤمن أن يعرض التأمين على كل العاملين بدون اكسحاب طبي .
١٣. يمكن استخدام مبدأ التباين الحسابي بدلا من نظرية المنفعة لتحديد الحد الأقصى للسعر الذي يمكن أن يقبله العامل أو المستخدم .
١٤. يميل الاقتصاديون أكثر لاستعمال دالة منفعة المستخدم ، والذي يطلق عليه الإكتواريون مبدأ المنفعة الصفرى *principle of zero utility* . ومن الواضح أن استخدام دوال المنفعة له تأثير مبدئى على المعادلات الخاصة بـ  $\pi(q, B), q''$  .

استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل  
إكتواري جديد - د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى

## ثانيا : التوصيات

في ضوء الدراسة السابقة يوصي الباحث بالآتي :

- ١ . ضرورة أن يتم إصدار عقد التأمين المؤقت الجماعي الاختياري على أساس سنوي قابل للتجديد ، حيث يتم دفع القسط في بداية سنة الوثيقة ، ودفع مزايا حال الوفاة في نهاية سنة الوثيقة التي وقعت فيها الوفاة ، لأن هذا يعظم من أرباح المؤمن .
- ٢ . يجب إعادة النظر في طرق تسعير التأمين التقليدية الحالية والبحث على طرق جديدة تواكب النظريات الاقتصادية الحديثة .
- ٣ . يجب تعديل معدل الفائدة الفني الذي على أساسه يتم تقدير قسط التأمين في نهاية كل سنة من سنوات العقد وفي ضوء النتائج الفعلية .
- ٤ . ضرورة وجود حد أدنى للقسط وكذلك حد أقصى ، وفي نهاية السنة يتقاسم المؤمن مع جماعة المؤمن عليهم المتعاقد معهم الأرباح والخسائر حسب نتائج أعمال شركة التأمين الفعلية عن السنة المنتهية وبعد سداد المزايا المستحقة وتكوين المخصصات والاحتياطيات المناسبة .
- ٥ . ضرورة الحد من تأثير الاختيار ضد مصلحة شركة التأمين ، وذلك من خلال قيام المؤمن بوضع حد أقصى مقبول لمعدلات الوفاة  $q^u$  .
- ٦ . ضرورة قيام المؤمن بعملية اكتاب في الحظر بغرض معرفة مستوى الوفاة المقدم له  $q$  . فإذا كانت  $q > q^u$  فإنه يجب على المؤمن رفض هذه التغطية .
- ٧ . يجب إجراء دراسات متعمقة لمعرفة أسباب الاختلافات في معدلات الوفيات ضمن مجموعة عمرية واحدة أو خلال مدى عمري معين .

٨. يجب وجود حد أدنى من العوامل عند تسعير التأمين المؤقت الجماعي

الاختياري مثل:

- الوضع التدخيني .
- الفئة العمرية لطالب التأمين على الحياة (....., 35-39, 30-34) .
- النوع .
- الدخل .
- السلالة .

ولا شك أن إتباع هذه الطريقة سوف يؤدي إلى إظهار الاختلافات الهامة بين جماعة المؤمن عليهم لدى أي فئة خطر

٩. يجب توافر جداول وفيات لجماعة العاملين خاصة بالسوق المصرية تكون مستمدة من الخبرة الفعلية والمشاهدات العملية للمجتمع محل الدراسة. لأن ذلك سوف يؤدي إلى معرفة احتمالات الوفاة حسب فئات الأعمار المختلفة وحسب النوع وحسب الصناعة وكذلك معرفة توقع الحياة .

١٠. ضرورة الاهتمام بتسعير هذا النوع من التأمين بسبب الاتجاه المتزايد لتوسع في إنشاء المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية الخاصة والتي تستوعب الكثير من الأيدي العاملة ، ويكون صاحب العمل هو المسئول عن تعويض هؤلاء أو ذويهم عند تحقق خطر الوفاة لأي منهم ، وبالتالي يستطيع صاحب العمل نقل هذا الخطر إلى شركة التأمين مقابل قسط مناسب .



## المراجع

1. Abramowitz and I.A. Stegun, Handbook of Mathematical Functions, Dover, New York (1964).
2. A.F. Shapiro, A stochastic model for determining the contingency charge in group life insurance, *Journal of Risk and Insurance* 43 (1976) (3), pp. 463-486.
3. A. Eagle, Series for all the roots of a trinomial equation, *The American Mathematical Monthly* 47 (1939) (7), pp. 422-425.
4. A. Eagle, Series for all the roots of the equation  $(z-a)^m=k(z-b)^m$ , *The American Mathematical Monthly* 47 (1939) (7), pp. 425-428.
5. A. Monheit and B. Schone, How has small group market reform affected employee health insurance coverage?, *Journal of Public Economics* 88 (2004) (1-2), pp. 237-254.
6. B.P. Carlin and T.A. Louis, Bayes and Empirical Bayes Methods for Data Analysis, Chapman & Hall, London (1996).
7. Canadian Institute of Actuaries, Group Mortality Study: Final Report for the 1989 Experience Year. Reprinted in Transactions. Society of Actuaries, 1995-1996 Reports.
8. C. Wilson, A model of insurance markets with incomplete information, *Journal of Economic Theory* 12 (1977), pp. 167-207.
9. C. Gollier, The Economics of Risk and Time, MIT Press, Cambridge, MA (2001).
10. C.L. McClenahan, Ratemaking, *Foundations of Casualty Actuarial Science* (3rd ed), Casualty Actuarial Society, Arlington, VA (1996), pp. 25-90.
11. D. Kliger and B. Levikson, Pricing insurance contracts—an economic viewpoint, *Insurance: Mathematics and Economics* 22 (1998), pp. 243-249.
12. D. Atkinson and J. Dallas, Life Insurance Products and Finance, The Actuarial Foundation, Schaumburg, ILL. (2000).

13. Dionne, G., Harrington, S.E. (Eds.), *Foundations of Insurance Economics*. Kluwer Academic Publishers, Boston, MA. (1992).
14. E.T. Whittaker and G.N. Watson, *A Course in Modern Analysis* (4th ed), Cambridge University Press, Cambridge, England (1927) (reprinted in 1988).
15. G.A. Akerlof, The market for 'lemons': quality uncertainty and the market mechanism, *Quarterly Journal of Economics* 84 (1970), pp. 488-500.
16. Gerber, H.U., *An Introduction to Mathematical Risk Theory*. S.S. Huebner Foundation, Philadelphia, PA. Distributed by Irwin, Inc., Homewood, ILL. (1979).
17. G. Jensen and M. Morrissey, Small group reform and insurance provision by small firms, 1989-1995, *Inquiry* 36 (1999) (2), pp. 176-187.
18. H. Buhlmann, *Mathematical Models in Risk Theory*, Springer-Verlag, New York (1970).
19. I. Macho-Stadler and J.D. Pérez-Castrillo, *An Introduction to the Economics of Information* (2nd ed), Oxford University Press, Oxford (2001).
20. J.C. Hickman and R.B. Miller, Insurance premiums and decision analysis, *Journal of Risk and Insurance* 37 (1970) (4), pp. 567-578.
21. J.T. Lange, Application of a mathematical concept of risk in property-liability insurance ratemaking, *Journal of Risk and Insurance* 36 (1969) (4), pp. 383-391.
22. J.W. Pratt, Risk aversion in the small and in the large, *Econometrica* (1964), pp. 122-136.
23. A.F. Shapiro, A Bayesian approach to persistency in the projection of retirement costs, *Transactions of the Society of Actuaries* 30 (1979), pp. 337-365.
24. J.W. Vaupel, K.G. Manton and E. Stallard, The impact of heterogeneity in individual frailty on the dynamics of mortality, *Demography* 16 (1979), pp. 439-454.

25. K. Simon, State Profiles of Small Group Health Insurance Reform, 1990-1999, University of Maryland (2000) Typescript.
26. K. Simon, Adverse Selection in Health Insurance Markets? Evidence from State Small Group Health Insurance Reforms, Cornell University (2004) Typescript.
27. L. Kane, Alternative/simplified underwriting for life and health products, *Record of the Society of Actuaries* 27 (2002) (3) Session 130PD.
28. M. Spence, Product differentiation and performance in insurance markets, *Journal of Public Economics* 10 (1978), pp. 427-447.
29. M. Rothschild and J. Stiglitz, Equilibrium in competitive insurance markets, *Quarterly Journal of Economics* 90 (1976), pp. 629-649.
30. M.J. Goovaerts, F. de Vylder and J. Haezendonck, Insurance Premiums, North-Holland, Amsterdam (1984).
31. M.S. Marquis and S. Long, Effects of 'Second Generation' small group health insurance market reforms, *Inquiry* 38 (2001/2002), pp. 365-380.
32. N.L. Bowers, H.U. Gerber, J.C. Hickman, D.A. Jones and C.J. Nesbitt, *Actuarial Mathematics* (2nd ed), Society of Actuaries, Schaumburg, ILL. (1997).
33. M.D. Miller, The commissioners 1960 standard group mortality table and 1961 standard group life insurance premium rates, *Transactions of the Society of Actuaries* 13 (1961), pp. 586-606.
34. P. Booth, R. Chadburn, D. Cooper, S. Haberman and D. James, *Modern Actuarial Theory and Practice*, Chapman & Hall/CRC Press, London (1999).
35. R.J. Finger, Risk Classification, *Foundations of Casualty Actuarial Science* (3rd ed), Casualty Actuarial Society, Arlington, VA (1996), pp. 231-276.
36. R.A. Hummer, R.G. Rogers and I.W. Eberstein, Socio demographic differentials in adult mortality: a review of

- analytic approaches, *Population and Development Review* 24 (1998) (3), pp. 553–578
37. R. Jureidini and K. White, Life insurance, the medical examination and cultural values, *Journal of Historical Sociology* 13 (2000) (2), pp. 191–214.
  38. R.L. Burden and J.D. Faires, *Numerical Analysis* (7<sup>th</sup> ed), Brooks/Cole Publishing Company, New York (2001).
  39. S.T. Carter, Estimating claim costs for life benefits. In: W.F. Bluhm, Editor, *Group Insurance* (3rd ed), ACTEX Publications, Inc., Winstead, CT (2000), pp. 399–425.
  40. S.A. Chalke, Macro pricing: a comprehensive product development process, *Transactions of the Society of Actuaries* 33 (1991), pp. 137–194.
  41. Simon, K. 1999 “The Impact of Small-Group Health Insurance Reform.” Dissertation. Department of Economics, University of Maryland.
  42. W.F. Bluhm, *Group Insurance*, 3rd ed. ACTEX Publications, Inc., Winstead, CT. (2000) .

نظام الوقف الإسلامي  
والنظم المشابهة في العالم الغربي  
«Endowment – Foundation – Trust»  
دراسة مقارنة

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر (\*)

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

أولاً: تمهيد :

الإحسان - الذي يقوم على تقديم العون إلى الغير - من أسمى الفضائل ، ومن الصفات الإنسانية الحسنة التي يأمر بها الدين ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(١)</sup> وينادي بها المصلحون في كل زمان ومكان ويقوم بها الخيرون على مر العصور .

ولقد كان الإسلام سباقاً في تنظيم فضيلة الإحسان في شكل متكامل فريد ما بين الإحسان الفردي والإحسان المؤسسي وبأساليب وآليات متنوعة مثل الزكاة والوقف والصدقات التطوعية الأخرى ، والتاريخ والواقع الحاضر شاهد على ما أدته هذه الآليات من دور في الحد من الفقر وإشاعة روح التكافل الاجتماعي وتعزيز الرفاهية الاجتماعية .

وتشتد الحاجة الآن إلى تفعيل هذه الآليات في العالم الإسلامي في ظل العولمة ، وما تنطوي عليه من تقليص لدور الدولة وانتشار نظام رأسمالية السوق الحرة الذي

(\*) أستاذ المحاسبة - كلية التجارة - مدير مركز صالح عبد الله كامل - للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر .

(١) الآية ٩٠ من سورة النحل.

ثبت فشله في تحقيق العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يلقي بالعبء الأكبر على المنظمات غير الحكومية للقيام بدورها في الرعاية الاجتماعية من خلال آليات الإحسان خاصة التي تتميز بالاستمرارية والتي من أهمها نظام الوقف الذي يقوم على التبرع بمال في صورة تكوين رأسمالي ثابت يولد منافع وإيرادات تستخدم وتصرف في وجوه الخير.

### ثانياً: موضوع البحث وقضيته

- من الثابت أن الوقف نظام إسلامي متميز قام بدور هام وكبير في مساندة الحضارة الإسلامية على مر التاريخ.
- وأن واقع الوقف المعاصر في البلاد الإسلامية الآن غير فعال ويماني من أوجه ضعف عديدة.
- وأن الحاجة تشتد الآن إلى تفعيل دور الوقف لتنامي مشكلة الفقر والتخلف في العالم الإسلامي.
- ... وأن العمل الخيري في البلاد الغربية قطع شوطاً كبيراً وتوجد فيه الآلاف من المؤسسات الخيرية المتنوعة الأنشطة ويتسع نطاقها على المستوى الدولي.
- ولأنه كما قال رسول الله ﷺ «الكلمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها»<sup>(١)</sup>.

### لذلك

كان من ضمن محاور مؤتمر الوقف الثاني الذي تعقده - إن شاء الله - جامعة أم القرى، محوراً لدراسة التجارب الغربية في مجال العمل الخيري وبيان كيفية الاستفادة بها في تفعيل دور الوقف الإسلامي في التطبيق المعاصر ولما كانت الكتابات باللغة العربية عن الوقف في العالم الغربي نادرة ويحدث خلط أحياناً بين

(١) رواه الترمذی - حديث رقم ٢٦٨٥ الموسوعة المختصرة للأحاديث النبوية - نشر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر

النظم المشابهة للوقف - ولأن العمل الخيري بشكل عام والوقف بشكل خاص فى الغرب قطع شوطاً كبيراً، لذلك أخترت أن أكتب حول هذا الموضوع ببحث عنونته: «نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي - دراسة مقارنة» ولم أجد مدخلاً أفضل للكتابة فى هذا الموضوع سوى البيانات المنشورة فى مواقع المؤسسات التى تتعامل بالوقف على الانترنت لأنها التى تظهر ما يدور فى هذه المؤسسات فى الواقع.

### ثالثاً: أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي النظم الغربية المشابهة للوقف؟
- ما هي الجوانب التنظيمية والمالية لهذه النظم الغربية؟
- هل فى النظم الغربية المشابهة للوقف ما لم يوجد فيه ويمكن الاستفادة به؟
- لماذا ضعف واقع الوقف التطبيقي وقويت النظم الغربية المشابهة له؟

### رابعاً: تنظيم خطة البحث

ارتباطاً بموضوع البحث وفى سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافه تم تخطيط الدراسة على الوجه التالي:

المبحث الأول: التعريف بالوقف والنظم الغربية المشابهة.

المبحث الثانى: الجوانب التنظيمية والمالية للوقف والنظم الغربية المشابهة.

المبحث الثالث: الواقع المعاصر للوقف الإسلامى والنظم الغربية المشابهة.

## المبحث الأول التعريف بالوقف والنظم الغريبية المشابهة تحرير المصطلحات والمفاهيم - الدوافع - الأغراض

أولاً: تحرير المصطلحات والمفاهيم:

أ - الوقف الإسلامي: الوقف في اللغة الحبس، وفي الاصطلاح الفقهي: حبس الأصل وتسبيل الثمرة<sup>(١)</sup>، ولتقريب المعنى نقول: إن الوقف يقوم على التبرع بمال قابل للبقاء والاستمرار والاستفادة بمنافعه المتولدة دورياً في وجه من وجوه البر أو الخير.

ب- المصطلحات الغريبية المشابهة للوقف: وتتحدد في الآتي:

١- مصطلح Endowment وترجمته بالعربية<sup>(٢)</sup>، وقف/ هبة/ منحة أما في الاصطلاح فهو:

عملية نقل النقود والممتلكات من مالكةا إلى صندوق دائم وتستثمر لصالح العمل الخيري<sup>(٣)</sup>.

وفي تعريف آخر: عبارة عن اعتماد يحتفظ به إلى الأبد وتوجيه الربح الناتج منه لصالح أعمال خيرية<sup>(٤)</sup>.

٢- مصطلح Trust وترجمته بالعربية: وقف - استثمار - ثقة - صندوق استثماري - مال أمانة - دمج شركتين متماثلتي النشاط بقصد الاحتكار<sup>(٥)</sup>.

(١) المعنى لابن قدامة - نشر مكتبة الكليات الأزهرية - ٥/٥٩٧.

(٢) قاموس إلياس المصري، نشر شركة دار إلياس العصرية - القاهرة - مادة (وقف)، ص ٨١٠.

(٣) موقع [www.answers.com](http://www.answers.com) على الإنترنت - بحث بكلمة: Endowment definition.

(٤) موقع [www.hcf.on.ca](http://www.hcf.on.ca) على الإنترنت : بحث Endowment question.

(٥) قاموس مصطلحات المصارف والمال والاستثمار - تحسين فاروق الناصي - نشر الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - ١٩٩٧م - ص ٦٢٣.



- أما مفهوم الترسـت في معناه المتصل بالوقف فهو : عمل يتعلق بمال عقار أو منقول يقوم مالهـ بنقل السيطرة القانونية عليه إلى الأمين الذي يباشر سلطاته بإدارة واستثمار المال لحساب المستفيدين الذين حددهم المالك<sup>(١)</sup>.

وفي تعريف آخر للترست : ترتيب قانوني يتم بموجبه نقل أموال أو ممتلكات من المالك إلى شخص آخر (الأمين) لإدارتها لصالح واحد أو أكثر (المستفيدين)<sup>(٢)</sup>. وينقسم الترسـت بحسب المستفيدين منه إلى<sup>(٣)</sup> :

- الترسـت الخاص ، الذي ينشأ لمصلحة شخص أو عدد من الأشخاص معينين للمالك الحقيقي مثل ورثته (وهو بذلك شبيه بالوقف الأهلي).

- الترسـت الخيري (Charity trust) : أو يسمى أيضاً الترسـت العام ويكون الغرض منه تحقيق نفع عام للمجتمع أو لعدد كبير من أفراد مثل نشر التعليم أو محاربة الفقر.

ولذا جاء في تعريف الترسـت الخيري ، الترتيب القانوني الذي يتم بموجبه نقل ممتلكات عقارية أو غيرها من مالكها لشخص آخر (الأمين) بموجب عقد تستخدم لصالح طائفة معينة أو الجمهور<sup>(٤)</sup> وهو بذلك شبيه بالوقف الخيري.

٣- مصطلح : Foundation : ومعناها بالعربية : مؤسسة ، وهى فى إطلاقها العام كيان تنظيمي لممارسة الأعمال سواء كانت تجارية أو حكومية أو تعليمية أو خيرية<sup>(٥)</sup>، ولكن في المعنى الخاص تطلق على المؤسسة الخيرية حيث جاء في تعريفها

(١) د. حسنى المصرى: فكرة الترسـت وعقد الاستثمار المشترك في القيم المنقولة - نشر المؤلف - ط١ سنة ١٩٨٥م ص٣٩-٤٢.

(٢) موقع: [www.askoxford.com](http://www.askoxford.com) على الإنترنت - بحث بكلمة: ask Oxford: Trust.

(٣) د. حسنى المصرى - المرجع السابق ص ٤٤-٤٧ .

(٤) موقع: [www.answers.com](http://www.answers.com) على الإنترنت - بحث بكلمة: Charity trust

(٥) الموقع السابق بحث بكلمة Foundation.

باختصار: المؤسسة: كيان تنظمي قائم على الوقف لدعم المؤسسات الخيرية<sup>(١)</sup>.

وفي تعريف آخر:

- المؤسسة: صندوق دائم لجمع التبرعات للأعمال الخيرية والدينية والتعليمية والبحثية وغيرها من الأغراض، أو الجمعية التي تقدم مساعدات مالية إلى الكليات والمدارس والمستشفيات والمنظمات الخيرية<sup>(٢)</sup>.

وبالنظر في هذه المفاهيم يتضح ما يلي:

- أنها كلها تدور حول معنى العمل الخيري والإحسان بشكل عام.
- أن مصطلح الـ Endowment ومعناه اللغوي (الوقف) يتفق في مفهومه مع مفهوم الوقف الإسلامي.
- أما مصطلح الـ Trust فإنه وإن كان يركز على العلاقة القانونية بين مالك المال والأمين، فإن له معانٍ أخرى يعيده عن عمل الإحسان. منها أنه صوره من صور الاحتكار، كما أنه يطلق أيضاً على صناديق الاستثمار، أما المعنى المتصل منه بالعمل الخيري وهو «الترست الخيري Charity trust» فهو قريب من الوقف ولكن يختلف عنه بأنه في الترست الخيري تنتقل أو تثبت الملكية القانونية للمال محل الترست للأمين وتثبت الملكية الإنصافية للمستفيد. بينما في الوقف فإن الناظر لا يملك المال الموقوف<sup>(٣)</sup>. وأكثر ما يستخدم في الغرب في عملية إدارة الممتلكات لصالح الورثة مثل الوقف الذري أو الأهلي في الفقه الإسلامي.

- أما مصطلح الـ Foundation فهو يعبر عن الشكل التنظيمي للمؤسسات الخيرية على إطلاقها سواء أخذت صورة وقف أو جمعية خيرية أو غيرها مع

(١) موقع: [www.investorword.com](http://www.investorword.com) بحث بكلمة foundation.

(٢) موقع: [www.answers.com](http://www.answers.com) على الإنترنت - بحث بكلمة: definition Foundation.

(٣) د. حسني المصري - فقرة الترست - مرجع سابق ص ١٢٨-١٢٩.

مراعاة أنه عادة تطلق المؤسسة (في مجال الخير) على المنظمة التي تقدم منح لجمعيات أو منظمات أخرى، ولذا يعبر أحياناً عن المؤسسات الخيرية بالكلمات التالية :

- Endowment Foundation أي مؤسسة الوقف مثل : مؤسسة الوقف الأمريكية American Endowment Foundation .
- Trust Foundation أي مؤسسة الترسث مثل مؤسسة World Trust Foundation مؤسسة الترسث العالمية .

ومؤسسة : Children's Trust Foundation مؤسسة ترسث الأطفال .

كما يجمع أيضاً بين الوقف والترسث في مصطلح Endowment trust

وبالتالي فالمصطلحات الثلاث فيها شبه بالوقف الإسلامي في كونها تقوم على وجود مال دائم يستثمر والعائد منها ينفق على الأعمال الخيرية وإن كانت تختلف عن الوقف في بعض جوانبها . وهو ما سنتعرف عليه أكثر في الفقرة التالية .

ثانياً: المقارنة بين نشأة الوقف الإسلامي ونشأة النظم الغربية المشابهة:

إن الإحسان بشكل عام موجود منذ القدم في صورة فردية أو من خلال جماعة غير مؤسسية مثل الإحسان إلى الفقراء والمحتاجين أو إغاثة المهوفين من خلال الأقارب والجيران ، أو التبرع لبناء وتعمير دور العبادة ، أما من حيث الشكل المؤسسي للإحسان والدوافع له فهذا ما سوف نتعرف عليه في الآتي :

أ - بالنسبة للوقف الإسلامي :

لقد نشأ الوقف الإسلامي منذ صدر الإسلام على المستوى النصي والعملية ، يستند في مشروعيته إلى قول الله تعالى : ﴿ لَنْ نُنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى نُنْفِقُوا مِمَّا

تُجَبُّونَ<sup>(١)</sup>، وقول الرسول ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»<sup>(٢)</sup>.

وعلى المستوى العملي التطبيقي، فإن الرسول ﷺ هو أول من أوقف سبع حوائط (بساتين) التي أوصى بها مخيرق اليهودي إن قتل فهي لمحمد يضعها حيث أراد الله تعالى، فقتل يوم أحد، وقبض النبي ﷺ تلك الحوائط السبعة فتصدق بها أي أوقفها<sup>(٣)</sup>.

وكذلك أوقف الصحابة منهم طلحة وعمر وعثمان رضي الله عنهم وغيرهم كثير حتى يقال أنه ما بقي أحد من أصحاب رسول الله ﷺ له مقدرة إلا أوقف<sup>(٤)</sup>، واستمر إنشاء الوقف على مدى التاريخ الإسلامي.

والدافع الأساسي للوقف هو التقرب إلى الله عز وجل ورجاء المثوبة منه سبحانه، والله عز وجل لا يقبل إلا ما كان خالصاً لوجهه وليس من أجل تحقيق نفع مادي مباشر أو طلباً للسمعة الحسنة أو الجاه أو الذكر الطيب بين الناس أو تكثير الاتباع والموالين.

ب. بالنسبة للنظم الغربية المتشابهة للوقف: وتتناول كل منها في الآتي:

١ - للترست (Trust) بدأ ظهور الترست منذ العصر الوسيط في إنجلترا (في صورة تشبه الوقف الأهلي) وكان الدافع الأساسي وراء ذلك هو أن الأمراء كانوا يفرضون ضرائب باهظة على أيلولة الملكية الإقطاعية إلى الورثة عند وفاة المورث، ويفرض تلافياً هذه الضرائب جرى العمل منذ القرن الثاني عشر الميلادي على قيام المالك باختيار أقرب أصدقائه الذي يكون أهلاً للثقة فيخوله حقوق المالك القانوني

(١) سورة آل عمران، من الآية رقم ٩٢.

(٢) رواه الجماعة إلا البخاري، نيل الأوطار للشوكاني - مكتبة الحلبي: ٣٤/٦.

(٣) الإسناف في أحكام الأوقاف لبرهان الدين الطرابلسي - طبعة دار الرائد العربي ص ١٠٢٩.

(٤) أحكام الأوقاف للحصاف - دار الكتب العلمية بيروت - ١٩٩٩ ص ١٧٨.

على أمواله مع تعهد هذا الصديق بأن يجعل منافع هذه الأموال لورثة المالك وفقاً لشروط العقد الذي عرف باسم عقد المنافع، وفي عهد المالك هنري الثامن عام ١٥٣٦ صدر قانون المنافع الذي فوّت على الملاك التهرب من الضرائب فلجأوا إلى عقد الترتست الذي يجعل من الأمين الذي تم اختياره مالكا قانونياً للمال، ومن أجل تأكيد حسن النية ظهر الترتست الخيري بإشراك غير الورثة في الانتفاع بمال الترتست خاصة الفقراء والمحتاجين<sup>(١)</sup>.

٢- بالنسبة للتنظيمات الخيرية الأخرى مثل (Foundation and Endowment)<sup>(٢)</sup> فهي موجودة منذ القدم لأسباب دينية وبأشكال أخرى أما وضعها الذي هي عليه الآن بدأت جذوره في إنجلترا عام ١٦٠١ بشكل بسيط زاد على ١٧٣٦ ولكن ذلك كله كان مجرد بوادر لم تظهر بشكل كبير إلا عام ١٨٨٠م أما في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر رائدة العالم الغربي في هذا المجال فلأن بدء مؤسسات العمل الخيري القائمة على الوقف بشكل كبير بدأت بمؤسسة بنجامين فرانكلين الخيرية عام ١٧٩١ وجيمس سميت عام ١٨٤٦، وجود بيبودي عام ١٨٦٧، ثم مؤسسات كارنجي عام ١٨٩٦ وركفلر عام ١٩٠٢، وليكوك عام ١٩٣٠ وفورد عام ١٩٣٦، وجونسون عام ١٩٣٦، ومؤسسة وقف ليلي ١٩٣٧، ومارك آرثر عام ١٩٧٠ وفولبرايت عام ١٩٤٦، وأخيراً وليس آخراً مؤسسة بيل جيتس عام ٢٠٠٠م التي تعتبر أكبر مؤسسة خيرية في العالم حيث تبلغ أموالها حوالي ٢٧ مليار دولار.

(١) د. حسني المصري - فكرة الترتست - مرجع سابق ص ٢٩ - ٣٧.

(٢) موقع: [www.pnn.org](http://www.pnn.org) بحث بكلمة Endowment UK

موقع: [www.answers.com](http://www.answers.com) على الإنترنت بحث بكلمة definition of endowment

موقع: [www.arab-l-safr](http://www.arab-l-safr) بحث بكلمة Endowment History in Usa

- د. جمال برزنجي «الوقف الإسلامي وأثره في تنمية المجتمع - نماذج معاصرة لتطبيقاته في أمريكا الشمالية» بحث منشور بمجلة ندوة «نحو دور تنموي للوقف» - وزارة الأوقاف الكويتية -

١٩٩٣م - ص ١٤١-١٤٣

وبالنظر فى الأسباب المباشرة لإنشاء هذه المؤسسات نجد أنها تتمثل فى عدة أمور منها ما يلى :

الأمر الأول : هو أن الثورة الصناعية أحدثت تكدسا هائلا للثروات فى أيدي عدد محدود نسبياً من رجال الأعمال، ولقد جمعت هذه الثروات من عرق العمال فبدأ التدمير يدب فى صفوف الشعب جراء ذلك الأمر الذى أدى إلى ظهور بواكير هذه المؤسسات الخيرية، ثم بعد الحرب العالمية الأولى وقيام الثورة الشيوعية فى روسيا التى مثلت خطراً على رجال المال والصناعة والسياسة بتأليب العمال عليهم الأمر الذى جعلهم يتجهون إلى التبرع بعشرات الملايين وإنشاء المؤسسات الخيرية التى تقدم خدماتها للطبقات الفقيرة والمهمشة، وجريا على ذلك حينما بدأ غزو المنتجات اليابانية وغيرها من دول جنوب شرق آسيا للسوق الأمريكية، وأخذت تنفق على العمل الخيرى وتظهر ذلك فى ميزانيات منفصلة لجذب الناس على شراء منتجاتها بحجة أنها تنفق جزءاً مما تحصل عليه على المجتمع الأمريكى وبالتالي فشراء الناس لهذه المنتجات يعود عليه بالخير .

الأمر الثانى : الضرائب العالية التى فرضت على منشآت الأعمال مع إعفاء التبرعات إلى الأعمال الخيرية من هذه الضرائب شجع رجال الأعمال على التوسع فى إنشاء المؤسسات الخيرية والتبرع لها .

الأمر الثالث : بروز دور أمريكا الدولى بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية ومحاولة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السابقة بسط نفوذهما إلى أكبر مساحة من العالم أدى إلى توسيع محاولات العمل الخيرى والمعونات منها على النطاق العالمى .

هذه هي بداية ودوافع نشأة كل من الوقف الإسلامي والمؤسسات الخيرية الضريبية ومنها يظهر سبق نشأة الوقف الإسلامي ، وإذا كانت دوافع ونشأة الوقف الإسلامي مختلفة عنها في المؤسسات الخيرية الغربية ، فهل الأغراض وأوجه الصرف بينهما مختلفة أم لا؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية .

ثالثاً: المقارنة بين أغراض وأوجه الصرف في الوقف الإسلامي والنظم الغربية المشابهة

إن الغرض العام من الوقف الإسلامي يستفاد من تعريفه الذي جاء فيه «الوقف تحبيس مالك مطلق التصرف في ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته يصرف ريعه إلى جهة برّ تقريباً لله تعالى»<sup>(١)</sup>.

والبرّ في المفهوم الإسلامي : اسم جامع للطاعات وأعمال الخير المقربة لله تعالى<sup>(٢)</sup>.

أما الغرض العام من النظم الغربية المشابهة نفهم إجمالاً من الصفة التي توصف بها على إطلاقها وهي «الخيرية» Charity أي أن غرضها هو تحقيق الخير وفسرت هذه الخيرية بإيجاز بأنها العمل على تخفيف المعاناة وتعزيز مصالح الفقراء وحماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية<sup>(٣)</sup>.

والأعمال الموصلة لهذا الخير عديدة ويمكن التعرف على نماذج منها كما حدث ويحدث في الواقع من خلال عرض الجدول التالي الذي يبين المجموعات الرئيسية لأغراض الوقف وأوجه الصرف التي تندرج تحتها في شكل مقارنة بين الوقف الإسلامي وبين النظم الغربية المشابهة .

(١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي - مطبعة دار صادر ببيروت - ٢/٣.

(٢) التفسير الكبير للفر الرأزي - دار الكتب العلمية ببيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م - ٣٢/٥.

(٣) موقع: [www.google.com](http://www.google.com) بحث بكلمة guide ngo من موقع: [www.ducs-llh.duke](http://www.ducs-llh.duke)

## جدول مقارنة بأغراض وأوجه الصرف في الوقف الإسلامي والنظم الغربية المشابهة

المجموعة	أمثلة من الوقف الإسلامي	أمثلة من النظم الغربية المشابهة
أ. الخدمات الدينية	- إنشاء المساجد وتعميرها والقيام بخدماتها - طباعة المصاحف وتحفيظ القرآن - تيسير الحج والعمرة	- إنشاء الكنائس والمعابد اليهودية والقيام بخدماتها - طباعة ونشر وترجمة الكتاب المقدس للنصارى واليهود - عمليات التبشير والتبشير لغير النصارى
ب. الخدمات الصحية	- إقامة المستشفيات والقيام بخدماتها - توفير الأدوية - مدارس الطب والتمريض - علاج المرضى - البحوث الطبية وتأليف كتب الطب	- إقامة المستشفيات والقيام بخدماتها - علاج الأمراض الخطيرة مثل (الإيدز) السرطان والأمراض المزمنة - مكافحة الإدمان للمخدرات والكحول - الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والإجهاض - أطباء بلا حدود
ج. الخدمات التعليمية	- إقامة المدارس والقيام بخدماتها - إنشاء المكتبات وتطويرها - نشر الكتب - رعاية العلماء والبحث العلمي - رعاية الطلاب والقيام بما يلزمهم - تعليم القراءة والكتابة	- الوقف على الجامعات والمدارس - رعاية البحث العلمي - إنشاء المكتبات وتطويرها - منح للطلاب لاستكمال دراستهم - تعليم القراءة والكتابة - دراسة اللغات
د. الخدمات الإنسانية	- توفير دخل للفقراء والمحتاجين - توفير الطعام للجانحين - رعاية الأطفال والرضع - رعاية المسردين - رعاية الموقنين - الإغاثة في حالة الكوارث - تزويج المحتاجين - رعاية المساجين - وقف النساء - أدوات الزينة للعرائس - التكفل بتجهيز الموتى ودفنهم - رعاية المسنين	- توفير دخل للفقراء والمحتاجين - رعاية الموقنين - رعاية كبار السن - رعاية الموقنين - الإغاثة في حالة الكوارث - رعاية المساجين وأسرهم - منع الجريمة - حماية المستهلك - المساعدات القانونية - تيسير الزواج - مكافحة اجوع - حماية الأطفال ورعايتهم - رعاية المسردين
هـ. المرافق العامة	- إنشاء وصيانة الطرق - آبار المياه وتوفيرها للمحتاجين - توفير وسائل النقل - إنشاء الجامعات العامة - إنشاء الأفران - وقف توفير السكن لمن لا مأوى لهم - إقامة التكايا لأبناء السبيل	- توفير المساكن - ممرات المياه النقية والصرف الصحي - إنشاء ورصف الطرق
و. البطالة	- القروض الحسنه للبدء بمشروعات - توفير أدوات العمل - التدريب	- القروض الحسنه - توفير أدوات العمل - التدريب والاستشارات خاصة للمشروعات الصغيرة - المساعدات الزراعية



الجموعة	أمثلة من الوقف الإسلامي	أمثلة من النظم الغربية المشابهة
ز. حقوق الإنسان		<ul style="list-style-type: none"> <li>- رعاية الأقليات</li> <li>- المساعدة القانونية والدفاع عن الحقوق المدنية</li> <li>- الدفاع عن حقوق المواطنين والسحاقيات (الثنية) ورعايتهم</li> <li>- تمكين المرأة ورعاية حقوقها</li> <li>- رعاية ضحايا التعذيب</li> </ul>
ح. حماية البيئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرفق بالحيوانات ورعايتها</li> <li>- نشر الخضرة وزرع الأشجار</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرفق بالحيوانات</li> <li>- العناية بالزراعة والخضرة</li> <li>- حفظ الأحياء البرية والبحرية</li> </ul>
ط. الجوانب السياسية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رعاية اللاجئين</li> <li>- رعاية المسجونين</li> <li>- فكك الأسرى</li> <li>- رعاية المجاهدين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نشر الديمقراطية</li> <li>- مساعدة ورعاية اليهود وإسرائيل</li> <li>- التصالح مع السياسة الأمريكية ونشر ثقافتها في العالم</li> <li>- حل النزاعات الإقليمية ورعاية حقوق الأقليات</li> <li>- رعاية اللاجئين</li> </ul>

- ١- يراجع في أغراض وأوجه الصرف للوقف الإسلامي؛
- د. محمد عمارة، دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة - مجلة أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف - وزارة الأوقاف الكويتية ١٩٩٢م ص ١٥٥ - ١٧١ - وفيه سرد مرفق للمجالات التي تم الوقف عليها في التاريخ الإسلامي.
- د. عبد الملك السيد، حلقة إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ١٩٩٤م ص ٢٢٥ - ٢٥٠.
- ٢- يراجع في أغراض وأوجه الصرف للنظم الغربية المشابهة؛
- موقع [www.claritynavigator.com](http://www.claritynavigator.com) على الانترنت بحث بكلمة all charities alphabetical
- موقع [www.google.com](http://www.google.com) بحث في الدليل الخيري لـ American Institute charity
- موقع [www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org) بحث بكلمة American Charity

وبالنظر في هذه القائمة يتضح ما يلي:

أ. الاتفاق بين أوجه الصرف للوقف الإسلامي وبينها في النظم الغربية في المجالات الرئيسية وبعض المجالات الفرعية.

ب. أن بعض أوجه الصرف في المؤسسات الغربية الخيرية بعيد عن مفهوم الخير مثل عمليات التبشير والتنصير لأصحاب الديانات الأخرى، والمؤسسات

العديدة التي ترعى وتدافع عن المواطنين والسحاقيات<sup>(١)</sup> وما يخص عمليات حماية الإجهاض وما يسمى بالصحة الإنجابية الذي قوامه الحرية الجنسية .

ج . يلاحظ تعدد المؤسسات التي تعمل لصالح إسرائيل واليهود في الولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول الأوروبية .

د . توجد العديد من المؤسسات تعمل في مجال نشر الفكر العلماني مثل الروتاري .

هـ - تتزايد المؤسسات التي تعمل خارج الولايات المتحدة الأمريكية ليس من أجل الخير ولكن من أجل تحسين صورة أمريكا وجذب التعاطف مع سياساتها الخارجية والعمل على سيادة الثقافة الأمريكية<sup>(٢)</sup> كما أن بعضها له صلة بالمخابرات الأمريكية التي تستخدمها في تمويل حركات المعارضة وإثارة القلاقل في الدول الأخرى<sup>(٣)</sup> .

وبعد هذا الاستعراض يمكن القول إنه لا يوجد في أوجه الصرف في النظم الغربية ما يمكن الأخذ به في الوقف الإسلامي الذي تتميز أغراضه وأوجه الصرف فيه بالآتي :

١- نبل الهدف والمقصد ، فالدافع للوقف الإسلامي دافعاً دينياً حيث أنه قرينة لله عزوجل وليس من أجل تحقيق نفع دنيوي من سمعة حسنة أو طيب ذكر أو تحسين الصورة السياسية أو جذب التعاطف مع سياسة الدولة .

(١) من أمثلة هذه المؤسسات: المركز الوطني لحقوق السحاقيات واللواطيين، وجمعية المحامين المدافعين على المثليين «مؤسسة بغلاغ» (الأنباء والأسر والأصدقاء للشواذ (السحاقيات واللواطيين) وغيرها كثير تنشر معلومات من عن نفسها في مواقعها على الإنترنت. انظر التفاصيل:

www.charity navigator.com بحث بكلمة charity alphabetical

(٢) هذا ما جاء صراحة في برنامج منح مؤسسة فولبرايت Fulbright Foundation

(٣) موقع www.answers.com بحث بكلمة Charity Foundation ثم Ford Foundation

٢- خيرية التوجه: فالوقف الإسلامي ينشأ لكل ما يحقق الخير لجميع الكائنات ولذا لا يجوز شرعاً الوقف على الإثم والمعاصي مثل ما يحدث بالوقف على المواطنين والسحاقيات أو الحرية الجنسية.

٣- عالمية النطاق: فمجال الصرف في الوقف ليس محدوداً مثل الزكاة بالمحلية.

٤- إنسانية الشمول: فيجوز وقف غير المسلم ويجوز أن ينتفع غير المسلم بوقف المسلم كما يجوز الوقف على الكائنات الأخرى (الحيوانات والبيئة).

٥- المرونة لمواجهة المستجدات من أوجه الصرف مثل حماية حقوق الإنسان وحماية المستهلك ورعاية المشروعات الصغيرة.

وفي ختام هذا المبحث نخرج بالآتي:

- أن الوقف الإسلامي أسبق في النشأة من النظم الغربية المشابهة.

- أن النظم الغربية المشابهة (Endowment- Trust- Foundation) فيها معنى الوقف الذي يقوم على التبرع أو التصديق بمال وعدم التصرف فيه واستثماره وصرف العائد في أغراض خيرية.

- أن الوقف الإسلامي يتفوق على النظم الغربية من حيث غرضه وأوجه الصرف.

وهنا نتساءل: هل في الجوانب التنظيمية والمالية للنظم الغربية ما يمكن الاستفادة به في تنظيم الوضع الإداري والمالي للوقف؟ هذا ما سنتعرف عليه في المبحث التالي.

## المبحث الثاني الجوانب التنظيمية والمالية للوقف والنظم الغربية المشابهة

### أولاً: الجوانب التنظيمية

الوقف مشروع استثماري يتمثل في وجود رأس مال ثابت (مال الوقف) يتم استثماره وتحصيل الغلة وإنفاقها في الوجوه الموقوفة عليها، ولذلك لا بد من وجود هيكل تنظيمي له في صورة مؤسسة يقوم على إدارتها إدارة عليا وإدارة تنفيذية مهنية متخصصة في نوع الاستثمار، ولأن الوقف مشروع عام يمس مصالح عدد كبير من الناس لذلك لا بد أن يكون للحكومة دور في إدارته، وهذا ما سوف نتعرف عليه في هذه مقارنة ملامح الجوانب التنظيمية في إدارة الوقف الإسلامي المعاصر وبينها في إدارة الوقف في النظم الغربية.

#### أ- الشكل التنظيمي للوقف:

١- بالنسبة للوقف الإسلامي: ينشأ الوقف في صورة مؤسسة مستقلة ذات شخصية معنوية ويقوم على إدارة كل وقف ناظر يحده الواقف ويعاونه آخرون في الإدارة حسب حجم الوقف ونوعه، ويذكر الفقهاء واجبات وحقوق الناظر ومع مراعاة أنه يمكن إنشاء الوقف في إطار مؤسسة خيرية وهذا هو الغالب حيث كانت الأوقاف تنسب لهذه المؤسسة مثل وقف المسجد الحرام أو وقف مستشفى أو وقف مدرسة أو وقف جمعية خيرية، وفي كل ذلك يظل الوقف شخصية معنوية مستقلة منفصلة قانونياً ومحاسبياً عن المؤسسة المنسوب إليها.

٢- بالنسبة للوقف في الغرب: يوجد الوقف في الغرب في إطار مؤسسى من خلال مؤسسة أو منظمة أنشئت لغرض خيرى أو اجتماعى ولكن تختلف أغراضها حسب الآتى<sup>(١)</sup>:

(١) موقع [www.answers.com](http://www.answers.com) بحث بكلمة Charity Foundation عنوان «أنواع الصدقة».

- وقف لمؤسسة خيرية خاصة يقدم المال فيها شخص أو أسرة مثل مؤسسة فوردم ومؤسسة بيل جيتس وليندا الخيرية.
  - وقف لمؤسسة خيرية عامة، يقدم الوقف فيها جماهير المواطنين.
  - وقف لمؤسسة علمية أو صحية مثل الجامعات.
  - وقف لمؤسسة ثنوية مثل النقابات والغرف التجارية.
- ولا توجد مؤسسة وقفية مستقلة سوى مؤسسة الوقف الأمريكية وهي ليست حكومية ولكنها منظمة غير حكومية لمساندة المؤسسات الخيرية في إدارة أموالها<sup>(١)</sup>.

وفي كل الأحوال يعتبر مال الوقف في هذه المؤسسات منفصلاً مالياً ومحاسبياً عن أموالها الأخرى.

ب- إدارة الوقف:

تبدأ إدارة الوقف الإسلامي فقها من الواقف الذي له حق وضع الشروط التي يراها لإدارة الوقف من حيث تحديد الغرض أو جهة الصرف وسائر التصرفات فيما يعرف بالشروط العشرة<sup>(٢)</sup> وحق النظارة (الإدارة العليا) له أن يباشرها بنفسه أو يحدد أحداً غيره لتوليها، أما الإدارة التنفيذية من استثمار وتحصيل وصرف فيقوم بها بنفسه إن قدر على ذلك أو يولى غيره من المتخصصين، ولكن الواقع يقول إن الذي يتولى إدارة الوقف هو الحكومة ممثلة في وزارة الأوقاف والتي تنشئ إدارات فرعية لمباشرة الإدارة التنفيذية مثل هيئة الأوقاف المصرية وحتى إن سمح قانون الوقف بحق النظارة للواقف فإنه يحدد النظارة له فقط دون غيره وبمدها تؤول النظارة لوزارة الأوقاف، والذي لو وزير الأوقاف حق تغيير مصرف الوقف الذي حدده الواقف، وهذا وضع يخالف الأحكام الفقهية من جهة والأنس العلمية للإدارة من جهة أخرى

(١) موقع المؤسسة [www.enkonline.org](http://www.enkonline.org)

(٢) الشيخ محمد أبو زهرة - محاضرات في الوقف - دار الفكر العربي - ص ١٥٨ - ١٦٣

حيث أن الحكومة فشلت في إدارة قطاع الأعمال العام وتمت خصصته ومع ذلك أبقت على مشروعات الأوقاف التي تتنوع بين زراعية وصناعية وخدمية وسكنية ومالية وعهدت بإدارتها إلى جهة حكومية مما أضعف الوقف من حيث الإدارة والاستثمار أو من حيث إقبال المسلمين على إنشاء أوقاف جديدة لاعتقادهم أن الوقف مسئولية حكومية<sup>(١)</sup>.

أما في النظم الغربية فيختلف الأمر بحسب نوع المؤسسة القائمة على إدارة الوقف، ففي المؤسسات الخيرية الخاصة يتولى الوقف أو ورثته الإدارة العليا ممثلاً في رئيس مجلس الإدارة بمعاونة مجلس إدارة، وفي بعض الأحيان يحددون مجلس إدارة من غيرهم خاصة في المؤسسات القديمة التي نشأت منذ مدة، أما بالنسبة للمؤسسات الخيرية العامة التي تعتمد في مواردها على الجماهير فإن الوقف منهم يحدد الشروط وتحترم وتتولى المؤسسة الإدارة العليا للأوقاف أما الإدارة التنفيذية فبالنسبة للاستثمارات يعهد بها إما إلى إدارة متخصصة داخل المؤسسة أو إلى جهة خارجية مثل إحدى المؤسسات الخيرية المساندة أو شركات إدارة محافظ الاستثمار خاصة في حالة الاستثمار في أوراق مالية، وبالنسبة للصرف فإن المؤسسات تعطى عائدات الوقف إلى منظمة أو جمعية خيرية أو منظمة أخرى غير هادفة للربح تعمل في مجال غرض الوقف في صورة منح لتتولى هي الصرف<sup>(٢)</sup>.

### ج- دور الحكومة في إدارة الوقف:

كما سبق القول فإن الحكومة هي التي تتولى الإدارة العليا والإدارة التنفيذية للوقف الإسلامي المعاصر وهذا ما يخالف الأصول الفقهية والأسس الإدارية إضافة إلى

(١) د. محمد عبد الحليم عمر - تجربة الأوقاف في جمهورية مصر العربية - بحث مقدم إلى ندوة: التطبيق المعاصر للوقف - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت - عقدت الندوة بمدينة قازان جمهورية تاتارستان ١٤-١٧/٦/٢٠٠٤م.

(٢) بحث بكلمة Endowment Management في المواقع التالية:

- موقع [www.Commonfund.org](http://www.Commonfund.org)

- موقع [www.SFU-ca.com](http://www.SFU-ca.com)

- دورها في الترخيص بإنشاء الوقف من عدمه كما أنه من الغريب أن تحصل الحكومات ضرائب ورسوم رسمية على بعض عمليات أموال الوقف .
- أما في النظم الغربية المشابهة فإن دور الحكومات يتلخص في الآتي<sup>(١)</sup> :
- الترخيص بإنشاء المؤسسات الخيرية التي تتلقى أموال الأوقاف .
  - الرقابة اللاحقة على المشروعات الوقفية من خلال مؤسسات متخصصة .
  - الإعفاء من الضرائب للمشروعات الوقفية وإعفاء الواقفين من الضرائب بخضم تبرعاتهم من الدخل الخاضع للضرائب .
  - مد بعض المشروعات الوقفية بالمعونات المالية .
  - قيام الحكومة ذاتها بإنشاء مشروعات وقفية وترك إدارتها إلى إدارة متخصصة خبيرة .

#### د- المؤسسات المساندة:

تتميز النظم الغربية بوجود مؤسسات تطوعية تقدم المعونة للمؤسسات الخيرية بشكل عام في مجال الاستشارات والتدريب والمعلومات والاستثمار والترويج والإعلان لجذب المانحين<sup>(٢)</sup> إلى جانب وجود معايير للعمل لتقويم أداء المؤسسات الخيرية وتقوم على تطبيق هذه المعايير مؤسسات متخصصة وتعلن وتصنيف المؤسسات الخيرية وفق الدرجات التي تحصل عليها<sup>(٣)</sup>، بل إنه وصل الأمر إلى إنشاء بنوك متخصصة للعمل الخيري حيث تتلقى الأموال وتستثمرها وتصرف العائد على الأغراض الخيرية التي حددها صاحب المال<sup>(٤)</sup> .

(١) موقع المركز الوطني للإحصاءات الخيرية [www.nccs.urban.org](http://www.nccs.urban.org) .

(٢) مثل مؤسسات الإحسان الملاح الأمريكية انظر موقعها على الإنترنت [www.choritynavigator.com](http://www.choritynavigator.com) .

مثل: مؤسسة الوقف الأمريكية: [www.aefonline.org](http://www.aefonline.org) .

(٣) مثل المعهد الأمريكي للإحسان (American Institute of Philanthropy) انظر حول ما يقوم به المعهد

من مسانده انظر موقع: [www.choritywothory.com](http://www.choritywothory.com) ومؤسسة الإحسان الملاح: موقع

[www.choritynavigator.com](http://www.choritynavigator.com)

(٤) موقع: [www.chorityBank.org](http://www.chorityBank.org) .

## هـ - التوعية بالعمل الخيري :

إن العمل الخيري من الناس وإلى الناس وبالتالي يجب أن يكونوا مشاركين فيه وهذا يتأتى بالتوعية المستمرة من قبل إدارة المؤسسات الخيرية والواقع يقول إن هذه التوعية مفقودة في المجتمع الإسلامي والدليل على ذلك عدم إنشاء أوقاف جديدة وفي المقابل فإنه من أهم عوامل نجاح الأعمال الخيرية في الغرب هو التوعية المستمرة للجماهير بالمشاركة فيها من خلال جميع وسائل التوعية وبما يناسب العصر حيث يوجد على موقع المؤسسات المساندة والمؤسسات الخيرية على الإنترنت ومواقع متعددة للمانحين والمتبرعين بأهمية التبرع دينياً واجتماعياً إلى جانب إرشادات لهم مثل : الإجابات على الأسئلة التي تتكرر ، ونصائح لكبار المانحين وماذا تفعل عندما يطلب منك صدقة؟ وكيف تحمي نفسك من الغش في طلب المنح ، ودليل التبرع ودليل التطوع إلى غير ذلك من الإرشادات ، والتي أدت إلى تزايد العمل الخيري بين المواطنين .

## ثانياً : الجوانب المالية :

وأهم ما يتصل بهذه الجوانب من قضايا هي الآتي :

### أ - المال الوقفي :

١ - تكوين مال الوقف : يبدأ تكوين الوقف في الإسلام بمال يقدم المسلم تبرعاً وصدقة ويجوز أن يشترك في تقديم المال أكثر من شخص وهو المعروف فقهاً في مسألة : « تعدد الواقفين والفرض واحد ومسألة وقف واحد لعدة أغراض »<sup>(١)</sup> .

وهذا ما يتم في النظم الغربية<sup>(٢)</sup> ، ففي حالة المؤسسات الخيرية الخاصة ، يتم تقديم مال الوقف من شخص أو أسرة أو جهة واحدة ( شركة - منشأة ) مثل ما هو قائم في مؤسسات فورد وروكفلر وبيل جيتيس الخيرية ، أما في حالة المؤسسات الخيرية العامة فيتم تقديم مال الوقف من العديد من المتبرعين من جماهير الواقفين .

(١) المبسوط للسرخسي - دار المعرفة بيروت ٣٨/١٢ - ٣٩ .

(٢) موقع : [www.answers](http://www.answers) بحث بكلمة : أنواع المؤسسات الخيرية .



٢- أنواع الأموال الموقوفة: بإجماع الفقهاء فإنه يشترط في المال الموقوف إمكان الانتفاع مع بقاء عينه<sup>(١)</sup> وبذلك فإن ما ينتفع به باستهلاك عينه مثل الطعام لا يجوز وقفه، وتتنوع الأموال التي يجوز وقفها إلى:

- العقارات من أراضي ومباني وهذه هي الأصل في المال الموقوف.

- المنقولات، مثل السيارات والآلات والكتب، وهذه يجوز وقفها على الإطلاق لدى جمهور الفقهاء وبشروط لدى الحنفية<sup>(٢)</sup>.

- النقود: وهذه مختلف في جواز وقفها، فلدى قدامى الحنفية ماعدا زفر والشافعية وفي رأى للحنابلة لا يجوز وقفها لعدم بقائها بعينها بالاستخدام، أما لدى المالكية ومتأخري الحنفية وفي رواية عن الإمام أحمد وهي ما أخذ بها ابن تيمية فإنه يجوز وقفها لأنها مال ينتفع به ومسألة بقاء عينها غير مقصودة لأن النقود لا تتعين بالتعيين ويكون استخدامها بدفعها مضاربة أو إقراضها قرضاً حسناً<sup>(٣)</sup>.

- المنافع: وهذه يجوز وقفها لدى المالكية<sup>(٤)</sup> في صورة تملك الواقف منفعة دار بالاستمتاع ثم وقف هذه المنفعة لإسكان من لا مأوى لهم، أو في صورة أخرى وقف مالك عقار أراضي زراعية أو مبنى بإتاحة انتفاع الغير بها مدة من الزمن بدون مقابل.

وبالنسبة للنظم العربية، فإنه يمكن وقف جميع الأموال التي تبقى مدة من الزمن وينتفع بعينها أو تدر دخلاً حيث جاء في تعريف الأموال الموقوفة هي: تلك الأموال التي يشترط فيها المانح أو الواهب بأن لا يتم التصرف فيها ولكن تستمر

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٣١/٥.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٧٦/٤-٧٧، معنى المحتاج للخطيب الشربيني ٣٧٧/٢، المعنى لابن قدامة ٦٤٢/٥، الممبوط للسرخسي ٤٥/١٢.

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٣١/٥، حاشيتا قليوبي وعميرة ٩٨/٣، المعنى لابن قدامة ٦٤١/٥، العقود المدونة لابن عابدين ١٢٠/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٧٧/٤، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٣٤/٣١.

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٧٦/٤.

بفرض تحقيق دخل يستخدم في أغراض خيرية ووفق هذا التصور تتعدد الأموال التي يتم وقفها في الواقع من النقدية وما يعادلها مثل شهادات الإيداع وسندات الادخار وكذا الأسهم والسندات المتداولة في سوق الأوراق المالية والعقارات ووثائق التأمين والممتلكات الشخصية مثل السيارات والمجوهرات وكذا المنافع والجهود التطوعية (عمل الأفراد في المؤسسات الخيرية مجاناً) حيث يتم تقويمها بما يعادل الأجر وإثباته في الدفاتر<sup>(١)</sup>.

٣- غلة الوقف والتصرف فيها : وتتمثل في ما يفله الوقف من إيرادات استثمار حيث يتم خصم التكاليف وما يلزم لإعمار الوقف والمحافظة على قوته الإنتاجية، أو القوة الشرائية إن كان الوقف نقوداً<sup>(٢)</sup> ويصرف صافي الغلة في الأغراض التي حددها الواقف، كما يجوز لدى بعض الفقهاء وقف جزء من الغلة بشروط خاصة أو استثمارها حتى يحين وقت صرفها للمستحقين<sup>(٣)</sup> هذا هو موجز وقف الفقه الإسلامي من غلة الوقف.

أما بالنسبة للنظم الغربية فإنه توجد عدة صور للتصرف في إيرادات الوقف هي ما يلي<sup>(٤)</sup> :

- صورة الوقف المقيد : وهو الذي تصرف فيه إيرادات الوقف في الغرض الذي حدده الواقف.

- صورة الوقف غير المقيد : وهو الذي يترك فيه الواقف الحرية لإدارة المؤسسة الخيرية لإنفاق الإيرادات ضمن أغراضها العامة.

- صورة الوقف المحقق : وهو الذي يشترط فيه الواقف الحصول على إيرادات الوقف مدة حياته وبعدها يؤول للخيرات.

(١) موقع : [www.wfaq.org](http://www.wfaq.org) بحث بكلمة charity work

موقع : [www.answers.com](http://www.answers.com) بحث بكلمة charity found

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٣/٥، المغنى لابن قدامة ٦٤٨/٥.

(٣) حاشيتنا قتيوبى وصيرة ١٠٨/٣.

(٤) د. سلطان محمد السلطان - د. وصفى أبو المكارم - مرجع سابق ص ٤٧٠-٤٧٢.

- صورة الوقف المحدد : وهو الذي يشترط فيه الواقف الحصول على جزء من إيرادات الوقف مدة حياته ويؤول للخيريات .

- صورة وقف الغلة : وهو الذي يقوم فيه إدارة المؤسسة الخيرية بوقف جزء من غلة الوقف غير المقيد .

- صورة شبه الوقف : وهو الوقف الذي يتخلص فيه الواقف من شرط عدم التصرف في الأصل ويترك للمؤسسة الخيرية حرية التصرف في إنفاق كل أو جزء منه في أغراضها .

ب - استثمار مال الوقف : الانتفاع بالوقف إما أن يكون بعين الوقف مثل وقف مسجد أو مبنى لسكن الفقراء ، وإما أن يكون بغلة الوقف الناتجة عن استثماره بتوزيعها على المستحقين الموقوف عليهم وسوف نتناول ما يتعلق بالاستثمار في نقطتين :

النقطة الأولى : ضوابط استثمار مال الوقف : من المقرر فقهاً أن مال الوقف في يد الناظر مال أمانة وأنه عليه واجب المحافظة عليه واستخدامه بطرق وأساليب تؤدي إلى تحقيق الغرض وهو تحقيق أعلى عائد ممكن ، وكتب الفقه تذاخر بالمعلومات التي تبين واجبات الناظر وكلها تصب في مصلحة الحفاظ على أصل الوقف وتحقيق عائد مناسباً<sup>(١)</sup> .

وفي النظم الغربية ترد مجموعة من ضوابط استثمار مال الوقف من أهمها ما يلي<sup>(٢)</sup> :

- تنظيم العائد المالي على المدى الطويل في مستوى مقبول عن المخاطر .

---

(١) موقع جامعة شمال تكساس [www.unl.unl.edu](http://www.unl.unl.edu) بحث بكلمة Endowment Investment (استثمار

الأوقاف) . - موقع [www.obf.wmich.edu](http://www.obf.wmich.edu) بحث بكلمة Investment of endowment .

(٢) موقع [www.charitynavigator.com](http://www.charitynavigator.com) بحث داخل الموقع: تقييم الخيرية.

- التمسد بإدارة الاستثمارات إلى إدارة محترفة حتى ولو من خارج المؤسسة.
- المحافظ على أصل مال الوقف بالصيانة والتجديد وعلى القوة الشرائية كلها إن كان نقوداً.
- البعد عن المضاربات بمال الوقف.
- السيطرة على المخاطر بكل السبل وخاصة التنوع الأمثل للاستثمارات.
- تقليل مصاريف إدارة الوقف (وهي تتراوح في الواقع العملي بين ٢٪، ١٥٪ من الإيرادات). وتستخدم هذه النسبة ضمن معايير قياس كفاءة المنظمات وتصنيفها.

النقطة الثانية: أساليب الاستثمار، نظراً لأن معظم الأوقاف في التاريخ الإسلامي كانت عقارات فإن الأسلوب المتاح لاستثمارها كان الإجارة وفي أحيان قليلة الاستغلال الذاتي خاصة للأراضي الزراعية بزراعتها، وتفرع عنها من أجل الحصول على مال لإعمار وتجديد الأوقاف صوراً أخرى مثل عقد الإجارتين والحكر والمرصد، وفي العصر الحديث وبعد ظهور المؤسسات المالية الإسلامية التي تستثمر أموالها بأساليب مؤسسة على العقود الشرعية مثل المشاركات والمضاربات والمراجحات والإجارة والسلم والاستصناع وظهور الصكوك الإسلامية والسوق المالية الإسلامية بدأت بعض المؤسسات الوقفية القليلة تستخدم هذه الأساليب في الاستثمار<sup>(١)</sup>.

وفي النظم الغربية فإنه نظراً لأن أغلب الوقف يكون بالنقود لذلك فهي تستثمرها بالأساليب المعاصرة إما بالمشاركة في رؤوس أموال المشروعات أو في العقارات (بالإنشاء أو الشراء ثم البيع أو التأجير) وإما في الأوراق المالية من أسهم وسندات أو صناديق الاستثمار وخاصة صناديق التحوط والإيداع في البنوك بغفلة

(١) د. محمد عبد الحليم عمر - الاستثمار في الوقف وفي غلاته - بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في سلطنة عمان ٢٠٠٤م.

وفي أحد التقارير عن ذلك جاء «الاستثمار في رأس المال وصناديق التحوط من الطرق التقليدية أفضل أداء في العام الماضي من المنظمات التي أتبع معظم الأموال في الأسهم والسندات والنقد<sup>(١)</sup> ويلاحظ أن هذه الأساليب مقبولة شرعاً لاستثمار الوقف ما عدا ما ينطوي منها على فوائد ربوية».

ثالثاً: الجوانب المحاسبية والرقابية: المحاسبة في الوقف من الأهمية بمكان لأنها بجانب ما تحققه من حماية لمال الوقف وضبط للتصرفات فيه فهي توفر المعلومات التي يمكن الحكم بها على كفاءة وفاعلية الوقف الذي له خصائص مميزة تجعل من الضروري وجود نظام محاسبي خاص به يقوم العمل فيه على معايير جيدة وتتم مراجعة الحسابات دورياً بواسطة مراقب حسابات خارجي وهذا ما عليه العمل في جميع المشروعات والمنظمات، وبالنسبة للوقف الإسلامي فإنه نظراً لوقوعه تحت سيطرة الجهات الحكومية فإنها تطبق فيه النظام المحاسبي الحكومي الذي لا يصلح بطبيعته إلى المحاسبة عن الوقف، هذا فضلاً على أنه لا يتم نشر القوائم المالية المحاسبية للوقف على الجمهور رغم أنه العرض والإفصاح من الوظائف الأساسية للمحاسبة.

أما في النظم الغربية فإن المحاسبة على الوقف متقدمة جداً وتقوم على الآتي:

أ - وجود نظام محاسبي خاص بالوقف يقوم على الأسس التالية<sup>(٢)</sup>:

- (١) موقع [www.answers.com](http://www.answers.com) بحث بكلمة Endowment Investment وموقع: [www.unm.edu](http://www.unm.edu) انظر على سبيل المثال موقع: [www.scotland.gov.uk](http://www.scotland.gov.uk)
- (٢) د. محمد عبد الحليم عمر - المحاسبة على الوقف - بحث مقدم إلى الحلقة النقاشية حول: القضايا المستجدة في الوقف - المنعقدة بالتعاون بين المركز والأمانة العامة للوقف بالكويت والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - أكتوبر ٢٠٠٢م.
- بحث على الإنترنت بكلمة Endowment accounting. في مواقع تحمل نفس الاسم وكذا البحث بكلمة charity accounting.
- د. سلطان محمد السلطان - د. وصفي أبو المكارم - مرجع سابق ص ٤٦٧-٤٧٤، ٥٧٨-٥٣٣.

١ - الفصل بين المحاسبة على مال الوقف الأصلي وبين المحاسبة عن العائد فيه (الغلة) وإعداد قوائم مالية خاصة لكل منهما على أساس أن ملكية مال الوقف غير ملكية العائد .

٢ - الفصل بين المحاسبة على الوقف المقيد من الواقف بفرض معين أو بشروط خاصة وبين الوقف غير المقيد .

ب - وجود معايير وإرشادات محاسبية من المنظمات المهنية المختصة للمحاسبة على الوقف يلتزم بها جميع المؤسسات الوقفية لتوحيد المعالجة المحاسبية .

ج - خضوع حسابات الوقف للمراجعة بواسطة مراجع حسابات خارجي وبعض مكاتب المحاسبة يعلن عن قبوله لهذه المراجعة تطوعاً .

د - الشفافية والإفصاح من البيانات المالية للوقف بنشر قوائمها المالية في الصحف وعلى الإنترنت الذي تشمل بعض مواقع المؤسسات المساندة تفصيلات عن القوائم المالية للمؤسسات الخيرية<sup>(١)</sup> فمن المعروف أن البيانات المالية تقدم إلى أصحاب المصلحة في المؤسسة والناس هم أصحاب المصلحة سواء كانوا من المتبرعين أو مستحقين للإعانات من الوقف .

وهكذا يتضح أن أسس التنظيم الإداري والمالي للوقف موجودة في الفقه الإسلامي ولكنها لا تطبق في الواقع، بينما في النظم الغربية فإنها بإتباعها الأساليب التنظيمية والمالية السليمة كأنها تحاكي ما جاء في الفقه الإسلامي، وهذا ما جعل العمل الخيري في الغرب قوياً وكبيراً كما سنتمرف عليه تفصيلاً في المبحث الثالث.

(١) موقع [www.charitynavigator.org](http://www.charitynavigator.org) بحث بكلمة Foundation ويظهر فيه قائمة بجميع المؤسسات الخيرية والتقارير المالية لكل مؤسسة.

### المبحث الثالث

#### الواقع المعاصر للوقف الإسلامي والنظم الغربية المشابهة

يجيب هذا المبحث عن الآتي :

• ما هو واقع الوقف الإسلامي المعاصر؟ وما هو واقع الوقف في النظم الغربية المشابهة؟

• وما هي أسباب التفاوت بين كل منهما؟

• وما هي الأمور التي يمكن الاستفادة بها من النظم الغربية المشابهة في تفعيل واقع الوقف الإسلامي؟

وتتلخص الإجابة على هذه التساؤلات في النقاط التالية :

أولاً: الواقع المعاصر للوقف الإسلامي:

رغم أهمية الوقف ودوره المشهود في مساندة الحضارة الإسلامية في وقت ازدهارها إلا أن واقعه المعاصر في جميع الدول الإسلامية يشير إلى أنه يعاني من ضعف شديد وتراجع دوره في حياة المسلمين ويمكن رصد أهم ملامح واقع الوقف في الآتي :

أ- التدخل الحكومي: ويتمثل هذا التدخل في نواحي عدة منها :

١. استيلاء الحكومة على أموال الوقف<sup>(١)</sup>.

٢. الإدارة الحكومية للوقف<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا ما حدث على سبيل المثال في مصر أثناء المد الاشتراكي حينما صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بألولة الأراضي الزراعية الموقوفة لوزارة الإصلاح الزراعي، وألولة المباني وأراضي المباني للمحافظات، وإن كان صدر قانون بعد ذلك رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ برد هذه الممتلكات للوقف إلا أنه تبين تصرف الحكومة فيها وفقد دورها، وهذا ما حدث في دول أخرى.

٣. فرض ضرائب ورسوم على بعض عمليات الوقف في بعض الدول.

بد قوانين الوقف: لقد صدرت عدة قوانين في بعض الدول لتنظيم العمل بالوقف إلا أن الكثير منها يخالف طبيعة الوقف بصفته عملاً أهلياً، وعملت على تشديد يد الحكومة على الوقف، كما أن بعض الدول الإسلامية لا يوجد فيها قوانين للوقف تنظم العمل بها<sup>(١)</sup>.

جد توقف إنشاء أوقاف جديدة: فالملاحظ أن النسبة الغالبة من الأوقاف القائمة هي من تراث الأجداد ويقل إن لم يندر إقبال المسلمين على إنشاء أوقاف جديدة كنتيجة لما يرونه من تولى الحكومة شئون الوقف واعتقاد الكثير منهم أن الوقف نشاط حكومي على خلاف طبيعته بصفته نشاطاً أهلياً.

د ضالة العائد من الاستثمارات الوقفية: وهذا جاء نتيجة للإدارة الحكومية التي ثبت فشلها في إدارة شركات القطاع العام ومع ذلك بقيت تدير مشروعات الأوقاف التي تقدر بمشرات المليارات من الجنيهات<sup>(٢)</sup>.

هـ ضياع بعض أعيان الوقف لاعتداء الغير عليها بالتواطؤ مع ذوي النفوس الضعيفة من موظفي الأوقاف على مدى سنوات طويلة، هذا فضلاً عن عدم وجود حصر دقيق لها، وضياع وتلف بعض حجج الوقف، وكذا بعض أساليب الإدارة

(١) د. فؤاد عبد الله العبر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والقيمة الاجتماعية - نشر الأمانة العامة للأوقاف بالكويت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ٥٥-٦٢.

(٢) عطيه فتحى الويشي - أحكام الوقف وحركة التكنون المعاصر في دول العالم الإسلامي المعاصر - الأمانة العامة للأوقاف بالكويت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

على عبد الفتاح علي جبريل - حركة تقنين أحكام الوقف - الأمانة العامة للأوقاف بالكويت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

د. فؤاد عبد الله العبر - مرجع سابق ص ٦١-٦٢ حيث يقول «إن الناظر إلى التشريعات القانونية بدءاً من التشريع التركي وحتى تشريعات الأوقاف في الدول العربية والإسلامية يلاحظ أنها تحاول وباختلاف يسير بسط سلطة الدولة على الأوقاف نظارة وتولية وتوزيعاً.

(٣) على سبيل المثال فإن مال الأوقاف في مصر يقدر بحوالى ٨ مليار جنيه وصلى عائد الاستثمار القابل للتوزيع بعد خصم أجرة الناظر والاحتياطات يبلغ حوالى ١٠٠ مليون جنيه أى أن نسبة العائد منه ١,٢٥ % - انظر د. محمد عبد الحليم عمر - التجربة المصرية في إدارة الأوقاف - مرجع سابق ص ٢٣.



والاستثمار مثل أسلوب الحكر الذي ساهم في ضياع الكثير من أموال الأوقاف وكذا نظام الاستبدال، وإلى جانب ذلك تخريب أعيان بعض عقارات الأوقاف ولم تعد تدر عائداً.

و- ضيق نطاق مجالات الصرف نتيجة لإعطاء المسؤولية الحكومية عن الأوقاف حق تغيير مصرف الوقف وتأثر ذلك بالتوجهات السياسية وليس الحاجة الاجتماعية، هذا فضلاً عن ظهور أغراض صرف في أوجه خير معاصرة مثل بناء التكنولوجيا وإنشاء الجامعات والمحافظة على الحقوق المدنية للمواطنين لم تكن موجودة في عصر ازدهار الوقف ولا يوقف عليها أحد الآن.

ز- نقص الإفصاح والشفافية بنشر المعلومات عن نتيجة الأعمال والتصرف في غلة الأوقاف القائمة بما يقلل من رغبة المواطنين بإنشاء أوقاف جديدة، وبما يضعف الرقابة الشعبية على إدارة الوقف وأمواله<sup>(١)</sup>.

ح- نقص الوعي لدى المسلمين بأهمية الوقف ومدى الحاجة إليه في الوقت المعاصر من خلال الدعاة ورجال الدين أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة (الجرائد - الإذاعة - التلفزيون - الإنترنت).

ط- الانفصال بين الوقف والجمعيات والمؤسسات الخيرية، فمن المعروف أن الوقف نشأ من الأصل لمساعدة مؤسسة تعليمية أو صحية أو اجتماعية على القيام بدورها ولكن منذ بداية القرن العشرين الميلادي وحتى منتصفه حينما وضعت الحكومات يدها على الأوقاف انفصلت العلاقة بين الوقف وهذه المؤسسات رغم أهمية أن يتم الوقف على أغراض المؤسسات الأهلية التي تتولى إدارته استثماراً أو صرفاً لعوائده<sup>(٢)</sup>.

(١) ويكفي للتدليل على ذلك أنني لم أجد على كثرة ما أطلعت على معلومات عن حجم الوقف في العالم الإسلامي لا في الكتب والمقالات العديدة ولا على شبكة الانترنت.

(٢) د. فؤاد عبد الله العمر - إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية - الأمانة العامة للأوقاف بالكويت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م - ص ٨١-٨٣.

وفى النهاية يقتضى الإنصاف القول إنه بدأت بوادر وإن كانت قليلة فى بعض الدول بمحاولة تلافى ما سبق من أسياب أدت إلى ضعف الوقف الإسلامى بهذه الصورة، ومحاولة إحياء الوقف وتويزه ومن هذه البوادر ما يلى:

١- تجربة إنشاء الصناديق الوقفية فى بعض الدول مثل الكويت والسعودية وقطر والإمارات.

٢- تجربة الأسهم الوقفية كأداة لتجميع الأموال لإنشاء أوقاف جديدة فى بعض الدول مثل سلطنة عمان وقطر والكويت والإمارات.

٣- وجود عدة مؤسسات خيرية مانحة للأفراد والمؤسسات الأخرى تقوم على وقف من بعض رجال الخير مثل مؤسسة الأمير سلطان بن عبد العزيز بالسعودية، ومؤسسة الشيخ زايد بن سلطان بالإمارات، ومؤسسة عبد الحميد شومان بالأردن، ومؤسسة أمراء الخير التى أنشأتها مجموعة دلة البركة.

٤- إنشاء الهيئة العالمية للأوقاف بالبنك الإسلامى للتنمية بمكة.

٥- إنشاء الأمانة العامة للأوقاف بالكويت.

هذا هو الواقع المعاصر للوقف الإسلامى الذى ظهر فيه عدد من جوانب الضعف وقصوره عن أدار الدور المأمول منه، فما هو واقع الوقف فى النظم الغربية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى الفقرة التالية:

ثانياً: واقع الوقف فى العالم الغربى:

مما لا شك فيه أن العمل الخيرى فى الغرب بشكل عام والوقف بشكل خاص ينتشر على نطاق واسع ومحجم كبير ويؤدى دوراً كبيراً فى الحياة، وهذا ما تدل عليه الشواهد التالية:

د. ياسر عبد الكريم الحورثى - الوقف والعمل الأملى فى المجتمع الإسلامى المعاصر - الأمانة العامة للأوقاف بالكويت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - ص ٧٧ وما بعدها.

أ- توجد في الغرب العديد من المنظمات غير الحكومية Non government organization أو المنظمات غير الهادفة للربح non profit organization والتي تنقسم بحسب تكوينها والمستفيدين منها إلى<sup>(١)</sup> :

- المنظمات الخيرية، وهي التي تقدم خدماتها إلى الجماهير إما مباشرة أو من خلال الجمعيات الأهلية من أجل تحقيق الرفاهية والرعاية الاجتماعية للطبقات الفقيرة وتنقسم بحسب تكوين مواردها إلى : منظمات خيرية عامة، وهي التي تعتمد في تمويلها على مساهمات الجماهير وتقدم المنح إلى الأفراد عادة، ومنظمات (مؤسسات) خيرية خاصة وهي التي تعتمد في تمويلها على الأثرياء فرد أو أسرة أو شركة وتقدم المنح عادة إلى منظمات وجمعيات خيرية.
- المنظمات الاجتماعية لخدمة أعضائها مثل النوادي والنقابات والغرف التجارية، وتعتمد في مواردها على مساهمات الأعضاء فيها والذين يستفيدون من خدماتها.
- مؤسسات تعليمية أو صحية تقدم خدماتها بأجر وتعتمد في مواردها بجانب ما تحصله مقابل خدماتها على المساهمات التطوعية من المواطنين وأشهر هذه المؤسسات الجامعات والمستشفيات.

وتعتمد هذه المنظمات في مواردها اللازمة للتشغيل على كل من : الوقف والتبرعات والجهود التطوعية، ولذا فإنه يمكن بالتعرف على حجمها بيان أهمية الوقف في العام الغربي فعلى سبيل المثال فإن عدد هذه المنظمات في الولايات المتحدة حوالى ١٤٢٧٤٥٥ منظمة منها ٨٥٠٤٥٥ منظمة خيرية عامة، ٤٦٣٧١٤ منظمة خيرية خاصة، ١٠٤٢٧٦ منظمة فتوية، وفي إنجلترا يوجد حوالى ٢٠٠٠٠٠ منظمة خيرية (عام ٢٠٠٥)<sup>(٢)</sup>، وفي كندا يوجد ٨٠٠٠٠ منظمة<sup>(٣)</sup>.

(١) موقع : [www.answer.com](http://www.answer.com) بحث بكلمة Nonprofit organization .

(٢) موقع : [www.ansers.com](http://www.ansers.com) بحث بكلمة charities UK .

(٣) المركز الوطنى للإحصاءات الخيرية فى الولايات المتحدة الأمريكية، موقع : [www.nccs.urban.org](http://www.nccs.urban.org) .

بحث فى الإحصاءات بعنوان: مركز حقائق سريعة فى قطاع لا ربحى.

ب- للتدليل على أهمية الوقف وواقعه الكبير في العالم الغربي نورد بعض الأرقام التالية:

١. في قائمة أغنى المؤسسات الخيرية الخاصة في العالم التي تقوم من الأصل على وقف أحد الأثرياء ماله وإنشاء مؤسسة خيرية باسمه نجد أن حجم الوقف فيها عام ٢٠٠٥م، بلغ حوالى ١٧٧.٧ مليار دولار<sup>(١)</sup> منها ١٧.٨ مليار دولار للمؤسسات من الدنمارك، ٣.١ مليار دولار للمؤسسات من السويد، ١٦ مليار دولار للمؤسسة من إنجلترا، ١١.٢ مليار دولار لمؤسسة من الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها مؤسسة بيل جيتس الخيرية التي تبلغ أموالها ٢٦.٨ مليار دولار.

٢. يعتبر الوقف أحد الموارد الهامة لكثير من الجامعات في الغرب، وبالنظر في حجم الوقف في بعض الجامعات الأمريكية وعددها ٥٠ جامعة نجد أن مال الوقف فيها يبلغ عام ٢٠٠٤م ١٣٢ مليار دولار - وهو بالقطع أكبر من مال الوقف في جميع البلاد الإسلامية - ويأتى على رأسها جامعة هارفارد (أول جامعة في العالم من حيث الترتيب) بوقف قدره ٢٢.٦ مليار دولار وأقل وقف في جامعة ميشيجان يبلغ ١.٤٩ مليار دولار<sup>(٢)</sup>.

ج- يزداد الوعى لدى المواطنين في الغرب بأهمية الإسهام في العمل الخيري إذ تدل الإحصاءات في الولايات المتحدة الأمريكية على أن مساهمة الأفراد في التبرعات الخيرية تبلغ عام ٢٠٠٤م بلغ ١٩٠ مليار دولار من إجمالي التبرعات البالغة هذا العام ٢٥٠ مليار دولار بنسبة ٧٦٪ كما أن هذه التبرعات زادت بنسبة ٤١٪ عن ما كانت عليه عام ٢٠٠٣م، ويظهر مدى انتشار الوعى في أن حوالى ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من الأمريكيين يساهمون في الأعمال الخيرية ويبلغ متوسط تبرع

(١) موقع: [www.answers.com](http://www.answers.com) بحث بكلمة «أغنى المؤسسات» (انظر ملاحق البحث).

(٢) موقع: [www.infoplease.com](http://www.infoplease.com) بحث بكلمة universities Endowment

المواطن الواحد ٢٣٪ من دخله حيث يدفع المواطن ذو الدخل المرتفع ٣١٪ والمواطن ذو الدخل المنخفض ١٪ من دخولهم للأعمال الخيرية<sup>(١)</sup>.

د- يتميز الصرف في المؤسسات الخيرية الغربية بأنه منظم ويتم بشكل يعطى أثره بشكل جيد في تحقيق الرفاهية وإعانة الفقراء والمحرومين، ونظراً لكبر حجم العطاء من ناحية، وللعطاء في الداخل والخارج دون تفرقة، ويتم الصرف على جميع الأغراض مع تفاوت نسبتهما بحسب أهميتها، فمن التبرعات الجارية حصلت المنظمات الدينية على أكبر نسبة من التبرعات الخيرية الجارية ٣٥ر٥٪، تأتي بعدها المؤسسات التعليمية بنسبة ١٢ر٦٪، والمنظمات التي تعمل في مجال الخدمات الإنسانية ٧٧٪، أما من المؤسسات المانحة أى من عائدات الوقف فحاز التعليم على أكبر نسبة ٢٤ر٥٪ والخدمات الإنسانية ٢٥ر٦٪.

ويتم الصرف أما إلى الأفراد مباشرة في حالة المنظمات الخيرية العامة بإعطاء منح بمبالغ كبيرة في حالة المؤسسات الخيرية الخاصة إلى منظمات وجمعيات خيرية أخرى.

#### وأخيراً الخاتمة والنتائج:

أولاً: إن نظام الوقف يوجد في العالم الغربي بمعناه المعروف في الفقه الإسلامي والذي يدور حول التبرع أو التصديق بمال ويشترط أن لا يتم التصرف فيه ولكن تستثمر بفرض تحقيق دخل يستخدم في أغراض خيرية. وأن المصطلحات التي تستخدم للدلالة على ذلك منها ما هو مباشر مثل Endowment ومنها ما هو مشترك مثل trust, foundation وكل منهما يدل على جانب من جوانب الوقف.

ثانياً: إن الوقف الإسلامي يتميز بأنه أسبق في النشأة ووجود قواعد فقهية (قانونية) لتنظيمه كما تتميز الدوافع والأغراض.

(١) موقع: [www.amb-ta.fr.org](http://www.amb-ta.fr.org) بحث في المعصادر في الموقع بكلمة - مركز المعلومات - لنطاق من المجتمع الأمريكي استعراض الإحسان الأمريكي.

ثالثاً : لقد قام الوقف الإسلامي بدور كبير في التاريخ الإسلامي ومساندة الحضارة الإسلامية . ولكن واقع الوقف الإسلامي في التطبيق المعاصر يعاني من وجوه ضعف عديدة بسبب التدخل الحكومي المركزي في إدارته ونقص الوعي لدى المواطنين والخروج به أحياناً عن الأحكام الفقهية وحسن الإدارة .

رابعاً : أن واقع الوقف في التطبيق المعاصر في العالم الغربي يتميز بالقوة والانتشار وبمحسن التنظيم والإدارة وتنامي الوعي .

خامساً : لتصحيح مسيرة الوقف في العالم الإسلامي يستلزم الأمر الاسترشاد بالوقف في الغرب وعلى الأخص في مجالات التنظيم المالي والإداري والمحاسبي وكيفية الصرف وأساليب التوعية والشفافية .

سادساً : التطوير في البحوث والكتابات الوقفية لتنتقل من السرد التاريخي والتراثي إلى المعالجة المعاصرة ..

ولذا فإن توجه هذا المؤتمر المبارك في الأرض المباركة مكة المكرمة نحو هذا الأسلوب طيب وجدير بالتشجيع والاستمرار .

والله ولي التوفيق

## مجالات وقفية مقترحة لتنمية مستدامة

### « الوقف المؤقت »

دكتور/ يوسف إبراهيم يوسف (\*)

#### ملخص البحث

تناول هذا البحث الوقف المؤقت، كمجال من المجالات المقترحة للإسهام في التنمية المستدامة، وقد ناقش عدداً من الجزئيات التي تدور في هذا الإطار، حيث تحدث عن الوقف بصفة عامة، وهل التأييد في الوقف شرط فيه وجزء من مضمونه، أم أن التأييد في الوقف ليس بهذه الصفة؟ ومن ثم يحوز الوقف مؤبداً ويجوز مؤقتاً. بحسب ما يختار الواقف ويفضل.

وقد أثبت البحث جواز الوقف المؤقت، وأنه لا يخلو مذهب من المذاهب الأربعة من القائلين بجواز الوقف المؤقت، وعلى رأس هذه المذاهب المذهب المالكي. ثم بيّن البحث مدى الحاجة إلى الوقف المؤقت في الظروف التي يعيشها الناس، والتي تغيرت فيها صور الثروات، وتغيرت فيها أشكال الاحتياجات، الأمر الذي يجعل الوقف المؤقت، هو الأفضل للواقفين وللموقوف عليهم وللمجتمع في نهاية المطاف. ثم وضحنا الحاجة إلى ظهور الوقف المؤسسي من خلال الوقف المؤقت، وكيف أنه يستطيع أن يعود بالوقف من خلال هذه المؤسسات إلى سابق عهده. ثم ناقش البحث نطاق الوقف المؤقت ثم انتهاء وإنهاء وحل الوقف المؤقت. وأخيراً خاتمة البحث عن الجديد الذي يضيفه تفعيل الوقف المؤقت.

والله الموفق والهادي إلى ما فيه الخير

## مقدمة:

الوقف قرية من القرى في الإسلام، يمثل سلوكاً رشيداً يقوم به المسلم، إذ أن الرشد في الإنفاق يكون باختيار الميدان الإنفاقي الذي تكون عائداته أكبر ما يمكن، والوقف أحد أهم هذه الميادين، ذلك أن المنافع منه تعود على الواقف في حياته وبعد وفاته، طالما بقيت العين التي جعلها وقفاً، تعطى ثمراتها ويستفيد منها من وقفت عليهم. قال رسول الله ﷺ «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له»<sup>(١)</sup>.

والصدقة الجارية لها الكثير من الصور، يقول صلوات الله وسلامه عليه «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته، علماً علمه ونشره، وولداً صالحاً تركه، ومصحفاً ورثه، أو مسجداً بناه، أو نهراً أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته، يلحقه من بعد موته»<sup>(٢)</sup>.

فكل تصرف أو سلوك تبقى آثاره الطيبة بعد وفاة صاحبه، سيكتب ثوابه له بعد وفاته حتى إن من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، من غير أن ينقص من أجورهم شيء<sup>(٣)</sup>.

وقد أدرك المسلمون فضل الوقف وثوابه، فأقبلوا عليه وتسابقوا فيه، حتى ليروى أنه «لم يكن أحد من الصحابة ذو مقدرة إلا حبس» وتبعمهم المسلمون، في هذا السلوك فقامت على أكتاف الوقف هذه الحضارة الزاهرة، التي امتدت عبر الزمان

(١) سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ج ٥ ص ٢٤٣ ح رقم ١٢٩٧. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي، دار إحياء التراث العربي، ج ١١ ص ٤٢٤ ح رقم ٣٥٩١.

(٢) سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، دة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٥م، ج ١ ص ٢٨١ ح رقم ٢٣٨، صحيح ابن خزيمة، ج ١ ص ١٢٥ ح رقم ٢٢٩٣.

(٣) سنن النسائي ج ١ ص ٢٣٦ ح رقم ١٩٩. مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسعد الشيباني، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩١ م. ح رقم ١٨٤٠٤.



والمكان، شاهدة على إصلاح الإسلام للزمان والمكان، بما يحمل من قيم، وبما يحث عليه من سلوك رشيد، وبما يحمله من مضامين الرحمة والخير والبر بسائر المخلوقات.

### أصل الوقف في الإسلام:

يعتمد الوقف في الإسلام على أصليين اثنين وردا في سنة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه:

الأصل الأول: الحديث الذي أوردهناه قريباً، وهو قوله صلوات الله وسلامه عليه: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له» فالوقف - كما عرفه تاريخ الإسلام - داخل في عموم الصدقة الجارية، التي يصل ثوابها إلى المسلم بعد أن يلقي ربه سبحانه وتعالى.

أما الأصل الثاني: فهو الحديث المشهور والواقعة المعروفة الخاصة بوقف سيدنا عمر ؓ أرضاً أصابها بخرير، والتي رويت بالعديد من الصيغ، أحد هذه الصيغ ما رواه الخمسة عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: أصاب عمر أرضاً بخرير فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال: يا رسول الله إنني أصبت أرضاً بخرير لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها. فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يورث ولا يوهب. قال: فتصدق بها عمر في الفقراء وفي القريبى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم ضيفاً غير متمول فيه<sup>(١)</sup>.

هذان هما الأصلان المعتمد عليهما في تشريع الوقف في الإسلام. أما حوائط مخيريق وبستان أبى طلحة ؓ، وبئر رومة التي اشتراها سيدنا عثمان ؓ وأوقف

(١) رواه الخمسة انظر التاج، الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ، إهداء جريدة صوت الأهراس، الباب الثالث عشر في الوقف جـ ٢ ص ٢٤٣.

الصحابية التي رويت عنهم، فلما أنها لم تتمحض وفقاً كحوائط مخيريق، وبئر رومة، وبستان أبي طلحة<sup>(١)</sup>، وإما أن فيها مقالا في السند، إذ أنها من روايات الواقدي، ورواية الواقدي لم يقبلها كثير من علماء الحديث حيث يقول فيه البخاري إنه متروك، ويقول فيه أحمد بن حنبل هو كذاب، وقال ابن معين: ضعيف<sup>(٢)</sup>.

ويكفيها في إثبات أصل الوقف في الإسلام، حديث وقف عمر رضي الله عنه، وحديث الصدقة الجارية. فالوقف من سنن الهدى، التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وتبعه فيها المسلمون من عصره عليه الصلاة والسلام إلى يوم الناس الذي يحيونه.

### الوقف في المذاهب الفقهية:

الوقف كما قلنا من سنن الإسلام، ولا خلاف في هذا بين الفقهاء، إذا استثنينا ما نسب إلى القاضي شريح<sup>(٣)</sup> من أن الوقف غير جائز، فعلماء المذاهب جميعاً يقررون مشروعية الوقف لكنهم يختلفون في لزومه أو عدم لزومه، كما يختلفون في تأقيته وتأبيده، ويختلفون في ملكية رقبته لمن تكون؟ ويتفقون على أن المنفعة مملوكة للموقوف عليهم. فبخصوص لزوم الوقف أو عدم لزومه ولن تكون ملكية العين الموقوفة، رأينا الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه يرى أن الوقف جائز غير لازم، وأن ملكية العين الموقوفة تستمر للواقف، ومن حقه الرجوع فيه متى شاء، ويورث عنه إذا مات، ما لم يحكم بلزومه القاضي، أو يخرج مخرج الوصية، فإنه يلزم بهذين الأمرين. ويشترك مع أبي حنيفة في القول ببقاء العين على ملك الواقف المذهب المالكي، لكنه يقول بلزوم الوقف إن أنشأ مؤبداً، مع جواز أن ينشأ الوقف مؤقتاً فينتهي بانتهاء الأجل الذي حدده له الواقف.

(١) انظر في صدقة أبي طلحة وعدم اعتبارها وفقاً. محاضرات في الوقف، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة ٢٠٠٥م، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) انظر خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال ص ٢٩٢ نقلاً عن محاضرات في الوقف، الإمام محمد أبي زهرة، مرجع سابق، ص ٤٧، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ الذهبي، ج ٣ ص ١١٠.

(٣) انظر الأم، للإمام الشافعي، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ، ج ٣ ص ٢٨٠.

ويرى الشافعية - في المشهور عنهم - والحنابلة في الصحيح من مذهبهم - أن ملكية العين تكون للموقوف عليهم، بينما للشافعية رأى آخر، وكذلك روى عن الإمام أحمد قول آخر، يتمثل هذا وذاك في أن ملكية العين تظل للواقف ولا تنتقل إلى الموقوف عليه، أي يوافقون في ذلك الإمامين الجليلين أبا حنيفة ومالك. كما أن الأظهر عند الشافعية وقول لأحمد أن رتبة الموقوف تنتقل إلى الله تعالى، وهم بهذا القول يوافقون أبا يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبي حنيفة. وكل هؤلاء (الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد) يقولون بلزوم الوقف، وعدم جواز الرجوع فيه<sup>(١)</sup>.

أي أن ملكية الواقف لرتبة العين، تجدد من يقول بها في جميع المذاهب، وملكية - الموقوف عليهم للعين لا يقول بها إلا بعض المذاهب، وكذلك القول بخروج العين إلى ملك الله تعالى أو إلى غير مالك لا تجدد من يقول بها إلا البعض أيضاً. الأمر الذي يجعل القضية اجتهادية قد رأى فيها كل مجتهد ما ظهر له، ولو أخذنا بالكثرة لكان القول بملكية الواقف للعين هو الراجح، ولو أخذنا بقوة الدليل فإن الفقيه الكبير الكمال بن الهمام قد قدم الكثير من الأدلة على ملكية الواقف للعين - وهو غير المفتى به في مذهبه - لكنه رأى الصواب فيه<sup>(٢)</sup> وهو ما قال به أبو حنيفة والمالكية. أما لزوم الوقف فيقول به جميع الفقهاء ماعدا الإمام أبو حنيفة ؑ.

### حكم التاقيت في الوقف:

لم يختلف الفقهاء فقط حول لزوم الوقف أو عدم لزومه، ولا حول ملكية الوقف، أ تكون للواقف أم للموقوف عليهم، أم تخرج من ملكية الواقف لا إلى مالك

(١) اراجع: معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، د ط، دار الكتب العلمية، دت، ج٤ - جاشية النسوقي على الشرح الكبير، شمس الدين = محمد بن أحمد بن عرفة النسوقي، د ط، دار إحياء الكتب العربية، دت، ج٤ - المقني، موفيق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي المعروف بابن قدامة، ط ١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ج٦ - فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد الإسكندري السيوطي المعروف بابن الهمام، د ط، دار الفكر - دت، ج٦ - (باب الوقف أو كتاب الوقف في هذه المراجع).

(٢) انظر فتح القدير للكمال بن الهمام، ج١٦-٢٠٦، ٢٠٧.

أو إلى ملك الله تعالى، وإنما اختلفوا أيضاً في تأييد الوقف، أهو من شروط الوقف وجزء من ماهيته، أم أنه ليس شرطاً، ومن ثم يجوز الوقف المؤقت؟ إن الكثرة من الفقهاء ترى التأييد شرطاً في صحة الوقف، وعدد منهم لا يرى ذلك، بل يميز الوقف مؤقتاً، كما يميزه مؤبداً.

وسنحاول أن نعرض آراء الفريقين، والدليل الذي اعتمد عليه كل فريق، أملين أن نكشف بهذا العرض عن القول الذي تؤيده الأدلة، وتحقق به مصالح الأمة.

### أولاً: القائلون بالتأييد

١- الشافعي - رحمه الله تعالى - من القائلين بالتأييد المطلق من غير تقييد بزمان، وقد عبر صاحب «المذهب» عن مذهب الشافعي في هذا الخصوص فقال: فصل: ولا يجوز إلا على سبيل لا ينقطع، وذلك من وجهين.

أحدهما: أن يقف على من لا ينقرض، كالفقراء، والمجاهدين، وطلبة العلم، وما أشبهها.

والثاني: أن يقف على من ينقرض، ثم من بعده على من لا ينقرض، مثل أن يقف على رجل بعينه، ثم على الفقراء، أو على رجل، ثم على عقبه، ثم على الفقراء. فأما إذا وقف وقفاً منقطع الابتداء والانتهاء، كالوقف على عبده، أو على ولده، ولا ولد له.

فالوقف باطل، لأن العبد لا يملك، والولد الذي لم يخلق لا يملك، فلا يفيد الوقف عليهما شيئاً.

وإن وقف وقفاً متصل الابتداء منقطع الانتهاء، بأن وقف على رجل بعينه ولم يزد عليه، أو على رجل بعينه ثم على عقبه، ولم يزد عليه - ففيه قولان:

أحدهما: أن الوقف باطل، لأن القصد بالوقف أن يتصل الثواب على الدوام، وهذا لا يوجد في هذا الوقف، لأنه قد يموت الرجل، وينقطع عقبه.

والثاني: أنه يصح، ويصرف بعد انقراض الموقوف عليه إلى أقرب الناس إلى الواقف، لأن مقتضى الوقف الثواب على التأبيد، فحمل فيما سماه على ما شرطه، وفيما سكت عنه على مقتضاه، وبصير كأنه وقف مؤبداً.

ويقدم المسمى على غيره، فإذا انقضى المسمى - صرف إلى أقرب الناس إلى الواقف، لأنه من أعظم جهات الثواب.

والدليل عليه قول النبي ﷺ أنه قال: «لا صدقة وذو رحم محتاج».

وروى سليمان بن عامر عن النبي ﷺ قال: «صدقتك على المساكين صدقة، وعلى ذي الرحم اثنان: صدقة، وصلة»<sup>(١)</sup>.

٢- والإمام أحمد بن حنبل يشترط التأبيد المطلق في الصحيح عنه. جاء في المغني: «وإن شرط أن يبيعه متى شاء أو يهبه أو يرجع فيه، لم يصح الشرط ولا الوقف، لا نعلم فيه خلافاً، لأنه يناقض مقتضى الوقف»<sup>(٢)</sup>. وجاء في الكافي: «فإن وقفه على رجل بعينه وسكت، صح وكان مؤبداً، لأن مقتضى الوقف التأبيد»<sup>(٣)</sup>.

ويقول أيضاً: «ولا يجوز التصرف في الوقف بما ينقل الملك في الرقبة... لأن مقتضى الوقف التأبيد»<sup>(٤)</sup>.

٣- أما الأحناف، فإن الإمام محمد بن الحسن يشترط التأبيد ويشدد في اشتراطه، ويوجب أن تكون الصيغة مشتملة عليه لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، بيد أن الإمام أبو يوسف - رحمه الله تعالى - لا يرى هذا الرأي. يقول صاحب المبسوط الإمام أبو سهل السرخسي: «والمذهب عند محمد - رحمه الله تعالى - أن التأبيد شرط لجواز الوقف، وإنما كان التأبيد من شرطه لأنه صدقة

(١) المجموع شرح المذهب، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، د ط، مطبعة المنيرية، دت، ج ١ ص ٣٢٥.

(٢) المغني، ابن قدامة، ج ٢ ص ١٩١.

(٣) الكافي، ابن قدامة، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٩٨٥، ج ٢ ص ٥٢٤.

(٤) المرجع السابق، ج ٢ ص ٤٥٤.

موقوفة، فيعتبر بالصدقة المملوكة، والصدقة المملوكة لا يجوز توقيتها، فكذا الصدقة الموقوفة، وعند الإمام أبي يوسف - رحمه الله تعالى - يجوز الوقف مؤقتاً ومؤبداً، لأن في هذا تمليك المنافع، وقد جاز مؤبداً فلأن يجوز مؤقتاً أولى. ألا ترى أن الإجارة تجوز مؤقتة ولا تجوز مؤبدة؟ ثم التأبيد لما لم يبطل الوقف، فالتأقيت أولى أن لا يبطلها<sup>(١)</sup>. وجاء في فتح القدير عن أبي يوسف: إذا وقف على رجل بعينه جاز، وإذا مات الموقوف عليه، رجع الوقف إلى ورثة الواقف. قال: وعليه الفتوى، وإذا عرف عن أبي يوسف جواز عوده إلى الورثة فقد يقول في وقف عشرين سنة بالجواز<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: القائلون بالتأقيت

المذهب عند المالكية جواز الوقف المؤقت، حيث جاء ذلك في كل كتب المذهب بدءاً من المدونة حتى الشرح الكبير والشرح الصغير. ونما جاء في هذه الكتب، ما قاله الشيخ أحمد الدردير - رحمه الله تعالى - ونصه: «... ولا يشترط التأبيد، فيصح مدة ثم يرجع ملكاً»<sup>(٣)</sup> ويقول أيضاً: «من استأجر داراً محبسة مدة، فله تحييس منفعتها على مستحق آخر غير المستحق الأول في تلك المدة»<sup>(٤)</sup>. ويقول: «... كالدائر استأجرها مدة معلومة، فله وقف منفعتها في تلك المدة، وينقضي الوقف بانقضائها؛ لأنه لا يشترط التأبيد»<sup>(٥)</sup>. ويعلق صاحب حاشية الدسوقي على الشرح الكبير فيقول: «قوله (ولا يشترط) أي في صحة الوقف (التأبيد) أي ويؤخذ منه أن اشتراط التغيير والتبديل والإدخال والإخراج معمول به»<sup>(٦)</sup>. وفي فتح الجليل، شرح مختصر خليل جاء: «ولا يشترط في صحة الوقف التأبيد، أي كونه مؤبداً دائماً

(١) شرح السير الكبير، محمد بن أبي سهل السرخسي، ج ٢ ص ١٥١.

(٢) فتح القدير - الكمال بن الهمام - مرجع سابق - ج ٦ ص ٨٤.

(٣) الشرح الكبير، الشيخ أحمد الدردير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج ٤ ص ٨٧.

(٤) المرجع السابق، ج ٤ ص ٧٦.

(٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٨٨.

بدوام الشيء الموقوف، فيصح وقفه مدة معينة، ثم ترفع وقفته، ويجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به في غير الموقوف، ففي الموازية والعينية عن عبد الملك: من قال داري حبس على عقبى وهى لأخبرهم ملكاً، فهى لأخبرهم كذلك. وابن شاس لا يشترط فيه التأييد، فلو قال على أن من احتاج منهم باع، أو أن العين المحبسة تصير لأخبرهم ملكاً صحح وتابع الشرط<sup>(١)</sup>. وفى مواهب الجليل، شرح مختصر خليل للحطاب يقول: الوقف لا يشترط فيه التأييد<sup>(٢)</sup>.

ويقول الشيخ الخرشي - رحمه الله تعالى - : لا يشترط في صحة الوقف التأييد أى: التخليد بل يصح ويلزم مدة .... ثم يكون بعدها ملكاً<sup>(٣)</sup>.

وهكذا فجميع فقهاء المذهب المالكي على جواز الوقف المؤقت، في الوقت الذي لم يجمع فقهاء أى من المذاهب الأخرى على التأييد، ذلك أن القضية خلافية بين أبى يوسف ومحمد في المذهب الحنفي، وعند الشافعية فإن ما نقلناه عنهم إنما هو صحيح المذهب وفى مقابل الصحيح ذهب بعضهم إلى جواز تأقيت الوقف يقول النووي لو قال: وقفت هذا سنة، فالصحيح الذي قطع به الجمهور، أن الوقف باطل. وقيل يصح ويستثنى بانهاء المدة<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء في الإنصاف ما يأتي: «قوله وإن قال: وقفته سنة، لم يصح». هذا هو المذهب. قال ابن منجا: هذا المذهب وصححه في النظم، والتلخيص، وقدمه في الفروع، وشرح الحارثي، والخلاصة، والرايعتين، والحاوي الصغير، ويحتمل أن يصح<sup>(٥)</sup>.

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالأنواري، د ط، دار الكتب العلمية، د ت، ج ٧ ص ٦٤٩.

(٢) مواهب الجليل شرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيحي المعروف بالحطاب، د ط، دار الفكر، د ت، ج ٦ ص ٢١.

(٣) شرح مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرشي، د ط، دار الفكر، ج ٧ ص ٩٢.

(٤) روضة الطالبين، الإمام النووي، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، ج ٥ ص ٣٢٥.

(٥) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن بن سليمان المرادوي، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، د ت، ج ٧، ص ٣٦.

وما نقلناه عن الحنابلة هو أحد قولين للإمام أحمد وفى قولهم الآخر، يجوز الوقف المؤقت، فقد جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: ويرى المالكية وهو قول للحنابلة أنه لا يشترط في صحة الوقف التأبيد، فيصح مدة معينة، ثم يرجع ملكاً كما كان<sup>(١)</sup>. ويقول الشيخ جاد الحق علي جاد الحق - رحمه الله - في فتواه عن الوقف بين التأبيد والتأقيت (بند ٧) أظهر الأقوال في فقه الشافعية والحنابلة أن الوقف لا يكون إلا مؤبداً<sup>(٢)</sup>.

فهناك من يقول بالتأقيت من الحنابلة وهناك من يقول بالتأقيت من الشافعية وإن لم يكن الأظهر في المذهبين، وهناك من يقول بالتأقيت في المذهب الحنفي، وهو أبو يوسف، وهو الإمام الثاني للمذهب وهناك الإمام الجليل إمام دار الهجرة، الذي يقول وكل أئمة مذهبه بالتأقيت، أى ليس هناك مذهب من المذاهب الأربعة لم يقل بجواز تأقيت الوقف. وإن كان عند غير المالكية ليس هو المعتمد.

ومن ثم فإن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في مصر، والذي نقلت عنه بعض قوانين الأوقاف في البلاد العربية، لم يجد صعوبة عندما جعل تأقيت الوقف هو الأصل والتأبيد مقصور على المسجد، فالمادة رقم (٥) من هذا القانون تقول:

«وقف المسجد لا يكون إلا مؤبداً، ويجوز أن يكون الوقف على ما عداه من الخيرات مؤقتاً أو مؤبداً، وإذا أطلق كان مؤبداً. أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً، ولا يجوز على أكثر من طبقتين... وإذا أقيت الوقف على غير الخيرات بمدة معينة: وجب أن لا تتجاوز ستين عاماً من وقت وفاة الواقف...»<sup>(٣)</sup>.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، جماعة من العلماء، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، د.ت، ج ١ - ص ٢٩٠، ٣٠.

(٢) فتاوى الأثر ودار الإفتاء فى مائة عام، رقم ١٦٣٨، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، المفتى: فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، شعبان ١٤٠٠هـ الموافق ٢٩ بوندية ١٩٨٠م.

(٣) قانون الوقف المصري رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٧م نشر فى: جريدة الوقائع المصرية، العدد ٦١ ق ١٩٤٦/٦/١٧م.



وبناءً على هذا القانون فإن الوقف من حيث توقيته وتأييده ينقسم ثلاثة أقسام:

١- وقف لا يصح إلا مؤبداً، وتأقيته باطل، وهو وقف المسجد أو الوقف على المسجد.

٢- وقف يصح مؤقتاً ومؤبداً، وهو الوقف على الخيرات ماعدا المسجد والوقف عليه.

٣- وقف لا يكون إلا مؤقتاً، وتأبيده باطل، وهو الوقف الأهلي.

وبالملاحظ أن الفقهاء الذين وضعوا هذا القانون وعلى رأسهم الإمام محمد مصطفى المراغي، والشيخ عبد المجيد سليم والشيخ فرج السنهوري يميلون إلى تأقيت الوقف (ماعدا المسجد والوقف عليه) ويرون أنه الأفضل في جميع الأوقاف، يفهم ذلك من المذكرة التفسيرية لمشروع هذا القانون فقد جاء فيها: (بعد مقدمة عن المشكلات التي خلفها التأبيد) غير أن الناس وقد ألغوا وجوب تأبيد الوقف قروناً متطاولة، فإذا نقلوا من هذا إلى منع التأبيد مباشرة، كان ذلك أشبه شيء بالطفرة، فلرعاية سنة التدرج في التشريع مع التيسير على الناس، أتيح التأقيت في جميع الأوقاف أهلية كانت أو خيرية، فمن شاء أبد ومن شاء أقت، أهلياً كان الوقف أو خيرياً، غير أن المساجد يجب أن تكون خالصة لله، وأن تبقى مساجد على الدوام، ولا يجوز التأقيت في وقفها<sup>(١)</sup>.

وكأنهم يقولون إن إلف الناس للتأبيد في الوقف هو الذي حدا بواضعي هذا القانون إلى القول بحرية الواقف في أن يؤبد وقفه أو يجعله مؤقتاً، كنوع من التدرج في التشريع وإلا فإنهم يفضلون في غير المسجد والوقف عليه تأقيت الوقف.

(١) المذكرة التفسيرية للعادة (٥) من مشروع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦م.

هذا هو حكم تأييد الوقف في المذاهب المختلفة، وبقي معنا أن نتعرف على الدليل الذي اعتمد عليه القائلون بالتأييد، والدليل الذي اعتمد عليه القائلون بتأييد الوقف.

ونستأنس في عرض هذه الأدلة بما قدمه الإمام محمد أبو زهرة في هذا الخصوص، حيث ناقش أدلة الفريقين على النحو التالي:

### أولاً: أدلة القائلين بالتأييد

أ- استدل القائلون بتأييد الوقف بالعبارات الواردة في حديث عمر رضي الله عنه الذي هو صمد الاستدلال في باب الوقف، وفيه بيان أصل شرعته، فقد جاءت فيه عبارة «حبس الأصل» وعبارة «لا يباع ولا يوهب ولا يورث». وعبارة «حبس الأصل» تدل عرفاً على تأييده، لأنه إذا جاز رجوعه إلى ملك الواقف لم يكن محبساً، فالتحبس ينافي التأييد، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بحبس يدل على أنه لا يميز ذلك النوع من الصدقات إلا مؤبداً، باقياً ما بقيت هذه الدنيا. وعبارة لا يباع ولا يوهب ولا يورث صريحة في التأييد، إذ لو كان التأييد جائزاً لجاز بيعها وهبتها وانتقالها بالإرث، وكلمة «حبس مادامت السموات والأرض» صريحة في التأييد أيضاً ولا يحتاج معها إلى دليل عليه، وإن كانت من كلمات عمر في إنشاء وقفه فهي تدل على أن التأييد جزء من مفهوم الوقف، لأنه ما قال إلا لأنه فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم يحث عليه في العبارات التي أُلْعِنَّا إليها، وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم له دليل على إقرار فهمه، وعلى أن التأييد جزء من مفهوم التحبس والوقف.

ب- وأن الالتزامات إذا جاءت شرعيتها أثراً لتصرفات مقيدة بأحوال خاصة، فشرعيتها مقيدة بتلك التصرفات المقيدة لا تخرج عنها، وقد تضافرت الآثار والأخبار بأن الالتزام الذي جاء أثراً للوقف لم يكن إلا أثراً لصيغ كان التأييد جزءاً من معناها أو لازماً من لوازمها، فكل عبارات الواقفين من الصحابة والتابعين تدل على التأييد، وليس بها ما يشعر بالتأييد، والالتزامات التي ترتبت ما جاءت إلا أثراً لهذه العبارات المشتبهة على التأييد، فإذا قلنا إن

معاني الوقف والتزاماته تترتب على عبارات لا تأييد فيها كان في ذلك شيء من التهجم على الشرع لأنه التزام بشيء، لم يجر دليل من الشارع به، ولأن التصرفات لا تستمد قوتها في الإلزام بشيء إلا باعتبار الشارع لها ملزمة، ولم يتم دليل على أن الوقف المؤقت ملزم إلزاماً مؤقتاً ولا مؤيداً، بل قام الدليل على اعتبار الشارع للإلزام له هو الوقف المؤبد، فكان التأييد في نظر الشارع جزءاً من مفهوم الوقف ومعناه، وهذا معنى ما جاء في المغنى فيما نقلناه عنه من عبارات: «إن التأقيت ينافي مقتضى الوقف».

ج- أن في الوقف إسقاطاً للملك، فهو كالعتق<sup>(١)</sup>، وكل الإسقاطات لا تصح إلا مطلقة غير مؤقتة، فذلك لا يصح إسقاط الملك إلا مؤيداً ليتأتى معنى الإطلاق، ولا يصح مؤقتاً كما أن العتق لا يصح مؤقتاً، وإن قلنا إن الوقف تمليك لله أو للموقوف عليهم، كما قال بعض الحنابلة، فذلك أيضاً يقتضى التأييد لأن التمليكات لا تصح مؤقتة فلا يصح البيع مؤقتاً ولا تصح الهبة مؤقتة، فذلك لا يصح الوقف مؤقتاً، فلا بد من التأييد، بل التأييد جزء من معناه الشرعي.

### ثانياً: أدلة القائلين بالتأقيت

واستدل الذين أجازوا الوقف مؤقتاً كما جاز مؤيداً بأن الوقف في جملة معناه وفي مفزاه ومرماء صدقة، والصدقات كما تجوز بإتفاق الغلات مؤيداً تجوز مؤقتاً، ولا دليل يبيح تلك ويمنع هذه، فالتفرقة بين النوعين تحكم لا يبرره نص، ولا يستمد قوته من كتاب أو سنة، وأن أصل الصدقات ثابت بالكتاب، والاتفاق في وجوه البر المختلفة أمر مقرر في السنة، وطرق الاتفاق في أوجه البر متعددة النواحي، مختلفة

(١) القياس على العتق هنا قياس مع الفارق، فإن العتق قد خرج من الرق ولا يجوز أن يعود إليه، حتى لو أسر واسترقه الأعداء، ثم استغفناه منهم فهو حر. أما الدار الموقوفة مثلاً، فهي بعد الوقف مازالت مملوكة، بطريقة من الطرق، وعودتها إلى ملك الواقف بعد مدة ليس فيه جديد، فهي مازالت على ملكه في قول، أو على ملك الموقوف عليه في قول، ثم إن استبدالها عند من أجازها من القائلين بالتأيد، يعود بها ملكاً خاصاً، فكيف يطل عدم جواز الوقف المؤقت بأنه لو جاز نجار العتق المؤقت، والفارق بينهما كبير؟

الأشكال، منها التصديق بفلات بعض الأعيان أبداً مع حبس الرقبة عن التصرف، ومنها الحبس المؤقت والإنفاق المؤقت، ومنها تمليك رقبة العين للفقير، وكل ذلك داخل في عموم الصدقات منطوق في مضمونها مندرج في مجموعها، فلا تصح التفرقة بينها بالجواز في بعضها والمنع في الآخر. وفوق ذلك ثبت بالحديث الصحيح جواز حبس العين وإنفاق غلاتها مؤبداً، كما يثبت بالقياس جواز الحبس وإنفاق الغلات مؤقتاً، لأن العلة وهي الإنفاق في طرق البر، متحققة في الجانبين، ثابتة في الطرفين، وإذا قيل إن الحبس مؤبداً قد ثبت على خلاف القياس، وما جاء مخالفاً للقياس لا يقاس عليه غيره، إذا قيل ذلك قلنا: إن الوقف وإن كان مخالفاً لبعض القواعد المقررة هو معقول المعنى، فجاز أن يقاس عليه، ومن جهة أخرى نقول: إن الوقف المؤبد هو الذي يخالف القواعد الفقهية، أما المؤقت فلا يخالف القواعد في شيء، لأن حبس رقبة العين عن التصرف مدة مؤقتة أمر مقرر في الشرع له فيه نظير، إنما الشذوذ في حبس العين مؤبداً، فإذا جاز ما فيه خروج على القواعد الفقهية فبالأولى يجوز ما لا خروج فيه، والمعنى فيهما واحد.

ويردون أدلة الذين لم يميزوه إلا مؤبداً بأن حديث عمر رضي الله عنه وإن جاء فيه عبارات تدل على التأبيد، لا يدل أن غير المؤبد لا يجوز، بل كل ما فيه أنه يدل على أن التأبيد إن جاء في صيغ الواقف كان النفاذ لازم الرعاية، وهذا لا يمنع صحة غيره، والدليل على ذلك أن الحديث قد صدره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «إن شئت» فتصدير النبي صلى الله عليه وسلم كلامه «إن شئت» يدل على أن المرجع في أمر الحبس إلى ما يختاره الشخص، وأن ما يشير به ليس فيه قصر الحبس على شكل من الأشكال ولا على طريقة من الطرائق، ثم إن كلمة حبس وهي التي ثبت أنها من عبارات النبي صلى الله عليه وسلم من غير نزاع ليس فيها ما يدل على التأبيد، لأن التحبيس كما يكون مؤبداً يكون مؤقتاً، وبقيت عبارات التأبيد كانت من كلام عمر رضي الله عنه وليس فيها من أوجه الدلالة إلا أن عمر رضي الله عنه قالها وأقره النبي صلى الله عليه وسلم وليس إقراره لها دليلاً على عدم إقراره لغيرها، وأنه ليس في إجازة الوقف مؤقتاً إلزام بشيء لم يجهز دليل من الشرع على صحة الالتزام به، لأنه صدقة والصدقة لازمة على المتصدق بالتزامه، ولأن صحة الالتزام في الوقف المؤقت لا

تعبت بالقياس بل بدلالة الأولى من جواز الوقف مؤبداً. أما قول الذين اشترطوا التأييد إن الوقف إسقاط للملك أو تملك وكلاهما لا يصح إلا مطلقاً غير مؤقت بزمان فليس بحجة على الذين يميزون التأقيت؛ لأن المالكية والشيعة الذين أجازوا التأقيت يقولون إن الملك في الوقف للواقف، وهو يباقي له فليس في الوقف على مذهبهم إسقاط ولا تملك فلا يحتاج بعدم التأقيت في التملكيات والإسقاطات عليهم، لأن صاحب المذهب يلزم بمذهبه ولا يلزم بمذهب غيره.

وقد سقنا لك اختلاف الفقهاء في تأييد الوقف، فرأيت أن الأكثرين عدداً قد قالوا إن التأييد جزء من معنى الوقف ومفهومه، وأن القلة من الفقهاء رأيت أن التأييد ليس جزءاً من معنى الوقف، فيجوز مؤقتاً ومؤبداً معاً، وقد علمت إن القلة تستمد رأيها من معاني الشريعة ومغزاها ومرماها، وهي بهذا قد استعاضت عن قلة عددها بقوة دليلها، وكان من هذه القلة إمام جليل هو من أئمة الرأي وعلماء السنة؛ الإمام مالك. فجواز توقيت الوقف مع قوة دليله، قد زاده قوة فوق قوته أنه قول من لا يعيد عن السنة قيد أمثلة، ومن يدرك وجوه الرأي السليم<sup>(١)</sup>.

والملاحظ أن القائلين بالتأييد أو القائلين بالتأقيت لم يستدل طرف منهم بنص قطعي الدلالة، يجب الوقوف عنده، ويحرم الخروج عليه، ذلك أن النصوص والعبارات الواردة في وقف سيدنا عمر رضي الله عنه وهو العمدة في الوقف - كما ذكرنا - والتي هي من قول الرسول ﷺ «إن شئت حبست أصلها وسيلت ثمرتها» أو «حبس الأصل وسيل الثمرة» وإن أفادت التأييد لكنها لا تمنع التأقيت، وأما الألفاظ الأخرى فهي من ألفاظ سيدنا عمر رضي الله عنه ومن ثم فإن معظم استدلالاتهم كان بالمعقول، والذي يمكن مواجهته بمعقول مثله، وكمثال واضح على ذلك نورد استدلال الإمام محمد بن الحسن على تأييد الوقف واستدلال الإمام أبي يوسف على جواز التأقيت، فلم يذكر أحدهما نصاً قطعياً ولم يورد دليلاً نقلياً، فدليل الأول رحمه الله تعالى: أن الوقف

(١) محاضرات في الوقف، الإمام محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص ٧٠-٧٣.

صدقة موقوفة فيعتبر بالصدقة المملوكة، والصدقة المملوكة لا يجوز توقيتها، فكذاك الصدقة الموقوفة<sup>(١)</sup>.

ويستدل أبو يوسف - رحمه الله تعالى - على جواز الوقف مؤقتاً كما جاز مؤبداً بأنه: في هذا تمليك المنافع، وقد جاز مؤبداً، فلأن يجوز مؤقتاً أولى. ألا ترى أن الإجارة تجوز مؤقتة ولا تجوز مؤبدة؟ ثم التأبيد لما لم يطل الوقف، فالتوقيت أولى ألا يبطله<sup>(٢)</sup>.

فكل من الإمامين يستدل بالمعقول، ولم يقدم أحدهما نصاً ينصر رأيه على رأى صاحبه، ومن ثم فجواز الوقف المؤقت كجواز الوقف المؤبد سواء بسواء، بل إن الشيخ أباً زهرة - رحمه الله تعالى - يقرر أن الوقف المؤقت أولى بالجواز حيث إنه لا يخالف القواعد الفقهية، بينما الوقف المؤبد فيه خروج على القواعد الفقهية، انظر إليه في رده على من يقول بأن الوقف المؤبد ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه، انظر إليه يقول: «إن الوقف المؤبد هو الذي يخالف القواعد الفقهية، أما المؤقت فلا يخالف القواعد في شيء، لأن حبس رقبة العين عن التصرف مدة مؤقتة أمر مقرر في الشرع، وله فيه نظير، إنما الشذوذ في حبس العين مؤبداً، فإذا جاز ما فيه خروج على القواعد الفقهية، في الأولى يجوز ما لا خروج فيه، والمعنى فيهما واحد»<sup>(٣)</sup>.

وأخيراً ألا يعتبر رأى الإمام مالك - رحمه الله تعالى - مقدماً على رأى غيره في هذه القضية العملية، والتي مارسها الصحابة وأبناؤهم، وهو عالم المدينة الذي درج فيها ولم يخرج منها إلا حاجاً أو معتمراً، وعاش حياته وسط أحفاد المهاجرين والأنصار، وجعل عمل أهل المدينة مصدراً من مصادر التشريع عنده، ألا يعتبر رأيه - رحمه الله تعالى - أولى بالاعتبار، وهو الذي يقول عنه الشيخ أبو زهرة - رحمه الله تعالى - «يزغ من بين الفقهاء إمام جليل امتاز في فقهه يتبع الأثر والتشدد في

(١) شرح السيرة الكبير، المرحومي، ج ٢ ص ١٥١.

(٢) المرجع السابق، بقية الفقرة.

(٣) محاضرات في الوقف، الإمام محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص ٧٢.

اقتفاء الصحابة والتابعين، وتأثر بطريقتهم وهو لا يشترط التأييد في الوقف، بل يميزه مؤقتاً، كما جاز مؤيداً، ويميز الوقف بشرط البيع عند الاحتياج، كما يميزه بشرط العودة للواقف أو لوارثه بعد موت الموقوف عليه، فهو يفتي بصحة الوقف مع ما يفيد التأقيت، سواء أكان التأقيت لمدة محدودة معروفة مقدرة بالسنين، أم لمدة غير مقدرة بالسنين، ولكن لها نهاية»<sup>(١)</sup>.

إن الإمام الذي عرف بالتشدد في اقتفاء أثر الصحابة والتابعين، وعدم الخروج على عمل أهل المدينة، الذين نزلت الشريعة بينهم، وطبقها رسولهم عليهم، ورووها عملاً وسلوكاً بعضهم عن بعض، حتى وصلت إلى هذا الإمام الجليل، ليعد رأيه أولى بالاعتبار، ناهيك عن قوة أدلته التي اعتمد عليها. «فجواز تأقيت الوقف مع قوة دليله، قد زاده قوة فوق قوته، أنه قول من لا يحيد عن السنة قيد أئمة، ومن يدرك وجوه الرأي السليم»<sup>(٢)</sup>.

ثم إن الذين يقولون بجواز الوقف المؤقت قد أضافوا ولم يختزلوا، وقد يسروا ولم يمسروا، ففى قولهم توسعة ورحمة، مع امتلاك الدليل القوي، في ظل مراعاة قواعد الاستنباط.

ونأمل بهذا أن نكون قد تبينا صواب الرأي الذي يقول بجواز تأقيت الوقف كما جاز تأبيده، وأن المسلم يراعى مصلحة مجتمعه ومصلحته ومصلحة أولاده فيختار من أشكال الوقف ما يحقق المصلحة، فإن شاء أبد وقفه، وإن شاء أقتنه، وفي كل خير.

### الحاجة إلى الوقف المؤقت:

بعد أن تبيننا أن فريقاً من الأئمة الكرام، وعلى رأسهم إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي - رحمه الله تعالى - يقولون بالوقف المؤقت، ويجوزونه كما

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٣.

جاز الوقف المؤبد الذي درج عليه الناس وألفوه، واعتادوه، عملاً بالمفتى به في المذهب الحنفي، الذي تبنته الدولة في غالب الأحيان، نتساءل: ما الداعي اليوم إلى تبني الرأي القائل بالوقف المؤقت؟ هل يحقق للناس حاجة لا يجدونها في الوقف المؤبد؟ أم أنه يعالج مشكلات يواجهها الوقف المؤبد؟ وهل يستطيع الوقف المؤقت أن يعيد إلى الوقف صورته الزاهية التي كانت له عندما كانت الظروف مواتية لصورة الوقف المؤبد؟ بعبارة أخرى: هل جدت على الناس ظروف جعلتهم لا يقبلون على الوقف في ظل الصورة التقليدية القائمة على تأييد الوقف، فأصبحنا في حاجة إلى الأخذ بصورة الوقف المؤقت، حتى نعيد إلى الوقف دوره الذي كان له، والذي على اكتافه قامت الحضارة الإسلامية الزاهرة؟ والإجابة على كل ذلك: نعم.

لقد كانت العقارات هي الشكل المثالي للوقف المؤبد، لأنها هي الأكثر بقاءً، حتى رأينا بعض الفقهاء يقصر محل الوقف على العقار، ورأينا من يبيح وقف المنقول بحصره في صور استثنائية محددة، بسبب أن التأييد لا يناسب المنقول الذي هو بطبيعته سريع الزوال قريب الانتهاء. فهل ظروف الناس اليوم تختلف عن ظروفهم يوم أن كانت الثروات تتمثل في العقارات من الدور والأرضين؟ هل ظهرت صور جديدة للثروات فاقت في أهميتها العقارات؟ ومن ثم لم يعد أصحاب المقدرة على الوقف هم مالكو الدور ومالكو الأرضين دون غيرهم؟

الحقيقة التي نراها رأى العين، وتفرض نفسها على أرض الواقع تقول: إن كل ذلك قد حدث، وأن الظروف المحيطة بالناس اختلفت كثيراً عما كانوا عليه في الماضي، وأن الثروات الضخمة في عالم اليوم، لا تتمثل في العقار من الأرض الزراعية والمباني السكنية، وإنما تتمثل في الأرصدة النقدية في البنوك، والأسهم والسندات، وأساطيل النقل الجوي والبحري، والفنادق العائمة، والحاويات الضخمة، والسيارات الخاصة ومعدات شركات المقاولات الضخمة، وشركات السياحة والاتصالات، وأنشطة المهن الحرة للأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين والاقتصاديين ورجال الأعمال.



إن أغنياء اليوم هم أصحاب هذه المنقولات، وهم الذين يستطيعون الوقف، وهم الذين ينبغي أن توجه إليهم الدعوة للقيام به، وتحقيق أهدافه. فكيف نيسر لهم سبل الوقف؟ وكيف نعينهم على هذه القرية؟

وأيضاً فالذين يملكون العقارات من دور وأرضين، قد لا يستطيعون التنازل عنها نهائياً، بطريق الوقف المؤبد، وإنما يمكنهم أن يتنازلوا عنها مؤقتاً، ولمدد زمنية معينة، تتجدد حاجتهم إليها بعدها. وإذا اقتصرنا على الوقف المؤبد، فقد خرج هؤلاء من عداد القادرين على الوقف، وربما يمثلون السواد الأعظم من الناس، الذين يرغبون في التقرب إلى الله تعالى بوقف عقارهم مدة من الزمن يقدرونها، وعندما يحين الأجل يعود إليهم عقارهم. أي أن الوقف المؤبد لا يناسب ظروف الكثيرين، ممن ينبغي أن نيسر عليهم ونوسع عليهم في تمكينهم من ممارسة التقرب إلى الله تعالى بقرية الوقف: فقد يملك الشخص عقاراً، ولا يحتاج إليه إلا في بعض أشهر العام، أي أن حاجته إليه موسمية، كمصاحب شقة يحتاجها في فصل الصيف، ولا يحتاجها بقية العام، فهو لا يستطيع وقفها وقفاً مؤبداً، لكنه يستطيع وقفها خلال العام الدراسي على طلاب الجامعة، ثم تعود إليه في فصل الصيف وتوقف الدراسة. وقد يسافر الشخص عدداً من السنين في طلب العلم أو للعمل، فلا يحتاج شقته خلال هذه الأعوام، لكنه سيحتاج إليها عند عودته، ففي هذه الحالة لا يمكنه وقفها وقفاً مؤبداً، لكنه يستطيع أن يقفها مؤقتاً على فقراء الطلاب يسكنونها، حتى إذا عاد من سفره تعود إليه، وربما يكون قد استفادت منها دفعات متتالية من الطلاب.

إن الوقف المؤقت يفتح الباب واسعاً أمام أصحاب العقارات الذين لا تسمح إمكاناتهم المتواضعة بتقديم هذه العقارات في شكل الوقف المؤبد، ويأتي الوقف المؤقت فيمكنهم من التغلب على عدم تناسب الوقف المؤبد مع ظروفهم، ويفتح لهم طريق القرية والشباب واسعاً محققاً مصلحة المجتمع، ومصلحة الموقوف عليهم، عندما تستغل إمكانات المجتمع في توليد المنافع للموقوف عليهم وقفاً مؤقتاً، بدلاً من إهدار هذه المنافع.

إن عدداً كبيراً من العاملين بالمدن ، قد أتوا من القرى وقد ورثوا عن آبائهم وأمهاتهم مساحات من الأرض الزراعية ودوراً سكنية كثيراً ما يكونون في غير حاجة إليها اليوم ، لكنهم يتوقعون حاجتهم أو حاجة أبنائهم إليها في المستقبل ، فهم لا يحتاجونها اليوم ، ولا يستطيعون التخلي عنها بالوقف المؤبد ، وهنا تظهر فائدة الوقف المؤقت ، الذي يوقف فترة من الزمن يعود بعدها إلى المالك ، أو يعود عندما يحتاج إليه المالك ، إذا كان قد شرط ذلك في كتاب الوقف المؤقت . وهنا يستطيع هؤلاء وقف هذه المساحات من الأراضي الزراعية ، أو تلك الدور السكنية ، على إخوانهم أو من بقى بالقربة من أهلهم أو من غيرهم ، فإذا حدثت ظروف جعلت الشخص يعود إلى قريته ، وجد داراً يسكنها ، وإذا احتاج إلى مبلغ من المال لنفسه أو لأولاده في يوم من الأيام ، وجد أرضاً يبيعها . وخلال المدة التي لا يحتاج فيها إلى هذه المحتلكات ، يجعلها وقفاً مؤقتاً ، يعود إليه ثوابه وينال عليه الأجر من ربه سبحانه وتعالى .

وفي بعض بلادنا الإسلامية صدرت قوانين للوقف ، رأت أن ظروف الناس تتطلب القول بالوقف المؤقت ، فعدلت هذه القوانين عن المفتى به في المذهب الحنفي ، وأخذت بمذهب الإمام مالك وهو قول للإمام أبي يوسف - كما بينا - وأباحت الوقف الخيري مؤبداً أو مؤقتاً ، كما يحب الواقف ويفضل ، بيد أنها جعلت وقف المسجد والوقف عليه لا يكون إلا مؤبداً .

وعليه فإن هذه القوانين قد رأت - وكما قلنا - ظروف الناس ومصلحتهم ، تتطلب التسعة على الناس ، بالأخذ برأي الإمام مالك رعاية للواقف ولحل الوقف الذي ربما يتناول عليه الزمن ، وتختلف الظروف فتجعله غير مناسب للفرض الذي وقف من أجله ، وربما يكثر الموقوف عليهم ، فلا تغنى عين الوقف عن أحدهم شيئاً .

والوقف المؤقت - في هذا الخصوص - يراعى الواقف وظروفه ، ويراعى الموقوف عليه ومصلحته ، كما يراعى سلامة العين الموقوفة وقدرتها على العطاء خلال المدة التي توقف فيها .

ومن كل ما سبق يتبين لنا أن هناك حاجة للوقف المؤقت، وأن إشاعته ونشره بين الناس ودعوة الواقفين إلى استخدامه، تناسب الظروف التي يعيشها الناس، وتناسب فئات الأغنياء في العصور الحديثة، والتي بينا أن الغنى في معظمه لا يتمثل في العقار، وإنما يتمثل في مصادر أخرى كثيرة تدر الدخل وتكسب الغنى، ويمكن للوقف المؤقت منها أن يحقق المصلحة للواقف والموقوف عليه والمجتمع في نهاية المطاف.

### الوقف المؤقت ووقف المنافع:

إذا كان أصحاب العقارات أو المنقولات، يستطيعون وقفها مدة معينة تعود إليهم بعدها ملكاً يتصرفون فيه كما يحبون، ويورث عنهم، فإن لدينا نوعاً من مولدات الثروة، لا يتمثل في العقار أو المنقول، وإنما يتمثل في القدرات البشرية التي يملكها البعض، ولا يملكون معها الأموال المادية، ويحبون أن يتقربوا إلى الله تعالى بهذا النوع من القربات (الوقف). إنهم الذين لا يجدون إلا جهدهم وخبرتهم وكفاءتهم، ويحبون أن يحملوا جانباً منها وقفاً على رعاية المسكين، وتربية اليتيم، وإعانة العاجز، والصناعة للآخرين، وتعليم الجاهل، وتطبيب المريض، وتدريب العاطل.

هنا أيضاً نستفيد مما قرره المالكية - رضوان الله عليهم - من جواز وقف المنافع، وذلك مترتب لديهم على جواز الوقف المؤقت، ذلك أن المنافع لا تكون إلا مؤقتة، ومن ثم فإن القائلين بالتأييد في الوقف لا يقرون وقف المنافع، فالوقف عندهم لا يكون إلا عقاراً أو منقولاً تابعاً لعقار أو منقولاً جاء به نص، أو جرت بوقفه عادة عند الأحناف، على أساس أن العرف مصدر للتشريع عندهم ما لم يعارض نصاً، وكل ذلك على سبيل الاستثناء - كما بينا من قبل - أما القائلون بجواز التأقيت في الوقف، فإنهم يقبلون وقف المنافع دون إشكال، يقول الشيخ أحمد الدردير في كتاب الشرح الكبير تمثيلاً لوقف المنافع: «كالدار استأجرها مدة معلومة فله وقف

منفعتها في تلك المدة، وينقضى الوقف بانقضائها، لأنه لا يشترط فيه التأييد»<sup>(١)</sup> ويقول رحمه الله: «من استأجر داراً محبسة مدة، فله تحبيس منفعتها على مستحق آخر غير المستحق الأول في تلك المدة»<sup>(٢)</sup>.

ويعلق الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - على ما ذكره الأصحاب من أن وقف منفعة مملوكة... أو وقف منفعة عين مستأجرة لا يصح، يعلق قائلاً: «وعندي هذا ليس فيه فقه، فإنه لا فرق بين وقف هذا، ووقف البناء والفراس، ولا فرق بين وقف ثوب على الفقراء، أو فرس يركبونه، أو ربحان يشمه أهل المسجد»<sup>(٣)</sup>. فابن تيمية يقول بوقف المنافع، وليس المالكية وحدهم القائلين بذلك، وهنا نقول: هل يمكننا قياس المنافع المتولدة من جهد الإنسان على المنافع المتولدة من الأعيان التي أجاز المالكية وابن تيمية رحمهم الله جميعاً وقفها؟

إن النظرة الفاحصة تكشف لنا أن المنفعة هي المنفعة، ولا فرق بين منفعة متولدة عن عقار، وأخرى متولدة عن منقول، وثالثة متولدة عن جهد بشري يبذله إنسان. فليس الوقف إلا تمليك المنافع في الحقيقة كما يقول أبو يوسف<sup>(٤)</sup>. بل إن استهلاك السلع والخدمات التي يشبع عن طريقها البشر حاجاتهم ليس فيه إلا الحصول على منافع السلع والخدمات.

وعليه فإن وقف منفعة متولدة عن جهد بشري لا يفترق عن وقف منفعة متولدة عن عين من الأعيان - وإذا جاز وقف الثانية، كما نقلنا عن ابن تيمية الخنبلي، وعن السادة المالكية، فإنه يجوز وقف الأولى أيضاً، قياساً للمنفعة المتولدة من الجهد البشري على المنفعة المتولدة من الأعيان. وليس القياس هنا هو الدليل الوحيد على الجواز، بل إن الفقهاء الذين أجازوا وقف المنافع، كان من بين هذه المنافع

(١) الشرح الكبير، للشيخ الدردير، مرجع سابق، ج٤ ص٧٦.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) الفتاوى الكبرى، الإمام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، مجلد ٤، ص٥٠٦.

(٤) انظر شرح السير الكبير، السرخسي، مرجع سابق، ج٢ ص١٥١.

ما هو متولد من جهد بشري متمثلاً في وقف خدمة شخص على شخص آخر، وهذا ما لا يقع تحت حصر في كتب الفقه في المذاهب التي أجازت وقف المنافع. وعليه نقول: إن جواز وقف المنفعة المتولدة عن الجهد البشري يفتح الباب واسعاً أمام الذين لا يحدون إلا جهدهم، يقفون جانباً منه على ميدان من الميادين التي يحتاجها المجتمع، فيستطيع الطبيب أن يقف جهده شهراً في العام، أو ساعات محددة في اليوم أو في الأسبوع، أو أكثر أو أقل، يعالج فيها من يحتاج إلى مساعدته، ويكون ذلك في عيادة خاصة أو في مستشفى عام، أو في مستوصف خيري أو في قافلة طبية، تجوب المناطق المحرومة أو تجري العمليات الدقيقة التي لا تتوفر في هذه المناطق. ويستطيع المدرس أن يقف عدداً من الساعات الأسبوعية خلال العام، يقدم فيها الدروس المجانية للمحتاجين إلى علمه، ويكون ذلك في المدرسة أو في المسجد أو في أماكن مخصصة لذلك، ويستطيع المحامي أن يخصص وقتاً معيناً يقدم فيه استشاراته المجانية لمن يحتاج إليها، أو يقف جهده في قضايا بعض الفئات، فيدافع عنهم حسب بنية وقف هذا الجهد الذي يبذله. ويستطيع المهندس أن يقف جزءاً من وقته لإرشاد أصحاب المشروعات الصغيرة من الشباب، ويستطيع صاحب مكتب الخبرة، أن يقف جزءاً من وقته ليعد فيه دراسة جدوى لمشروع معين يطلبها منه محتاج إليها، ولا يملك تكاليف إجرائها. ويمكن لمن تقاعدوا عن أعمالهم الرسمية، أن يقفوا بقية جهودهم على رعاية الأيتام، والإشراف على دورهم ورعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة، كما يمكن أن ينخرطوا في مجموعات تقوم بحو الأمية سواء في ذلك الأمية الهجائية أو الأمية الفنية والصناعية والتجارية والدينية والسياسية.

فما أحوج مجتمعاتنا الإسلامية اليوم إلى محو الأمية في هذه المجالات، إن المجتمع في حاجة ماسة إلى جهود القادرين على العطاء في هذه الميادين. فكبار المفكرين وكبار السياسيين وقادة الرأي في كل ميدان، يستطيعون وقف جانب من جهودهم بقدومونه من خلال المؤسسات الوقفية التي تهتم بمجانب تناسب إمكانياتهم، وعندها تتمكن هذه المؤسسات من قيادة المجتمع، كل في مجاله، فتتكمّل الجهود، ويعضد بعضها بعضاً، الأمر الذي يقود إلى بعث الحياة في جنبات

المجتمع، والعودة إلى الإسهام في البناء الحضارى، كما أسهم الوقف بصورته الأولى في ذلك. إن مراكز الأبحاث، والجامعات الخاصة، ومراكز الاستشارات في شتى المجالات يمكن أن تقوم على أكتاف هؤلاء الراغبين في وقف جهودهم على بناء المجتمع والارتقاء به. إن هذه الجهود إذا تابعت تستطيع أن تقود التنمية وتهدا بالوقود الذي لا ينضب. وإذا تضافر وقف الجهود مع وقف النقود، أمكن لهذه المؤسسات أن تحمل مشاغل التنمية وتعبّد طرقها، وتيسر سبلها لمن ينبغي أن يسهموا فيها وهم جماهير الأمة جميعاً، وبهذا يمكن للتنمية أن تستمر وللجهود أن تؤتى أكلها وللأمة أن تصعد مدارج التقدم لتبلغ ذرى الازدهار.

إن تفعيل الوقف المؤقت سواء أتمثل في وقف العقار أم تمثل في وقف المنقول أم تمثل في وقف المنافع والحقوق، يفتح الباب واسعاً أمام كل ذى مقدرة على وقف نوع من أنواع القدرة التي يملكها، ولا يبقى إلا أن تعد الأطر المؤسسية اللازمة لتجميع هذه القدرات، وتوجيهها إلى حيث ينفع الله تعالى بها الإنسان والحيوان.

### الوقف المؤقت والمؤسسة الوقفية:

قد نرى فرداً يقف وقفاً مؤقتاً لعين من الأعيان أو منفعة من المنافع بصفته الفردية، وعلى أفراد معينين، كصاحب شقة يقفها خلال أشهر الدراسة على طلاب معينين بكلية من الكليات في جامعة من الجامعات، ويثنى الوقف بإنتهاء الدراسة، وتعود إليه شقته ليستغلها بنفسه أشهر الصيف، ويعود إلى وقفها في العام التالى أو لا يعود.

ليس هناك ما يمنع هذه الصورة، لكن الوقف المؤقت سيؤدى دوراً أفضل، إذا ما قدم في شكل مؤسسي يكتب له به الدوام والاستمرار في الجملة، لا في آحاد الواقفين، ففي مثال الشقة السكنية الذي ذكرناه، يكون من الأفضل أن تتكون جمعية أو هيئة أو مؤسسة تجعل مهمتها تجميع هذه الشقق التي يحب أصحابها أن يقفوها خلال شهور الدراسة، فهي في هذه الحالة تستطيع أن توفر للطلاب مئات الشقق في الجملة، بحيث إن أنهى أحد الواقفين وقف شقته، حل محله شخص آخر

يقف شقة أخرى. وهكذا يوجد العديد من الشقق تحت تصرف المؤسسة المشرفة على ذلك. مع تغير الواقفين وتغير الشقق الموقوفة، وما ينطبق على مثال الشقة هذا ينطبق على غيره من المجالات التي يوقف عليها عقار أو منقول أو منفعة منقول، أو جهد بشري يقفه صاحبه فترة معينة، يبذله خلالها في تحقيق المصالح التي وقفه عليها. فإذا تمثل الوقف المؤقت في مبالغ نقدية، يقدمها مالكوها المؤسسة تقوم لغرض تجميع هذه الأموال واستثمارها خلال المدة التي جردها مالكها، وتحصل على عوائد هذه الأموال الموقوفة مؤقتاً، وتنفقها على الأغراض التي تصدت لها. فإنها يمكنها أن تحقق الغرض الذي أنشئت من أجله بهذا الوقف النقدي المؤقت. فيمكن إنشاء مؤسسة وقفية لدعم البحث العلمي مثلاً في مجال من المجالات التي يحتاجها المجتمع، وتطلب من الراغبين وقف المبالغ التي يرغبون في وقفها مؤبدين وقفهم لها أو مؤقتين، وتستثمر هذه الأموال وينفق عائدها على الغرض الذي نذبت المؤسسة الوقفية نفسها له، وهو في مثالنا هنا «دعم البحث العلمي» وعند نهاية فترة الوقف يستعيده واقفه، أو يجمده فترة تالية، وفي مقابل الأوقاف المنتهية ستكون هناك أوقاف مؤقتة أو مؤبدة جديدة، تضاف إلى الأموال الباقية في رصيد المؤسسة.

إن الوقف المؤقت يعطى الفرصة للكثيرين كي يسهموا في بناء قدرات المجتمع بإمكاناتهم التي قد تكون متواضعة وهي منفردة، لكنها ستكون ضخمة في مجملها وهي مجتمعة، ولا ينقصنا للوصول إلى ذلك إلا بناء المؤسسات التي تتصدى للوقوف على ثغرة من الثغرات تسدها، وفي ميدان من الميادين تبنيه، وسيكون للوقف المؤقت من الأثر في حياة المجتمع، ما يفوق الآثار الضخمة التي شهدتها المجتمع الإسلامي في عصور ازدهار الوقف في شكله الذي كان عليه، وهو الوقف المؤبد. إن الوقف المؤقت يستطيع — كما قلنا — أن يقود جهود التنمية، ويحمل لواءها، عن طريق تنظيمه تنظيماً مؤسسياً، يتمكن من خلاله من الاستثمار في العطاء، ورفد جهود الإنماء في كل المجالات.

المؤسسة الوقفية لمنافع الجهد البشري:

لتكون الفائدة أجدى من وقف منافع الجهد البشري يتطلب الأمر إقامة مؤسسات لتجميع الجهود المتماثلة، وتوجيهها لتحقيق فائدة الموقوف عليهم. وفي كل مجال يمكن أن تقوم مؤسسة وقفية ينضوي تحت لوائها الواقفون لمنافع جهودهم الراغبون في عبادة الله تعالى بتخصيص هذه الجهود لمصلحة الموقوف عليهم، وعلى سبيل التمثيل يمكن إقامة:

- ١- مؤسسة وقفية لإغاثة الصنّاع وتدريبهم وتوجيههم إلى المجالات التي تناسبهم والتي ربما لا يفتنون إليها بأنفسهم.
- ٢- مؤسسة وقفية لرعاية الأيتام وكفالتهم.
- ٣- مؤسسة وقفية لرعاية اللاجئين.
- ٤- مؤسسة وقفية لرعاية المرضى والمسنين وقضاء مصالحهم.
- ٥- مؤسسة وقفية لحقوق الإنسان.
- ٦- مؤسسة وقفية لحقوق الحيوان.

إلى غير ذلك من المؤسسات التي لا تقع تحت الحصر، والتي ينشئها الراغبون في عبادة الله تعالى بوقف جهودهم.

ودور المؤسسة هو تنظيم الجهود وتوجيهها إلى تحقيق أهداف الواقفين في رعاية مصالح الموقوف عليهم، فالمؤسسة ليست الوقف ولا الواقف وليست الموقوف عليه، فالوقف هو الجهد البشري المخصص من الواقف، والواقف هو صاحب هذا الجهد، والموقوف عليهم هم المستفيدون من هذه الجهود وهم في الأمثلة السابقة الصّناع والأيتام واللاجئون والمرضى والمسنون، والحيوانات، والإنسان الذي يقع اقتنيات على حقوقه من قبل الآخرين. والمؤسسة هي المديرية لهذا الوقف لتحقيق به ما هدف إليه الواقف من نفع الموقوف عليهم. أي هي الناظر على الوقف.

أما كيف تعمل هذه المؤسسات؟ وما الشكل الذي تتخذه؟ وكيف تدار؟ وكيف تستقطب المشاركين فيها؟ وما هو نظامها الأساسي؟ وما وسائلها في الإسهام



في تنمية المجتمع؟ وكيف تختار من تقدم إليه مساعدتها من بين من تنطبق عليهم الموصافات؟ وهل تعمل على المستوى الإقليمي أو المحلي؟ أم على المستوى الإسلامي؟ أم على المستوى الإنساني؟ وما هو شكل علاقتها بالدولة التي تنشأ على أرضها؟ كل هذه الجزئيات وغيرها من الجزئيات ذات الطابع العملي، يحتاج إلى دراسات ودراسات لاختيار أفضل الأوضاع التي تكون عليها، وتعمل فيها هذه المؤسسات، ولا شك أن ما يصلح من أنظمة المؤسسة وقفية تعمل في تدعيم البحث العلمي ونشره، يختلف عما يصلح لمؤسسة وقفية تعمل في مجال رعاية الأيتام، وكلاهما يختلف عما يصلح لمؤسسة تعمل في ميدان حقوق الإنسان والدفاع عن كرامته وحقوقه التي كفلتها له الشريعة الإسلامية.

### نطاق الوقف المؤقت:

نطاق الوقف المؤقت يتميز بالسعة والشمول، فلا تحده قيود، مثل القيود التي تحد من نطاق الوقف المؤبد، والتي تكاد تحصره في وقف العقار. إن الوقف المؤقت يرد على كل ما يرد عليه الوقف المؤبد، ويزيد عليه أنه يرد على ما لا يصلح أن يكون وقفاً مؤبداً. فالمعارات يمكن أن يقفها مالكها فترة من الزمن، تعود إليه ملكاً بعد انقضاء المدة المحددة، ويضمها إلى أمواله، ويتصرف فيها بالبيع إن اشترط لنفسه ذلك الحق، وتورث عنه. أي أن كل ما يمكن أن يرد عليه الوقف المؤبد، يمكن أن يرد عليه الوقف المؤقت، وما لا يصلح أن يرد عليه الوقف المؤبد يصلح أن يرد عليه الوقف المؤقت، فالمنقولات وهي لا تصلح وقفاً مؤبداً إلا استثناء، أو بمرور نص خاص بها، أو يجري بوقفها عرف صحيح عند الأحناف، تصلح أن تكون وقفاً مؤقتاً من غير أي قيد، والنقود التي لا يراها من اشترطوا التأييد في الوقف صالحة لأن توقف، يراها مميزو الوقف المؤقت مادة هامة مما يصلح أن يوقف وقفاً مؤقتاً، بل ومؤبداً على أساس أنها مثلية. والمنافع وهي لا تصلح للوقف عند القائلين باشتراط التأييد، يمكن أن تمثل ميداناً خصباً للوقف المؤقت عند القائلين به، بل لا يقف الأمر - كما بينا - عند حدود منافع العقار ومنافع المنقولات وهي التي ضرب المالكية بها

الأملة على جواز وقف المنافع، لا يقف الأمر عند هذا وإنما خرجنا على أقوالهم جواز وقف المنافع المتمثلة في جهود البشر أو منافع العمل.

كذلك يدخل في نطاق الوقف المؤقت، وقف الأسهم والخصص التي تمثل حقوقاً في ملكية الشركات والمؤسسات، فصاحب الحصة أو الأسهم، يستطيع أن يقدمها وقفاً، لمن يحصل على عائدها. سواء أتمثل المستحق في مؤسسة من المؤسسات القائمة على شئون الوقف أم تمثل في شخص معين. هذا فيما يتعلق بمحل الوقف أو ما يجوز أن يوقف، فإذا انتقلنا إلى الموقوف عليهم وجدنا الوقف المؤقت يشمل كل الجهات التي يجوز الوقف عليها، شأنه في ذلك شأن الوقف المؤبد، فالذي يشترط من الفقهاء في الوقف أن يكون على جهات الخير والقرية، يستوى في ذلك الوقف المؤقت والوقف المؤبد، ومن يكتفى في الموقوف عليه بأن لا يكون جهة معصية، يستوى لديه في ذلك الوقف المؤبد والوقف المؤقت.

وعليه فإن نطاق الوقف المؤقت أشمل وأكثر اتساعاً من نطاق الوقف المؤبد، وهذا شيء طبيعي، حيث إن الوقف المؤبد يتطلب استمرار المادة الموقوفة وبقاءها على الدوام، وليس كذلك الوقف المؤقت الذي يكون لمدة محددة تطول أو تقصر وتنتهي عندها حياة الموقوف، أو يسترده الواقف، وقد كان وما زال ملكاً له، عند السادة المالكية، وهم الأساس في القول بجواز التأقيت في الوقف.

### انتهاء الوقف المؤقت وإنهاؤه:

هناك فرق بين انتهاء الوقف المؤقت وإنهائه. إذ يقصد بانتهاء الوقف، انتهاء تلقائياً، دون حاجة إلى تدخل من أحد، لا من الواقف، ولا من ولي الأمر، أما إنهاء الوقف المؤقت فهو فعل إرادي يقوم به الواقف أو ولي الأمر بما له من ولاية.

### حالات انتهاء الوقف المؤقت:

- ١- ينتهي الوقف المؤقت من تلقاء نفسه، ودون تدخل من أحد، بانقضاء المدة المحددة له من قبل الواقف، فإذا كان قد وقف عقاراً أو منقولاً لمدة عشرين

عاماً مثلاً، ففي نهاية هذه الفترة، ينتهي الوقف، ويعود الموقوف إلى ملك الواقف إن كان حياً، أو إلى ورثته إن كان قد توفي. وذلك دون حاجة إلى أى إجراء.

٢- كذلك ينتهى الوقف المؤقت من تلقاء نفسه، بانتهاء الغرض الموقوفة عليه العين، فمن وقف طائفة أو باخرة لنقل الحجاج إلى بيت الله الحرام في موسم الحج، ينتهى الوقف بعودة الحجاج وانتهاء موسم الحج، وتعود الباخرة أو الطائفة ملكاً لصاحبها، يتصرف فيها بكل التصرفات المباحة.

٣- أيضاً ينتهى الوقف المؤقت من تلقاء نفسه، بعدم وجود الجهة الموقوفة عليها، فمن وقف عمارة ليسكنها طلاب قسم التفسير أو على طلاب المذهب الحنبلى في معهد علمي، ثم ألغى قسم التفسير أو ألغى تدريس المذهب الحنبلي في هذا المعهد، فإن الوقف ينتهى من تلقاء نفسه، وتعود العمارة إلى ملك الواقف أو إلى ورثته إن كان قد توفي، وذلك لعدم وجود الجهة التي تم الوقف عليها.

### حالات إنهاء الوقف المؤقت:

أما إنهاء الوقف المؤقت، فهو فعل إرادى، يقوم به الواقف أو يقوم به ولى الأمر، فالحالة الأولى، عندما يكون الواقف قد اشترط في كتاب الوقف أن له إنهاءه عندما يريد ذلك، فهنا ينتهى الوقف بإرادة الواقف، وترفع يد الموقوف عليه عن العين الموقوفة، وتعود إلى الواقف يتصرف فيها بكل التصرفات المباحة. فمن وقف داراً له بقرية على أن يسكنها عندما يعود إلى القرية، فإن الوقف ينتهى بعودته، ويسكن داره ويتصرف فيها بكل التصرفات المباحة.

أما الحالة الثانية من حالات الإنهاء، فهي التي تتم بحكم ولى الأمر ومن ينييه، وهى نفس الحالات التي قال الفقهاء بإنهاء الوقف المؤبد فيها، حيث ينتهى الوقف مؤبداً كان أو مؤقتاً في هذه الحالات وهي:

١- إذا تخربت أعيان الوقف، فالوقف سواء أكان مؤبداً أم مؤقتاً، ينتهي إذا تخربت أعيانه وأصبحت لا ريع لها، أو لها ريع ضئيل لا يغني عن المستحق شيئاً.

٢- إذا كانت أعيان الوقف غير متخرية، وتغل ريعاً جيداً يتناسب مع قيمتها، لكن المستحقين من الكثرة بحيث يكون نصيب المستحق ضئيلاً، لا يفيد شيئاً.

٣- وهناك حالة ثالثة ذكرها صاحب كفاية الأحكام من فقهاء الإمامية، ونقلها عنه الإمام محمد أبو زهرة وهي عندما يشتد النزاع بين الموقوف عليهم، ولم يكن حسمه، جاز للحاكم أن يأمر ببيع الوقف، وعندها ينتهي الوقف، وكذلك إن ضولت غلات الوقف بسبب كثرة مستحقيه<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن أمر الحاكم ببيع الوقف، وإنهاؤه، إنما هو في الوقف المؤبد، أما في الوقف المؤقت، فإن للعين مستحقاً هو واقفها، ففي هذه الحالة، فإن الحاكم يأمر بإنهاء الوقف قبل موعده بسبب تنازع الموقوف عليهم، ويعود الوقف إلى ملك الواقف، أو ورثته.

(١) محاضرات في الوقف، الإمام محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص ٦٨، ٦٩.

## الخاتمة

في نهاية هذا البحث يهمني أن أعرف بالجديد الذي يضيفه تفعيل الوقف المؤقت، وبعبث وإعطاؤه الأهمية التي تتناسب معه، إذ العجب كل العجب أن نرى الباحثين، يمدون بالوقف المؤقت سراحاً، وهم في معرض الحديث عن شروط الوقف، ويحملون على رأسها «التأبيد» ويذكرون على استحياء أن الإمام مالك - رحمه الله - لا يشترط التأبيد في الوقف. ثم تسير الدراسة على أساس أن الوقف هو الوقف المؤبد، وكان الإمام مالك - رحمه الله تعالى ورضى عنه - لا يمثل الركن الثاني من أركان المدارس الفقهية الأربع، التي يتبعها عامة المسلمين من أهل السنة.

إن أول ما تلفت إليه النظر - في خاتمة هذا البحث - هو الدعوة إلى ضرورة توجيه الجهود لإثراء البحث في الوقف المؤقت والتعرف على إمكاناته الكبيرة، التي تتيح له أن يعود بالوقف إلى سابق ازدهاره، وغزارة إسهامه.

إن إثراء البحث في عناصر الوقف المؤقت، وإبرازه على السطح بتوضيح صوره، وأشكال مؤسساته، وبيان مناسبتها لمختلف الأغراض الوقفية، يرتب الكثير من الإيجابيات التي يمكن أن نبين أهمها في النقاط الآتية:

١- حسن استغلال الأعيان الموقوفة حيث تحرص الجهة التي تدرك أن العين الموقوفة متاحة لها فترة محددة، تحرص على الاستفادة منها، قدر الإمكان، قبل أن تعود إلى وقفها، وذلك بعكس ما لو كانت مطمئنة إلى بقاء العين تحت يدها أبداً الدهر.

٢- في ظل الوقف المؤقت تتسع قاعدة المساهمين في الوقف، حيث يتاح لكل من يملك قدرة ما من القدرات، أن يسهم في الوقف، وينضم إلى ركب الذين يعبدون الله تعالى ويتقربون إليه بممارسة الوقف فحتى إن لم يكن يملك إلا جهده، يتمكن من الانضمام إلى هذا الركب.

٢- في ظل الوقف المؤقت، تتسع قاعدة المواد الصالحة للوقف، إذ لا يقتصر الوقف على العقارات والمنقولات التابعة لها، أو التي ورد بها نص خاص، أو جرى بها عرف، وإنما تتسع قاعدة المواد الصالحة للوقف، فتشمل كل العقارات، وكل المنقولات، وكل المنافع، فكل ما فيه منفعة للموقوف عليهم، يستطيع الواقفون أن يقدموه وقفاً مؤقتاً.

٤- في ظل الوقف المؤقت، سيكون وقف النقود من أهم أنواع الوقف، إذ معظم الناس لديهم بعض النقود، التي يمكنهم التخلي عنها مؤقتاً، ويمكن لهم أن يسهموا بها في صناديق وقفية، يكون السهم فيها في حدود إمكانياتهم، التي قد لا تتجاوز قليلاً من الجنيهات، فتسمح حتى للتلاميذ الصغار، أن يمارسوا عبادة الوقف، بل ويمكن أن يتخذوا من المؤسسة الوقفية وعاءً ادخارياً، يدخرون لديه ما يفيض عن حاجتهم بنية الوقف المؤقت، حتى إذا أصبحوا في حاجة إليه، استعادوه، وقد بلغ قدراً يصلح لبناء مشروع، ويكونون قد عبدوا الله تعالى بقرية الوقف خلال هذه الفترة.

إن معظم الذين يضعون مدخراتهم في حسابات جارية، في مصارف تعمل بالفائدة، سيكونون مرشحين لنقل هذه المدخرات إلى الصناديق الوقفية لينالوا الثواب بدلاً من تركها لدى هذه المصارف، ولا يحصلون من ورائها على شيء إلا حفظها، وخدمة الحفظ هذه، توفرها الصناديق الوقفية، وتضيف إليهم فوقها الثواب الذي تعجز المصارف الربوية عن تقديمه إليهم.

وفي النهاية نلفت النظر إلى أن الوقف المؤقت ليس خصماً من الوقف المؤبد، ولا ينبغي أن يكون ذلك أو يحدث، فلكل واقف ظروفه وإمكاناته، ولكل جهة بر ما يناسبها ويتفق مع احتياجاتها، وعلينا أن نستفيد من كل إمكانيات النوعين، فحيث يكون الوقف المؤبد هو المفضل في مجال ما فعلينا أن نقيم المؤسسات الوقفية التي نستخدمه في تحقيق أهدافها، وحيث يكون الوقف المؤقت هو المفضل في مجال ما، فعلينا أن ننشئ له المؤسسات الوقفية التي تقيد منه، ونستخدمه في تحقيق أهدافها.

كذلك نلفت النظر إلى أن المشكلات التي قد تظهر في الوقف المؤبد ، يمكن أن يتغلب عليها الوقف المؤقت ، كما أن مشكلات الوقف المؤقت ، ربما تجد حلاً لها في الوقف المؤبد ، ومن ثم ينبغي أن نستفيد من النوعين بما يحقق المصلحة ، ويدفع قوى التنمية قدماً ، ويظهر الرحمة في اختلاف الفقهاء .

والله الموفق

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

### أهم المراجع مرتبة حسب ورودها

١. سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧ م .
٢. سنن النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي ، د ط ، دار إحياء التراث العربي ، د ت .
٣. سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ، د ط ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٧٥ م .
٤. مسند أحمد ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسعد الشيباني ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٩١ م .
٥. التاج ، الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ ، إهداء جريدة صوت الأزهر ، الباب الثاني عشر في الوقف .
٦. محاضرات في الوقف ، الإمام محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، طبعة ٢٠٠٥ م .
٧. الأم ، للإمام الشافعي ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ .
٨. مفتي المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب ، د ط ، دار الكتب العلمية ، د ت .
٩. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ، د ط ، دار إحياء الكتب العربية ، د ت .
١٠. المغني ، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي المعروف بابن قدامة ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .



١١. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد الإسكندري السيواسي المعروف بابن الهمام، د ط، دار الفكر - د ت.
١٢. المجموع شرح المذهب - أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، د ط - مطبعة المنيرية - د ت.
١٣. الكافي، ابن قدامة، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٩٨٥.
١٤. شرح السير الكبير، محمد بن أبي سهل السرخسي.
١٥. الشرح الكبير، الشيخ أحمد الدردير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٦. التاج والإكليل لمختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالموثق، د ط، دار الكتب العلمية، د ت.
١٧. مواهب الجليل شرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالخطاب، د ط، دار الفكر، د ت.
١٨. شرح مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرشبي، د ط، دار الفكر.
١٩. روضة الطالبين، الإمام النووي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.
٢٠. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن بن سليمان المرداوي، د ط ٢، دار إحياء التراث العربي، د ت.
٢١. الموسوعة الفقهية الكويتية، جماعة من العلماء، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، د ت.
٢٢. فتاوى الأزهر ودار الإفتاء في مائة عام، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٢٣. قانون الوقف المصري رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٧م نشر في : جريدة الوقائع المصرية، العدد ٦١ ق ١٧/٦/١٩٤٦م.
٢٤. المذكرة التفسيرية لمشروع قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦م.
٢٥. الفتاوى الكبرى، الإمام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة، دار المعرفة، بیروت.

## التنمية البشرية ودورها في المحافظة على الموارد

الدكتور الشيخ/ علاء الدين زعتري (\*)

جاء الإسلام بمنظور شامل للكون والإنسان والحياة، ليجعل من هذه العناصر نظاماً متكاملًا هدفه الأساسي تكريم الإنسان وتحقيق إنسانيته الكاملة ماديًا وروحيًا. وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ..

ومن أجل ذلك دعا الإسلام إلى تسخير كل الإمكانيات وكل السبل للقضاء على الآثار المدمرة للمجتمع ألا وهي ثلاثية الجهل والجوع والمرض، فأقام مجتمعا قائما على قاعدة صلبة من القيم ينبثق عنها نظام اجتماعي يجعل من سعادة الإنسان وكرامته هدفه الأول.

هذه القاعدة الصلبة تقوم أساساً على عقيدة ثابتة لا تملحها مصلحة ظرفية ولا تسيرها منفعة خاصة بل جذورها ثابتة في الأرض وفروعها عالية وبانعة، تؤتي أكلها كل حين.

حين توجد الأزمات المالية، وحين يكون الفرد أو المؤسسة مديناً لأحد فإن من الواجب حفظ المال والحرص على تسميره وتنميته للعمل على تسديد الدين، لا إضاعته في الأمور غير الضرورية. أهداف المجتمعات الإنسانية:

أولاً: في الشيوعية البائدة: المساواة بين الناس، فمن كل حسب جهده، ولكل حسب طاقته.

ثانياً: في الرأسمالية المسيطرة: تعظيم المنافع، دعه يعمل، دعه يمر.

في الإسلام: تحقيق المقاصد الخمسة: بحفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسب، والمال.

(\*) أستاذ الفقه المقارن والاقتصاد الإسلامي في جامعات سورية ولبنانية

سورية - حلب، ص ب ١١٢٤٧، أو سورية - دمشق، ص ب ٧٤١٠

E.Mail:alzatar1@scs-net.org

### مفهوم التنمية البشرية:

التعبئة العلمية والتخطيطية الشاملة والدائمة للموارد الإنسانية التي هي هدف من أهداف السياسة الإنمائية<sup>١</sup> لذا كان لابد من التأكيد على أهمية الاستفادة من جميع الموارد البشرية في جميع القطاعات.

فعملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية - على الأخص - هي تنمية مواردها البشرية.

الموارد البشرية العربية، الزراعة نموذجا<sup>(١)</sup>:

يقدر عدد سكان الوطن العربي بحوالي ٢٧٩١ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وهو ما يعادل ٤.٥٪ من مجموع سكان العالم (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م).

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن القوى العاملة في البلدان العربية تمثل حوالي ٣٢٪ من مجموع السكان عام ٢٠٠٠ أي ما يعادل ٩٢ مليون عامل.

ويستحوذ قطاع الزراعة على نسبة ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة، وهو ما يعادل ٢٧٤ مليون عامل في نفس العام.

وتختلف الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصادات العربية اختلافا واضحا تبعاً لاختلاف توزيع الموارد بينها. وفيما يلي أسماء الدول الثمانية الأولى من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠) مع ذكر نسبة المساهمة:

١. السودان (٣٤.٢٪).

٢. العراق (٣٢.١٪).

٣. سوريا (٢٥.٦٪).

(١) موقع الجزيرة، الأربعاء ١٤٢٣/٩/٢٢ هـ الموافق ٢٧/١١/٢٠٠٢م، (توقيت النشر) الساعة:

١٦:٣٦ (مكة المكرمة)، ١٣:٣٦ (غرينيتش)، الإفراج الغذائي العربي، إعداد: عبد الله لعل.

٤. موريتانيا (١٩٥٪).

٥. مصر (١٥٨٪).

٦. اليمن (١٥٣٪).

٧. المغرب (١٢٣٪).

٨. تونس (١٢١٪).

وتنخفض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى ضعيف يتراوح بين ٠.٣٪ و ٥.٤٪ في أقطار مجلس التعاون الخليجي التي تتميز بموارد زراعية محدودة تقابلها موارد مالية هائلة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، ص ٣٦).

ونظراً للتفاوت في أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي للدول العربية، فإن أهمية هذا القطاع في استقطاب وتشغيل اليد العاملة تتفاوت كذلك بين الدول العربية، إذ يظهر التوزيع القطري للسكان الزراعيين تبايناً واضحاً بين المجموعة العربية، ففي عام ١٩٩٩ استقطب قطاع الزراعة حوالي:

• ٧٢٪ من مجموع القوى العاملة الكلية في الصومال.

• ٦٢٪ في السودان.

• ٥٣.٤٪ في موريتانيا.

• ٥٢.٦٪ في اليمن.

• ٤٠.٢٪ في عمان.

• ٣٧٪ في المغرب.

• ٣٠٪ في مصر.

• ٢٨.٣٪ في سوريا.

• ٢٥٪ في تونس والجزائر.

• بين ١ إلى ٦٪ في كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات وليبيا ولبنان.

جدول نسبة توزيع القوى العاملة العربية بين القطاعات<sup>(١)</sup>:

الدول	١٩٩٥	١٩٩٩	قطاع السكان	قطاع الزراعة	الصناعة	قطاع الخدمات
العالم العربي	٢٢	٢٢٫٧	٣٢	٣٠٫٦	١٩٫٧	١٨٫٨
الأردن	٢٧٫١	٢٩٫٦	١٢	١١٫٧	٩٫٦	٨٫٧
الإمارات	٤٥٫٩	٤٠٫٥	٦٫١	٥٫١	١٧٫٨	١٨٫٥
البحرين	٤٣٫١	٤١٫٢	١٫٦	١٫١	٣١٫١	٣٠
تونس	٣٧٫٤	٣٩٫٦	٢٦٫٥	٢٥	٢٠٫٣	٢٨٫٨
الجزائر	٣٠٫٧	٣٢٫٩	٢٥٫٤	٢٤٫٦	٢٣	٢٠٫٤
السعودية	٢٢٫١	٢٢٫٣	١٤	١٠٫٧	١١٫٤	٩٫٧
السودان	٢٧٫٥	٣٧٫٥٨	٦٥٫٤	٦٢	١٠٫٤	٩٫٥
سوريا	٢٩٫٧	٣٠٫٧	٣٠٫٥	٢٨٫٣	٣١	٢٨٫٢
الصومال	٢٨٫٨	٤٣٫٦	٧٣٫٣	٧١٫٦	-*	-
العراق	٢٦٫٢	٢٧٫٧	١٢٫٨	١٠٫٦	٢٤٫٤	٢٢٫٤
عمان	٣٥٫٤	٢٧٫٣	٣٢٫٢	٤٠٫٢	١٠٫١	١٢٫٧
فلسطين	-	-	-	-	-	-
قطر	٦٢	٥٧٫٨	٢	١٫٦	٧٫٦	٨٫٩
الكويت	٥٤	٥٤٫٩	١	١٫٨	١٩٫٦	١٧٫٣
لبنان	٢٨٫٥	٢٩٫٩	٥٫٢	٤	٣٧٫٥	٣٥٫١
ليبيا	٣١٫٤	٣١٫٥	٨	٦٫٤	١٨٫٤	٢٠٫١
مصر	٢٩٫٧	٢٩٫١	٣١٫٩	٢٩٫٥	٢١٫٧	٢١٫٨
المغرب	٣٨٫٥	٣٩٫٩	٤٠٫٣	٣٦٫٩	٢٢٫١	٢١٫١
موريتانيا	٢٩٫٧	٢٩٫١	٥٤٫١	٥٤٫٤	٥	٧٫٨
اليمن	٢٣٫١	٢٣٫٢	٥٥٫٧	٥٢٫٦	١١	١٢٫٧
جيبوتي	-	-	-	-	-	-

(١) المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٧٠. وإشارة  
\* تعني: البيانات غير متوافرة.

ارتباط المحافظة على الموارد بمقصد حفظ المال:

جاء الإسلام ليحقق مبدأ العدالة في كل شيء، وقد ورد في القرآن آيات تدعو وتبين أن العدل مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع أهداف الشريعة.

أشار الشاطبي إلى أن «تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق». وأوضح أن «حفظ هذه الضروريات بأمرين»

أحدهما ما يُقيم أركانها ويثبت قواعدها وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود،

والثاني ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم».

ورأي الشيخ طاهر بن عاشور «أن حفظ هذه الكليات معناه حفظها بالنسبة لأحاد الأمة وبالنسبة لعموم الأمة بالأولى».

والمقاصد هي المصالح التي يقصد إليها أو هي القيم العليا التي تكمن وراء الصيغ والنصوص ويستهدفها التشريع سواء كانت كليات أو جزئيات.

فمقاصد الشريعة الإسلامية هي الأهداف التي جاء من أجلها الشرع الحكيم. ومن مقاصد الشريعة:

حفظ الأموال، فليس أخذها بلا عوض، أو خروجها إلى غير الأمة بدون عوض فقط هو ما يهددها، بل الجهل في التصرف فيها وإنفاقها فيما لا يعني يهددها، بل ويهددها.

لذلك ينبغي نشر العلم والمعرفة بالأهداف العليا والمقاصد السامية في الإسلام ليتمكن تحقيق تلك الأهداف، ومنها: حفظ الأموال ويكون بالتربية والتوعية وتعلم علوم الاقتصاد والتجارة التي من شأنها حفظ المال وتنميته أيضاً لأن كثره هو «إتلاف» بوجه من الوجوه.

فالمال الذي بيد الفرد يملكه تصرفاً وانتفاعاً، ضمن ضوابط، (الاكتساب المباح، والإنفاق المشروع)، ولقد خاطب الإسلام الإنسان من خلال فطرته البشرية،

وغريزته في التملك، ويُنّ له للحصول على المال دوافع، وحُدّره من بعض الوجوه بموانع.

المال للجماعة: الثروات المتاحة بإشارات قرآنية.

الثروات ملك للجميع إلى يوم الدين، بلا أثره فردية، ولا أنانية جماعية.

#### الموارد الكونية:

فالموارد الطبيعية هي هبات الله في هذا الكون، والتي يمكن أن تتحول إلى ثروة<sup>(١)</sup>؛

هي الغلاف الغازي بعناصره المختلفة، وهي الغلاف اليابس في صورة التربة وفي صخور الأرض ومعادنها، وهي الغلاف المائي، وهي الموارد البحرية، وهي الغطاء النباتي الطبيعي.

هذا ما يقرره الاقتصاديون، فإذا تأملنا في القرآن الكريم وجدناه يدفعنا دفعا إلى استغلال هذه الموارد، إنه ينبّه عقولنا، ويلفت أنظارنا بقوة إلى هذا الكون المحيط بنا، بمائه وهوائه، وبحارته وأنهاره، ونباته وحيوانه وجماده، وشمسه وقمره، وليله ونهاره، كل ذلك مسخر لمنفعة الإنسان.

نقرأ في ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۖ وَءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۖ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا حُصُوهَا ۗ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف الغرضناوي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، ص ١٣٧.

(٢) سورة إبراهيم ١٤: الآيات ٣٢-٣٤.



### الثروة الحيوانية:

نَبّه القرآن إلى وجود هذه الثروة، وما ينتج عنها من لحوم وألبان وجلود وأصواف وغيرها.

فقال تعالى: ﴿وَاللّٰهُمَّ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَاْكُلُوْنَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّتُؤْذِرُواْ بِطَوَائِفِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيُنذِرَ بَرًّا ذَرِيَّةً وَلِتُذَكِّرُواْ الْبَشَرِ بِإِنْشَاءِ رَبِّهِمْ وَأَنَّ الْبَشَرَ لَرِجَالٌ مِّثْقَالُ ذَرِيَّتِهِمُ الْمَحَبَّةُ لِحَدِيثِ ﴿هُمْ أَتَوْاْ رَبَّهُمْ وَابْتِغَاءً لِّوَجْهِهِ الْكَرِيمِ﴾﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال عز وجل: ﴿وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَيَبْنِي وَحُدُودَهَا وَأَنْعَامَهَا لَكُم مِّنْ حِينٍ إِلَى حِينٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

### الثروة النباتية:

ونبّه القرآن إلى الثروة النباتية، بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسَمُّوتُ ۝ يَنْبِئُ لَكُمْ بِهِ الزَّوْجَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

### الثروة البحرية:

ولفت القرآن النظر إلى الثروة البحرية وإمكان استغلالها في صيد الأسماك واللؤلؤ والانتفاع بها في التجارة المحلية والدولية، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ

(١) سورة النحل: الآية ٥.

(٢) سورة النحل: الآية ٦٦.

(٣) سورة النحل: الآية ٨٠.

(٤) سورة النحل: الآيات ١٠-١١.

أَبْخَرِ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلَةً ثَلَبُوسُوتَهَا وَتَرَى  
أَنْفَلَكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾  
الثروة المعدنية:

يقول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ (١)، وفي  
الآية دلالة على أهمية المعادن في حياة البشر، مدنياً وعسكرياً.  
وفي التصنيع الثقيل، يذكر القرآن الكريم قصة بناء السد العظيم الذي أنشأه ذو  
القرنين، إذ قال: ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ  
أَنْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (٢).  
الثروة الفضائية:

مرت الآية التي تشير إلى أن الله سحّر للإنسان الشمس والقمر، وفي هذا  
دلالة ودعوة إلى الانتفاع بالطاقة الشمسية، وتسخير الفضاء لمنفعة الإنسان.  
وبعد هذا العرض للموارد المتاحة للإنسان، لابد من الإشارة إلى الطرق الموصلة  
للانتفاع بها.  
من المؤكد أنه لا يمكن الانتفاع بشيء إلا بعد معرفته أولاً، ثم تأتي مرحلة  
الاستفادة.

فالانتفاع بالثروات والموارد موقوف على العلم والعمل، وفيما يأتي البيان:  
الوسائل المؤهلة للتنمية البشرية:

١- العلم:

العلم بالنسبة للعالم: بحث وجهد، وخبرة وأمل، وتضحية.

وفي الإسلام هناك توازن بين العلم والدين، فالأول كاشف، والثاني موجه، وفي

(١) سورة النحل: الآية ١٤.

(٢) سورة الحديد: الآية ٢٥.

(٣) سورة الكهف: الآية ٩٦.

دعاء رسول الله ﷺ: «... ونعوذ بك من علم لا ينفع» وقال رسول الله ﷺ: «تعلّموا العلم، فإن تعلّمه لله حسنة ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وطلبه عبادة، وتعلّمه صدقة، وبذله لأهله قربة».

والعلم: إدراك وحوار:

العلم كما عرفه المختصون، هو: إدراك الشيء على حقيقته.

وبقدر ما يعرف الناس حقائق ما هم عليه بقدر ما يفيدوا ويستفيدوا، وما تقدمت أمة من الأمم، ولا ارتقى شعب من الشعوب إلا بالعلم.

وإذا كان الإدراك يحتاج إلى اختصاص، فلا بد أن يقارنه وعي من غير أصحاب الاختصاص، لتكتمل المعادلة العلمية، فالمختص مدرك، والشرائح الاجتماعية الأخرى واعية ما يدور حولها، عبر تكوين الرأي العام لها من خلال أصحاب الإدراك.

وبقدر ما يمتلك المختصون أدوات البحث العلمي، وينجزون أبحاثهم الراقية الرفيعة، وتهيء لهم أدوات إرسال علومهم ومعلوماتهم إلى الجمهور العام، فيعرضون نتائج أبحاثهم المقننة، فيتشكل الرأي العام الواعي فيتفاعل مع هذه الأبحاث، فتتقدم الأمة.

ويمتاز الإسلام بأنه يضيف للأبحاث العلمية بُعداً إنسانياً، حيث يعطي الباحثين مكانة عالية، كونهم يقوم بخدمة الإنسان بني الإنسان أياً كان دينه أو اتجاهه، بل كلما كان العلم أنفع كانت درجة محبة الله للباحث أكثر، «فالخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلى الله أنفهم لعياله».

ومن ثم فإن الباحث لن يستخدم علمه في الإضرار بالآخرين، أو التسلط والتجبر عليهم، فالوسيلة بين العالم والمتعلم: الود الحوار، وليس التعالي أو الاحتقار.

يقول الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾<sup>(١)</sup>.

والعلم في الإسلام شمولي

لعل من أحد أهم أسباب تأخرنا - نحن المسلمين - أننا حدثنا عن منهجية أسلافنا في فهم القرآن والكون والحياة، ومنهجهم في العمل والتجريب والإخلاص والمثابرة. فالعالم الإسلامي متمثلاً بحكوماته، لا يولي أهمية للعلم وللعلماء.

ففي إحدى السنوات من العقد الأخير من القرن العشرين خصصت الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٢٪ من الموازنة العامة للبحث العلمي، اليابان ٣,٢٪، الاتحاد الأوروبي ٨,١٪ أما العالم الإسلامي فقد خصص أقل من ١٪ من الناتج القومي فالبندان العربية كجزء من العالم الإسلامي، مثلاً، خصصت ٢,٠٪ فقط.

وتساهم الولايات المتحدة في البحث العلمي بنسبة ٢٨٪ من المجموع العام. والاتحاد الأوروبي ٢٨٪، اليابان ١٩٪، الصين ٥٪، روسيا ٢٪.

بينما تساهم الدول العربية (كجزء من العالم الإسلامي) بنسبة ٠,١٤٪.

وهي نسبة لا ترقى إلى مستوى التحديات الحضارية ويتطلب مضاعفاتها عشرات المرات لتصبح متساوية مع نسبة الموارد البشرية وموارد الطاقة وحاجيات السكان في هذا العصر.

ولا زالت نسبة الأمة في الدول العربية تصل إلى ٣٧٪ (١٥ سنة فما فوق) حسب التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٠ م.

وأذكر بالمحفوظ غير المعمول به، أن الدين الإسلامي هو دين العلم والمعرفة ويحث عليهما، فقد كانت أول كلمة نزلت من القرآن (اقرأ) وخصص الله عز وجل سورة باسم القلم، وأن الحضارة الإسلامية قد انتشرت في المشرق والمغرب، ومع ذلك فإننا نلاحظ أن الحال قد تبدل كثيراً في يومنا هذا، فبينما تبلغ نسبة العلماء،

(١) سورة المجادلة: الآية ١١.

إلى مجموع السكان في الغرب ٤٣٠٠ في المليون، تصل في مصر إلى ١٩٠ في المليون، كما تبلغ نسبة العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير في الدول الأوربية الغربية ٥٥٪ بينما لا تزيد في الدول النامية والوطن العربي جزءاً منها عن ١٢٪.

وفي مقابل التنمية والتقدم عند الآخر، نلاحظ الواقع للمسلمين التخلف، ولعل من أهم أسباب مظاهر التخلف الفكري والثقافي والعلمي<sup>(١)</sup>:

ثدني الإنفاق على التعليم بالمقارنة بالنفقات الحكومية الأخرى، ففي الوقت الذي يزيد نصيب الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في أوروبا الغربية عن ٦٦٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي لا يناهز نصيب الدول النامية ٢٨٪ (٣١٪ إفريقيا، ٦٣٪ آسيا، ٩٣٪ أمريكا اللاتينية). وبينما تنفق الدول المتقدمة ما بين ٤٢٪ من إجمال إنتاجها القومي على عمليات التقدم العلمي والتقني وتوظيف البحث العلمي من أجل التنمية، فإن إنفاق الدول النامية على نفس الغرض لم يزد عن ٣٪ من ناتجها القومي الإجمالي إذ وصل في مصر إلى حوالي ٧٪.

وعندما نقرأ الآية الآتية: ندرك كم هي مكانة أصحاب الاختصاص، فمن الواجب الديني سؤالهم واستشارتهم، قال تعالى: ﴿فَتَشَاوِرُوا أَهْلَ الدِّكْرِ﴾ (\*) إن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ<sup>(٢)</sup>.

فالعلم المراد في نهضة الأمة، اقتصادياً واجتماعياً، هو العلم القائم على التفكير واستخدام العقل، ويشمل العلم التخصصي في شتى شؤون المعرفة ومجالات الحياة. تأمل في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾<sup>(٣)</sup>، وفي هذا إشارة إلى العلوم الفلكية وصلة السماء بالأرض.

(١) صحيفة الاتحاد: ٢٨ إبريل ١٩٩٨م، قراءة سياسية للواقع العربي، الدكتور حسن حمدان الحكيم، والاتحاد: ١٥/١٢/٢٠٠١، الواقع التطبيقي والثقافي والإعلامي في الوطن العربي، الدكتور حسن حمدان الحكيم.

(\*) الذكر: الاختصاص.

(٢) سورة النحل: الآية ٤٣

(٣) سورة الحج: الآية ٦٣.

ثم قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾، وفي هذا إشارة إلى علم النبات وما يتعلق به.

ثم قال: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ﴾، وفي هذا إشارة إلى علم طبقات الأرض، وما يتصل به.

ثم قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ﴾، وفي هذا إشارة إلى علم الحياة والأحياء، ودراسة الكائنات الحية على اختلافها.

ثم ختم الآية بقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾<sup>(١)</sup>، وفي هذا إشارة إلى أن العلماء هنا، هم العلماء بالكون وآياته، ودقائقه وأسراره، لا علماء الشريعة فحسب.

فبتأمل هذه الآية يطلب أن يوجد على الأقل الاختصاصات المطلوبة فرض عين، فما بالك لو عممت الآية وجعلتها تضرب أمثلة فقط، والمطلوب وجود كافة الاختصاصات العلمية:

العالم بالثروة الفضائية من خلال م تحوي السماء.

العالم بالثروة المائية.

العالم بالثروة الطبيعية، وعلى سبيل المثال، الجبال.

العالم بالموارد البشرية والناس.

العالم بوسائل النقل.

العالم بالثروة الحيوانية.

فالعلم هو الأساس في تحقيق الكفاية الذاتية، وتحقيق الوفرة الجماعية.

وليس المراد من العلم حشد الذاكرة ببعض النظريات والمعلومات، ولكنه الفهم والبصيرة والوعي والإدراك، ولهذا يذكر القرآن العقل والتفكير في معرض الامتنان

(١) سورة فاطر: الآيتين ٢٧-٢٨.

بهذه النعم والثروات، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ويقول عز وجل: ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

وفقهاء المسلمين يقررون أن كل علم تحتاج إليه الأمة في دينها - الدنيا والآخرة - فإن تعلمه وإتقانه فرض كفاية.

ولتحقيق هذه المعاني لا بد من إيجاد مؤسسات علمية جادة للبحث العلمي المستمر.

- مضاعفة النسبة المخصصة للبحث العلمي من الموازنة العامة للدولة الإسلامية.

- التحريض على طلب العلم وبخاصة في ميادين التقنية ورصد المكافآت للمتفوقين، والدعاية للعلم بدل الدعايات السخيفة التي نراها على الشاشات وفي وسائل الأعلام الأخرى.

- توظيف قناة «قناة العلوم» تقدم فيها برامج عن تاريخ العلوم وسيرة المخترعين والمكتشفين والمبدعين وكيفية تنفيذ تجاربهم، وتقديم دروس في شتى العلوم باللغة الأم بطرق منهجية ميسرة وهو ما يمكن أن نطلق عليه «المدرسة الفضائية» إلى جانب تعزيز هذه القنوات بالقنوات (الكومبيوتر) للتدريس وتوظيف كافة الوسائل الأخرى.

- التحريض على طلب العلم في خطب الجمعة ودروس المساجد وتقديم الآيات والأحاديث التي تحث على طلب العلم وتبين قيمة العلماء وسرد سيرة الأوائل من العلماء.

- توسع دائرة الاستفادة من تجارب الآخرين وتنوع التبادل العلمي، بل يجب الإحاطة بكل العلوم لدى الأمم الأخرى والسعي لامتلاكها وتطويرها.

- ضمان الاستقلالية للعلماء وللباحثين وتأمينهم على حياتهم وتوفير الظروف المناسبة لتطوير بحوثهم وحمايتهم من الخطف والاعتقال والتمييز بمختلف مستوياته

(١) سورة الرعد: الآية ٤.

ويتبع العلم بالموارد والعلوم النافع: العمل بمقتضاها

٢- العمل:

إن العلم لا يُؤتي أكله ما لم يتبعه عمل به، بل عمل دائم متواصل لاستخراج الحبايا، والانتفاع بالثروات، واستكشاف الموارد، للأكل من رزق الله.

قال الله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۚ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال الله سبحانه: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَمَرِي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

والعمل هو<sup>(٤)</sup>: كل مجهود واع يبذله الإنسان، بدنياً أو عقلياً، لاستغلال الموارد لمنفعته، سواء أكان العامل يعمل لنفسه أم يعمل لغيره بأجر، أياً كان هذا الغير، فرداً أم مؤسسة أم حكومة، وسواء أكان شريكاً بمجده وخبرته، وسواء أكان عمله في مجال الزراعة أم الصناعة أم التجارة، أو غيرها من الحرف، عالية أم دانية، يسيرة أم شاقة، تدرّ الوفير من الدخل، أم لا تدرّ إلا القليل، أو الأقل من القليل.

ومع أن الله عز وجل قد تكفل بالرزق لكل كائن حي، بقوله: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾<sup>(٥)</sup> إلا أن سنة الله وحكمته في خلقه اقتضت ألا يُنال رزقه إلا بسعي وعمل، ومشى في مناكب الأرض لابتغاء فضل الله فيها. قال تعالى:

(١) سورة الملك: الآية ١٥.

(٢) سورة الجمعة: الآية ١٠.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٠٥.

(٤) هود النعيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي ص ١٤٤-١٤٥.

(٥) سورة هود: الآية ٦.



﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۚ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾<sup>(١)</sup>.

والعمل الدنيوي ليس مهماً لمعيشة الإنسان الفردية فقط، بل لمصلحة جماعة كلها، وانتظام الحياة الإنسانية.

فعلى المسلم أن يعمل لنفسه أولاً، ليقوتها، ويغنيها بالحلال، ويعف نفسه من ذل السؤال.

وأن يعمل لأسرته ثانياً، يقول رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»<sup>(٢)</sup> وقال ﷺ: «إن الله سائل كل راع عما استرعاه»<sup>(٣)</sup>.

وأن يعمل لمجتمعه ثالثاً: كون المجتمع هو الدائرة الأوسع لأسرته، قال تعالى: ﴿وَأَنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

وأن يعمل للبشرية رابعاً، قال رسول الله ﷺ: «الخلقُ كلُّهم عيال الله وأحب الخلق إلى الله أنفعهم لعياله»<sup>(٥)</sup>.

ومرّ رجل على أبي الدرداء ؓ، فوجده يفرس جوزة، وهو في شيخوخته وهرمه، فقال له: أتفرس هذه الجوزة وأنت شيخ كبير، وهي لا تثمر إلا بعد كذا وكذا عام؟ فقال أبو الدرداء: وما عليّ أن يكون لي أجرها، ويأكل منها غيري<sup>(٦)</sup>.  
هذا هو فقه المسلم للحياة.

(١) سورة الملك: الآية ١٥.

(٢) رواه أبو داود، في كتاب الزكاة، رقم الحديث (١٤٤٢)، ورواه أحمد في مسند المكثرين، عن عبد الله ابن عمرو بن العاص، رقم الحديث (٦٢٠٧)، ورقم الحديث (٦٥٣٤)، ورقم الحديث (٦٥٤٧)، ورواه الحاكم والبيهقي.

(٣) رواه الترمذي، في كتاب الجهاد، رقم الحديث (١٦٢٧).

(٤) سورة الحجرات: الآية ١٠.

(٥) رواه أبو يعلى، والبيهقي، والطبراني.

(٦) نور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص ١٥٥.

وأن يعمل خامساً لنفع الأحياء كل الأحياء ، حتى الحيوان والطير ، قال رسول الله ﷺ : «ما من مسلم يغرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير ، أو إنسان ، أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة»<sup>(١)</sup>.

ويتبع خلقُ العملِ خلقُ آخر هو :  
الإتقان للعمل وإحسانه ،

يعد هذا الخلق من الفرائض المكتوبة ، ففي الحديث الصحيح يقول رسول الله ﷺ : «إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليجد أحدكم شفرته ، وليُرح ذبيحته»<sup>(٢)</sup>.

ومعلوم أن لفظ (كتب) يفيد الفرضية المؤكدة ، كما في قوله تعالى : ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.  
فلا يجوز التفريط في إتقان العمل ، ولا يجوز التقصير ولا الإهمال ، وإلا وقع في مخالفة شرعية .

وفي الحديث يقول رسول الله ﷺ : «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»<sup>(٤)</sup> وفي رواية : «إن الله يحب من العامل إذا ما عمل أن يحسن»<sup>(٥)</sup>.

ولا يكتفي الإسلام بطلب العمل الحسن ، بل يأمر به ، قال تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه البخاري ، في كتاب الزراعة ، رقم الحديث (٢١٥٢) ، ورواه مسلم ، في كتاب المساقاة ، رقم الحديث (٢٩٠٠) و (٢٩٠٤) ، ورواه الترمذي في كتاب الأحكام ، رقم الحديث (١٣٠٣).

(٢) رواه مسلم رقم (١٩٥٥).

(٣) سورة البقرة : الآية ١٨٣ .

(٤) رواه البيهقي ، وحسنه في صحيح الجامع الصغير ، رقم (١٨٨٠).

(٥) رواه البيهقي ، وحسنه في صحيح الجامع الصغير ، رقم (١٨٩١).

(٦) سورة الأنعام : [الآية : ١٥٢] ، وسورة الإسراء : [الآية : ٣٤] .

ورقيب الإتقان والإحسان في العمل هو شعور المسلم في كل عمل من الأعمال، بأنه يرى الله، فإن لم يبلغ هذه المرتبة فأقل ما عليه أن يشعر أن الله يراه، وفي الحديث: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»<sup>(١)</sup> والعمل من العبادة، وشعار المؤمن في أدائه للعمل: إني أرضي الله.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَمِنْ تَحْتَكُمْ يُمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومما يساعد على جودة العمل، وحسن الإنتاج، والأمانة والإخلاص والمحافظة على الوقت والاستقامة.

٣- الاستقامة:

فالؤمن الصادق الإيمان يقف عند حدود الله، وينتهي عما نهاه، ويعتمد عن ارتكاب الموبقات ويجتنب الانغماس في أحوال المحرمات، ويكبح جماح الشهوات. فإيمانه يأبى عليه أن يُغريغ طاقته في سهر عابث أو لهو حرام، ويمنعه من الجري وراء قدح ينفور بالخمير، أو مائدة تدور بالقمار، أو جسد يمور بالفتنة.

وبذلك يظل محتفظاً بحيويته وطاقته الجسدية والعصبية والعقلية والنفسية، فلا يصرفها إلا في العمل الصالح، أو مما يعين عليه من لهو مباح بري.

وهذا كسب كبير للإنتاجية.

المحافظة على الموارد:

باعتبارها نعماً من الله تعالى على خلقه، فواجبهم أن يقوموا بشكرها، ومن شكرها المحافظة عليها من التلف أو الخراب أو التلوث أو غير ذلك، مما يعتبر نوعاً من الإفساد في الأرض.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري، في كتاب الإيمان، رقم الحديث (٤٨)، ورواه مسلم، في كتاب الإيمان، رقم الحديث (٩)، وأخرجه الجماعة.

(٢) سورة التوبة: الآية ١٠٥.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٥٦.

وقال عز وجل: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال سبحانه: ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.  
والإفساد في الأرض، قد يكون<sup>(٣)</sup>:

- مادياً، بتخريب عامرها، وتلويث طاهرها، وإهلاك أحيائها، وإتلاف طبيعتها، أو تقويت منفعتها.

- معنوياً، بإشاعة الظلم، ونشر الباطل، وتقوية الشر، وتلويث الخصائر، وتضليل العقول.

وكلاهما شر يبغضه الله تعالى، ولا يحب أهله. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسَادَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وأكدت السنة الأمر بالمحافظة على الموارد بأساليب شتى من الترغيب والترهيب.

ففي الحديث يقول رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا عَبَثًا عَجَّ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّ فَلَانًا قَتَلَنِي عَبَثًا وَلَمْ يَقْتُلْنِي مِنْفَعَةً»<sup>(٦)</sup>.

ويقول رسول الله ﷺ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً<sup>(٧)</sup> صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ»<sup>(٨)</sup>، قال أبو داود: يعني مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً فِي فِلَاةٍ، يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ وَالْبَهَائِمُ، عَبَثًا وَظُلْمًا، بغير حق يكون له فيها، صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ.

(١) سورة البقرة: الآية ٦٠.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٧٤.

(٣) نور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص ١٧١.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٠٥.

(٥) سورة المائدة: الآية ٦٤.

(٦) رواه النسائي، في كتاب الضحايا، رقم الحديث (٤٣٧٠)، ورواه الإمام أحمد، في مسند الكوفيين، عن الشريد، رقم الحديث (١٨٦٥١).

(٧) السدرة: شجرة التيق التي يكثر وجودها في البراري.

(٨) رواه أبو داود، في كتاب الأدب، رقم الحديث (٤٥٦١).

ومنه: المحافظة على الحيوانات من العدوى، قال رسول الله ﷺ: «لا يوردن ممرض على مُصح»<sup>(١)</sup> والممرض: صاحب الإبل المريضة بداء الجرب، والمصح: صاحب الإبل الصحيحة السليمة، فتجب المحافظة على الثروة الحيوانية، باعتبارها مالا ناميا.

ومن المحافظة على الثروة الحيوانية النامية: التوجيه النبوي لمضيفه الأنصاري الذي أراد إكرامه بذبح شاة: «إياك والحلوب»<sup>(٢)</sup>. فالحلوب يُنتفعُ بلبنها كثرة مستمرة، أما بالذبح فتكون المنفعة آنية.

ومن المحافظة على الموارد: الانتفاع بجلد الميتة، «فقد رأى رسول الله ﷺ شاة ميتة، فقال: لِمَن هذه الشاة؟ قالوا: إنها شاة لمولاة ميمونة - أم المؤمنين - قال: هلا انتفعتم بجلدها؟ قالوا: إنها ميتة، قال: إنما حُرِّمَ أكلها»<sup>(٣)</sup>.

ومن المحافظة على الموارد: الاهتمام بالطعام وعدم ترك بقايا ترمى مع الأوساخ.

وإلى هذا أشار رسول الله ﷺ بقوله: «إذا سقطت لقمة أحدكم، فليأخذها، وليعط عنها الأذى، وليأكلها ولا يدعها للشيطان»<sup>(٤)</sup>.

وقال أنس: «أمرنا أن نسلط القصعة. أي تتبع ما فيها من بقايا الطعام باللعق أو المسح، بحيث لا نُترك فيها فضلات.

(١) رواه البخاري، في كتاب الطب، رقم الحديث (٥٣٢٨)، ورواه أبو داود، في كتاب الطب، رقم الحديث (٣٤١٢).

(٢) رواه مسلم، في كتاب الأثربة، رقم الحديث (٣٧٩٩)، ورواه ابن ماجه، في كتاب الذبائح، رقم الحديث (٣١٧١) و (٣١٧٢).

(٣) رواه البخاري، في كتاب الزكاة، رقم الحديث (١٣٩٧)، ومسلم، في كتاب الحبيض، رقم الحديث (٥٤٢) و (٥٤٣)، والنسائي، في كتاب الفرع والعترية، رقم الحديث (٤١٦٢)، وأبو داود، في كتاب اللباس، رقم الحديث (٣٥٩٢)، والإمام مالك، في كتاب الصيد، رقم الحديث (٩٤٢).

(٤) رواه مسلم، في كتاب الأثربة، رقم الحديث (٣٧٩٥) و (٣٧٩٤)، وأبو داود، في كتاب الأطعمة، رقم الحديث (٣٣٤٧)، والإمام أحمد، في باقي مسند المكثرين، عن أنس، رقم الحديث (١١٥٢٦)، وعن جابر، رقم الحديث (١٣٧٠٧) و (١٣٨٦٩) و (١٤١٠١)، والدارمي، في كتاب الأطعمة، رقم الحديث (١٩٤٢).

فأين هذا مما نراه اليوم، وصناديق القعامة تمتلئ بفضلات الطعام، من اللحم والأرز والخبز وغيرها، مما يمتنى كثير من المسلمين في العالم لو أصابوا شيئاً منه . ومن أعظم الموارد التي عُني الإسلام بالمحافظة عليها، وحثت على تنميتها، والاستفادة من خيراتها، الأرض الزراعية .

ومن أفضل الأعمال للاستفادة من الأرض، استصلاح الأرض البور، لما في ذلك من توسيع الرقعة الزراعية بزيادة مصادر الإنتاج .

يقول رسول الله ﷺ : «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»<sup>(١)</sup> .

وكان من سياسة النبي ﷺ وخلفائه الراشدين : الإقطاع من هذه الأراضي البور لبعض الرجال الذين أدوا خدمات ممتازة للدولة الإسلامية، فهي مكافأة لهم من جهة، وتشجيع على استصلاحها وعمرانها من جهة أخرى .

ولم يُترك الأمر كذلك بدون متابعة، بل إن مَنْ قُطِعَ له من هذه الأرض مساحة معينة، ثم تركها بغير أن يعمرها ويصلحها كان لولي الأمر أن ينتزعها منه، ويعطيها لغيره من يقوم بإحيائها .

وقد روى أبو عبيد في كتابه الأموال عن بلال بن الحارث المزني : (أن النبي ﷺ أقطعهم العقيق - أرضاً بالمدينة - فلما كان زمان عمر، قال لبلال، إن رسول الله ﷺ لم يُقطعك لتحتجزه عن الناس، وإنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته، ورُد الباقي) .

فعندما تعني الكوادر البشرية هذه المعاني السامية، والمقاصد الشرعية، والسلوكيات الحميدة، فإنها ترقى في التعامل مع الموارد المتاحة، وتنقب وتفتش عن موارد جديدة، تسعى دؤوب، وجهد متواصل، وبدون هذه المعاني تبقي الأمة مستهلكة ما ينتجه الآخرون، متخلفة عن الركب، تنتظر مَنْ يُحسن إليها ويعطف عليها، مع فرض شروطه، وإملاء خياراته .

(١) رواه البخاري، في كتاب الزراعة، وأبو داود، في كتاب الخراج والإسرة والفسخ، رقم الحديث (٢٦٧١)، والإمام أحمد، في باقي مسند المكثرين، عن جابر، رقم الحديث (١٤١٠٩) و (١٤٣١٠) و (١٤٥٥٠)، والإمام مالك، في كتاب القضيّة، رقم الحديث (١٢٢٩) و (١٢٣٠) .

الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام .. المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع  
إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر د/ أسامة السيد عبد السمیع

## الأزمة الغذائية

على عهد سيدنا يوسف عليه السلام

المشكلة - الحل - دروس مستفادة

مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر

دكتور/ أسامة السيد عبد السمیع (\*)

تقديم:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

(١) فإن من ينظر في القرآن الكريم يجد أنه كتاب دنيا وآخرة، وهو صالح لكل  
زمان ومكان، ما ذلك إلا لكون هذا الكتاب خاتم الكتب السماوية، فكان  
لا بد أن يكون حاوياً لكل شيء قال تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي أَلْكِتَابٍ مِنْ  
شَيْءٍ﴾ <sup>(١)</sup> وذلك على عكس الكتب السماوية السابقة كالتوراة والزبور  
والإنجيل فكلها منهم كان صالحاً لفترة زمنية محدودة ولبيئة مكانية معينة، أما  
القرآن الكريم فكما سبق هو صالح لكل زمان ومكان وهذا من تشريف الحق  
تبارك وتعالى لهذه الأمة الإسلامية خاتمة الأمم حتى تجدد خصالها فيه وغايتها  
منه بجوار السنة النبوية، ففيهما الفلاح والنجاح في إتباعهما، والضلال  
والغي في غيرهما يقول ﷺ فيما رواه عنه أبو هريرة رضي الله عنه: «إني قد تركت فيكم  
شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي» <sup>(٢)</sup>.

(\*) كلية الشريعة والقانون بالقاهرة قسم الفقه المقارن.

(١) سورة الأنعام آية ٣٨.

(٢) أخرجه الإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين، جـ ١ ص ١٧٢، حديث رقم

(٣١٩) في كتاب العلم، وفي نفس المعنى بلفظ متقارب عن ابن عباس جـ ١ =

(٢) ومن يطالع آيات القرآن الكريم يجد أن الحق تبارك وتعالى قد قسمها عدة تقسيمات:

- (أ) فمناها أمثال جعلها عبراً لمن تدبرها .
- (ب) ومنها أوامر هدى لمن استبشرها .
- (ج) ومنها نواها سعادة لمن أخذ بها .
- (د) ومنها تشريعات وأحكام أفلح من عمل بها ، بل وجعلها منهج حياة .
- (هـ) ومنها قصص وجعل منها مواعظ ، وفيها دروس وعبر مستفادة .
- (و) ومنها أيضاً ما هو إخبار بالمقبيات .

(٣) ومن القسم قبل الأخير موضوع بحثنا : الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام - المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر .

(٤) قصة سيدنا يوسف عليه السلام كان فيها دروس وعبر مستفادة ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي

قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ <sup>(١)</sup> ، ويكفي أن نعلم بأن الحق تبارك وتعالى ،

(أ) سمى قصة سيدنا يوسف عليه السلام بأكملها من أحسن القصص قال تعالى

تنويعاً عن ذلك : ﴿وَحَنَّنْ نَفْسُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ

هَٰذَا الْقُرْآنَ إِنَّ لَكَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْقَبِيلِ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ص ١٧١ حديث رقم ٣١٨ ، تحقيق/مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ،

بيروت الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

(١) سورة يوسف آية ١١١ .

(٢) سورة يوسف آية ٣ .



الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام... المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر  
د/ أسامة السيد عبد السميع

---

(ب) أخبرنا بأن في قصة سيدنا يوسف عليه السلام وإخوته آيات وعبراً ودروساً حقيقية لمن يتدبر ذلك قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٍ لِّلْءَاثِلِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وسوف نحاول إن شاء الله تعالى من خلال هذا البحث أن نوضح كيف وقعت هذه الأزمة الغذائية في عهد سيدنا يوسف عليه السلام، وكيف أنه بحكمة منه وعقلية اقتصادية ليس لها مثيل خرج منها، وما هي الدروس والعبر المستفادة من هذه القصة، لأن القصص في القرآن لم يذكر على سبيل الحكاية بقدر ما هو للظة والعبرة قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾<sup>(٢)</sup>. وكيف أنه يمكن الاستفادة من هذه القصة أو أزمة الغذاء التي وقعت في عهد عليه السلام في واقعنا المعاصر، ومن ثم فسوف نعطي نموذجاً تطبيقياً على ذلك من الواقع المعاصر.

وفي النهاية أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يجعل هذا العمل المتواضع في ميزان الحسنات يوم القيامة إنه قدير وبالإجابة جدير فنعم المولى ونعم النصير.

---

(١) سورة يوسف آية ٧.

(٢) سورة يوسف آية ١١١.

### خطة البحث:

وقد قسّمت موضوع البحث إلى : تمهيد ومبحثين وخاتمة.

أما التمهيد فذكرت فيه نبذة تاريخية عن حياة سيدنا يوسف عليه السلام.

#### المبحث الأول :

أزمة الغذاء ووقائعها في عهد سيدنا يوسف عليه السلام.

#### المبحث الثاني :

كيفية معالجة سيدنا يوسف عليه السلام لأزمة الغذاء التي وقعت في عهده.

الخاتمة وقد ذكرت فيها :

أولاً : الدروس والعبر المستفادة من أزمة الغذاء التي وقعت في عهد سيدنا يوسف عليه السلام.

ثانياً : نموذج تطبيقي على ذلك من الواقع المعاصر.

## التمهيد

### نبذة تاريخية عن حياة سيدنا يوسف عليه السلام

- وسوف أتناول في هذا التمهيد حياة سيدنا يوسف عليه السلام إلى أن  
أصل إلى وقائع أزمة الغذاء في عهده عليه السلام، ولذا ذكرت فيه ما يلي:
- (١) نسب سيدنا يوسف عليه السلام .
  - (٢) رؤيا سيدنا يوسف عليه السلام بسجود الكواكب والشمس والقمر له .
  - (٣) مكيدة إخوة سيدنا يوسف عليه السلام له وإلقائه في البئر .
  - (٤) بيع سيدنا يوسف عليه السلام على أنه بضاعة .
  - (٥) رعاية عزيز مصر لسيدنا يوسف عليه السلام وتربيته له .
  - (٦) مؤامرة امرأة العزيز بسيدنا يوسف عليه السلام .
  - (٧) دخول سيدنا يوسف عليه السلام السجن وحبسه رغم براءته .
- وسوف نتكلم بإيجاز حول كل عنصر من هذه العناصر .
- أولاً: نسب سيدنا يوسف عليه السلام:

هو يوسف بن يعقوب إسرائيل الله بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام، فسيدنا  
يوسف عليه السلام هو أحد أبناء سيدنا يعقوب الاثنى عشر وهم وكما ورد في كتب  
التاريخ : بأن سيدنا يعقوب عليه السلام بن إسحاق وهو إسرائيل نكح ابنة خاله ليا ابنة  
لبان بن بتويل بن إلياس فولدت له :

- ١- روبيل بن يعقوب وكان أكبر ولده
- ٢- شمعون بن يعقوب
- ٣- لاوي بن يعقوب
- ٤- يهوذا بن يعقوب
- ٥- زبالون بن يعقوب

- ٦- يسحر بن يعقوب ودينة ابنة يعقوب، وقد قيل في يسحر أن اسمه يشحر
- ٧- ثم توفيت ليا بنت لبان فخلف يعقوب على أختها راحيل بنت لبان بن بتويل ابن إلياس فولدت له يوسف بن يعقوب
- ٨- وبنيامين بن يعقوب وهو بالعربية شداد
- ٩- وولد له من سرّيته اسم أحدهما زلفة واسم الأخرى ملهة أربعة نفر دان بن يعقوب
- ١٠- ونفتالي بن يعقوب
- ١١- جاد بن يعقوب
- ١٢- أشر بن يعقوب.

فكان بنو يعقوب اثني عشر رجلاً<sup>(١)</sup>، وإلى هؤلاء الاثني عشر رجلاً تنسب أسباط بني إسرائيل كلهم، وكان أشر فريهم وأجلهم وأعظمهم يوسف عليه السلام، حيث كان هو الوحيد من بين إخوته الذي نال شرف النبوة بينما إخوته لم يُوحَ إليهم، بينما زعم البعض أنهم كانوا أنبياء مستدلّاً بقوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَآلَ سَبَاطٍ﴾<sup>(٢)</sup> ولكن

(٢) يراجع في ذلك: تاريخ الأمم والملوك والمسمى بتاريخ الطبري للإمام الطبري ج١ ص ١٩٠، ١٩١، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ، ويرجع أيضاً الكامل في التاريخ للعلامة محمد بن محمد بن عبد الواحد الشيباني والمعروف بابن الأثير ج١ ص ٩٥ وما بعدها، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضى، دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الثانية، عام ١٤١٥هـ/١٩٩٥م. ومن الجدير بالإشارة أن دينة ابنة يعقوب انفرد بها تاريخ الطبري دون الكامل في التاريخ. ويراجع أيضاً البداية والنهاية لابن كثير ج١ ص ١٩٧، دار الفكر العربي بالقاهرة.

(٢) سورة البقرة آية ١٣٦.

استدلّاه غير قوي لأن المراد بالأسباط شعوب بني إسرائيل وما كان يوجد فيهم من الأنبياء الذين ينزل عليهم الوحي من السماء<sup>(١)</sup>.

... ومن يتدبر آيات القرآن الكريم يجد أن اسم سيدنا يوسف عليه السلام قد ورد في سبع وعشرين آية، منها خمس وعشرين آية في سورة يوسف، وآية في سورة الأنعام، وأخرى في سورة غافر<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً: رؤيا سيدنا يوسف عليه السلام بسجود الكواكب والشمس والقمر:**

وكما نعلم بأن رؤيا الأنبياء حق، ومن ثم فإن ما رآه سيدنا يوسف عليه السلام من سجود أحد عشر كوكباً والشمس والقمر كان محل صدق قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وتأويلها وكما أخبرنا الإمام ابن كثير في تفسيره بقوله هذه

(١) يرجع في نفس المعنى: البداية والنهاية لابن كثير، السابق ج ١ ص ١٩٩، ١٩٨.

(٢) وهذه الأرقام على الترتيب هي:

(أ) في سورة يوسف: ٤، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٧، ٢١، ٢٩، ٤٦، ٥١، ٥٦، ٥٨، ٦٩، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٩، ويلاحظ أنه قد ذكر مرتين في الآية رقم ٩٠.  
(ب) في سورة الأنعام آية ٨٤.  
(ج) في سورة غافر آية ٣٤.

(٣) سورة يوسف آية ٤، وبينما يقرر القرآن في هذه الآية بأن سيدنا يوسف عليه السلام قد قص رؤياه على أبيه فقط فقط سيدنا يعقوب عليه السلام دون إخوته نجد أن الثبوت قد أخطأت لتسجل بأن سيدنا يوسف عليه السلام قص رؤياه على أبيه وإخوته فتقول: (فقال - أي سيدنا يوسف عليه السلام - أنني قد حلمت حلمًا أيضًا، وإذا الشمس والقمر وأحد عشر كوكبًا ساجدة لي، وقصته على أبيه وعلى إخوته، فانتهره أبوه وقال له ما هذا الحلم الذي حلمت، هل نأتى أنا وأمك وإخوتك لنسجد لك إلى الأرض فحسده إخوته وأما أبوه فحفظ الأمر) يرجع: العهد القديم - سفر التكوين - الإصحاح السابع والثلاثين الآيات ٩-١١.

الرؤيا - رؤيا سيدنا يوسف عليه السلام - يفيد تعبيرها خضوع إخوته له وتعظيمهم إياه تعظيمًا زائدًا بحيث يخرون له ساجدين إجلالًا واحترامًا وإكرامًا<sup>(١)</sup>، ومن ثم قال ابن عباس وقتادة: الكواكب التي رآها يوسف عليه السلام هي إخوته، والشمس أمه، والقمر أبوه، وقال قتادة أيضًا الشمس خالته لأن أمه كانت قد ماتت، وكانت خالته تحت أبيه<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم فقد خشي سيدنا يعقوب عليه السلام على ابنه يوسف عليه السلام أن يحدث بهذا المنام أحدًا من إخوته فيحسدونه على ذلك فيبغضوه له الفرائد حسدًا منهم له، ولهذا قال له: لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدًا أي يحتالوا لك حيلة يردونك فيها<sup>(٣)</sup>.

#### أحكام الرؤيا<sup>(٤)</sup> في الإسلام:

الرؤيا هي التي يراها الإنسان في منامه، وهي تتنوع إلى ثلاث<sup>(٥)</sup>:

- (أ) رؤيا صالحة من الله عز وجل.
- (ب) رؤيا قبيحة من الشيطان.
- (ج) رؤيا مما يحدث به المرء نفسه.
- (١) فإذا كانت الرؤيا مما يحدث به المرء نفسه، فهذه رؤيا عادية ليس لها حكم من حيث التحديث بها من عدمه.
- (٢) أما إذا كانت الرؤيا حسنة فليحمد الله وليحدث بها.

(١) يراجع تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير ج ٢ ص ٤٧٠، دار الفكر بيروت عام ١٤٠١هـ.

(٢) يراجع الجامع لأحكام القرآن للقرطبي والمسمى بتفسير القرطبي ج ٤ ص ٣٤٤٢، دار القد العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير المرجع والمكان السابقان.

(٤) أما الرؤيا: فهي الشيء الذي يراه الإنسان حقيقة بعينه في يقظته.

(٥) يراجع في معنى هذه الأنواع الثلاثة، تعطير الأنام في تفسير الأحلام للشيخ/عبد الغني النابلسي ج ١ ص ٣، - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي بمصر.

(٣) وأما إذا كانت الرؤيا قبيحة فليستعذ بالله ولا يحدث بها أحداً فإنها لا تضره ولهذا ثبتت السنة عن رسول الله ﷺ فيما رواه عنه أبو سعيد الخدري (ع) (إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فإنما هي من الله فليحمد الله عليها وليحدث بها، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان فليستعذ من شرها ولا يذكرها لأحد فإنها لا تضره)<sup>(١)</sup>، ومن رواية أبي رزین أنه سمع النبي ﷺ يقول: (الرؤيا على رجل طائر ما لم تعبر فإذا عبرت وقعت)<sup>(٢)</sup>.

(٤) في حالة إخبار أو تحديث الإنسان برؤياه الحسنة، فلا يحدث بها إلا محباً أو ناصحاً عالماً بتأويل الرؤى، يقول الإمام الدردير: «وينبغي أن يقص الرؤيا على عالم صالح محب ولا ينبغي تمبيرها لغير عارف بها بل وإذا كانت تبشر بنعمة للإنسان، فإنه يؤمر بكتمانها حتى توجد أو تظهر حتى لا يحسد»<sup>(٣)</sup>. ولذا يقول الإمام القرطبي<sup>(٤)</sup>: «إن قوله تعالى: ﴿قَالَ نَبِيُّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾<sup>(٥)</sup> هي أصل في:

(أ) ألا تقص الرؤيا على غير شفيق ولا ناصح، ولا على من لا يحسن التأويل فيها، روى أبو رزین العقيلي أن النبي ﷺ قال: (رؤيا المؤمن جزء من أربعين جزءاً من النبوة، وهي على رجل طائر ما لم يتحدث بها فإذا تحدث بها

(١) أخرجه البخاري واللفظ في كتاب التعبير في باب الرؤيا من الله حديث رقم ٦٤٧٠، تحقيق د. مصطفى ديب البقا دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة الثانية عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، يراجع سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٢٨٨ في كتاب تعبير الرؤيا في باب الرؤيا إذا عبرت وقعت فلا يقصها إلا على واثق - حديث رقم ٣٩١٤، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الريان للتراث.

(٣) يراجع الشرح الصغير للدردير ج ٤ ص ٣٠٠ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، السابق ج ٤ ص ٣٤٤٧ وما بعدها.

(٥) سورة يوسف آية ٥.

سقطت. قال: وأحسبه قال: ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً<sup>(١)</sup> وفي رواية لأبي هريرة: وكان ﷺ يقول: «ولا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح»<sup>(٢)</sup>.  
(ب) وفي الآية دليل أيضاً على إباحة أن يحذر المسلم أخاه المسلم من يخافه عليه، ولا يكون داخلاً في معنى النبية، لأن يعقوب عليه السلام قد حذر يوسف أن يقص رؤياه على إخوته فيكيدوا له كيداً.

(ج) وفيها أيضاً ما يدل على جواز ترك إظهار النعمة عند من تخشى غائلته<sup>(٣)</sup> حسداً وكيداً، ففي الحديث عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ (استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان فإن كل ذي نعمة حسود)<sup>(٤)</sup>.

(د) وفيها دليل واضح على معرفة يعقوب عليه السلام بتأويل الرؤيا، فإنه علم من تأويلها أن سيدنا يوسف عليه السلام سيظهر عليهم، ولم يبال ذلك من نفسه، فإن الرجل يود أن يكون ولده خيراً منه، والأخ لا يود ذلك لأخيه.

ثالثاً: مكيدة إخوة سيدنا يوسف عليه السلام وإلقائه في البئر:

وقد كان سيدنا يعقوب عليه السلام محباً لابنه يوسف وأخيه بنيامين، نظراً لأنهما كانا صغيرين فهما محتاجين لهذا الحب والعطف والرعاية، ولم يكن تفضيلاً من سيدنا يعقوب عليه السلام ليوسف وأخوه على إخوته.

(١) أخرجه الترمذي وقال فيه حديث حسن صحيح، يراجع سنن الترمذي فسي كتاب الرؤيا عن رسول الله في باب ما جاء في تعبير الرؤيا، حديث رقم ٢٢٠٤، دار الحديث بالقاهرة.

(٢) سنن الترمذي، المرجع السابق حديث رقم ٢٢٠٦.

(٣) غائلته أي: قتله من باب غول، وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول، واغتاله أي قتله غيلة. يراجع: مختار الصحاح للرازي، ص ٤٨٤، ٤٨٥ عني بترتيبه/السيد محمود خاطر، دار التراث العربي للطباعة والنشر، والمراد: قتله حسداً وكيداً.

(٤) أخرجه الطبراني، يراجع: المعجم الصغير للطبراني والمسمى بالروض الداني جـ ٢ ص ٢٩٢، تحقيق/محمد شكور محمود الحاج، المكتب الإسلامي دار عمارة الأولى ١٤٠٥هـ.



ولكن أمام هذا الحب البريء من أب لابنه، فلم يسلم سيدنا يوسف عليه السلام من براثن شرهم، فقد ملأ البغض قلوبهم وحملهم على أن يترصوا به ويتخلصوا منه حتى يستأثروا بحب أبيهم لهم وحدهم قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لْيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا أَيْمَانًا وَتَحَنُّنَ عَصَبَةٍ إِنَّ أَبَانَا لَئِي ضَلَّلَ مُبِينٌ﴾<sup>(١)</sup> فماذا يفعلون إنهم فكروا واتخذوا عدة قرارات: إما قتله، أو نفيه خارج أرضهم، ولكنهم استقروا أخيراً على عدم قتله أو نفيه، بل إلقائه في الجب أي البئر قال تعالى: ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾<sup>(٢)</sup> قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطَ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

يقول الإمام الطبري في حق مكيدة إلقاء سيدنا يوسف عليه السلام في البئر: «فلما برزوا به إلى البرية أظهروا العداوة وجعل أخوه يضربه فيستغيث بالآخر فيضربه فجعل لا يرى منهم رحيمًا فضربوه حتى كادوا يقتلونه فجعل يصيح ويقول يا أبتاه يا يعقوب لو تعلم ما صنع بابنك بنو الإماء، فلما كادوا يقتلونه قال يهوذا اليس قد أعطيتموني موثقاً أن لا تقتلوه فانطلقوا به إلى الجب ليطرحوه فجعلوا يدلون في البئر فيتعلق بشفير<sup>(٤)</sup> البئر، فربطوا يديه ونزعوا قميصه فقال: يا إخوتاه ردوا علي قميصي أتواري به في الجب فقالوا: ادع الشمس والقمر والأحد عشر كوكباً تؤنسك، قال: إني لم أر شيئاً، فدلوه في البئر حتى إذا بلغ نصفها ألقيه إرادة أن يموت وكان في البئر ماء فسقط فيه، ثم أوى إلى صخرة فيها فقام عليها.

(١) سورة يوسف آية ٨.

(٢) سورة يوسف آية ٩، ١٠.

(٣) شفير البئر: أي حافة البئر.

قال: فلما ألقوه في البئر جعل يبكي فنادوه فظن أنها رحمة أدركتهم فلباهم، فأرادوا أن يرضخوه بصخرة فيقتلوه، فقام يهوذا وقال قد أعطيتُموني موثقاً أن لا تقتلوه، وكان يهوذا يأتيه بالطعام<sup>(١)</sup>.

ثم جاء إخوة يوسف عليه السلام أباهم يعقوب عليه السلام ليلاً وهم يبكون مدعين بأن الذئب قد أكل أخوهم يوسف، وإن كان الذئب بريئاً من دمه قال تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ قالوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَقِيقُ وَنَبْرُكْكُنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَّعِنَا فَأَكَلَهُ الذَّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ...﴾<sup>(٢)</sup>.

ولذلك ورد في تفسير أبي السعود<sup>(٣)</sup>: لما سمع يعقوب يخبر يوسف عليه السلام - أي بأن الذئب أكله - صاح بأعلى صوته وقال: أين القميص فأخذه وألقاه على وجهه وبكى حتى اخضب وجهه بدم القميص وقال تالله ما رأيت كالיום ذنباً أحلم من هذا أكل ولم يمزق عليه قميصه، وقيل كان في قميص يوسف عليه السلام ثلاث آيات: كان دليلاً ليعقوب على كذبهم، وألقاه على وجهه فارتد بصيراً، ودليلاً على براءة يوسف عليه حين قدته من دبره أي في مسألة مراودة امرأة العزيز ليوسف عليه السلام حينما قال الشاهد: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿١٤﴾.

(١) اراجع: جامع البيان من تأويل آي القرآن للإمام الطبري والمعروف بتفسير الطبري جـ ١٢ ص ١٦٠، دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥ هـ، وراجع في نفس المعنى تفسير أبي السعود والمسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الحكيم لأبي السعود جـ ٤ ص ٢٥٨، دار إحياء التراث العربي - بيروت بدون تاريخ.

(٢) سورة يوسف الآيات ١٦-١٨.

(٣) تفسير أبي السعود، المرجع السابق جـ ٤ ص ٢٦٠.

(٤) سورة يوسف الآية ٢٦، ٢٧.

### رابعاً: بيع سيدنا يوسف عليه السلام على أنه بضاعة:

ورغم أن إخوة سيدنا يوسف عليه السلام أرادوا التخلص منه حتى يستأثروا بحب أبيهم لهم - كما سبق - ومن ثم فقد قاموا على إثر ذلك بإلقائه في البئر، إلا أن الحق تبارك وتعالى كتب له النجاة من براثن شرهم لأن له رسالة<sup>(١)</sup> ستأتي بعد ذلك لاسيما وأنه سيضع نظرية اقتصادية، هذه النظرية لا تزال تدرس حالياً في اقتصاديات كلية الزراعة، ومن ثم قيد له سيارة<sup>(٢)</sup>، كانت تريد حاجتها من الماء فأرسلوا المختص لديهم لإحضار الماء من هذا البئر الذي به يوسف، بل وقيل بأن: هذا البئر كان مهجوراً وكان مأواه ملحاً فأصبح عذبا بمجرد إلقاء يوسف فيه، وحينما ألقى هذا الوارد دلوه تعلق به سيدنا يوسف عليه السلام ففرح به لكي يبيعه ولو يضمن بخس ويحصل على ثمنه قال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَبُئْزُرُنِي هَذَا غُلْمٌ وَسُرُوءُهُ بِضْعَةٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَشَرَّهُ بِثَمَنٍ خَسِيسٍ ذَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ومن ثم يقول الإمام أبي السعود في تفسيره: (وجاءت سيارة أي رفقة تسير من جهة مدين إلى مصر .. وقد قيل: إن البئر كان في قفرة بعيدة من العمران لم تكن إلا للرعاة فأخطأوا الطريق فنزلوا قريباً منه، وقيل: كان مأواه ملحاً فعذب حين ألقى فيه عليه السلام، فأرسلوا واردهم الذي يرد الماء ويستقي لهم وكان ذلك مالك بن ذعر فأدلى دلوه أي أرسلها إلى

(١) وهذه هي فلسفة نجات الأنبياء والرسل، لأنهم محملون برسالة، فلا بد أن ينجيهم الحق تبارك وتعالى لكي يستكملوا الرسالة التي أرسلوا من أجلها، لأنه كيف الحال لو قضى عليهم قبل القيام بهذه المهمة الربانية، فسيدنا إبراهيم عليه السلام نجاه الله من الحرق بالنار، لأن له رسالة بعد ذلك وهي بناء المسجد الحرام ووضع قواعده، وإنجاب سيدنا إسماعيل عليه السلام ليفتدى بكبش هو الآخر ليكون أضحية وسنة في حق أمته سيدنا محمد ﷺ حتى قيام الساعة، وهكذا بقية الأنبياء والرسل الذين ابتلوا في البداية بالأعداء للتخلص منهم والقضاء عليهم.

(٢) سيارة: أي رفقة تسير في الطريق.

(٣) سورة يوسف الآية ١٩، ٢٠.

الجب<sup>(١)</sup>.. فقال يا بشرى هذا غلام .. وأسروه أي أخفاه الوارد أصحابه عن بقية الرقعة، وقيل: أخفوا أمره ووجدانهم له في الجب وقالوا: دفعه إلينا أهل الماء لنبيعه لهم بمصر، وشروه أي باعوه بثمان بخس زيف ناقص العيار، وعن ابن عباس كانت عشرين درهماً، وعن السدي عليه السلام أنها كانت اثنين وعشرين درهماً، وكانوا أي البائعون له من الزاهدين من الذين لا يرغبون فيما بأيديهم فذلك باعوه بما ذكر من الثمن البخس، وسبب ذلك أنهم التقطوه<sup>(٢)</sup> والمלתقط للشيء متهاون به أو غير واثق بأمره يخاف أن يظهر له مستحق فينتزعه منه فيبيعه من أول مساوم<sup>(٣)</sup> بأوكس<sup>(٤)</sup> ثمن<sup>(٥)</sup> وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) وقد قيل بأن عمر سيدنا يوسف عليه السلام وقت أن أدلى وارد الماء دلوه في البئر سبع سنين - يراجع: تفسير الثعلبي للإمام الثعلبي والمسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن، جـ ٢ ص ٢٢٨، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت بدون تاريخ.

(٢) واللقيط في الفقه الإسلامي: بمعنى الملقوط أي المأخوذ من الأرض، وفي الشرع: اسم لما يطرح على الأرض من صغار بني آدم خوفاً من العيلة أي الفقر أو قراراً من تهمة الزنا - يراجع: التعريفات للإمام الجرجاني ص ٢٤٨، حقه/إسراهم الإيباري، دار الريان للتراث بالقاهرة، عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٣) والسوم هو: طلب المبيع بالثمن الذي تقرر به أي من قبل المشتري. يراجع: التعريفات، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٤) أوكس ثمن: أي أقلص أو أقل ثمن.

(٥) يراجع: تفسير أبي السعود والمسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الحكيم السابق، جـ ٤ ص ٢٦١، وفي نفس المعنى تفسير القرآن للإمام الصنعاني جـ ٢ ص ٣٢٠، مكتبة الرشد بالرياض، تحقيق د. مصطفى مسلم محمد، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.

(٦) سورة يوسف آية ٢٠.

#### خامساً: رعاية عزيز مصر لسيدنا يوسف عليه السلام وتربيته له:

وتأتي قمة النجاة لسيدنا يوسف عليه السلام وهو أن قيُص الحق تبارك وتعالى له من يقوم بتربيته ورعايته وهو عزيز مصر الذي اشتراه قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لَا مَرْأَتِي أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ۚ وَكَذَٰلِكَ مَكَانًا لِّيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ۚ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ <sup>(١)</sup>، يقول الإمام ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: (يخبر الله تعالى بالطوافه بيوسف عليه السلام أنه قيُص له الذي اشتراه من مصر حتى اعتنى به وأكرمه وأوصى أهله به وتوسم فيه الخير والصلاح فقال أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً وكان الذي اشتراه من مصر عزيزها وهو الوزير بها ... وكان اسمه قطفير. وقال محمد بن إسحاق اسمه أطفير ابن روجيب وهو العزيز وكان على خزائن مصر .. قال واسم امرأته راعيل بنت رعايل وقال غيره اسمها زليخا ..) <sup>(٢)</sup>.

#### سادساً: مؤامرة امرأة العزيز بسيدنا يوسف عليه السلام:

ولا يزال سيدنا يوسف عليه السلام مبتلي، فبينما نجا من ابتلاء كيد إخوته له والقائم له في البئر، ثم بيعه بثمن بخس، إذا به يجد بلاءً ولكن من نوع آخر فبعد أن بلغ أشده واستوى شاباً في عنفوان شبابه واكتمال رجولته وجماله البهي يبتلى بحب امرأة العزيز له الذي تربى في قصره.

وبعد أن ملأ الحب قلبها وهو معرض عنها فماذا تفعل؟ إنها تدبر وتخطط له لكي تنغم بحبه لها، بل وتراوده عن نفسه، وفي ذلك يقول القرآن ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَآتَيْنَهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> وَرَوَدَتْهُ الْيَهُودُ فَوَفَّيْنَاهُ عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنُ مَثْوَايَ

(١) سورة يوسف آية ٢١.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، السابق جـ ٢ ص ٤٧٤.

إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴿١﴾ وفي ذلك يقول الإمام ابن كثير: (ثم يخبر تعالى عن امرأة العزيز التي كان يوسف في بيتها وقد أوصاها زوجها به وإكرامه فراودته عن نفسه أي حاولته على نفسه ودعته إليها وذلك أنها أحبتة حباً شديداً لجمالها وحسنه وبهائه فحملها ذلك على أن تجملت له وغلقت الأبواب ودعته إلى نفسها وقالت هيت لك، فامتنع عن ذلك أشد الامتناع وقال معاذ الله إنه ربي أحسن مثواي وكانوا يطلقون الرب على السيد والكبير أي أن بعلك<sup>(١)</sup> ربي أحسن مثواي، أي منزلي وأحسن إلي فلا أقابله بالفاحشة في أهله إنه لا يفلح الظالمون<sup>(٢)</sup>).

سابعاً: دخول سيدنا يوسف السجن وحسنه رغم براءته:

وعلى الرغم من براءة سيدنا يوسف عليه السلام من التهمة المنسوبة إليه وهي التحريش أو الاعتداء على امرأة العزيز إلا أنهم مع ذلك قاموا بحبسه ووضعوه في السجن قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّىٰ جِئَ ﴿١﴾﴾ يقول الإمام القرطبي: (لقد ظهر للعزيز وأهل مشورته من بعد أن رأوا علامات<sup>(٥)</sup> براءة يوسف - من قد القميص من دبر، وشهادة الشاهد، وحز الأيدي،

(١) سورة يوسف آية ٢٣، ٢٢.

(٢) بعلك: أي زوجك.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، المرجع والمكان السابقان.

(٤) سورة يوسف آية ٣٥.

(٥) وهذه العلامات هي الواردة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَزَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسَجَّنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١﴾ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٢﴾ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٣﴾ فَلَمَّا رَأَىٰ قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَذِبِكُمْ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٤﴾ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴿٥﴾﴾ وقال -

الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام .. المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر  
د/ أسامة السيد عبد السمیع

وقلة صبرهن عن لقاء يوسف - أن يسجنوه كتماناً للقصة ألا تشيع في العامة وللحيلولة بينه وبينها<sup>(١)</sup>، بل لقد ذكر بعض المفسرين<sup>(٢)</sup> أن امرأة العزيز حينما يئست من محبة سيدنا يوسف عليه السلام لها قالت لزوجها إن هذا الغلام العبراني قد فضحني في الناس وهو يعتذر إليهم ويصف الأمر بحسب اختياره وأنا محبوسة محبوبة فأما أذنت لي فخرجت إلى الناس فاعتذرت وكذبت، وإما حبسته كما أنا محبوسة، فحينئذ بدا لهم سجنه.

مدى مشروعية هذا الحبس في الفقه الإسلامي:

وقد اعتبر بعض العلماء المحدثين<sup>(٣)</sup> هذا الحبس الذي وقع لسيدنا يوسف عليه السلام من قبيل الحبس الاحترازي<sup>(٤)</sup> أو التحفظ على الشخص من أجل

«بِشَوَّةٍ فِي الْمَدِينَةِ أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ تَرَاوِدُ فَتْنَهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرِيهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٠﴾ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٢١﴾ [سورة يوسف الآيات من ٢٠-٣١].

- (١) يراجع الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، السابق، جـ ٤، ص ٣٥٠٨.
- (٢) الإمام الثعالبي في تفسيره، السابق، جـ ٢، ص ٢٣٦، والإمام الطبري في تفسيره، السابق، جـ ١٢، ص ١٢٥.
- (٣) د/أبو سريع محمد عبد الهادي - فقه السجون والمعتقلات ص ٦١، دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٩٩٣م بتصرف.
- (٤) إذ أنه من خلال استقراءات أقوال الفقهاء تبين أنهم يقسمون الحبس داخل السجون إلى نوعين هما:

( أ ) حبس بقصد العقوبة: ويكون في الأفعال والجرائم التي لم يشرع فيها الحدود، سواء أكان فيها حق الله تعالى، أم كان فيها حق الأنمي، فمن الأول كحبس الشخص عند امتناعه عن أداء حق الله تعالى مما لا تدخله النيابة كالصلاة والصيام، ومن الثاني كحبس الممتنع من دفع الحق إلجاء إليه، وحبس الجاني ردعاً عن المعاصي.

المصلحة العامة على من يتوقع حدوث ضرر بتركه، ويمكن أن يسمى أيضاً بالاعتقال<sup>(١)</sup>، ولا يستلزم منه وجود تهمة، وهو معمول به منذ زمن طويل للحاجة إليه أو الضرورة لفعله للمصلحة العامة، ومنه حبس سيدنا يوسف عليه السلام كما سبق

(ب) حبس بقصد الاستيثاق ويقصد به: تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه بقصد الاستيثاق وضمان عدم الهروب لا بقصد التعزير والعقوبة، وهو ثلاثة أنواع:

(١) الحبس بالتهمة: وهو تعويق ذي الريبة عن التصرف بنفسه حتى يتبين أمره فيما ادعى عليه من حق الله أو الأدمي المعاقب عليه، ويسمى أيضاً بحبس الاستظهار ليكشف به ما وراءه.

(٢) الحبس الاحترازي وهو الموضح بهاليه.

(٣) الحبس بقصد تنفيذ عقوبة: ويقصد به حبس المتهم لتنفيذ عقوبة إذا خيف هربه في حالة إرجاء تنفيذها، ففي هذه الحالة يجوز حبسه، ومن ذلك أنه يؤخر عن المريض أو الحامل أو النفساء تنفيذ عقوبة من أجل جريمة ارتكبوها لحين براء المريض، أو وضع الحامل جنينها، أو خروج النفساء من نفاسها أي انتهت مدة النفاس، فحينئذ يجوز حبس هؤلاء لحين تنفيذ العقوبة إذا خيف هربهم.

يراجع بالتفصيل في كل ذلك: الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، جـ ١٦ ص ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥ بتصرف، الطبعة الثانية عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م. طباعة ذات السلاسل الكويت.

(١) ويمكن تعريفه بأنه: إجراء وقائي يقصد منه حماية أمن المجتمع وسلامته، أو هو التحفظ على الشخص حتى ولو لم يرتكب جريمة ما حفاظاً على المصلحة العامة، أو شخص دائم ارتكاب الجرائم ولم تفلح معه العقوبات المقدرة فيعتقل لإصلاحه وتطهيراً للمجتمع من شره.

يراجع: رسالتنا للدكتوراه: بعنوان: «المسئولية الناشئة عن الضرر الأدبي. دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي» ص ٢٤٩، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.



الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام . المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع  
إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر . د/ أسامة السيد عبد السمیع

---

بعد ما رأوا الآيات<sup>(١)</sup>، إبعاداً له عن الأنظار وعدم افتتان النساء به وتحاشياً واحترازاً  
من ازدياد الخوض في قصته مع امرأة العزيز عند رؤيته .

---

(١) قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعْرِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ سورة يوسف  
آية ٣٥ .

## المبحث الأول

### أزمة الغذاء ووقائعها في عهد سيدنا يوسف عليه السلام

إن من يدقق النظر في آيات القرآن الكريم يجد أن وقائع أزمة الغذاء في عهد سيدنا يوسف عليه السلام كانت عبارة عن رؤيا رآها ملك<sup>(١)</sup> مصر وكما ذكره الحق تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

يقول الإمام الثعالبي: روي أن الملك قال: رأيتها أي السبع بقرات سمان خارجة من نهر وخرجت وراءها سبع عجاف فأكلت تلك السمان وحصلت في بطونها، ورأى السنابل أيضاً كما ذكر، والعجاف التي بلغت غاية الهزال، ثم قال لحاضريه: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ولذلك يقول الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلَّيْ أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، أي أفتنا في سبع بقرات سمان رئين في

(١) وقد قيل بأن اسم الملك الذي رأى الرؤيا ريان بن الوليد - يراجع تفسير الشوكاني والمسمى بفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية لعلم التفسير، جـ ٣ ص ٣٢، دار الفكر - بيروت.

(٢) سورة يوسف آية ٤٣.

(٣) يراجع: تفسير الثعالبي، السابق، جـ ٢ ص ٢٣٩، وفي نفس المعنى: زاد المسير في علم التفسير للإمام ابن الجوزي جـ ٤ ص ٢٢٩، المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤هـ.

(٤) سورة يوسف آية ٤٦.

المثام يأكلهن سبع منها عجاف، وفي سبع سنبلات خضر رئين أيضاً وسبع آخر منهن يابسات، فأما السمان من البقر فلإنها السنون المخصبة .. وأما السبع العجاف فسنون مجدبة لا تثبت شيئاً .

وقوله : وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات، أما الخضر فهن السنون المخاصيب، وأما اليابسات فهن الجدوب، والعجاف، جمع عجف وهن المهازيل <sup>(١)</sup> .

ويقول الإمام أبي السعود <sup>(٢)</sup> : وقوله : ﴿لَعَلَّهَمْ يَعْلَمُونَ﴾ أي تأويل هذه الرؤيا فيزول هم الملك لذلك وهم الناس، وقيل لعلهم يعلمون مكانتك من العلم وكذا فضلك فيكون ذلك سبباً لتخليصك . أي من السجن .

ولذلك يقول الحافظ بن كثير : هذه الرؤيا من ملك مصر مما قدر الله أنها كانت سبباً لخروج يوسف عليه السلام من السجن معزاً مكرماً، وذلك أن الملك رأى هذه الرؤيا فهايته وتعجب من أمرها وما يكون تفسيرها، فجمع الكهنة والحزاق <sup>(٣)</sup> وكبار دولته وأمرأه فقص عليهم ما رأى، وسألهم عن تأويلها، فلم يعرفوا ذلك واعتذروا إليه بأنها أضغاث أحلام، أي أخلاط أحلام اقتضته رؤياك هذه، وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين، أي لو كانت رؤيا صحيحة من أخلاط لما كان لنا معرفة بتأويلها وهو تفسيرها، وعند ذلك تذكر الذي نجا من ذينك الفتين اللذين كانا في السجن مع يوسف وكان الشيطان قد أنساه ما وصاه به يوسف من ذكر أمره للملك <sup>(٤)</sup>، فعند ذلك تذكر بعد أمة أي مدة، فقال لهم أي للملك والذين جمعهم لذلك أنا

(١) يراجع: تفسير الطبري للإمام الطبري السابق، جـ ١٢ ص ٢٣٠ .

(٢) تفسير أبي السعود، السابق، جـ ٤ ص ٢٨٢ .

(٣) الحزاق: جمع حازق، والحازق من له خبرة طويلة في فن من الفنون أو علم من العلوم .

(٤) وهو المراد من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنَسَهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [سورة يوسف آية ٤٢]، والمراد بربك: الملك، وربّه: أي أمر يوسف للملك .

أنبئكم بتأويله أي بتأويل هذا المنام فأرسلون أي فابعثون إلى يوسف الصديق إلى السجن، ومعنى الكلام فبعثوه فجاء فقال: يوسف أيها الصديق أفتنا .. وذكر المنام الذي رآه الملك فعند ذلك ذكر له يوسف <sup>(١)</sup> تعبيرا من غير تعنيف للفتى في نسيانه ما وصاه به <sup>(٢)</sup>، ومن غير اشتراط للخروج <sup>(٣)</sup> قبل ذلك، بل قال: تزرعون سبع سنين دأبا أي يأتاكم الحصب والمطر سبع سنين متواليات، - وكما سيأتي الحديث مفصلاً في المبحث التالي - ففسر البقر بالسنين لأنها تثير الأرض التي تشتغل منها الثمرات والزررع وهن السنبلات الخضر <sup>(٤)</sup>.

(١) وهذه من سماحة وأخلاق سيدنا يوسف عليه السلام مع الآخرين يقابل الإساءة - إن جاز التعبير - بالإساءة، ولكنه قليل الإساءة بالإحسان، وهذه من شمائل الأنبياء والمرسلين جميعاً.

(٢) ولذلك يذكر الإمام الصنعائي في تفسيره عن عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمر عن عكرمة قال: قال رسول الله ﷺ: "لقد عجبت من يوسف وصبره وكرمه والله يغفر له حين سئل عن البقرات العجاف والسمان ولو كنت مكانه ما أخبرتهم حتى أشتري عليهم أن يخرجوني". يراجع: تفسير الصنعائي، السابق جـ ٢ ص ٣٢٧.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، السابق جـ ٢ ص ٤٨١.

## المبحث الثاني

### كيفية معالجة سيدنا يوسف عليه السلام لأزمة الغذاء التي وقعت في عهده

إن من يعم النظر في أزمة الغذاء التي وقعت في عهد سيدنا يوسف عليه السلام في مصر وكيف أنه قام بحل هذه الأزمة يجد أنه كان محنكاً وخبيراً اقتصادياً من الدرجة الأولى، بل ولا نكون مبالغين إن قلنا بأن:

سيدنا يوسف عليه السلام يعد أول واضع لأعظم نظرية اقتصادية غذائية عرفها التاريخ الاقتصادي الزراعي على مر العصور وحتى العصر الحالي<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فإنه من خلال النظر في آيات سورة يوسف عليه السلام ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّابِرِينَ أَتَيْنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُبُلُتٍ خُضِرٍ وَأُخَرَ يَابِسَةٍ لَعَلَّكَ آتِزَجُّ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلَيْتٍ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِتُونَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَارِقُ السَّيْلُ النَّاسَ وَيُفَجِّرُ الْفُجَارَ ﴿٢٢﴾ وَفَهُمُ الْمَفْسُورُونَ لَهَا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ سيدنا يوسف عليه السلام قد عالج مشكلة أزمة الغذاء التي وقعت في عهده بالنظرية الاقتصادية التي وضعها والتي تأتلف من سبعة أمور:

- (١) الجدُّ في العمل والاستمرار فيه.
- (٢) الادخار للطعام والغذاء في سنين الرخاء.
- (٣) نوع الطعام المدخر وكيفية ادخاره.
- (٤) إرشاد أهل مصر إلى تقليل الأكل بقدر الحاجة وحفظ وادخار الأكثر.
- (٥) عدم الاقتراب من الطعام المدخر طوال سنوات الخصب أو فترة الرخاء.

(١) بل ويتم تدريسها الآن في كليات الزراعة.

(٢) سورة يوسف الآيت ٤٦ - ٤٩.

(٦) تناول الأقدم فالأقدم من الطعام المدخر في سنوات الخصاب والعجاف، فماتم ادخاره في السنة الأولى من السنوات الخصاب مثلاً يتم تناوله في السنة الأولى من سنوات العجاف .. وهكذا .

(٧) إرشاد أهل مصر إلى ادخار بعض الحبوب في سنوات العجاف لبذرهما وزرعها فيما بعد سنوات العجاف، وذلك لاستمرار عملية الحياة، ولأن في استبقاء البذر تحسين الأوقات، إذ لو أنهم أكلوا كل ما ادخروه في سنوات الرخاء في سنوات التجاف دون أن يدخروا منه شيئاً لاستمرار عملية الزراعة بعد ذلك فكيف تتم؟

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأمور السبعة سألقة الذكر كلها متكاملة ومترابطة وكل منها مبني على الآخر بحيث لا يمكن إعمال إحداها بمعزل عن الأخرى حتى تؤدي ثمارها بصورة طيبة .

هذا وسوف نسوق بعضاً من أقوال المفسرين مما يؤيد ذلك .

**الأمر الأول: الجد في العمل والاستمرار فيه :**

وهذا، واضح من قوله تعالى : ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا...﴾<sup>(١)</sup> يقول علماء التفسير<sup>(٢)</sup> : والمراد بالدأب هو الجد في العمل والاستمرار والتوالي والتتابع والتعب فيه، فقد أخبرهم سيدنا يوسف عليه السلام بأن عليهم أن يواظبوا سبع سنين على

(١) سورة يوسف آية ٤٧ .

(٢) يراجع: تفسير الطبري جـ ١٢ ص ٢٣٠، تفسير البغوي للإمام البغوي جـ ٢ ص ٤٢٩، تفسير الأنوسي والمسمى بروح المعنى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني جـ ١٢ ص ٢٥٤، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تفسير أبي السعود، السابق، جـ ٤ ص ٢٨٢، تفسير الواحدي والمسمى بالتوجيز في تفسير الكتاب العزيز، جـ ١ ص ٥٤٨ تحقيق/صفوان عدنان داوودي، دار القلم - الدار الشامية - دمشق - بيروت - الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ، تفسير الشوكاتي والمسمى بفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، السابق، جـ ٣ ص ٣٩ .

الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام .. المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر  
د/ أسامة السيد عبد السمیع

الزراعة ونبالغون فيها، إذ بذلك يتحقق الخصب الذي هو مصداق البقرات السمان وتأويلها.

وقيل: تزرعون سبع سنين كمادتكم فيما مضى، والدأب هو العادة<sup>(١)</sup>، ولكنني أميل إلى الاتجاه الأول، بل هو المناسب لظروف حالهم، فإن الإنسان إذا كان يعمل عملاً بطريقة منتظمة في أوقات عادية، فإن عليه أن يجتهد ويستمر في هذا الاجتهاد والتعب في أوقات أخرى يتطلبها ذلك، كذلك الأمر فإن على أهل مصر أن يعملوا في الزراعة ويجتهدوا ويتمبوا ونبالغوا فيها حتى يحصلوا على أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية لينفعهم في وقت آخر أكثر من عملهم في الأوقات العادية. ولذلك فإنه تطبيق لذلك لاسيما في الوقت المعاصر، فإنه إذا كان هناك نوع من البذور يعطي كمية أوفر وفي وقت أسرع أو أقل وليس فيه ضرر فإنه يجب الأخذ به لاسيما أيضاً بأن النمو السكاني في مصر أصبح في تزايد مستمر.

فائدة هامة:

فإن قيل كيف حكم سيدنا يوسف عليه السلام بعلم الغيب، ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ﴾ ولم يقل إن شاء الله فله أربعة أجوبة:

أحدها: أنه كان بوحي من الله عز وجل.

والثاني: أنه بنى على علم ما علمه الله من التأويل الحق فلم يشك.

والثالث: أنه أضمر إن شاء الله كما أضمر إخوته في قولهم وغير أهلنا ونحفظ أخانا - يوسف - فأضمروا الاستثناء في نياتهم لأنهم على غير ثقة مما وعدوا ذكره ابن الأنباري.

والرابع: أنه كان الأمر لهم فكانه قال: ازرعوا<sup>(٢)</sup>.

(١) يراجع: تفسير الطبري جـ ١٢ ص ٢٣٠، تفسير القرطبي جـ ٤ ص ٣٥٢٥.

تفسير الثعالبي جـ ٢ ص ٢٤١.

(٢) يراجع في هذه الأجوبة الأربعة: تفسير زاد المسير لابن الجوزي جـ ٤ ص ٢٣٢ وما بعدها.

### الأمر الثالث: نوع الطعام المدخر وكيفية ادخاره:

وينطلق سيدنا يوسف عليه السلام بنظريته الاقتصادية إلى أهم بند فيها ألا وهو نوع الطعام المدخر وكيفية ادخاره، وقد يبدو هذا الأمر عاديًا ولكنه في الحقيقة هو من أخطر الأمور التي واجهها سيدنا يوسف عليه السلام للعبور من هذه الأزمة الغذائية، إذ ليس كل طعام يصلح للدخار فالفواكه واللحوم مثلاً لا يصلحان للدخار أو بمعنى آخر ليس كل ما يخرج من الأرض صالحاً للدخار والحفظ، وكذلك الأمر لو كان طعام يصلح للدخار ولكن تم ادخاره بطريقة خاطئة فكيف يتم استعماله بعد ذلك؟ أو إنه ادخار بلا جدوى.

ومن ثم فإن من ينظر في قول سيدنا يوسف عليه السلام ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾<sup>(١)</sup> يجد أنه عليه السلام قد بين نوع الطعام وكيفية ادخاره في كلمتين اثنتين. ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ومن ثم نجد أنه عليه السلام يقرر:

(١) نوع الطعام الصالح للدخار هو ما كان له قشرة خارجية أو غلاف خارجي وهو الحبوب أو الغلال مثل القمح والفل والارز... الخ.

(٢) أما عن كيفية ادخاره فقد أمرهم عليه السلام أنهم إذا حصدوا الحب الناتج عن الزرع في كل عام فلا ينزعوا عنه القشرة الخارجية، بل لابد أن يتركوه في سنبله حتى يصلح ادخاره ولا يأكله السوس ويمكث أكبر فترة من الزمن بعيداً عن الفساد، لأنه لو تم ادخاره وحفظه بطريقة خاطئة فلا جدوى من ذلك، بل ولا يمكن الاستفادة منه بعد ذلك.

ومن الجدير بالإشارة أن ترك الحب في سنبله كان جديداً بالنسبة للمصريين، حيث إن الحب لا يمكث أكثر من سنتين في حالة نزع السنبل عنه وبالتالي يدخله السوس، أما بفضل نظرية سيدنا يوسف عليه السلام الاقتصادية فإن الحب سوف يمكث سبع سنين كما أخبر عليه السلام ولا يدخله السوس، يقول الإمام أبو السعود

(١) سورة يوسف آية ٤٧.

(٢) سورة يوسف آية ٤٧.



والألوسي والثعالبي في تفسيرهم<sup>(١)</sup> : لقد دلّ سيدنا يوسف عليه السلام أهل مصر على أمر نافع لهم فقال : فما حصدم أي في كل سنة فذروه في سنبله ولا تذروه بدون سنبل كيلا يأكله السوس كما هو شأن غلال مصر ونواحيها إذا مضى عليها نحو عامين ، ولعله عليه السلام استدل على ذلك بالسنبلات الخضر ، وإنما أمرهم بذلك لأنه لم يكن معتاداً فيما بينهم فتعلموا طريقة حفظ الحبوب من يوسف عليه السلام فبقي لهم في تلك المدة ، وحيث كانوا معتادين للزراعة فلم يأمرهم بها وجعلها أمراً محقق الوقوع .  
فائدة هامة :

هذا ويمكن للشخص أن يطبق فكرة سيدنا يوسف عليه السلام في حياته ، فإذا ما أراد أن يدخر غذاء لفترة طويلة فعليه أن يختار نوع الغذاء وكيفية ادخاره ، لأنه ليس كل غذاء صالح للادخار ، وليس كل مدخر يصلح للاستعمال ، لأنه ربما ادخر بطريقة خطأ بأن كان مكاناً رطباً أو غير صالح للادخار ، فمن ثم فلا جدوى حينئذ من هذا الادخار .

الأمر الرابع : إرشاد أهل مصر إلى تقليل الأكل بقدر الحاجة وحفظ وادخار الأكل :

ثم ينقل سيدنا يوسف عليه السلام أهل مصر إلى مرحلة هامة وخطيرة ألا وهي دعوتهم وإرشادهم إلى تقليل الأكل مما يزرعونه فلا يكون إلا بقدر الحاجة ، وذلك في سبع سنين الرخاء ، وحفظ وادخار الأكل في هذه السنين ليستعينوا به في السنوات السبع المجاف ، وقد أتى ذكر هذه المرحلة في قوله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام : ﴿ فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلَيْهِ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، يقول علماء التفسير في هذه الآية فما حصدم فذروه في سنبله ، لأنه أبقى له وأبعد عن الفساد لقلا يأكله السوس ، إلا قليلاً مما تأكلون ، فإنكم تدرسون<sup>(٣)</sup> ، وفيه إرشاد

(١) يرجع تفسير أبي السعود ، ج٤ ص ٢٨٢ ، وتفسير الألوسي المسمى بروح المعاني ، السابق ، ج١٢ ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، وتفسير الثعالبي ، السابق ج٢ ص ٢٤١ .

(٢) سورة يوسف آية ٤٧ .

(٣) تدرسون : أي تنزعون عنه السنبل وهو القشرة الخارجية .

من يوسف عليه السلام وأمره لهم بحفظ الأكثر والتقليل في الأكل أو أن الأكل بقدر الحاجة<sup>(١)</sup> أي ليكن قليلاً قليلاً، ولا تسرفوا فيه لتنتفعوا به في السبع الشداد، ومن ثم نجد بأن سيدنا يوسف عليه السلام قد وقف موقفاً وسطاً فلم يأمرهم بحفظ وادخار كل الحب الذي يخرج من الأرض، ولم يأمرهم أيضاً بأكله كله، ولكنه أمرهم بحفظ وادخار الأكثر تحسباً لسنين الجفاف كما سبق بتركه في السنبيل، والأكل من هذا الطعام بقدر الحاجة أي بقدر ما يقيم بنيتهم الجسمية فحينئذ ينزعون عنه السنبيل بل لا بد لهم من ذلك، وهذه في حد ذاتها دعوة للإنسان لأن يكون وسطاً في إنفاقه فلا يكون مسرفاً مبدراً، ولا أن يكون مقتراً بخيلاً، وهو ما حرصت عليه الشريعة الإسلامية في مبادئها الأساسية.

بل إن من ينظر في الشريعة الإسلامية يجد أنها أيضاً قد دعت إلى تناول القليل من الطعام في كافة الأوقات ونهت عن ملء البطن من الطعام، فمن المقدم بن معد يكرب قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن، حسب آدمي لقيمات يقمن صلبه، فإن غلبت الآدمي نفسه قلث لثامه وللشراب وثلاث للنفس»<sup>(٢)</sup>.

**الأمر الخامس: عدم الاقتراب من الطعام المدخر طوال السنوات الخصاص أو فترة الرخاء:**

وهذا الأمر كما يبدو من مسماء يعتبر مطلباً منطقياً وعادلاً، بل ونتيجة مترتبة على مبدأ الادخار الذي دعا إليه سيدنا يوسف عليه السلام أهل مصر وأمرهم به، إذ

(١)راجع: تفسير البغوي، جـ ٢ ص ٤٢٩، تفسير أبي السعود السابق، جـ ٤ ص ٢٨٢، تفسير الألوسي، السابق جـ ١٢ ص ٢٥٥، تفسير الواحدي، السابق جـ ١ ص ٥٤٩، وتفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير جـ ٢ ص ٤٨١، تفسير الشوكاني المعروف بفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، السابق جـ ٣ ص ٣١

(٢) سنن ابن ماجه جـ ٢ ص ١١١١ حديث رقم ٣٣٤٩ في باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع.

الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام .. المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر  
د/ أسامة السيد عبد السميع

كيف يدخرون طعاماً أو غللاً في وقت الرخاء أو سبع سنين الخصاب للاستعانة به في سبع سنين العجاف، ثم تقترب منه أيديهم في ذات سنين الرخاء، ولذلك فقد أحسن صنعا بعض<sup>(١)</sup> المفسرين حينما فسر قوله تعالى: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُبُلِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ... ﴿٥٨﴾ بأن سنين الرخاء أو الخصاب وهي سبع سوف يعقها سبع سنين شداد أو جذب، وهن البقرات العجاف اللاتي تأكل السمان، لأن سني الجذب يؤكل فيها ما جمعه في سني الخصب وهن السنبلات اليابسات، وأخبرهم أنهم لا يثبتون شيئاً مما بذروه فلا يرجعون منه إلى شيء، أي عدم الاقتراب من المدخر طوال سنين الرخاء لكي ينتفعوا به في سنين العجاف.

الأمر السادس: تناول الأقدم فالأقدم من الطعام المدخر في السنوات الخصاب والعجاف

ولم تقف خبرة سيدنا يوسف عليه السلام الاقتصادية الزراعية عند هذا الحد، فالجد في الزراعة، والأخذ بمبدأ الادخار ونوع الطعام المدخر وكيفية ادخاره، وتقليل الأكل بقدر الحاجة في سنين الرخاء لحفظ وادخار الأكثر للانتفاع به في سنين العجاف، وعدم الاقتراب من الطعام المدخر طوال سنوات الرخاء، بل أوضح لهم أيضاً:

(١) أنهم في حالة تناولهم لهذا الطعام المدخر في سنين العجاف لا يتناولون ما ادخروه حديثاً، بل يتناولون الأقدم فالأقدم من الطعام المدخر، فما تم ادخاره في السنة الأولى من السبع سنين الخصاب يتم تناوله في السنة الأولى من سنوات العجاف، وما تم ادخاره في السنة الثانية من سنوات الخصاب يتم تناوله

(١) الإمام الحافظ بن كثير في تفسيره المعروف: بتفسير القرآن العظيم، السابق جـ ٢ ص ٤٨١ بتصرف.

(٢) سورة يوسف آية ٤٧، ٤٨.

في السنة الثانية من سنوات العجاف. وهكذا حتى يتم تناول ما أُدخِر في السنة السابعة من سنوات الخصب في السنة السابعة من السنوات العجاف.

(٢) بل ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل أمرهم أيضاً عند تناولهم الأكل بقدر الحاجة في سنين الرخاء وهو بالطبع قليل كما سبق، أن يتناولوا الأقدم فالأقدم من هذا الطعام، بمعنى أن ما تم حفظه وادخاره من حبوب في السنة الأولى في سنين الرخاء إلا ما قاموا بدراسته أي نزع قشرته الخارجية لاستعمالهم إياه، فإذا ما جاءت السنة الثانية وقاموا أيضاً بحفظ وادخار ما حصده، فإذا ما أرادوا أن يأخذوا جزءاً لاستعماله في معيشتهم، فلا يأخذوا مما ادخروه في السنة الثانية، بل يأخذوه مما ادخروه في السنة الأولى.. وهكذا، وذلك لأن الطعام كلما كان محفوظاً ومدخراً حديثاً كلما مكث أكبر فترة من الزمن، ولذلك يقول الإمام الثعالبي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُبُلِكُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، «إشارة برأي نافع بحسب طعام مصر وحنظلتها التي لا تبقى عامين بوجه إلا بحيلة إبقائها في السنبُل، والمعنى اتركوا الزرع في السنبُل إلا ما غني عنه للأكل، فيجتمع الطعام هكذا ويترتب ويؤكل الأقدم فالأقدم»<sup>(٢)</sup>. وهذه تعد من فطنة وحكمة وعبرة سيدنا يوسف عليه السلام.

**فائدة هامة:**

ومن الممكن أن يطبّق الشخص هذا في حياته ويستفيد منه، فإذا كان مدخراً شيئاً عينيّاً حياً أو غيره، ثم بعد فترة أخرى ادخر شيئاً مثل الأول، فإذا ما أراد أن يتناول فعليه أن يتناول الأقدم فالأقدم وهكذا.

**المُصِرّ السابع:** إرشاد أهل مصر إلى ادخار بعض الحبوب في السنوات العجاف ليذرهما وزرعها بعد انتهاء السنوات العجاف:

ويستمر عطاء سيدنا يوسف عليه السلام لأهل مصر وبذله المشورة وتحقيق النفع

(١) سورة يوسف آية ٤٧.

(٢) تفسير الثعالبي، السابق جـ ٢ ص ٢٤١.

لهم، وحتى تتكامل نظريته الاقتصادية أيضاً والمنوه عنها فيما سبق، فلم يكتف سيدنا يوسف عليه السلام بالجد والزراعة، وادخار الطعام وتركه في سنبله بعد حصده والتقليل في الأكل، وتناول الأقدم فالأقدم ... الخ كما سبق في الأمور الستة السابق الإشارة إليها، بل أراد عليه السلام أن تستمر حياتهم الزراعية بعد انتهاء عصر السنوات العجاف وهي سبع سنين، فأشار عليهم أن يدخروا جزءاً من الحبوب المدخرة في سنوات العجاف لكي يقوموا بزراعته بعد انتهاء هذه السنين، وذلك لكي تستمر الحياة، ولأن في استبقاء البذر تحصيل الأقات، إذ لو أنهم أكلوا كل ما ادخروه في سنوات الرخاء في السنوات العجاف دون أن يدخروا منه شيئاً لاستمرار العملية الزراعية بعد ذلك فكيف تتم؟

يشير إلى ذلك قول الحق تبارك وتعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ مِنْ إِلَّا قَلِيلاً يَمَّا يُخْصِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>، يقول الإمام الطبري في تأويل هذه الآية، ثم يجيء من بعد السنين السبع التي تزرعون فيها دأباً سنون سبع شداد أي جدوب قحطة يأكلن ما قدمتم لهن أي يؤكل فيهن ما قدمتم في إعداد ما أعددت لهن في السنين السبعة الخصب من الطعام والأقوات<sup>(٢)</sup>، ومن ثم فقد استدل بعض المفسرين بهذه الآية على جواز احتكار الطعام إلى وقت الحاجة<sup>(٣)</sup>.

هذا، وقد أجمع المفسرون<sup>(٤)</sup> على أن المراد بقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلاً يَمَّا يُخْصِنُونَ﴾ أي مما تحوزون وتحبسون وتدخرون من الحب لزراعته بعد ذلك، لأن في استبقاء البذر تحصيل الأقات، فعن قتادة: مما تحبسون: مما تدخرون، وعن ابن

(١) سورة يوسف آية ٤٨.

(٢) يراجع: تفسير الطبري، السابق جـ ١٢ ص ٢٣١.

(٣) يراجع: تفسير القرطبي، السابق، جـ ٤ ص ٣٥٢٦.

(٤) يراجع: تفسير القرطبي، المرجع والمكان السابقان، تفسير الطبري المرجع والمكان السابقان، تفسير الشوكاني، السابق، جـ ٣ ص ٣١.

عباس: مما تحصنون: أي تحزنون، وقال ابن عباس وأبو عبيدة: تحصنون: تحزنون.. وعن السدي: مما تحصنون: مما ترفعون، ومن ثم يقول الإمام الطبري<sup>(١)</sup>، وهذه الأقوال في قوله: تحصنون وإن اختلفت ألفاظ قائلها فيه فإن معانيها متقاربة.

هذا وقد ذكر بعض المفسرين بأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْتِكُن مَأْقَدَاتٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٢)</sup> أصل في صحة رؤيا الكافر، وأنها تخرج على حسب ما رأى، لاسيما إذا تعلق بمؤمن، فكيف إذا كانت آية لنبي، ومعجزة لرسول، وتصديقاً لمصطفى للتبليغ، وحجة للواسطة بين الله جل جلاله وعباده<sup>(٣)</sup>.

حقاً إن النظرية الاقتصادية التي وضع أسسها سيدنا يوسف عليه السلام نظرية كاملة متكاملة وجديرة بالمعرفة والتطبيق للاستفادة منها.

قيام سيدنا يوسف عليه السلام بزف بشرى لأهل مصر بعد انتهاء الأزمة الغذائية:

وإذا تدبرنا رؤيا ملك مصر وتأويل سيدنا يوسف عليه السلام لها نجد أنها تقف عند هذا الحد على ما ذكرناه في المبحثين السابقين، سبع بقرت سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات، فقام سيدنا يوسف عليه السلام بتفسيرها على ما رأينا، ولكن سيدنا يوسف عليه السلام ساق إليهم بشرى وخبراً ساراً بعد انتهاء الأزمة الغذائية، هذا الخبر أو هذه البشرى لم تكن في رؤيا الملك، وإنما هذا مما علمه الله لسيدنا يوسف عليه السلام يقول الحق تبارك وتعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْمُرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، يقول الإمام الطبري<sup>(٥)</sup>

(١) يراجع: تفسير الطبري المرجع والمكان السابقان.

(٢) سورة يوسف آية ٤٨.

(٣) يراجع: تفسير القرطبي، المرجع والمكان السابقان، والمراد أن هذا التأويل قد جاء بناء على رؤيا الملك الكافر.

(٤) سورة يوسف آية ٤٩.

الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام .. المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر  
د/ أسامة السيد عبد السميع

---

في تأويل هذه الآية : هذا خبر من يوسف عليه السلام للقوم عما لم يكن في رؤيا ملكهم ، ولكنه من علم الغيب الذي آتاه الله دلالة على نبوته وحجة على صدقه .. فعن قتادة قال : ثم زاده الله علم سنة لم يسأله عنها ، فقال ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون .

ويعني بقوله : فيه يغاث الناس أي بالمطر والغيث ، وفيه يعصرون : أي يعصر الناس ما كانوا يعصرون على عادتهم من الزيت ونحوه كالسمسم والتمب والزيتون .. وعن ابن عباس : أي ويعصرون من كل الثمرات ، حتى قال بعضهم يدخل فيه : حلب اللين أيضًا .

جزاء قيام سيدنا يوسف عليه السلام بتأويل رؤيا ملك مصر وحل أزمة الغذاء :

إن من يعم النظر في آيات سورة يوسف يجد أن جزاء سيدنا يوسف عليه السلام بقيامه بتأويل رؤيا الملك وحل أزمة الغذاء <sup>(١)</sup> يتمثل في منحتين أو مكافأتين هما :

(١) خروج سيدنا يوسف عليه السلام من السجن .

(٢) تولية سيدنا يوسف عليه السلام منصبًا من مناصب الوزارة .

علمًا بأن هاتين المكافأتين لسيدنا يوسف عليه السلام كانت بفضل تقواه وصبره ، وصدق الله العظيم إذ يقول على لسان سيدنا يوسف عليه السلام حينما دار حوار بينه وبين إخوته ﴿قَالُوا أَيْنَكَ لَا تَقُولُ إِلَّا حُبَّ يَوْسُفَ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

أولاً : خروج سيدنا يوسف عليه السلام من السجن :

---

(١) يراجع : تفسير الطبري ، السابق جـ ١٢ ص ٢٣٢ ، كما يراجع أيضًا في نفس المعنى تفسير القرطبي جـ ٤ ص ٣٥٢٧ ، تفسير الإمام الصنعاني ، السابق جـ ٢ ص ٣٢٤ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، السابق ، جـ ٢ ص ٤٨١ .

(٢) لأنه من المعلوم لدين جميعًا أن هذه الأزمة لا تشمل الإنسان فقط ، بل الحيوان أيضًا ، مما تؤدي إلى نقص في الثروة الزراعية والحيوانية معًا .

(٣) سورة يوسف آية ٩٠ .

ولما رجع رسول الملك من عند سيدنا يوسف عليه السلام حاملاً إياه تأويل الرؤيا التي رآها ملك مصر كما سبق، وقام هذا الرسول بقص ما ذكره له يوسف للملك أعجب الملك بتأويل سيدنا يوسف عليه السلام لرؤياه، ومن ثم فقد أمر بطبله على الفور، وخروجه من السجن، يقول الحافظ بن كثير: «هذه الرؤيا من ملك مصر مما قدر الله أنها كانت سبباً لخروج يوسف عليه السلام من السجن معززاً مكرماً»<sup>(١)</sup>، ولكن سيدنا يوسف عليه السلام كان عزيز النفس فلم يفرح بخروجه من السجن، وإنما اشترب لخروجه من السجن أن تبرأ أولاً ساحته من تهمة مراودة امرأة العزيز له، واقتسان نساء مصر به، ومن ثم فبعد أن برئ سيدنا يوسف عليه السلام من التهم المنسوبة إليه خرج من السجن رافع الرأس موفور الكرامة، وعن ذلك يشير القرآن إلى هذا بقوله: ﴿وَقَالَ لِلَّذِئ ظَنَّوْا بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَيَّ رَبِّكَ فَسْتَلْهُ مَا بَالُ الْيَسْوَةِ الَّتِي قَطَعْتَ أَلْبَاسَهُمْ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِمْ عَلِيمٌ﴾ قال ما خطبك إذ رَوَدْتَن يُوْسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْتُ حَسِبَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ النَّفْسُ خَصَّخَصَ الْحَقُّ أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٥٠﴾ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي قَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

يقول الإمام القرطبي في تفسير هذه الآيات: لقد أبى يوسف عليه السلام أن يخرج إلا أن تصح براءته للملك مما قذف به، وأنه حبس بلا جرم، لأن يوسف عليه السلام كان صابراً حليماً، روي عن النبي ﷺ أنه قال: «يرحم الله أخي يوسف لقد كان صابراً حليماً ولو لبثت في السجن ما لبثه لأجبت الداعي ولم ألتبس العذر»، وقال ﷺ: «لقد عجبت من يوسف وصبره وكرمه والله يغفر له حين سئل عن البقرات لو كنت مكانه لما أخبرتهم حتى أشترب أن يخرجوني ولقد عجبت منه حين أتاه الرسول ولو كنت مكانه لبادرتهم الباب». قال ابن عطية: كان هذا الفعل من يوسف عليه السلام أناة

(١) تراجع: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، السابق، جـ ٢ ص ٤٨١.

(٢) سورة يوسف الآيات ٥٠ - ٥٢.



وصبراً، وطلباً لبراءة الساحة، وذلك أنه - فيما روي - خشي أن يخرج وينال من الملك مرتبة ويسكت عن أمر ذنبه صفحاً فيراه الناس بتلك العين أبداً ويقولون: هذا الذي راود امرأة موله، فأراد يوسف عليه السلام أن يبين براءته، ويحقق منزلته من العفة والخير، وحينئذ يخرج للإحطاء<sup>(١)</sup> والمنزلة، فلهذا قال للرسول: ارجع إلى ربك وقل له ما بال النسوة، ومقصد يوسف عليه السلام إنما كان: وقل له يستقصي عن ذنبي، وينظر في أمري هل سجنبت بحق أو بظلم، ونكب عن امرأة العزيز حسن عشرة، ورعاية لزام الملك العزيز له. فإن قيل: كيف مدح النبي ﷺ يوسف بالصبر والأناة وترك المبادرة إلى الخروج، ثم هو يذهب بنفسه عن حالة قد مدح بها غيره؟ فالوجه في ذلك أن النبي ﷺ إنما أخذ لنفسه وجهاً آخر من الرأي، له جهة أيضاً من الجودة، يقول: لو كنت أنا لبادرت بالخروج، ثم حاولت بيان عذري بعد ذلك، وذلك أن هذه القصص والنوازل هي معرضة لأن يقتدي الناس بها إلى يوم القيامة، فأراد رسول الله ﷺ حمل الناس على الأحزم من الأمور وذلك أن تاركاً الحزم في مثل هذه النازلة، التارك فرصة الخروج من مثل ذلك السجن، ربما نتج له البقاء في سجنه، وانصرفت نفس مخرجه عنه، وإن كان يوسف عليه السلام آمن من ذلك بعلمه من الله، فغيره من الناس لا يأمن ذلك، فالحالة التي ذهب النبي ﷺ بنفسه إليها حالة حزم، وما فعله يوسف عليه السلام صبر عظيم وجلد<sup>(٢)</sup>.

أما قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(٣)</sup> فقد قيل بأن هذا من قول امرأة العزيز، وقيل: إنه من قول سيدنا يوسف عليه السلام<sup>(٤)</sup>، وأيا كان الأمر

(١) للإحطاء من الحظ أى النصيب ويراد به هنا علو المكانة.

(٢) يراجع في كل ما سبق: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، جـ ٤ ص ٣٥٢٨ وما بعدها.

(٣) سورة يوسف آية ٥٢.

(٤) يراجع بالتفصيل في هذا الشأن: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، السابق جـ ٤ ص ٣٥٣١.

فالمهم أن سيدنا يوسف عليه السلام قد خرج من سجنه بعد أن بُرِّئت ساحته من التهم المنسوبة إليه كما سبق.

**ثانياً: تولية سيدنا يوسف عليه السلام مناصباً من مناصب الوزارة:**

وكانت المكافأة الثانية لسيدنا يوسف عليه السلام من ملك مصر أن ولَّاه الملك مقاليد البلاد وأعطاه منصباً من مناصب الوزارة <sup>(١)</sup> في الطعام والغذاء أو ببلغة العصر وزارة التموين، قال تعالى: ﴿وَقَالَ أَلَمَلِكُ أَتَتُونِي بِمَةِ اسْتَخْلَصَهُ لِتَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكَ <sup>(٢)</sup>.

يقول الإمام القرطبي <sup>(٣)</sup>: لما ثبت للملك براءته مما نسب إليه، وتحقق في القصة أمانته، وفهم أيضاً صبره وجلده عظمت منزلته عنده، وتيقن حسن خلاله قال: ﴿أَتَتُونِي بِمَةِ اسْتَخْلَصَهُ لِتَفْسِي﴾، فانظر إلى قول الملك أولاً - حين تحقق علمه - ﴿أَتَتُونِي بِمَةِ﴾ فقط، فلما فعل يوسف ما فعل ثانياً قال: ﴿أَتَتُونِي بِمَةِ اسْتَخْلَصَهُ لِتَفْسِي﴾، وقال الإمام الثعالبي <sup>(٤)</sup>، روي أن يوسف عليه السلام لما خرج - أي من السجن - ووصف هذا الترتيب للملك - أي تأويل الرؤيا - وأعجبه أمره قال له الملك قد أسندت إليه تولي هذا الأمر في الأطعمة هذه السنين المقبلة، فكان هذا أول ما ولي يوسف، بل ذكر الإمام القرطبي <sup>(٥)</sup>: بأن ملك مصر حينما استمع بنفسه إلى تأويل

(١) ومنصب الوزير منصب معروف ومتداول منذ آلاف السنين قال تعالى أيضاً حكاية على لسان سيدنا موسى عليه السلام ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ هَارُونَ أَخِي \* اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي \* وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [سورة طه الآية ٢٩-٣٢].

(٢) سورة يوسف آية ٥٤، ٥٥.

(٣) يراجع تفسير القرطبي، السابق، ج ٤ ص ٣٥٣٣.

(٤) يراجع: تفسير الثعالبي، السابق ج ٢ ص ٢٤١.

(٥) يراجع: تفسير القرطبي، السابق ج ٤ ص ٣٥٣٥.

يوسف عليه السلام لرؤياه قال له الملك: ومن لي بتدبير هذه الأمور؟ ولو جمعت أهل مصر جميعاً ما أطاقوا، ولم يكونوا فيه أمناء، فقال يوسف عليه السلام: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ أي على خزائن أرضك.

فلسفة تولي المناصب العامة في الشريعة الإسلامية:

إن من ينظر في أمر تولي سيدنا يوسف عليه السلام لمقاييد البلاد أو خزائن مصر، يجد أن هذه التولية هي تكليف ومسئولية لعلمه بمخاطرة هذا الأمر - كما سبق - بقدر ما هي تكريم وتشريف له عليه السلام، ومن ثم نجد أن فلسفة تولي المناصب العامة في الشريعة الإسلامية هي في المقام الأول تكليف ومسئولية وتحمل أعباء بقدر ما هي تكريم أو تشريف - وكما سيتبين ذلك من خلال شروط تولي المناصب العامة - يشهد لذلك قوله ﷺ فيما رواه عنه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسئولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»<sup>(١)</sup>.

بل إن المسئولية واجبة يوم القيامة لمن استرعى رعية هل قام بواجبه نحوهم وراعى هذا التكليف أم لا؟ يؤيد ذلك ما روي عنه ﷺ فيما رواه عبد الله بن مسعود مرفوعاً: «إن الله عز وجل سائل كل ذي رعية فيما استرعاه أقام أمرا لله

(١) أخرجه الإمام البخاري واللفظ له، يراجع: صحيح البخاري في كتاب الأحكام في باب قول الله تعالى: وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، حديث رقم ٦٦٠٥، ومسلم في كتاب الإمارة حديث رقم ٣٤٠٨، والترمذي في كتاب الجهاد حديث رقم ١٦٢٧، وأبو داود في سننه في كتاب الخراج والإمارة والقيء حديث رقم ٢٥٣٩، المكتبة العصرية - بيروت.

فيهم أم أضاعه حتى إن الرجل لِيُسأل عن أهل بيته»<sup>(١)</sup>. وفي رواية أخرى عن أنس ابن مالك قال: قال رسول الله ﷺ «إن الله سائل كل راع عما استرعى حفظ ذلك أم ضيع»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

فقد دلت هذه الأحاديث على أن تولي المناصب في الشريعة الإسلامية لاسيما من يسترعى رعية هو تكليف ومسئولية في المقام الأول، وإلا لم يكن هناك حكمة أو فائدة من سؤال من استرعى عما استرعاه من الحفظ أو الضياع على الأقل يوم القيامة إن أفلت من مسئولية الدنيا.

شروط تولي المناصب العامة:

ومن الجدير بالملاحظة: أننا نجد أن سيدنا يوسف عليه السلام قد قنن شروط تولي المناصب العامة في كلمتين اثنتين ﴿إِنِّي حَفِيطٌ عَلَيْهِ﴾ من أصغر مسئول في الدولة ووصولاً إلى منصب رئيس الدولة والذي يسمى في الشريعة الإسلامية بالولاية العظمى، ومن ثم نجد أن شروط تولي المناصب تنحصر في شرطين:

الشرط الأول: الحفظ:

وليس المراد بالحفظ هو من يحفظ مقالة أو أبياتاً شعرية أو عنده القدرة على الحفظ .. وهكذا، ولكن المراد بالحفظ إجمالاً العدالة والأمانة وذلك على النحو التالي<sup>(٣)</sup>،

---

(١) أخرجه الإمام الطبراني في الكبير، يرجع: المعجم الكبير للطبراني جـ ٩ ص ١٧٢، تحقيق/حدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكمة، ط الثانية عام ١٤٠٤هـ.

(٢) أخرجه الإمام الطبراني في الأوسط، راجع، المعجم الأوسط للطبراني جـ ٢ ص ١٩٨، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، عام ١٤١٥هـ.

(٣) هذا وقد ضرب لنا سيدنا يوسف عليه السلام ونبينا محمد ﷺ وصحابته الأجلاء أروع الأمثلة التطبيقية لهذه الأوصاف السبعة مما يضيق المقام بذكرها، وقد ذكر أيضاً

الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام .. المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر  
د/ أسامة السيد عبد السميع

(١) العدالة في توزيع العطايا والمنح الواردة للدولة بالسوية بين الرعاية وكافة طبقات الشعب.

(٢) الأمانة وعدم استغلال المنصب بتلقي الرشوة.

(٣) الأمانة وعدم استغلال موارد الدولة المخصصة للمنفعة العامة في المصالح الشخصية.

(٤) الأمانة عدم استغلال المنصب باختلاس المال العام.

(٥) التفاني في خدمة الرعاية بما يحقق أهداف المنصب.

(٦) العدالة في توقيع العقوبة كجزاء بما يتناسب مع الجرم.

(٧) العدالة في توقيع هذه العقوبة على شخص الجاني، فلا توقع على غيره وهو ما يعرف بشخصية العقوبة.

الشرط الثاني: العلم والخبرة بهذا المنصب:

وهو شرط يدهي، فلا يجوز أن يتولى إنسان منصباً ما أياً كان حجمه وهو يجهل به، حتى ولو توافر فيه الأمانة والعدالة بأوصافهما السبعة والسابق ذكرها في الشرط الأول، لأنه ليست لديه خبرة فكيف يتحقق له النجاح في هذا المنصب، ولذلك فإن سيدنا يوسف عليه السلام لم يولّه ملك مصر إلا من أجل أنه توافر لديه العلم والخبرة بعد الأمانة والعدالة كما سبق.

الأحكام الفقهية والفوائد المستنبطة من هذه الآية:

ونجد أن قوله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ <sup>(١)</sup> قد أفاد أيضاً بعض الأحكام الفقهية والفوائد الجمّة من هذه

---

بعض الفقهاء بعضاً من هذه الشروط منهم الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية ص ٢٧، المكتبة التوفيقية بالقاهرة عام ١٩٧٨م.  
(١) سورة يوسف آية ٥٥.

أولاً: أن ما نادى به التشريعات الوضعية منذ زمن قريب بتولية أو وضع الرجل المناسب في المكان المناسب أي حسب خبرة وعلم الشخص الموضوع في مكان ما، فلا يوضع مثلاً شخص له خبرة بالزراعة في مجال الهندسة أو العكس وهكذا في بقية المجالات، قد قرره سيدنا يوسف عليه السلام منذ أكثر من ستة آلاف عام بقوله: ﴿إِنِّي حَفِيزٌ عَلَيْهِ﴾.

ثانياً: إن شرط الحفظ والعلم بالمنصب والذين ذكرهما سيدنا يوسف عليه السلام كل منهما مرتبط بالآخر فهما لا ينفكان، فلا يجوز الاكتفاء بأحدهما عن الآخر، ومن ثم فلا يجوز أن يتولى من كان متصفاً بشرط الحفظ بالأوصاف السابق ذكرها وهو على غير علم بالمنصب، كما لا يجوز أن يتولى المنصب وهو على علم به ولكنه مفتقد لشرطي الحفظ وهما الأمانة والعدالة بأوصافهما السبعة كما سبق، لأنه سوف لا يؤدي المنصب ثماره حينئذ، ولكن الأولى بل الأوجب فيمن يتولى المنصب أن يكون متصفاً بشرطي الحفظ والعلم كما سبق تفصيلاً.

ثالثاً: استدل أهل العلم<sup>(١)</sup> بهذه الآية بأنه يباح للرجل الفاضل أن يحمل لدى الرجل الفاجر، والسلطان الكافر، بشرط أن يعلم أنه يفوض إليه في فعل لا يعارضه فيه فيصلح منه ما شاء، أو بمعنى آخر عمل ليس فيه حرمة ولا خطورة على دينه أو عرضه أو وطنه... وهكذا... وإلا فلا.

رابعاً: استدل العلماء<sup>(٢)</sup> أيضاً بموجب هذه الآية على جواز أن يخاطب<sup>(٣)</sup> الإنسان عملاً يكون له أهلاً، لاسيما إذا لم يوجد من هو أهل لذلك، لأن سيدنا يوسف عليه السلام حينما طلب الولاية علم أنه لا أحد يقوم مقامه في العدل

(١) يراجع في معنى ذلك الجامع لأحكام القرآن والمعروف بتفسير القرطبي السابق جـ٤ ص ٣٥٣٨.

(٢) يراجع في معنى ذلك: المرجع السابق جـ٤ ص ٣٥٣٨ وما بعده.

(٣) يخاطب: أي يطلب.

والإصلاح وتوصيل الفقراء إلى حقوقهم، فرأى أن ذلك فرضاً متعيّناً عليه، فإنه لم يكن هناك غيره، وكذا الحكم اليوم، لو علم إنسان من نفسه أنه يقوم بالحق في القضاء أو الحسبة ولم يكن هناك من يصلح ولا يقوم من مقامه لتعيّن ذلك عليه، ووجب أن يتولاها ويسأل ذلك، ويخبر بصفته التي يستحقها به من العلم والكفاية وغير ذلك كما قال يوسف عليه السلام، فأما لو كان هناك من يقوم بها ويصلح لها وعلم بذلك فالأولى ألا يطلب لقوله عليه السلام لعبد الرحمن: «لا تسأل الإمارة»<sup>(١)</sup> فإن في سؤالها والحرص عليها مع العلم بكثرة آفاتها وصعوبة التخلص منها دليل على أنه يطلبها لنفسه ولأغراضه، ومن كان هذا يوشك أن تغلب عليه نفسه فيهلك، وهذا معنى قوله عليه السلام: «وكل إليها» ومن أباحا لعلمه بآفاتها، وحقوقه من التقصير في حقوقها وقرّ منها، ثم إن ابتلي بها فيرجي له التخلص منها وهو معنى قوله: «أعين عليها».

خامساً: دلت هذه الآية أيضاً على أنه يجوز للإنسان أن يصف نفسه بما فيه من علم وفضل، وإن كان الإمام الماوردي قد قال: «وليس هذا على الإطلاق في عموم الصفات، ولكنه مخصوص فيما اقترن بوصله، أو تعلق بظاهر من مكسب،

---

(١) والحديث نصه عن عبد الرحمن بن سمرّة قال: قال رسول الله ﷺ: لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها، وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها". أورده الإمام ابن الجارود النيسابوري في كتابه: المنتقى، يراجع: المنتقى من السنن المستندة للإمام بن الجارود أبو محمد النيسابوري ج ١ ص ٢٥٠، حديث رقم ٩٩٨ في باب ما جاء في الأحكام تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

وممنوع منه فيما سواه، لما فيه من تزكية ومראה<sup>(١)</sup>، ولو ميزه الفاضل لكان أليق بفصله<sup>(٢)</sup>.

---

(١) وهو منهي عنه مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [سورة النجم آية ٣٢].

(٢) يراجع: تفسير القرطبي السابق، جـ: ٣ ص ٣٥٣٩ وما بعدها.



## الخاتمة

وقد ذكرت فيها :

أولاً : النتائج أو الدروس المستفادة من أزمة الغذاء التي وقعت في عهد سيدنا يوسف عليه السلام .

ثانياً : نموذج تطبيقي على ذلك من الواقع المعاصر .

أولاً : النتائج أو الدروس والعبر المستفادة من أزمة الغذاء في عهد سيدنا يوسف عليه السلام : من يتأمل موضوع أزمة الغذاء الذي وقع في عهد سيدنا يوسف عليه السلام ، وكيف أنه قام بحل هذه الأزمة ، وكان حلاً ناجحاً كما سبق كان على إثره أن تولى عليه السلام مقاليد البلاد وزمام الأمور ، يجد أنه في هذه الأزمة وحلها دروساً وعبراً مستفادة ، لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، وهي تعتبر في ذات الوقت نتائج لهذا البحث ، ولذلك فسوف نذكر في هذا المبحث الدروس والعبر المستفادة ، من هذه الأزمة وحلها ، متبعين ذلك بإعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر .

(١) أن الجد في العمل والاستمرار فيه أمر مطلوب في كل الأمور تحصيلاً للتقدم والرقي ، لاسيما في الأمور المتعلقة بالزراعة من بذر وزرع وحرث .. الخ حتى نواجه هذا التزايد السكاني المستمر ، ومن ثم فإنه تطبيقاً لذلك لاسيما في الوقت المعاصر ، فإنه إذا كان هناك نوع من البذور يعطي كمية أوفر في وقت أسرع أو أقل وليس فيه ضرر فإنه يجب الأخذ به .

(٢) الأخذ بمبدأ الادخار والاقتصاد وعدم الإسراف أو التبذير في الاستهلاك ليس في الطعام والشراب فقط ولكن في كل الأمور استهلاكية كانت أو معمرة .

(٣) الحرص على ادخار الطعام الذي لا يقربه الفساد وهو الحبوب أو الغلال وتركها في سنبها أو قشرها وإعداد مكان صالح للحفظ والادخار حسب

- مواصفات التخزين .. وهكذا، لاسيما وأن العالم في المستقبل سيواجه أزمة في نقص الغذاء بسبب التزايد السكاني المستمر، فضلاً عن نقص المياه<sup>(١)</sup>.
- (٤) عدم الاقتراب من الشيء المدخر أيًا كان نوعه عيّنًا كان أم نقدًا في وقت السعة والرخاء، إلا إذا دعت حاجة إلى ذلك، وهذا هو الهدف الحقيقي من الادخار، أي ادخار جزء مما يملكه الإنسان من أموال عينية أو نقدية في وقت السعة والرخاء للاستعانة والانتفاع به في وقت الحاجة.
- (٥) على الإنسان فردًا كان أم هيئة في حالة ادخاره لأموال عينية أيًا كان نوعها ومسماهما، ولاسيما إذا كانت نوعًا من الطعام في حالة استتماله لهذا الطعام أن يبدأ بالأقدام فالأقدم .. وهكذا، حتى يتمكن من الانتفاع بالجميع في كل الأوقات.
- (٦) بالتقوى والصبر يصل الإنسان إلى غايته بما قدّر له من قبَل المولى عز وجل، وذلك كما حدث لسيدنا يوسف عليه السلام، فقد كان بفضل تقواه وصبره

(١) حيث أجريت دراسات ميدانية تبين من خلالها أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية يختلف من دولة لأخرى، فبينما يرتفع في دولة نجده ينخفض في أخرى، فنصيب الفرد من الأرض الزراعية في مصر حوالي ٨/١ فدان وقت أن كان عدد سكانها ٦٠ مليون نسمة، ومساحة الأرض الزراعية ٧٨ مليون فدان، أما الآن وبعد أن وصل عدد سكان مصر ما يربو على سبعين مليون نسمة فيكون نصيب الفرد أقل من ٨/١ بكتير، أما نصيب الفرد في أوروبا فيصل إلى ١٤ فدان للفرد، أما في أمريكا فإن نصيب الفرد مرتفع للغاية فهو يصل إلى ١٧ فدان للفرد، أما متوسط الفرد من الأرض الزراعية على مستوى العالم نصف فدان، وفي إسرائيل أربعة قراريط ونصف، وفي الصين ستة قراريط، وفي الهند اثني عشر قيراطًا، وفي أمريكا أربعين قيراطًا، ومن ثم فإن من الجدير بالملاحظة: أن التقدم والثروة والقوة تأتي غالبًا من إنتاج زراعي وفير، يكفي السكان ويفض، وبعد حصول الفرد على حاجته من الغذاء، يمكن أن يعمل ويفكر ويبدع، فالتفوق والرفي لا يأتي مصادفة. يراجع في معنى ذلك د/جمال صلاح الدين - مصر المستقبل توشكا .. سيناء - ص ١٠ والهامش، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٩م.

أن أخرج من السجن، وتبوا مكانة عالية، ومنزلة رفيعة مما عوضه عما فاتته من حرمانه من أبيه، وبما أنساه فترة السجن والابتلاءات التي حاقّت به، وكما سبق أن ذكرناه في التمهيد، وصدق الله العظيم إذ يقول على لسان سيدنا يوسف عليه السلام حينما دار حوار بينه عليه السلام وبين إخوته: ﴿قَالُوا أَوَإِنَّمَا أَنْتَ تُؤْشِفُ قَالَ أَأَنَا يُوسُفُ وَقَدْ آخَى قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١).

(٧) أن فلسفة تولي الشخص المناصب العامة في الشريعة الإسلامية، وكما استبطنها من تولية سيدنا يوسف عليه السلام خزائن مصر، تكمن في أنها تكليف ومستولية بقدر ما هي تكريم أو تشريف له.

(٨) ليس كل شخص كفئاً لأن يتولى المناصب العامة، وإنما يتولاها وكما قرر سيدنا يوسف عليه السلام من يتوافر فيه شرطي الحفظ وأعني به العدالة والأمانة بأوصافهما السبعة كما سبق، فضلاً عن شرط العلم والخبرة، وأن كلاً من هذين الشرطين مرتبط بالآخر، فلا يجوز الاكتفاء بأحدهما عن الآخر حتى يؤولي الشخص المولى في هذا المنصب ثماره المرجوة منه.

(٩) إن في قوله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام للملك مصر: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ (٢) أحكاماً فقهية عديدة منها:

أ- جواز أن يعمل الرجل الفاضل لدى الرجل الفاجر أو السلطان الكافر بشرط ألا يكون هذا العمل فيه خطورة أو مضرة على دينه أو عرضه أو وطنه .. الخ وإلا فلا.

ب- جواز أن يطلب الإنسان عملاً يكون له أهلاً، لا سيما إذا لم يوجد من هو أهل لذلك.

(١) سورة يوسف آية ٩٠.

(٢) سورة يوسف آية ٥٥.

ج- جواز أن يصف الإنسان نفسه بما فيه من علم وفضل، إذا كان مجرداً عن الهوى والمرااة، ودعت الضرورة لذلك كان تعلق بظاهر من مكسب مثلاً كما يقول الإمام الماوردي وممنوع في غير ذلك لما فيه من تزكية ومرااة.

ثانياً: نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر «أزمة المياه في مصر وما يترتب عليها»: ومن الممكن أيضاً أن نستفيد من أزمة الغذاء التي وقعت في عهد سيدنا يوسف عليه السلام وكيف أنه قام بحلها في حياتنا المعاصرة، فنحن قد قرأنا وسمعنا في الآونة الأخيرة، أنه بعد عدة سنوات قلت أم كثرت بأن مصر ستواجه أزمة في المياه بسبب ندرة المياه، وما أدراك ما هي الأزمة؟

إنها تؤدي إلى نقص وفقر في الثروة الزراعية والحيوانية والصناعية، والتي تحتاج كل منها إلى مياه، وهذا بالطبع سيؤثر على الإنسان في كافة المجالات لاسيما على غذائه ومن ثم فسوف نذكر أولاً أسباب هذه المشكلة، متبعين ذلك بعلاج لها والتي تعتبر من هدي بعض الدروس المستفادة من أزمة الغذاء التي وقعت في عهد سيدنا يوسف عليه السلام.

#### أولاً: أسباب مشكلة نقص المياه في مصر:

ومن خلال الدراسات والأبحاث التي أجريت تبين أن مشكلة نقص المياه التي ستواجهها مصر مستقبلاً تتلخص في:

(١) ثبات المقدار المتاح لمصر من المياه منذ توقيع اتفاقية عام ١٩٥٩م وحتى الآن لتوزيع المياه بين دول حوض نهر النيل؛

(أ) حيث إنه من الثابت علمياً بأن طول نهر النيل ٦٦٩٠ كيلومتر، ومساحته ٢٨٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع ويمر بإحدى عشرة دولة

تسمى بدول حوض نهر النيل وهي: تنزانيا، كينيا، زائير، بروندي، رواندا، أثيوبيا، أوغندا، الكنفو، أرتريا، السودان، مصر<sup>(١)</sup>.

(ب) وفي الثامن من نوفمبر عام ١٩٥٩ تم توقيع اتفاقية بين كل من الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان على مقدار ما ينخص كل دولة من حصته من مياه نهر النيل وكان نصيب السودان ١٨ر٥٠ مليار متر مكعب سنوياً، ولمصر ٥٥ر٥٠ مليار متر مكعب سنوياً طبقاً لعدد سكان كل دولة آنذاك<sup>(٢)</sup>، تستهلك الصناعة فقط من هذه الحصة ما يقرب من مائة إلى ٤١٢ مليون متر مكعب سنوياً<sup>(٣)</sup>.

(ج) قام خبراء المياه في العالم بوضع حدود لخط الفقر المياهي وهو أن استهلاك الفرد يجب ألا يقل عن ألف متر مكعب سنوياً<sup>(٤)</sup>.

(د) وطبقاً للاتفاقية سألقة الذكر كان نصيب الفرد من المياه وقتها يزيد عن ضعفي هذا الحد، بحيث كان يتجاوز ألفين متر مكعب، لأن عدد السكان وقتها كان لا يتجاوز خمس وعشرين مليون نسمة، أما الآن في عام ٢٠٠٤م وقد أصبح عدد سكان مصر يربو على السبعين

---

(١) يراجع: الأستاذ/محمد السيد أرناؤوط - الإنسان وتلوث البيئة - ص ١٤٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٩م، وذلك نقلاً عن: بنك المعلومات بكلية زراعة مشتهر - جامعة الزقازيق.

(٢) يراجع: في نص هذه الاتفاقية بالكامل ما أورده الأستاذ/عبد الرحمن الرفاعي في كتابه - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩م ص ٤٦٢-٤٦٤، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى عام ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

(٣) يراجع في ذلك: أ/جمال صلاح الدين - مصر المستقبل - تونسكا .. سيناء - المرجع السابق، ص ٩٦ وما بعدها، أ/محمد السيد أرناؤوط - الإنسان وتلوث البيئة - السابق ص ١٤٤، وذلك نقلاً عن بنك المعلومات بكلية زراعة مشتهر بجامعة الزقازيق.

(٤) يراجع: أ/محمد السيد أرناؤوط، السابق، ص ١٤٥.

مليوناً، فمعنى ذلك أن نصيب الفرد سيقبل عن هذا الحد بما لا يتجاوز عن ٧٠٠٠ ألف متر مكعب تقريباً بل وفي عام ٢٠٢٥ سوف يكون نصيب الفرد أقل من الربع، وسيتردد إلى الأقل من ذلك كلما ازداد حجم السكان، مما يضطرنا إلى الاستعانة بالمياه الجوفية «الآبار» مما يجعلنا نقرر بأن مصر بلد فقير من حيث المياه.

(٢) من أسباب نقص المياه أيضاً في مصر تزايد النمو السكاني عاماً بعد عام، بل ويوماً بعد يوم، وقد أثبتت الإحصاءات أن سكان مصر يتزايدون مليون نسمة في كل عام مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

(٣) إسراف بعض المستهلكين في استخدامهم للمياه، أو تركهم لآلات المستخدمة في المياه بدون صيانة أو إصلاح في حالة تلفها.

(٤) زيادة التلوث في نهر النيل من مخلفات بشرية أو حيوانية أو زراعية، أو صناعية، أو إشعاعية .. الخ.

(٥) عدم تطبيق التشريعات القانونية الحالية بشكل كاف<sup>(١)</sup> لمن يقوم بتلويث المياه، ولا سيما مياه الشرب.

(٦) زراعة بعض المحاصيل التي تحتاج إلى كمية وفيرة من المياه بكميات كبيرة وذلك كالأرز مثلاً.

---

(١) حيث نرى أن التشريعات أو القوانين التي صدرت لحماية مياه نهر النيل غير نافذة المفعول، بل وغير كافية لإسباغ الحماية اللازمة لهذه المياه من التلوث، لأن التلوث ما زال موجوداً حتى الوقت الحالي، بالرغم من صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية لحماية الشواطئ، وقانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م، وقرار رئيس الوزراء رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن الحفاظ على رونق نهر النيل .. إلى غير ذلك من القوانين والقرارات، ولكن للأسف فهي دون جدوى مما يتطلب وبصفة فورية تدخل المشرع لإصدار عقوبات رادعة على من يقوم بإحداث التلوث بمياه نهر النيل.

(٧) تعتبر مصر ومن خلال الدراسات والأبحاث التي أجريت بأنها ليست من الدول ذات الأمطار لأنها بلد قليل الأمطار، وذلك بالمقارنة بأوروبا، ومن ثم فلا يمكن الاعتماد على المطر في ري المزروعات، كما يحدث في دول شمال أوروبا وأمريكا وأستراليا، حيث أغلب زراعات هذه الدول على المطر<sup>(١)</sup>.

علاج مشكلة نقص المياه في مصر:

- ويأتي علاج مشكلة نقص المياه من خلال إتباع الآتي:
- (١) دعوة مصر لمطالبتها بتعديل اتفاقية عام ١٩٥٩م سالفة الذكر بزيادة نصيب حصتها بدلاً من ٥٥ مليار ونصف متر مكعب من المياه سنوياً بما يتناسب مع الزيادة السكانية الحالية والمستقبلية.
  - (٢) عدم إلقاء أي قاذورات في مياه النيل كالقمامة وغيرها.
  - (٣) تخصيص مجرى خاص لمياه الصرف الصحي وعدم إلقائها في نهر النيل.
  - (٤) إمكان معالجة وتكرير مياه الصرف الصحي وتنقيتها لإعادة استخدامها مرة أخرى في الزراعة أو لري غابات من الأشجار غير المثمرة أو لتوليد الطاقة الكهربائية<sup>(٢)</sup>.
  - (٥) عدم إلقاء مخلفات الصناعة التي تلوث المياه، فضلاً عن احتواء هذه المخلفات الصناعية على مواد خطيرة وسامة يصعب التخلص منها كالسيانور والفينول أو المركبات الكيميائية.
  - (٦) عدم إلقاء أي مخلفات زراعية في مياه نهر النيل وذلك كالمبيدات الحشرية.
  - (٧) المحافظة على مياه نهر النيل من كل ما يؤدي إلى تلوثها من مصدر بشري وحيواني، وذلك مثل الاستحمام في الأنهار للإنسان والحيوان، وقيام بعض

---

(١) يراجع في عدم اعتبار مصر من الدول المطيرة: أجمال صلاح الدين، المسابق ص ٢٠.

(٢) يراجع تفصيلاً في محاولة تكرير مياه الصرف واستخدامها في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية الأستاذ/محمد السيد أرناؤوط، السابق ص ١٥٤-١٦٠.

- النساء في الريف بغسل الأواني والملابس بالصابون ، وكذلك إلقاء جثث الحيوانات النافقة<sup>(١)</sup> في مياه النيل أو التبول فيها . الخ .
- (٨) عدم تلوث مياه نهر النيل بأية مصادر نباتية : حيث يتكاثر بعض النباتات المائية مثل ورد النيل وهو من الحشائش المائية الضارة التي تسد القنوات والترع وروافد نهر النيل في كل أرض مصر والنبات الواحد يتضاعف ١٥٠ مرة خلال ثلاثة أشهر ، ووجوده الكثيف في أي مسطح مائي يعوق الملاحة وحركة السفن ويستهلك جزءاً من مياه النيل ، كما يوفر مناخاً مواتياً لنمو الكائنات التي تلعب دوراً هاماً في أمراض عديدة كالبلهارسيا والملاريا والدودة الكبدية ، كما يعرض الثروة السمكية للموت<sup>(٢)</sup> .
- (٩) عدم تلوث مياه نهر النيل بمصادر إشعاعية : مثل الملوثات الإشعاعية الموجودة في مياه تبريد المحطات النووية (في الدول التي تستعملها) فكل هذه الملوثات عندما تصل إلى المياه يذوب بعضها ويتعلق في صورة معادن ثقيلة كالرصاص والنيكل والكادميوم والزرنيخ والزنابق والكوبالت والألومنيوم تسبب عند وصولها إلى جسم الإنسان أمراض خطيرة فمثلاً الكربون يؤثر على القلب والرئة ، والزنابق والكادميوم يؤثر على الكلى وخلافه .
- كما أن الأمراض المتسببة عن تراكم هذه المعادن ترجع خطورتها إلى عدم ظهورها فور التعرض لها . وإنما تظهر بعد مدد طويلة وتؤثر تأثيراً سيئاً على الجسم ، لذلك يجب العمل على رفع الوعي البيئي لدى القاعدة الشعبية المعرضة بمصادر التلوث للمياه ، وكيفية الحد من فاقد مياه الشرب وترشيد الاستهلاك في المساكن والمصانع وكذلك رفع مفاهيم البيئة والحد من تلوثها<sup>(٣)</sup> .

(١) النافقة: الهالكة.

(٢) يراجع في البند رقم ٥-٨ /محمد السيد أرنؤوط، السابق ص ١٤٧، ١٤٦ بتصرف.

(٣) يراجع في ذلك /محمد السيد أرنؤوط، السابق ص ١٤٨، ١٤٧.



- (١٠) تعديل التشريعات القانونية الحالية لتوقيع عقوبات رادعة وزاجرة على كل من يضبط بتلويث نهر النيل، أو يقوم بإلقاء مخلفات فيه بأي نوع كان بشرية أو حيوانية، أو زراعية، أو صناعية.
- (١١) استخدام طرق الري الحديثة بما يؤدي إلى وفرة أكبر قدر من المياه المستخدمة للري بما يستتبع ري أكبر عدد من الأراضي الزراعية.
- (١٢) استخدام المياه الجوفية «الآبار» في الزراعة والصناعة لتخفيف العبء عن مياه نهر النيل وجعلها بقدر المستطاع للشرب فقط.
- (١٣) تعويض نقص مياه الشرب أيضًا عن طريق المياه الجوفية أيضًا إن تطلّب الأمر ذلك.
- (١٤) قلة الاستهلاك وعدم الإسراف والتبذير، فقد نهتنا الشريعة الفراء عن الإسراف في المياه حتى ولو كان الإنسان يتوضأ من نهر جار، فعن عبد الله ابن عمرو أن رسول الله ﷺ «مرّ بسعد وهو يتوضأ، فقال: ما هذا السرف، فقال: أفني الوضوء إسراف، قال: نعم وإن كنت على نهر جار»<sup>(١)</sup>. أي ما يقع منك من الماء ويحود للنهر مرة أخرى.
- (١٥) صيانة الآلات المستخدمة في المياه وإصلاح ما تلف منها.
- (١٦) زراعة المحاصيل التي تحتاج إلى مياه غزيرة كالأرز مثلاً<sup>(٢)</sup> في هذا الوقت

---

(١) أخرجه الإمام ابن ماجة في سننه جـ ١ ص ١٤٧ رقم ٢٥ في باب ما جاء في القصد في الوضوء.

(٢) حيث ثبت علمياً وزراعياً أن فدان الأرز يحتاج إلى تسعة آلاف متر مياه، وأنه حالياً نقوم بزراعة ١,٥٠ مليون فدان سنوياً، ومن ثم فإنه يمكن توفير نحو ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه سنوياً بتخفيض المساحات المنزرعة أرز من ١٦ مليون فدان إلى ٩٠٠ ألف فدان عام ١٩٩٧ ثم إلى ٧٠٠ ألف فدان عام ٢٠٠٠ م وهكذا.

الحالي وتخزينه في سنبله ليكون أبعد عن الفساد ويمكث أطول فترة من الزمن، وذلك للاستفادة به في الأعوام التي يقل فيها، ومن ثم فلا يزرع في هذه الأعوام المحاصيل التي تحتاج إلى مياه كثيرة، بل يزرع فقط المحاصيل التي تحتاج إلى مياه قليلة جداً، مع ملاحظة أنه في تناول المحصول المدخر أن يتناول الأقدم فالأقدم وهذا كله من أعظم الدروس المستفادة من أزمة الغذاء في عهد سيدنا يوسف عليه السلام وتطبيقها على الواقع المعاصر.

(١٧) استخدام هذا التزايد السكاني - فهو في حد ذاته ثروة - لاسيما مع كثرة الخريجين وعدم توافر فرص عمل لهم - في مجال زراعة الأرض واستصلاح بعض الأراضي الصحراوية، أو إشراكهم في عمليات معالجة مياه الصرف الصحي، بدلاً من ترك هذه الأيدي معطلة وعبئاً على الدولة في كافة المجالات لاسيما المأكول والمشرب والملبس والسكن .. الخ.

ولذلك أرى توجيه الموارد المالية المخصصة لتنظيم الأسرة أو جزء منها في توفير مجالات فرص عمل لهؤلاء الشباب، لأن الزيادة السكانية لا تنقطع حتى ولو تم تقييد كل أسرة بطفل واحد.

ومن ثم فقد رأينا كيف أن أزمة الغذاء التي وقعت في عهد سيدنا يوسف عليه السلام والدروس المستفادة منها يمكن تطبيقها وعلى هدى هذه الدروس أو بما يتناسب منها، مع توقع أزمة المياه المستقبلية في مصر والتي لها تأثيرها على الإنسان والحيوان معاً أو الثروة الزراعية والحيوانية والصناعية معاً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

= يراجع تفصيلاً في ذلك: د. محمد ندا - توشنكي - أرض الآباء - مستقبل الأبناء ص ٣٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٨م، أ/جمال صلاح الدين، السابق ص ٢٣.

### مصادر البحث

أولاً: القرآن الكريم وعلومه.

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) تفسير سفيان الثوري للإمام/ أبي عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري المتوفى ١٦١هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ.
- (٣) تفسير القرآن للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني المولود ١٢٦هـ والمتوفى ٢١١هـ، مكتبة الرشد بالرياض - تحقيق د/ مصطفى مسلم محمد، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.
- (٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد ابن خالد الطبري المولود ٢٢٤هـ والمتوفى ٣١٠هـ، دار الفكر بيروت عام ١٤٠٥هـ.
- (٥) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي المتوفى عام ٤٦٨هـ، تحقيق/ صفوان عدنان داوودي، الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ - دار القلم - الدار الشامية - دمشق - بيروت.
- (٦) معالم التنزيل للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي المتوفى ٥١٦هـ تحقيق/ خالد العك، مروان سوار، الطبعة الثانية عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار المعرفة بيروت.
- (٧) زاد المسير في علم التفسير للإمام/ عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المولود ٥٠٨هـ والمتوفى ٥٩٧هـ الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

- (٨) الجامع لأحكام القرآن للإمام/شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، المتوفى ٦٧١هـ، دار الغد العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- (٩) تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المتوفى عام ٧٧٤هـ، دار الفكر بيروت عام ١٤٠١هـ.
- (١٠) الجواهر الحسان في تفسير القرآن للإمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت بدون تاريخ.
- (١١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الحكيم للإمام محمد بن محمد المعادي أبي السعد المتوفى ٩٥١هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - بدون تاريخ.
- (١٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للإمام/محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المولود ١١٧٣هـ والمتوفى ١٢٥٠هـ، دار الفكر بيروت بدون تاريخ.
- (١٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام/أبي الفضل محمود الألوسي، المتوفى ١٢٧٠هـ دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ثانيًا: الحديث وشروحه:
- (١٤) صحيح البخاري: للإمام/أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة الطبعة الثالثة عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (١٥) صحيح مسلم: للإمام/أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري المتوفى سنة ٢٦١هـ، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عام ١٩٨٥م.

- (١٦) المستدرك على الصحيحين للإمام/ محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المولود ٣٢١هـ والمتوفى ٤٠٥هـ، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- (١٧) سنن الترمذي للإمام/ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة المتوفى ٢٩٧هـ، دار الحديث بالقاهرة.
- (١٨) سنن أبي داود: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفى ٢٧٥هـ، المكتبة العصرية/بيروت.
- (١٩) سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني بن ماجه المتوفى ٢٧٥هـ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث.
- (٢٠) السنن الكبرى: للإمام/ أبي بكر أحمد بن الحسين ابن علي البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ، دار الفكر - بيروت.
- (٢١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، المكتبة السلفية بالقاهرة.
- (٢٢) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: للإمام علاء الدين علي المتقي ابن حسام الدين، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- (٢٣) المعجم الصغير: والمسمى بالروض الداني للإمام/ الحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد الطبراني، تحقيق/ محمد شكور محمود الحاج، المكتب الإسلامي دار عمار، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- (٢٤) المعجم الأوسط: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق/ طارق ابن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، عام ١٤١٥هـ.
- (٢٥) المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق/ حمدي ابن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية عام ١٤٠٤هـ.

(٢٦) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للإمام/محمد ابن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير المولود سنة ١٠٥٩هـ والمتوفى سنة ١١٨٢هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢٧) المنتقى: للإمام/عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري المتوفى ٣٠٧هـ تحقيق/عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ثالثاً: كتب في الفقه:

(٢٨) مختار الصحاح للشيخ الإمام/محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي رحمه الله، عني بترتيبه/السيد محمود خاطر، دار التراث العربي للطباعة والنشر.

رابعاً: كتب الفقه الإسلامي:

(أ) الفقه المالكي:

(٢٩) بلفة السالك لأقرب المسالك للشيخ/أحمد بن محمد الصاوي المالكي، دار المعرفة - بمصر.

(٣٠) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للإمام/محمد عرفة الدسوقي تحقيق الشيخ/محمد عيش، دار الفكر - بيروت.

(٣١) الشرح الصغير للإمام/أحمد بن محمد بن أحمد العدوي أبو البركات الدردير، المولود ١١٢٧هـ والمتوفى عام ١٢٠١هـ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

(ب) الفقه الشافعي:

(٣٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للإمام/أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي المتوفى عام ٥٤٠هـ، المكتبة التوفيقية بالقاهرة عام ١٩٧٨م.

الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف ~~عليه السلام~~ .. المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع  
إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر د/ أسامة السيد عبد السميع

---

### (ج) الفقه الحنبلي :

(٢٣) الروض المريع شرح زاد المستقنع للعلامة/ منصور بن يونس ابن صلاح الدين  
ابن حسن بن إدريس البهوتي المولود عم ١٠٠٠هـ والمتوفى عام ١٠٥١هـ،  
الشركة المصرية للطباعة والنشر عام ١٢٩٢هـ - ١٩٧٢م.

### خامساً : مؤلفات فقهية حديثة :

(٢٤) الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة  
الكويت، وقد قام بوضعها نخبة من علماء الفقه الإسلامي، الطبعة الثانية عام  
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، طباعة ذات السلاسل - الكويت.

(٢٥) فقه السجون والمعتقلات للدكتور/ أبو سريع محمد عبد الهادي - دار  
الاعتصام بالقاهرة عام ١٩٩٣م.

### سادساً : كتب في التاريخ والسير :

(٢٦) تاريخ الأمم والملوك والمعروف بتاريخ الطبري للإمام/ أبي جعفر محمد بن  
جرير بن يزيد بن خالد الطبري المولود ٢٢٤هـ والمتوفى ٣١٠هـ، دار الكتب  
العلمية، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ.

(٢٧) الكامل في التاريخ للعلامة/ محمد بن محمد به عبد الواحد الشيباني  
والمعروف بابن الأثير والمتوفى عام ٦٣٠هـ، تحقيق/ أبو الفداء عبد الله  
القاضي، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الثانية عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٢٨) البداية والنهاية للحافظ/ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي -  
المتوفى عام ٧٧٤هـ، دار الفكر العربي بالقاهرة.

(٢٩) ثورة ٢٣ يوليو تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩م  
للأستاذ/ عبد الرحمن الرافعي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى عام  
١٢٧٩هـ - ١٩٥٩م.

سابقاً: مؤلفات عامة وحديثة:

- (٤٠) التعريفات للإمام/علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق الأستاذ/إبراهيم الإبياري، [دار الريان للتراث عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م].
- (٤١) تعطير الأنام بتفسير الأحلام للشيخ/عبد الفني النابلسي، دار إحياء الكتب العربية بمصر - عيسى الحلبي.
- (٤٢) من هدي النبوة للأستاذ/محمد رجائي عطية، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠٠٠م.
- (٤٣) مصر المستقبل - توفكا للأستاذ/جمال صلاح الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٩م.
- (٤٤) الإنسان وتلوث البيئة للأستاذ/محمد السيد أرناؤوط، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٩م.
- ثامناً: كتب الأديان الأخرى:
- (٤٥) الكتاب المقدس - العهد القديم "التوراة".  
تاسعاً: رسائل جامعية:
- (٤٦) المسؤولية الناشئة عن الضرر الأدبي. دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي - رسالة دكتوراه للباحث الدكتور/أسامة السيد عبد السميع، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة - جامعة الأزهر، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عاشراً: قوانين وقرارات<sup>(١)</sup>:
- (٤٧) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية لحماية الشواطئ.
- (٤٨) القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢م في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث.

(١) وقد راعيت فيها الترتيب الزمني.



الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف ~~عليه السلام~~ .. المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع  
إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر د/ أسامة السيد عبد السمیع

---

(٤٩) قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م.  
(٥٠) قرار رئيس الوزراء رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن الحفاظ على روثق نهر  
النيل.

تم بحمد الله تعالى  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



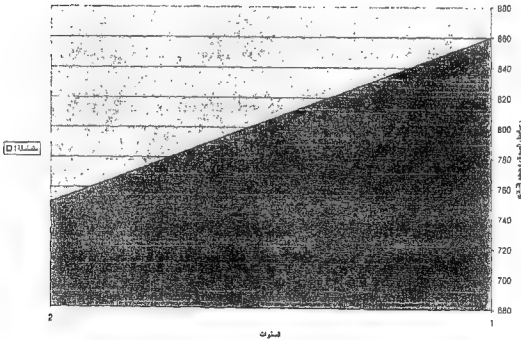
## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) دراسة اقتصادية

دكتور/ عادل حميد يعقوب (\*)

### المقدمة

ترجع الأهمية في دراسة أزمة سوق المال السعودي «سوق الأسهم» كونه يمثل أحد أكبر الأسواق الناشئة في العالم، كما أنه يصنف بأنه أكبر سوق مالي في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط حيث بلغت رساميله في يناير ٢٠٠٦م أكثر من ٧٥٠ مليار دولار<sup>(١)</sup>، وهو يقترب من حجم الناتج العربي المحلي، والذي بلغ حوالي ٨٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

ملحظة: بين رساميل السوق المالي السعودي عام ٢٠٠٦ وحجم الناتج المحلي الإجمالي العربي عام ٢٠٠٤م



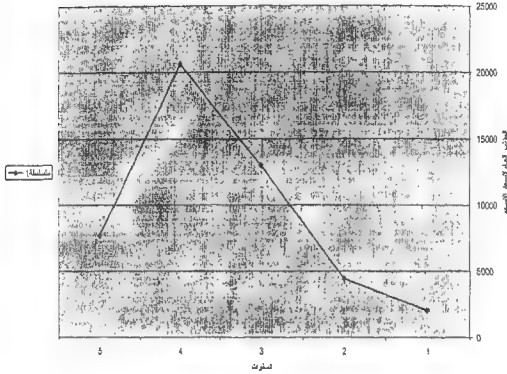
شكل رقم (١)

كما بلغت عدد الشركات السعودية والتي يتم تداول أسهمها في السوق حوالي ٨٦ شركة بعد انضمام أحدث الشركات في السوق وهي «ينساب، الدريس، صناعة الورق، سبكيم، مجموعة الأبحاث، أعمار، البحر الأحمر، العبد اللطيف، وتنوع هذه الشركات من حيث النشاط ما بين الصناعة والزراعة والخدمات وشركات الأسمنت والبنوك والكهرباء والاتصالات والتأمين، وقد شهد سوق المال السعودي نمواً متواصلاً حيث ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم من ٢٠٣٨ نقطة في عام ١٩٩٩م إلى حوالي ٤٤٣٧٦ نقطة عام ٢٠٠٣م، ثم وصل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعه ليصل إلى حوالي ١٣٠٠٠ نقطة في أول سبتمبر ٢٠٠٥م، ثم حدثت طفرة كبيرة في صعود المؤشر في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٥م إلى يناير ٢٠٠٦م ارتفع فيها المؤشر إلى حوالي ٢٠٦٣٤٩ نقطة بنسبة صعود بلغت حوالي ٥٨٧٣٪، وعلى الرغم من عدم وجود مبررات حقيقية لهذا الصعود فقد زادت توقعات المتعاملين بالسوق بالمزيد من الارتفاعات المتتالية للمؤشر العام لأسعار الأسهم وقد خالف السوق توقعات المتعاملين وانخفض المؤشر وبشدة في الفترة من فبراير ٢٠٠٦م وحتى مارس ٢٠٠٦م بحوالي ٦٠٠٠ نقطة وبنسبة هبوط تعدت الـ ٣٠٪، ثم وصل المؤشر هبوطه الحاد حتى بلغ في ٢ ديسمبر ٢٠٠٦م حوالي ٧٦٦٥ نقطة<sup>(٢)</sup>، ليصبح إجمالي ما فقده المؤشر من بداية الانخفاض حوالي ١٢٥٢٩٩ نقطة بنسبة هبوط بلغت حوالي ٦٠٧٪ لتبلغ خسائر المؤشر حوالي ٤٥٠ مليار دولار من القيمة السوقية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

مؤشر عام لأسعار الأسهم السعودية (تقديرات السوق)



شكل (٢)

وقد تسببت هذه الخسائر في إفلاس عدد كبير من المتعاملين بالسوق وخاصة المضاربين وصغار المستثمرين، كما امتدت هذه الخسائر لتشمل إفلاس عدد كبير من الشركات المتخصصة في إدارة المحافظ المالية، وقد أحدثت هذه الخسائر هزة كبيرة بالمجتمع السعودي تعدت فيها الأبعاد المالية والاقتصادية إلى الأبعاد النفسية والاجتماعية المدمرة، كما امتدت أزمة سوق المال السعودي خارج المملكة لتؤثر بقوة في هبوط العديد من الأسواق المالية والعربية وخاصة في الإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان، وكذلك أسواق الأردن ومصر نظراً للتشابهات القائمة بين هذه الأسواق من خلال وجود مستثمرين سعوديين بهذه

الأسواق تأثروا بالأزمة فأثروا على هذه الأسواق من خلال الاندفاع إلى تسهيل محافظتهم خوفاً من حدوث المزيد من الهبوط<sup>(١)</sup>.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أزمة سوق المال السعودي من خلال تحليل الأطر الاقتصادية والمالية التي تحكم عمل السوق والمتعاملين فيه، وكذلك تحليل أهم أسباب هذه الأزمة من وجهة النظر الاقتصادية مع إبراز أهم السياسات التي يمكن أن تساهم في وضع حلول عملية تحول دون تفاقم هذه الأزمات في حالة حدوثها، وكذلك تجنب حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

وسينصب اهتمام الباحث بالتركيز على الجوانب الاقتصادية لأزمة سوق المال السعودي، غير أنه لن يتم إغفال دراسة الجوانب الجوهرية والتي تشكل إطار هذه الدراسة وتمثل الفهم الدقيق لأسباب الأزمة وهي الجوانب المتعلقة بالنواحي الشرعية والاجتماعية والإدارية والتنظيمية والتقنية والفنية، وكذلك سيتم دراسة أزمة السوق في الفترة من فبراير ٢٠٠٦م وحتى نهاية العام ٢٠٠٦م. وسوف يستخدم الباحث الأسلوب التحليلي والتاريخي والمقارن كمنهج البحث.

وفي ضوء ما تقدم سوف يتم تقسيم البحث علي النحو التالي :

**المبحث الأول :** الجوانب النظرية لسوق المال مع التطبيق على سوق المال السعودي

**المبحث الثاني :** التحليل الاقتصادي لسوق المال السعودي والأطراف التي تحكم تعامله .

**المبحث الثالث :** أزمة سوق المال السعودي من وجهة النظر الاقتصادية (الأسباب - الآثار)

وسوف يختتم البحث بالنتائج التي توصل إليها الباحث

## المبحث الأول

### الجوانب النظرية لأسواق المال مع التطبيق على سوق المال السعودي

أولاً: الأهمية الاقتصادية لسوق المال :

يشبه بعض الاقتصاديين السوق المالية بأنها الأوعية التي يتم من خلالها انسياب التدفقات المالية في المجتمع، فهي بمثابة الشرايين التي تغذي عروق الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لاستمرارية عمله بشكل سليم، وكلما كانت هذه الشرايين واسعة وسليمة كان الاقتصاد الوطني بعيداً عن الجلطات أو الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق به وتعيقه عن التقدم<sup>(١)</sup>، بل أن السوق المالية المنتظمة والمنضبطة تزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات في سلامة الوضع الاقتصادي مما يزيد من جذب المدخرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي زيادة معدلات الأداء والنمو الاقتصادي.

ومن أهم وظائف سوق الأوراق المالية ( البورصة ) على مستوى الاقتصاد الوطني ما يلي :

- ١ - توطن رؤوس الأموال الوطنية .
- ٢ - تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية .
- ٣ - جذب رؤوس الأموال الأجنبية .
- ٤ - تمهيد الطريق أمام السلطات النقدية للمزج بين السياستين المالية والنقدية .
- ٥ - يمد مؤشراً هاماً على حقيقة الوضع الاقتصادي واتجاهات الأسعار ومعدلات الادخار والاستثمار .

أما أهمية سوق الأوراق المالية بالنسبة للأفراد والشركات فهي :

- ١ - تسهيل عملية الاستثمار لجميع الفئات الدخلية .

- ٢ - سرعة تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة عند الحاجة .
- ٣ - إتاحة الاستثمار للأفراد والمؤسسات في الآجال المختلفة ( القصيرة - المتوسطة - الطويلة ) .
- ٤ - التعرف على المراكز المالية للشركات من خلال إدراج الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية .
- ٥ - تمويل الشركات .
- ٦ - استفادة الشركات من وفورات الحجم الكبير .

ثانياً: النظريات التي تحدد العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم

مع التطبيق على السوق السعودي:

- هناك نظريات تفسر العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم وبالتالي تحديد حركة واتجاه الطلب والعرض في سوق الأسهم ومن أهم هذه العوامل ما يلي :
- ١ - العوامل أو الظروف الأساسية أو الاقتصادية .
  - ٢ - العوامل أو الظروف الفنية .

وتتمثل الأولى في مجموعة العوامل الخارجية التي تؤثر على اتجاه الأسعار في الأجل الطويل، أما الثانية فهي تتمثل في مجموعة العوامل الداخلية التي تؤثر على تحركات الأسعار في الأجل القصير .

ومن أهم النظريات التي حاولت تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر على أسعار الأسهم في الأجل الطويل نظريتان هما : النظرية التقليدية ، ونظرية الثقة والتي يمكن تناوُلهما وتطبيقهما على سوق الأوراق المالية السعودي على النحو التالي<sup>(٥)</sup> :



## أ - النظرية التقليدية :

تؤكد النظرية التقليدية على أن السبب الأساسي للتغيرات التي تحدث في أسعار الأسهم هو التوقعات المتعلقة بالتغير في عوائد الشركة مصدرة الأسهم ، ومن ثم فإن كل العوامل التي تؤثر في هذه العوائد تعتبر عوامل أساسية وتقسم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل سياسية ، أما أهم العوامل الاقتصادية فهي

### ١ - معدلات أرباح الشركات:

فإذا توقع المتعاملون في السوق حدوث ارتفاع في أرباح الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية مصدرة الأسهم فإنهم يقبلون على شراء الأسهم والعكس صحيح ، فزيادة الأرباح بوجه عام تزيد من الأرباح الموزعة على السهم مما يترتب عليه زيادة الطلب على السهم ومن ثم زيادة قيمته السوقية ، أي أن الزيادة في الربح تؤدي إلى زيادة الربح الموزع وزيادة الربح الرأسمالي .

(في السوق السعودي ارتفاع كبير في أرباح معظم الشركات وخصوصاً الشركات الصناعية والبنوك والاتصالات والأسمت والتأمين وبعض شركات الخدمات ، وقد أثرت هذه الأرباح على ارتفاع القيمة السوقية لبعض الأسهم) .

### ٢ - مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة:

يتأرجح مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة بين الرواج والكساد فإذا حدثت موجة رواج في الدولة فإن هذا يزيد من توقعات المستثمرين بقدرة الشركات المساهمة على تحقيق مزيد من الأرباح في المستقبل ، مما يحفزهم على زيادة الطلب على الأسهم والتي يتوقع لها أن تحقق معدلات ربح عالية وبالتالي ترتفع أسعار هذه الأسهم والعكس في حالة الركود الاقتصادي .

( يمر المجتمع السعودي بحالة رواج اقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي تخطت حاجز الـ ٧٠ دولارا للبرميل ) .

### ٣ - معدلات التغير في أسعار الفائدة المحلية والدولية:

يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة التي تمنحها البنوك سواء في الداخل أو الخارج إلى تحفيز العديد من الأفراد إلى بيع أسهمهم أو جزء منها وتحويلها إلى ودائع في البنوك للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار الفائدة .

(لا تزال أسعار الفائدة بالبنوك السعودية منخفضة نسبياً على الرغم من رفعها أخيراً من ٣ر٥٪ إلى ٥٪ حسب نوع الوديعة ومدتها ، أما في الخارج فهي حوالي ٥٪ في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢ر٦٪ في دول اليورو)<sup>(١)</sup> .

### ٤ - تقلبات أسعار الصرف :

إن حدوث تقلبات في أسعار العملات الأجنبية يمكن أن يؤثر على حركة نشاط الأسهم ، فمثلاً ارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الأخرى يزيد من قيمة الأسهم والسندات المقومة بالدولار بدلالة العملات الأخرى والعكس صحيح .

هذا وتؤكد المؤسسات الدولية النقدية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي على أن سعر الصرف الحقيقي للعملة يؤدي إلى استقرار كبير في سوق المال <sup>(٢)</sup> .

جميع الأسهم بالملكة مقومة بالريال كما أن سوق الصرف يشهد استقراراً كبيراً .

### ٥ - الفرصة البديلة في مختلف القطاعات الاستثمارية:

دائماً ما يقارن المستثمر بين العائد المتوقع في مختلف القطاعات الاستثمارية فإذا حدث ارتفاع في أسعار العقارات وصاد اعتقاد باستمرار هذا الارتفاع لفترة طويلة وهذا يحفز عدد كبير من المستثمرين إلى بيع أسهمهم وشراء عقارات بفرض تحقيق أرباح رأسمالية مرتفعة ومن ثم تنخفض أسعار الأسهم ويكتمش نشاط السوق والعكس صحيح .

(قبل حدوث الأزمة كان العائد من المتاجرة والاستثمار في الأسهم يتراوح بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ شهرياً ، وهذا العائد الكبير كان أفضل من جميع الفرص البديلة في العقارات والتجارة وغيرها ) .

#### ٦ - التغير في حجم الدين العام :

إذا قامت الحكومة بتخفيض دينها العام عن طريق شراء سندات حكومية من الجمهور فإن هذا من شأنه أن يزيد من مستوى السيولة في أيدي الجمهور وبالتالي يزيد من طلبهم على الأسهم، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع أسعارها وزيادة الانتعاش في سوق الأسهم .

( اتجهت الحكومة السعودية نحو تقليص الدين العام في ضوء التحسن الذي بدا في السوق النفطية، فقد انخفض الدين العام من ٦١٤ بليون ريال عام ٢٠٠٤م إلى ٤٦٠ بليون ريال عام ٢٠٠٥م ومن المتوقع أن ينخفض خلال العام ٢٠٠٦م إلى ٣٦٦ بليون ريال) <sup>(٨)</sup> .

#### ٧ - العائد من السندات :

عندما يكون العائد من السهم أعلى من العائد على السند بدرجة كبيرة فإن هذا يحفز الأفراد على شراء المزيد من الأسهم .

( العائد من السندات يقترب من سعر الفائدة في البنوك ولذلك ظلت الأسهم هي الأفضل على الإطلاق من حيث العوائد ) .

#### ٨ - التضخم العالمي :

إذا كانت معدلات التضخم الخارجية أعلى من معدل التضخم المحلي فإن هذا يؤدي إلى تحول جانب كبير من الأموال المستثمرة في الخارج إلى الداخل، ومن ثم يتعش سوق الأسهم المحلي والعكس صحيح .

(يعد التضخم في المملكة منخفضاً إذا ما قورن بالدول المجاورة أو حتى عالمياً فهو يبلغ أقل من ١٪) <sup>(٩)</sup> .

## ٩ - درجة توافر السيولة :

لا شك أن السيولة المتوفرة لدى الأفراد والمؤسسات من العوامل الهامة التي تؤثر على حركة نشاط سوق الأسهم ، فقد لوحظ أن توافر السيولة بدرجة كبيرة لدى الأفراد يؤدي إلى اندفاعهم إلى شراء الأسهم بكميات كبيرة حتى أسهم الشركات الخاسرة والتي تحقق ربحية منخفضة مما يترتب عليه ارتفاع أسعار هذه الأسهم .

(زيادة أسعار البترول وزيادة القروض ساهمت في زيادة السيولة في المجتمع السعودي).

هذه هي أهم العوامل الاقتصادية أما أهم العوامل السياسية طبقاً لهذه النظرية فهي :

### ١ - الحروب :

فنحن شأن الحروب أن تخلق نوعاً من عدم الاستقرار وتزيد مخاوف الأفراد من الانهيار الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية مما يدفعهم للتخلص مما في حوزتهم من الأسهم ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها وتحقيق خسائر كبيرة وتطبيق ذلك عملياً قبل احتلال العراق قدرت إحدى الدراسات أن احتمالات وقوع الحرب بنسبة ١٠٪ قد خفضت قيمة الأسهم الأردنية بنسبة مقدارها ٣٪ ، وأن هذا الأثر متمركز في قطاع الخدمات حيث بلغت نسبة الانخفاض فيه ما يقارب من ١٠٪ لنفس الزيادة في احتمالات الحرب <sup>(١٠)</sup> .

(تعد الأوضاع في المملكة العربية السعودية مستقرة على الرغم من حالات عدم الاستقرار في الدول المجاورة مثل العراق نتيجة للاحتلال الأمريكي ، وفلسطين المحتلة نتيجة للممارسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي).

## ٢ - السياسات الحكومية :

تؤثر السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب أو الدعم أو منح الائتمان أو أسعار الفائدة على تحركات أسعار الأسهم وفقاً لما تمارسه من تأثيرات على ربحية الشركات المساهمة .

فقد أدت السياسة المالية الخاصة بخفض الضرائب في بعض الدول إلى زيادة معدلات الاستثمار في أسواقها المالية، كما أنها أدت إلى خلق حوافز في زيادة الابتكار في كثير من الشركات المكونة لسوق المال<sup>(١١)</sup>.

(اشتملت جهود التنمية في المملكة على دعم الحكومة للنشاط الاقتصادي الخاص وذلك بتقديم إعانات الدعم فقد بلغت الإعانات الممنوحة للمزارعين لإنتاج التمح والشعير محلياً ٢٥٦ بليون ريال عام ٢٠٠٤ م، كما شمل الدعم مرفق الكهرباء والنقل الجماعي وخلافه وقد أثرت هذه السياسة بالإيجاب على الشركات المساهمة والأفراد وخلق مزيد من الحوافز)<sup>(١٢)</sup>.

#### ب - نظرية الثقة :

يعتبر العديد من الاقتصاديين أن هذه النظرية من أهم النظريات التي تفسر تغير أسعار الأسهم حيث أنها تعتبر من نظريات التحليل الأساسي لسوق الأسهم، وهي تنص على أن العنصر الأساسي الذي يؤدي إلى التغيرات في أسعار الأسهم هو التغير في ثقة المستثمرين أو المتعاملين بالسوق إما بالزيادة أو النقصان بشأن أسعار الأسهم والعوائد والأرباح الموزعة، ومن ثم فإن العوامل النفسية الخاصة بالمتعاملين بالسوق أهم من العوامل الاقتصادية .

#### ٢- العوامل الفنية أو ما يسمى بالتحليل الفني (Technical Analysis)

فهو يختلف عن التحليل الأساسي، فالتحليل الفني يهتم بتفسير التحركات قصيرة الأجل في أسعار الأسهم، ولذا فهو يهتم بالأرباح الرأسمالية أكبر من اهتمامه بالأرباح الدورية، وتنشأ الظروف الفنية من أعمال المضاربين والمحترفين الفنيين داخل السوق نفسه، فإذا أراد المضاربون البيع بأسعار مرتفعة يقومون أولاً بشراء كميات كبيرة من الأسهم فترتفع الأسعار ويتدفق المستثمرون للشراء رغبة منهم في تحقيق أرباح رأسمالية فترتفع الأسعار مرة أخرى وعندئذ يقوم المضاربون بالبيع .

ويعتقد المحلل الفني أن هناك اتجاهات في البيانات الإحصائية يمكن التنبؤ من خلالها بأسعار الأسهم باستخدام بعض التحليلات الإحصائية<sup>(١٣)</sup>.

وتوجه انتقادات لأراء المحلل الفني على أنه ضرب من الخيال وأنه ينظر إليه على أنه مضية للوقت والجهد، أضاف إلى ذلك إلى أنه لو كان التحليل الفني على درجة عالية من الدقة لحقق كثير من المحللين الفنيين الثراء الفاحش من خلال معرفة ما سيؤول إليه سوق الأسهم<sup>(١٤)</sup>.

ويرى بعض الخبراء أن افتقار التحليل الفني الذي يعتمد عليه غالبية المحللين للرؤى المستقبلية بجانب التركيز فقط على نتائج الحدث الفعلي وإغفال هذا التحليل عددا من العوامل الاقتصادية المهمة كالناتج المحلي الإجمالي أو الدين العام أو معدل البطالة أو التضخم يفقده معناه<sup>(١٥)</sup>.

## المبحث الثاني

### التحليل الاقتصادي لسوق المال السعودي والأطراف التي تحكم تعامله

#### أولاً : التحليل الاقتصادي للسوق :

إن دراسة ما يدور داخل سوق المال السعودي وكذلك الأطراف التي تحكم تعامله من وجهة النظر الاقتصادية وبرؤية تحليلية تمثل أهمية كبيرة قبل الدخول في دراسة أسباب الأزمة التي يمر بها هذا السوق وتأثيرها على الاقتصاد السعودي بوجه عام ، نظراً لما يترتب على هذه الدراسة من الإلمام الكبير بنقاط القوة والضعف في هذا السوق ، وكذلك دراسة السلوك الاقتصادي للمتعاملين في السوق من أفراد وشركات وهيئات وتأثير هذا السلوك على انتعاش أو كساد السوق أو حدوث بعض الأزمات العنيفة كالتي يمر بها هذا السوق .

والتي سنتناولها على النحو التالي :

١ - ارتفاع المؤشر العام لأسعار الأسهم لسوق المال السعودي من ٢٠٢٨ نقطة في عام ١٩٩٩م إلى حوالي ١٣٠٠٠ نقطة في سبتمبر ٢٠٠٥م وكان من أهم أسباب هذا الارتفاع :

- ارتفاع أرباح كثير من الشركات بالسوق .
- زيادة ثقة المتعاملين بالسوق المحلية .
- تراجع معدلات العائد على الودائع في البنوك .
- زيادة الوعي الاستثماري في الأوراق المالية وزيادة عدد المتعاملين بالسوق .
- عودة جزء من رؤوس الأموال الوطنية المستقرة في الخارج خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر والمضايقات التي تعرض لها المستثمرون السعوديون خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

٢ - تصدرت سوق الأسهم السعودية في عام ٢٠٠٣م أسواق الأسهم العربية المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي من حيث قيمة وعدد الأسهم

المتداولة والقيمة السوقية للأسهم المصدرة ، حيث بلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في المملكة نحو ٥٨٩.٩ بليون ريال (١٥٧٣ بليون دولار) مقارنة بمتوسط بلغ نحو ١٢٠.٨ بليون ريال (٣٢ بليون دولار) للدول العربية المشاركة في قاعدة البيانات، وشكلت القيمة السوقية للأسهم السعودية نحو ٤٣.٥٪ من إجمالي القيمة السوقية لأسهم الدول العربية<sup>(١٦)</sup>.

٣ - نتيجة لارتفاع المؤشر العام للأسعار بطريقة غير مبررة حوالي ٢٠٦٣٥ نقطة في يناير ٢٠٠٦م فقد ارتفعت القيمة السوقية لبعض أسهم الشركات الخاسرة مقارنة بالشركات التي حققت نتائج إيجابية .

٤ - زيادة نسبة السيولة في السوق السعودي أدت إلي ارتفاع حجم وقيمة التداولات اليومية في سوق الأسهم السعودي بمتوسط حوالي ٣٠ مليار ريال يومياً ، غلب على كثير من هذه التداولات طابع المضاربات السريعة وخاصة بالنسبة لأسهم الشركات الزراعية وبعض شركات الخدمات ، وقد انخفضت هذه القيمة عند الانخفاض الحاد للسوق لتصل إلي حوالي ٧ مليار ريال يومياً<sup>(١٧)</sup>.

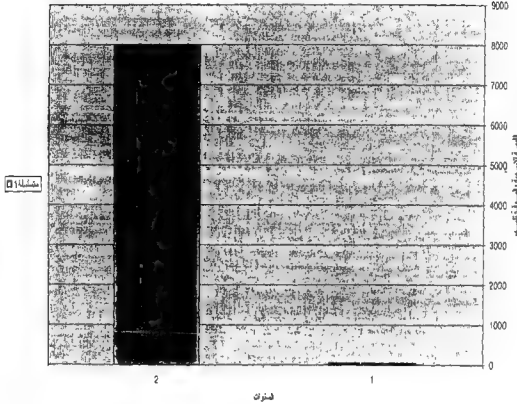
٥ - بلوغ قيمة أسهم بعض الشركات إلى أرقام فلكية فعلى سبيل المثال بلغ قيمة سهم شركة المصافي حوالي ٨٠٠٠ ريال وهو ما يمثل ١٦٠ ضعف القيمة الاسمية للسهم<sup>(١٨)</sup> ، والشكل التالي يوضح ذلك .



## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

القيمة الاسمية والقيمة لسهم شركة المعنفى



شكل (٣)

حيث يشير العمود رقم (١) إلى القيمة الاسمية ، والعمود رقم (٢) إلى القيمة السوقية

٦ . ظاهرة الإشاعات في سوق المال السعودي والتي تحرك قيمة أسهم الشركات صعوداً أو هبوطاً وبالتالي التأثير في مؤشر السوق حيث يوجد الكثير من المواقع والمنشآت على شبكة الإنترنت التي تعطي نصائح يومية للمتعاملين بالشراء والبيع ، ويغلب على من يعمل بهذه المواقع أنهم من غير المتخصصين وبعضهم من المضاربين والمتعاملين بالسوق والذين يسربون نصائح ومعلومات غير صحيحة تتفق ومصالحهم .

٧ - ارتفاع القيمة السوقية لأسهم بعض الشركات ، فبمجرد دخول هذه الشركات سوق المال بلغت القيمة السوقية لأسهمها أكثر من عشرة أضعاف القيمة الاسمية قبل أن تزاوِل هذه الشركات نشاطها . فعلى سبيل المثال بلغ قيمة سهم بنك البلاد أكثر من ٦٠٠ ريال مع العلم بأن القيمة الاسمية لهذا السهم هي ٥٠ ريال .

٨ - ملكية الدولة لكثير من أسهم الشركات الكبيرة مثل سابك والكهرباء والاتصالات وبعض البنوك وكذلك شركات الأسمنت يؤثر على المعروض من الأسهم .

٩ - قلة عدد الشركات المدرجة بسوق المال السعودي نسبياً (عدد الشركات السعودية ٨٦ شركة) ، إذا ما قيسَت بحجم السيولة المتاحة في السوق ، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى ارتفاع بعض أسهم الشركات بطريقة مبالغ فيها ، ومن المعروف من أهم المعايير التي تؤخذ في الاعتبار عند الحكم على مدى استقرار أداء سوق ما أو مدى نضجه وعمقه هو عدد الشركات المدرجة وقدرة كل شركة على التأثير في المؤشر<sup>(١٩)</sup> . ولذلك فإنه على الرغم من النمو الهائل في الأسواق المالية في الصين فإنها ما زالت تفتقد إلى العمق<sup>(٢٠)</sup> .

١٠ - ارتفاع أسهم كثير من الشركات بالسوق لمجرد وجود بعض المحفزات مثل إعلان القوائم المالية أو زيادة رأس المال أو الإعلان عن دخول الشركة في مناقصة للحصول على ترخيص نشاط آخر أو مزاوله نفس النشاط في منطقة أخرى ( بنسب مبالغ فيها ) فمثلاً بلغت الزيادة في ارتفاع الأسعار في الأسهم أكبر من الزيادة في زيادة رأس المال في بعض الشركات .

١١ - وجود الكثير من شركات إدارة المحافظ المالية النظامية وغير النظامية والتي تدبر أموالاً كبيرة قدرت بعشرات المليارات لصالح المواطنين يتركز نشاط الكثير منها في المضاربات العشوائية .

١٢ - قيام البنوك السعودية بإدارة الكثير من المحافظ المالية في الأسهم السعودية لحسابها وحساب الغير .

١٢ - بلغت عدد المحافظ المالية في السوق أكثر من ٣ مليون محفظة نتيجة دخول عدد كبير من المواطنين لسوق المال وقيام الكثير منهم ببيع ممتلكاتهم (منازلهم وسياراتهم) واستثمارها في سوق الأسهم .

١٤ - السوق المالية السعودية سوق محلية إقليمية ولم تخرج إلى النطاق العالمي ، وقد أظهرت الدراسات حاجة الأسواق المالية الخليجية ومنها السوق السعودي إلى الانفتاح عالمياً ، حيث أنه كلما كبرت الأسواق كبرت أحجامها المالية وبالتالي وجدت اهتماماً من المحافظ العالمية<sup>(١١)</sup> ، وقد أدت عولمة أسواق المال اليابانية إلى استقطاب أعداد كبيرة من المستثمرين الأجانب وزيادة نمو السوق<sup>(١٢)</sup> .

١٥ - يقسم علماء المملكة شركات المساهمة بالسوق السعودية من الناحية الشرعية إلى ثلاث فئات<sup>(١٣)</sup> ،

أ - الشركات المحرمة وعددها ( ٢٣ ) شركة أظهرت قوائمها لآخر فترة قروضا أو استثمارات محرمة تعد كبيرة بالنظر إلى موجودات الشركة ونشاطها فيحرم الشراء والبيع في هذه الشركات مطلقاً سواء كان الشخص مضارباً أو مستثمراً وهذه الشركات هي ( بنك سامبا - البنك العربي الوطني - البنك السعودي الهولندي - السعودي البريطاني - بنك الجزيرة - بنك الاستثمار - البنك السعودي الفرنسي - بنك الرياض - التعاونية للتأمين - تهامة للإعلان - التصنيع - المتطورة - جازان الزراعية - لاميانيت - النقل البحري - الكابلات - الإحساء للتنمية - الصادرات - الغاز - المجموعة السعودية - أسمنت القصيم - أسمنت الجنوبية - السيارات .

ب - الشركات النقية وعددها ( ٢٠ ) شركة وهي شركات لم يظهر في قوائمها المالية لآخر فترة أي نشاط محرم ، فيجوز شراء أسهمها سواء كان الشخص مضارباً أو مستثمراً ، وهذه الشركات هي ( بنك البلاد - الراجحي المصرفية - الصحراء للبتر وكيموايات - مكة للتعمير - طيبة - النقل الجماعي - اتحاد الاتصالات - اللجين - الجبس - فيبكو - الرياض للتعمير - القصيم الزراعية - نادك - تبوك

الزراعية - الجوف الزراعية - حائل الزراعية - مبرد - أسمنت ينبع - أسمنت العربية - الغذائية (وفرة) .

ج - الشركات المختطة وعددها ( ٣٢ ) شركة أنشطتها في أغراض مباحة لكن قوائمها المالية لأخر فترة لا تخلو من بعض المعاملات غير النقية اليسيرة التي لا تعد من نشاط الشركة وإنما هي طارئة عليها ، ولا تزيد نسبة الإيرادات المتحققة لها على ٥٪ من أرباح الشركة ، وبحسب الفتوى فمن الورع تجنب هذه الشركات إذ أنها من المشتبهات ، وتوضح الفتوى فيها أن لا يخرج في شراء أو بيع أسهمها سواء كان للمضارب أو للمستثمر بشرط أن يكون غير راضي بما فيها من الحرام ولو كان قليلاً ، ويجب على المساهم أن يتخلص من هذه النسبة المحرمة بإخراج ٥٪ من الأرباح السنوية الموزعة وصرفها في المشاريع الخيرية كجمعيات البر وغيرها بنية التخلص منها ، أما الأرباح الناتجة عن بيع الأسهم فلا يجب إخراج شيء منها ، وهذه الشركات هي ( سابك - سافكو - المصافي - الخزف - صافولا - الدوائية - صدق - زجاج - سيسكو - أنابيب - نماء - كيميائية - الزامل - أسمنت اليمامة - أسمنت السعودية - أسمنت الشرقية - أسمنت تبوك - الفنادق - العقازية - المواشي - عسير - الباحة - ثمار - شمس - قتيحي - جرير - الكهرباء - الاتصالات - الأسماك - الشرقية الزراعية - بيشة ) .

هذا وتتواصل الفتوى عند دخول أية شركة جديدة إلى السوق وتصنيفها من حيث النقاء والاختلاط والمحرمة . وقد أدت هذه الفتاوى الشرعية من وجهة نظر الباحث إلى إحداث تأثيرات كبيرة في السوق حيث أن نسبة ما يستندون إلى الفتوى من المستثمرين والمتعاملين في السوق تصل إلى حوالي ٦٠٪ طبقاً لإحدى التقديرات<sup>(٢٦)</sup> ، وتسهم هذه التأثيرات في زيادة الطلب لشريحة كبيرة من المستثمرين على الأسهم النقية ، كما قامت بعض البنوك السعودية بفتح صناديق استثمارية خاصة بالاستثمار في الأسهم النقية (مثل صندوق أصايل المدار في بنك البلاد ، والنقاء المبارك في البنك العربي ، الرائد في بنك سامبا ، وصندوق الطيبات

للأسهم السعودية ببنك الجزيرة ، وصندوق الراجحي للأسهم ) ، وتخضع جميع هذه الصناديق للرقابة الشرعية .

ويرى بعض علماء الاقتصاد الإسلامي أن الآلية التي تدار بها سوق المال السعودي تعاني من إشكالات شرعية تدور حول الربا الذي تتمول به بعض الشركات المساهمة المسجلة في السوق ، وكذلك الفرر الفاحش الذي يكتنف السوق مع ما فيها من احتكار للمعلومات ، أي أن هناك إشكالات في آلية السوق ولهذا كثيراً ما يتردد السؤال عن سر صعود وهبوط أسعار الأوراق المالية (الأسهم) من لحظة لأخرى رغم عدم تغير الظروف الاقتصادية أو المراكز المالية الحقيقية للشركات التي يجري التعامل مع أسهمها ، بل ويزداد السؤال إلحاحاً عند البعض عن الأرباح المتعاظمة في السوق الناتجة عن تفاعل قوي العرض والطلب كيف نتجت ومن الراح ومن الخاسر بين لحظة وأخرى ، فهناك انقسام في العلاقة بين الأصول المادية المملوكة للمشروع والتي تمثل أصل الثروة وبين الأصول المالية التي تباع وتشترى في السوق وتمثل حقوقاً على هذه الثروة<sup>(١٥)</sup> .

هذا وتتضارب الفتاوى الخاصة بشرعية التعامل في بعض الأسهم في السوق ، وقد أرجع البعض هذا التضارب إلى عدم إلمام كثير من الذين يتناولون الإفتاء في الأمور الاقتصادية والمالية الضرورية للقيام بذلك<sup>(١٦)</sup> .

ثانياً: أهم الأطراف التي تحكم عمل سوق المال السعودي :

إن الفهم الدقيق لما يجري في سوق المال السعودي يتطلب استعراضاً وتحليلاً لأهم الأطراف المشاركة في منظومة السوق ، والتي يكون لها دور كبير في التأثير على أداءه الاقتصادي والمالي ، ومن أهم هذه الأطراف :

#### ١ - هيئة سوق المال السعودي :

وهي الجهة المسئولة عن مراقبة ومتابعة السوق المالي بالمملكة ، ومنع التلاعب به ، وفرض الجزاءات وإصدار اللوائح من أجل حماية المتعاملين بالسوق بما

فيهم صفار المستثمرين والذين ينقصهم الوعي والإلمام الكافي بثقافة التعامل في الأسواق المالية ، وبحق للهيئة طبقاً للنظام إيقاف أي متعامل يحاول التأثير في السوق بطرق غير مشروعة وإحالة التحقيق ، كما يحق للهيئة رفع أو خفض نسبة التذبذب في السوق ، ونظراً للأهمية الكبيرة لهذه الهيئة وما تلعبه من دور كبير في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فإن رئيس الهيئة يتبع مباشرة الديوان الملكي ، وقد تعرضت الهيئة منذ بداية الأزمة لانتقادات شديدة من جميع الجهات أدت إلى استقالة رئيس الهيئة وتعيين رئيس جديد لها .

وتؤكد كثير من الدراسات <sup>(١٧)</sup> ، أن هيئات سوق المال بدول الخليج عموماً تعاني من :

- ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية المتمثل أساساً في غياب الاستقلال الإداري .
- قلة الإصلاحات المخولة لهذه الأسواق .
- افتقارها إلى أدوات الرقابة التي تساعد على إدارة الأسواق المالية .
- غياب المؤسسات المساندة مثل الشركات صانعة الأسواق ومؤسسات الحفظ والإيداع المركزي وشركات التسوية والمقاصة وشركات الترويج وضمان الاكتتاب .

## ٢ - مؤسسة النقد العربي السعودي ( ساما ) :

تعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تدير السياسة النقدية في المملكة من أهم الجهات التي لها تأثير كبير على سوق المال السعودي ، حيث أنها تستطيع من خلال المهام التي تقوم بها إحداث تأثيرات كبيرة على أداء الاقتصاد على (المستوى الكلي) ، ومن أهم السياسات التي تستطيع مؤسسة النقد التأثير بها على استقرار سوق المال السعودي هي :

- تحديد معدل سعر الفائدة السائد في السوق وغالباً ما يتغير طبقاً للتغيرات العالمية في سعر الفائدة على الدولار واليورو .

## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

- الرقابة النوعية على مجالات الائتمان ، وتشمل تشجيع أو تقييد نشاط اقتصادي معين والتي من بينها الائتمان الممنوح لشراء الأسهم والمتاجرة بها .
- الترخيص بإنشاء الصناديق الاستثمارية وخاصة المتعلقة بالاستثمار والمتاجرة في الأسهم المحلية .
- الترخيص للبنوك المحلية بالقيام بدور الوسيط في عمليات شراء وبيع الأسهم للعملاء نظير عمولة معينة .

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في مواجهة الأزمات التي تصيب أسواق المال فإنه يجب أن نشير إلى ما قام به البنك المركزي الياباني في مواجهة أزمة سوق المال في نهاية التسعينات عن طريق مراقبته الدقيقة للائتمان والسياسة النقدية ، وكذلك الإصلاحات الهيكلية التي أدخلها على نظام البنوك والتي حققت نتائج جيدة <sup>(٢٨)</sup> .

### ٣ - البنوك المحلية :

تقوم جميع البنوك التجارية بالملكة بدور الوسيط بين البائع والمشتري وذلك بتنفيذ أوامر البيع والشراء ، وكذلك إدارة المحافظ المالية الخاصة بالعملاء نظير عمولة تتقاضاها وهي ٢٥ ريال لكل ١٠,٠٠٠ ريال <sup>(٢٩)</sup> ، كما تقدم هذه البنوك القروض الخاصة بالمتاجرة في الأسهم «حسب شروط مؤسسة النقد العربي السعودي» ، وتتسم هذه الشروط بدرجة كبيرة من الإجحاف بحق العميل ، ففي حالة هبوط أسعار الأسهم المكونة لمحفظة العميل الذي يحصل على القرض يقوم البنك ببيع الأسهم وتسييل المحفظة فوراً دون الرجوع إلى العميل ، وقد أدت هذه العمليات إلى إفلاس عدد كبير من العملاء نظراً للانخفاض المستمر والحاد للسوق منذ ٢٥ فبراير ٢٠٠٦م كما انمكست هذه العمليات سلباً على السوق بزيادة المعروض من بعض الأسهم عند أسعار متدنية .

### ٤ - شركات إدارة المحافظ المالية الخاصة :

وقد نشأت هذه الشركات في ضوء الطفرة التي شهدتها السوق حتى فبراير

٢٠٠٦م، ومعظم هذه الشركات طبقاً للكثير من الدراسات هي شركات غير نظامية وقد استطاعت الحصول على مبالغ مالية كبيرة من المواطنين قدرت بمليارات الريالات لاستثمارها في مجال الأسهم .

ويتصف معظم العاملين بهذه الشركات بأنهم من غير المؤهلين والمتخصصين للقيام بمثل هذه الأعمال، وقد قامت الدولة بتوقيف عدد كبير من أصحاب هذه الشركات بعد امتناعهم من رد أموال المواطنين، وقد تراوحت نسبة الأرباح التي توزعها هذه الشركات شهرياً ما بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ .

#### ٥ - المستثمرون :

وهم الذين يشترون أسهم الشركات التي يعتقدون في نجاحها ومن ثم يخططون للاحتفاظ بهذه الأسهم لفترة طويلة (عادة ما تكون عاماً أو أكثر)، وعادة ما يتجاهل المستثمرون التقلبات اليومية لأسعار السوق، وإذا سارت الأمور على ما يرام فسوف يجدون أن قيمة استثماراتهم قد زادت بمرور الوقت . ويصنف معظم المستثمرين في السوق السعودي بأنهم من الجنسية السعودية والباقي من دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه ميزة كبيرة حيث أشارت كثير من الدراسات<sup>(٢٠)</sup>، إلى أن ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في دول جنوب شرق آسيا كان من أهم أسباب أزمة أسواق المال عام ١٩٩٧م بهذه الدول، حيث ركزت معظم الاستثمارات على الاستثمارات في المجالات غير المنتجة وغير الأخلاقية وهي تجارة العملات والمضاربة.

#### ٦ - المضاربون :

يمثل المضاربون بالسوق السعودي نسبة كبيرة من عدد المتعاملين (حوالي الثلث)، وهم يعتمدون على توقعات الأسعار بالنسبة لقرارات البيع والشراء والحصول على فروق الأسعار كربح، وغالباً ما يلجأ المضاربون إلى الشركات الصغيرة نسبياً وكذلك الشركات الخاسرة نظراً لسرعة تقلبات الأسعار بهذه الشركات، وغالباً ما يشار إلى المضاربين بالسوق السعودي بأنهم من أهم الأسباب



## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

الرئيسية المسببة لأزمة سوق المال ، وهذا ما دعا الخبراء إلى ضرورة توقف البنوك عن دعم عمليات المضاربة على أسهم ليست لها قيمة<sup>(٢١)</sup> .

### ٧ - مجالس إدارة الشركات المساهمة :

اتسمت البيانات والمعلومات والحسابات الختامية لبعض الشركات المساهمة في السوق السعودي بعدم الشفافية ، حيث أظهرت بعض هذه الشركات في نتائجها الأرباح غير التشغيلية والأرباح غير العادية والناجمة عن استثمارات هذه الشركات في بيع وشراء الأسهم على أنها أرباح تشغيلية ، كما احتسبت بعض الشركات الأموال الناجمة عن بيع أرض أو بعض الأصول ضمن أرباح الشركة مما أعطى الكثير من المتعاملين بأسهم هذه الشركات انطباعاً إيجابياً عكس الحقيقة ، ومن المعروف اقتصادياً أن الشفافية تلعب دوراً كبيراً في تنمية الأسواق المالية ، وعلى الرغم من أن السوق المالية في الصين تعتبر من أكبر الأسواق المالية في آسيا فإن نقص الشفافية التي تعاني منها الكثير من شركات السوق تحد من تطورها<sup>(٢٢)</sup> .

### ٨ - نظام التداول بالسوق :

تم تأسيس هذا النظام من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك في عام ٢٠٠١م وكان عدد المتداولين لا يتجاوز ٢٠٠ ألف متداول ، أما في عام ٢٠٠٦م فقد أظهرت الدراسات أن عدد المحافظ قد تجاوز ثلاثة ملايين محفظة<sup>(٢٣)</sup> ، مما أدى إلى ضغوط فنية على هذا النظام وقد أدى في كثير من الأوقات إلى تعطله مما دعا الكثير من المتعاملين بالسوق إلى المطالبة بإحداث ثورة تقنية في هذا النظام تتماشى مع التطور في الزيادة المطردة لعدد المتعاملين بالسوق .

### ٩ - صناع السوق :

وهم الصناديق والمؤسسات وتعد ضرورية لتفادي التقلبات الحادة التي يتعرض لها سوق المال ، ولكن المشكلة في السوق السعودي أنه لا يوجد حتى الآن صناع حقيقيين .

ويعتقد الباحث أن اختلاف الرؤى والأهداف والمصالح لهذه الأطراف يؤثر على ما يجري في السوق في اتجاهات مختلفة، ويؤدي في أحيان كثيرة إلى حدوث خسائر لطرف دون آخر، مما يؤدي إلى ردود أفعال سلبية واتهام الطرف الآخر بالمؤامرة، وهذا بدوره يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والأزمات بالسوق وخسارة اقتصادية لجميع الأطراف بل والمجتمع كله .

### المبحث الثالث

## أزمة سوق المال السعودي من وجهة النظر الاقتصادية « الأسباب - الآثار »

قبل استعراض أهم أسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة في سوق المال السعودي يجب أن نؤكد أداء أي سوق مالي في العالم يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية السائدة إيجاباً وسلباً ، كما أنه يتأثر داخلياً بعاملين هما في غاية الأهمية وهما : المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة والوضع السياسي القائم داخلياً ، والأداء الاقتصادي والمالي لشركات سوق المال . وهو ما سنتناوله على النحو التالي

أولاً: الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة عالمياً:

جميع دول العالم تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة عالمياً ومنها المملكة العربية السعودية سواء على مستوى الاقتصاد بوجه عام أو على سوق المال بوجه خاص ، ومن الصعب حساب مثل هذه التأثيرات بشكل دقيق ، غير أن تأثيرها غير المباشر يكون أكثر وضوحاً في مؤشرات الدولة الاقتصادية وكذلك في الأداء الاقتصادي للشركات ، ومن أهم المؤشرات العالمية التي يكون لها تأثير داخلي هي :

- أداء أسواق المال العالمية .
- معدلات الفائدة العالمية السائدة .
- أسعار الصرف الدولية .
- معدلات النمو الاقتصادي .
- السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والعمالة .
- معدلات التضخم .
- الحروب والصراعات السياسية .

ثانياً: المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي والوضع السياسي القائم:

تشير بعض الدراسات الدولية إلى منغوبة تفسير الأداء الإيجابي أو السلبي لأسواق الأوراق المالية ( المحلية ) في معظم البلدان النامية ، بالرجوع فقط إلى الأساسيات الاقتصادية الكلية والمؤسسية مثل : الاستقرار النقدي ، والتنمية الاقتصادية الشاملة ، والحجم الاقتصادي ، وسيادة القانون أو الإصلاحات ذات الصلة بسوق رأس المال <sup>(٢٤)</sup>.

فمثلاً كان لإجراء الإصلاحات ذات الصلة بسوق رأس المال في بعض البلدان تأثير إيجابي على تدويل شقوق الأوراق المالية أكبر من تأثيرها على نشاط سوق الأوراق المالية المحلية <sup>(٢٥)</sup>.

ومع ذلك تعتبر المؤشرات الكلية لاقتصاد الدولة المرآة التي تعكس القوة أو الضعف في أداء أي سوق مالي في العالم ، كما أنها تقيس مدى قدرة الدولة على الإدارة الاقتصادية بكفاءة ، وكذلك النجاح أو فشل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

وباستفراض أهم المؤشرات الاقتصادية لاقتصاد المملكة يلاحظ ما يلي <sup>(٢٦)</sup> :

- سجل الاقتصاد خلال العام ٢٠٠٥م أداءً جيداً إذ حقق ارتفاعاً بمعدل ٢٢٫٧٪ بالأسعار الجارية مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وحجم الإنتاج ، وبناءً على ذلك ومع توقع أن تشهد أسعار النفط المزيد من الارتفاع ليبلغ سعر خام برنت ٦٨ دولار للبرميل لعام ٢٠٠٦م .

ومما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار البترول له تأثير إيجابي قوي على أداء سوق الأسهم في البلدان المنتجة له ، فقد أكدت إحدى الدراسات أن ارتفاع أسعار البترول كان له تأثير كبير على سوق المال الروسي وذلك بزيادة عائدات السبوق بنسب مرتفعة <sup>(٢٧)</sup>.

- ينظر إلى الاقتصاد السعودي أنه يحافظ على زخم نموه المرتفع محققاً نتائج استثنائية هذا العام ، ويتوقع للنتائج المحلي للمملكة أن ينمو بمعدل ١٥٫٧٪

## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عيادل حميد يعقوب

مقارنة بالأسعار الجارية ليرتفع إلى ١٣٤٣ مليار ريال أي ما يعادل نمواً بمعدل ٦٪ بالأسعار الحقيقية <sup>(٣٨)</sup>.

أما معدل التضخم فقد بلغ في عام ٢٠٠٤ حوالي ١١٪، في حين بلغ هذا المعدل في منطقة الشرق الأوسط حوالي ٨٫٣٪، وفي وسط أوروبا ٧٫٧٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٢٫٧٪ <sup>(٣٩)</sup>.

وبالنسبة لمعدل دخل الفرد في المملكة فقد بلغ في عام ٢٠٠٤ حوالي ١١١٢٢ دولاراً ، ويعتبر متوسط دخل الفرد في المملكة من أكبر الدخول في العالم العربي بعد كل من قطر والإمارات والكويت والبحرين ، والتي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤٢٦٧٦، ٢٣٧٧١، ٢١٠٦٦، ١٥٦٢٦ دولاراً على التوالي <sup>(٤٠)</sup>.

وفيما يلي جدول بنمو الناتج المحلي السعودي بالأسعار الجارية لعامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ م :

نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية		
مليار ريال	٢٠٠٥ م	٢٠٠٦ م
الناتج المحلي الإجمالي	١,١٦٠	١,٣٤٣
معدل النمو	٢٣,٧	١٥,٧
تحليل الناتج المحلي الإجمالي		
غير النفطي	٥٩٢	٦٠٦
القطاع الحكومي	١٩٨,٣	٢٢٢
القطاع الخاص	١٦٧	٣٨٢
القطاع النفطي	٤٢٥	٧٢٦
رسوم الواردات	٥٥٨	١١
النمو القطاعي		
القطاع الحكومي	٧,٥	١١,٩
القطاع الخاص	٩,٧	٩,٨
إنتاج النفط الخام مليون برميل يومياً	٩,٤	٩,٤

المصدر مؤسسة النقد، العربي السعودي ، الرياض أكتوبر ٢٠٠٦ م .

وقد تزامن هذا الأداء الجيد للاقتصاد السعودي مع قيام المملكة بإصلاحات سياسية تمثلت في توسيع قاعدة الشورى وإجراء انتخابات مجالس بلدية لأول مرة في تاريخ المملكة.

ثالثاً: الأداء الاقتصادي للشركات السعودية في سوق المال:

يعكس أداء الشركات السعودية المدرجة في سوق الأسهم القوة الكامنة للاقتصاد السعودي المحلي ودعائمه المالية ، فقد نما إجمالي صافي الأرباح لهذه الشركات بنحو ٢٩٦٪ ، وبلغ صافي أرباح الشركات المدرجة للعام ٢٠٠٥ م حوالي ٦٥ بليون ريال مرتفعاً بنحو ٤٤٪ عن العام السابق ٢٠٠٤ م ، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي ٨٥ بليون ريال لعام ٢٠٠٦ م<sup>(٤١)</sup> .

وتتمثل المقدرة الأساسية للشركات المدرجة في السوق في الملاءة المالية وسعة بنيتها الداخلية لتمويل نفقات رأس المال ، كذلك فقد استمرت حقوق الملكية بالارتفاع بمعدل ١٢٥٪ سنوياً خلال السنوات الست الماضية وحتى منتصف ٢٠٠٦ م في الوقت الذي انخفضت فيه المديونية إلى رأس المال من ١٩٧٪ إلى ١٠١٪ لنفس الفترة الزمنية المذكورة ، وبلغ الدين للشركات غير المصرفية المدرجة في السوق حوالي ٢٢٠ مليون ريال ممثلاً ٤٦٢٪ من كامل قروض البنوك لنفس الفترة ، وتقدر القيمة المضافة لإسهامات الشركات المدرجة بحوالي ١٥٪ من إجمالي الناتج القومي الإسمي لعام ٢٠٠٥ م إلى جانب الإسهامات غير المباشرة في خلق الأعمال والاستهلاك والاستثمار .

وبتحليل أداء القطاعات المختلفة للشركات المدرجة في سوق المال في عام ٢٠٠٥ م وهو العام الذي شهدت فيه السوق المالية طفرة غير مسبوقة يلاحظ ما يلي :

#### ١ - قطاع البنوك :

قامت المملكة العربية السعودية بإصلاحات هيكلية في قطاع البنوك ، كما قامت بدور كبير في تحرير هذا القطاع وأعطت الموافقة لعدد من البنوك العربية

والأجنبية لممارسة نشاطها في المملكة، نظراً لجاذبية السوق المصرفي السعودي، ومن هذه البنوك بنك الخليج الدولي، بنك الإمارات، البنك الوطني الكويتي، بنك البحرين الوطني، وديتشه بنك، وجي بي مورغان .. وغيرها<sup>(٤٢)</sup>.

أما من حيث أداء هذا القطاع فقد انعكست النتائج المالية المتباينة للبنوك على أداء أسهمها، فقد سجلت جميع البنوك نسب متفاوتة في أرباحها السنوية لعام ٢٠٠٥م، في حين أن الأرباح الربع سنوية لعدد من البنوك قد سجلت تراجعاً، حيث تراجعت أرباح كل من البنك العربي وسامبا وساب في الربع الرابع ٢٠٠٥م بنسبة ٢٠٪، ١٥٪، ٦٪ على التوالي مقارنة بالربع الثالث ٢٠٠٥م، في المقابل حقق سهم الراجحي أفضل أداء في القطاع مدفوعاً بتسجيل الشركة لأعلى نمو في الأرباح السنوية بين البنوك بنسبة ٩٢٪ ليندفع سهم الشركة نحو صعود حاد أدى إلى تضخم مكرر ربحية السهم ٥٥ مكرر، وقد أنهى مؤشر القطاع أداءه لشهر يناير ٢٠٠٦م بارتفاع نسبة ٩٪ عن شهر ديسمبر ٢٠٠٥م، بينما بلغت قيمة تداول القطاع ٢١ بليون ريال مقابل ٢٢ بليون ريال للشهر الماضي.

## ٢ - قطاع الصناعة :

وهو أكبر قطاع في السوق السعودي، فقد أندفع سهم شركة (سابك) وهي إحدى الشركات القيادية، وكذلك شركات المؤشر صعوداً حاداً متأثراً بتحقيق الشركة لأعلى أرباح سنوية في تاريخها بلغت ١٩ مليار ريال، وهي أعلى بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٤م، إلا أن أرباح الشركة للربع الرابع ٢٠٠٥م تراجعت بنسبة ٧٪ مقارنة بالربع الثالث ٢٠٠٥م، وما زالت أسهم المضاربة تواصل صعودها الحاد وسط استمرار عمليات التفرير بأدائها وتأثر المستثمرين بالأرباح السنوية التي حققها عدد من هذه الشركات نتيجة الاستثمار في الأسهم ونشاطات أخرى، وقد أنهى مؤشر القطاع أدائه بارتفاع نسبته ١٣٪ يناير ٢٠٠٦م، في حين بلغت تداولات هذا الشهر ٢٥٢ بليون ريال مقابل ٢٥٧ بليون ريال للشهر الماضي.

### ٣ - قطاع الأسمنت:

واصلت أسهم شركات الأسمنت ارتفاعها متأثرة بنتائجها المالية للعام ٢٠٠٥م، حيث سجلت جميعها نمواً في الأرباح مقارنة بالعام ٢٠٠٤م باستثناء أسمنت اليمامة حيث سجلت تراجعاً في أرباحها السنوية بنسبة ٨٪، إلا أنها الشركة الوحيدة في هذا القطاع التي سجلت نمواً في الأرباح في الربع الرابع ونسبة ١٦٪ مقارنة بالربع الثالث، وقد ارتفع مؤشر القطاع بنسبة ١٥٪ بينما ارتفعت قيمة تداولاته إلى ٤١ بليون ريال يناير ٢٠٠٦م مقابل ٤٠ بليون ريال في الشهر الماضي.

### ٤ - قطاع الخدمات:

دائماً ما يشار إلى كثير من شركات هذا القطاع بأنها شركات مضاربة بالسوق السعودي، فقد واصلت غالبية أسهم شركات الخدمات صعودها غير المبني على أي أسس استثمارية وسط استمرار عمليات المضاربة عليها، فقد جاءت النتائج المالية للعديد من هذه الشركات سلبية، وعلى سبيل المثال الباحة للتنمية حيث حقق سهمها أعلى ارتفاع في القطاع في حين أن الشركة قد سجلت ارتفاعاً في خسائرها للعام ٢٠٠٥م بنسبة ١٠٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٤م، وارتفاعاً في خسائرها للربع الرابع ٢٠٠٥م بنسبة ١٨٪ مقارنة بالربع الثالث ٢٠٠٥م، هذا وقد ارتفع مؤشر القطاع بنسبة ٨٪، بينما بلغت قيمة التداول ١٦٦ بليون ريال في يناير ٢٠٠٦م مقابل ١٧٨ بليون ريال للشهر الذي قبله.

ويلاحظ أن عدد الشركات الخاسرة خلال عام ٢٠٠٥م استمر عند ثلاث شركات هي: الباحة، المواشي المكيرش، وشمس، في حين حققت شركات القطاع الباقية أرباحاً في السوق وهو وضع يختلف عن الفترات السابقة، كما أن نمو الإيرادات السنوية عام ٢٠٠٥م مقارنة بعام ٢٠٠٤م كان إيجابياً في إحدى عشر شركة، وسالباً في سبع شركات، وكذلك نجد أن الربح نما إيجابياً في ثلاث عشرة شركة وسلباً في خمس شركات، وهذا الوضع يعكس تحسن أداء الشركات وانضباط بعضها في تحقيق الأهداف المخطط لها<sup>(٤٢)</sup>.



#### ٥ - قطاع الكهرباء :

استمر أداء الشركة السعودية للكهرباء في التذبذب وسط تراجع ملحوظ في إقبال المستثمرين عليها إثر تسجيل الشركة لخسائر في الربع الرابع ٢٠٠٥م قدرت بنحو ٢٨١ مليون ريال مقارنة بخسائر قدرها ٩٩ مليون ريال في الفترة المقابلة من العام الماضي ، في حين أن الأرباح السنوية للشركة قد سجلت ارتفاعاً بنسبة ١٤٪ مقارنة بالعام الماضي ، هذا وقد أنهى سهم الشركة أداؤه لشهر يناير بتراجع بنسبة ٢٢٪ ، في حين انخفضت تداولاته إلى ١٩ بليون ريال مقابل ٢٩ بليون ريال في الشهر السابق .

#### ٦ - قطاع الزراعة :

سجلت أسهم الزراعة ارتفاعات حادة هي الأعلى في السوق وسط ازدياد حدة المضاربة عليها ، ليسجل بذلك مؤشر القطاع ارتفاعاً حاداً بنسبة ٢٣٪ ، بينما بلغت قيمة التداولات نحو ٨٢ بليون ريال مقابل ٧٨ بليون ريال للشهر الماضي ٢٠٠٥م .

#### ٧ - قطاع الاتصالات :

يضم هذا القطاع شركتين هما : الاتصالات السعودية ، واتحاد الاتصالات (موبايلي) ، فقد ارتفع سهم شركة الاتصالات السعودية بشكل حاد مدفوعاً بإعلان الشركة لنتائجها المالية لعام ٢٠٠٥م والتي سجلت خلالها ارتفاعاً في أرباحها السنوية بنسبة ٣٤٪ مقارنة بالعام السابق ، وكذلك استقرار في أرباحها الربع سنوية دون تراجع عن الربع الثالث ٢٠٠٥م ، مما يعكس قوة الشركة التنافسية وقدرتها على استقطاب عملاء جدد بعد أن أعلنت عن وصول عدد مشتركها في (الجوال) إلى (١١) مليون عميل ، في المقابل استطاعت موبايلي أن تخفف خسائرها الربع سنوية لتصل إلى ثلاثة ملايين ريال في الربع الرابع ٢٠٠٥م مقارنة بخسائر قدرها ١٦٦ مليون ريال في الربع الثالث ٢٠٠٥م ، وبلغ إجمالي خسائرها المعلنة نحو

مليار ريال، وقد ارتفع مؤشر القطاع بنسبة ٢٢٪، كما ارتفعت قيمة التداولات لتصل إلى ٤١ بليون ريال مقابل ٢٨ بليون ريال في الشهر الماضي .

#### ٨ - قطاع التأمين :

ويضم هذا القطاع شركة واحدة هي التعاونية للتأمين ، فقد اندفع سهم التعاونية للتأمين نحو صعود خاد بلغت نسبته ١٧٪ لينتهي بذلك تذبذباته الضعيفة على مدى الشهرين السابقين ، وقد أعلنت الشركة عن تحقيقها أرباح للعام ٢٠٠٥ م بلغت ٨٦٢ مليون ريال وهي أعلى بنسبة ٦٧٪ عن أرباح ٢٠٠٤ م ، أما قيمة تداولات أسهم الشركة فقد بلغت نحو ٦ بليون ريال مقابل ٢ بليون ريال للشهر السابق .

وبعد هذا التحليل لشركات سوق المال السعودي نلاحظ ما يلي:

١ - تميزت معظم قطاعات سوق المال السعودي بالأداء الاقتصادي والمالي الجيد وخاصة في قطاعات الصناعة والبنوك والأسمنت والاتصالات .

٢ - أتسمت الكثير من شركات قطاع الخدمات وكذلك شركات قطاع الزراعة بالأداء الاقتصادي والمالي السليبي نتيجة وجود خلل هيكلي بهذه الشركات وضعف مستوى الإدارة .

٣ - بتطبيق نظريتي الميزة النسبية والتنافسية على الشركات السعودية بسوق المال نجد أن الشركات العاملة في مجال البترول والبتروكيماويات والصناعات المرتبطة بها هي أفضل الشركات مستقبلاً، حيث أن هذه الشركات لها مكائنها على المستوى القومي وكذلك لها فرصة للتوسع والنمو محلياً وعالمياً، ومن أهم هذه الشركات : سابك - المصافي - البتر وكيماويات .. وغيرها . ثم شركات الاتصالات نتيجة للطلب المتزايد على خدماتها وخاصة في ظل توجه القطاعات الاقتصادية والحكومية والخدمية بالملكة نحو الاقتصاد الرقمي ، ثم شركات الأسمنت حيث تشير الدراسات<sup>(١١)</sup>، إلى زيادة نمو الطلب المتوقع على الأسمنت نتيجة للطفرة العمرانية في المملكة ودول الخليج وكذلك قطاع البنوك، حيث

## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

تواصل الأداء الجيد للبنوك التجارية ويتبين ذلك من خلال اتساع نشاطها العام وتعزيز مراكزها المالية ونمو الودائع وارتفاع الأرباح بها .

٤ - بالنسبة لقطاع الكهرباء يمكن الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بتحول قطاع الكهرباء من الاحتكار إلى المنافسة ، وجعل أقسام التوليد والنقل والتوزيع أقسام مستقلة لزيادة حدة المنافسة ، وقد أدت هذه الطريقة إلى انخفاض كبير لتكاليف الإنتاج ، وكذلك زيادة جاذبية هذه الشركات في الأسواق المالية الأمريكية<sup>(٤٥)</sup> .

وبعد هذا التحليل يلاحظ أن المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي كانت مؤشرات إيجابية صاحبها استقرار سياسي ، أما أداء الشركات السعودية العاملة بسوق المال فقد كان الأداء جيداً بصفة عامة ، والسؤال الذي يطرح نفسه : لماذا حدثت الأزمة العنيفة بسوق المال ؟ وهذا ما سنحاول أن نجيب عليه في دراسة أسباب الأزمة .

رابعاً: أسباب أزمة سوق المال السعودي من وجهة النظرية الاقتصادية:

يتعرض أي سوق مالي بالعالم في أحيان كثيرة وعلى فترات من الزمن لحالات من التراجع يطلق عليها الخبراء في أسواق المال بعمليات جني الأرباح ، وتتراوح نسبة الهبوط في مثل هذه الحالة من ( ٥٪ إلى ١٠٪ ) ، أما إذا زادت نسبة الهبوط إلى حوالي ١٥٪ فيطلق عليها عمليات تصحيح بالسوق ، وقد تصل هذه النسبة إلى ٢٥٪ إذا كان التصحيح حاداً ، وغالباً ما تكون المدة الزمنية لحالات جني الأرباح والتصحيح قصيرة نسبياً ، فهي في الغالب من يوم إلى أسبوعين على أكبر تقدير ، كما أن هذا الهبوط يطول معظم شركات السوق .

ولكن عندما يهوي مؤشر الأسعار بالسوق إلى أكثر من ٥٠٪ في أقل من خمسة شهور ، ويصاحب هذا الهبوط الحاد هبوطاً للشركات القيادية بالسوق والمكونة لمؤشر أسعار السوق ، إضافة إلى انهيار سعري لمعظم شركات السوق

المكونة للقطاعات المختلفة به ، فهذا ما يطلق عليه الكثيرون من المتخصصين والخبراء بـ (انهيار السوق) ، وهو ما حدث بالسوق السعودي ابتداءً من ٢٥ فبراير ٢٠٠٦م لتبلغ نسبة الهبوط حتى ٣ ديسمبر ٢٠٠٦م حوالي ٦٠٪ ، ولا زالت نتائجه السلبية تطل على المتعاملين بالسوق حتى الآن .

ولذلك فإن دراسة هذه الأزمة وتحليل أسبابها مهمة لتفادي حدوث مثل هذه الأزمات في السوق السعودية والأسواق الخليجية والعربية مستقبلاً ، وعلى ذلك فإننا سنستعرض لأهم الأسباب التي أدت إلى أزمة سوق المال السعودي على النحو التالي

#### ١ - نظرية المؤامرة :

يمتد كثير من الاقتصاديين والخبراء والمحللين أن أزمة سوق المال السعودي هي أزمة مفتعلة ، فبعد عودة مئات المليارات من الدولارات من الأموال العربية المهاجرة للخارج بعد أحداث ١١ سبتمبر خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية إلى موطنها الأصلي في دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية ودخول نسبة كبيرة من هذه الأموال مجال الاستثمار في الأسواق المالية بهذه الدول ، ولما كانت منطقة الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية تمثّل بثروتها البترولية بعداً استراتيجياً للدول الصناعية ، وخوف هذه الدول من حدوث طفرة اقتصادية تغير من ميزان القوى في المنطقة لمصلحة البلدان العربية أمام إسرائيل ، فقد تدخلت هذه الدول وبطريق غير مباشر لاقترال هذه الأزمة ، ومن أهم الآليات التي تم استخدامها تأكيد أخبار مدسوسة في كثير من وسائل الإعلام الغربية عن قرب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضرب المفاعلات النووية في إيران وإحداث حالة فوضى في المنطقة ، وقد ترتب على هذه الأخبار الانهيار الذي حدث بالسوق .

## ٢ - أسباب هيكلية بأسواق المال:

يرى كثير من المتخصصين أن هناك أسباباً هيكلية بالأسواق المالية الخليجية بصفة عامة ، والسوق المالي السعودي بصفة خاصة تفسر الهبوط الحاد في مؤشر السوق ومن أهمها<sup>(٤٦)</sup> :

أ - ارتفاع أسعار الفائدة .

ب - كثرة الاكتتابات الأولية .

ج - الارتفاع غير المبرر لأسهم الكثير من الشركات .

والتي يمكن تناولها على النحو التالي :

أ - ارتفاع أسعار الفائدة :

تتأثر أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية بقرارات البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية برفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي نتيجة لارتباط الريال السعودي كغيره من العملات الخليجية بالدولار الأمريكي ، نظراً للتشابكات الاقتصادية القائمة بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد قام البنك الفيدرالي الأمريكي في الفترة الماضية برفع سعر الفائدة لمحاربة بعض مظاهر التضخم ، وقد قامت البنوك التجارية في المملكة بدورها برفع سعر الفائدة إلى ٢.٥٪ على الودائع و ٥٪ على الودائع الكبيرة ذات الأمد الطويل ، وعلى الفور قام الكثير من المستثمرين في أسواق المال بتسييل جانب من الأصول التي في حوزتهم «الأسهم» ، وإيداعها في البنوك كجزء من سياسة تنويع الأدوات الاستثمارية ، مما أدى إلى زيادة المعروض من الأسهم وزيادة الضغوط على سوق المال.

هذا وقد كان لانخفاض أسعار الفائدة في إنجلترا في عام ١٩٩٣ م وتدهور قيمة الجنيه الإسترليني أثره في نهوض شركات التصدير والتعاش سوق المال<sup>(٤٧)</sup>

## ب - كثرة الاكتتابات الأولية:

أسهمت ظاهرة الاكتتابات الأولية في قيام بعض المستثمرين باتخاذ قرارات مثل تغيير مكونات محافظهم الاستثمارية ، الأمر الذي أسهم في التأثير على حركتي البيع والشراء في الأسواق المالية ، وبالتالي خلق حالة من عدم الاستقرار داخل السوق المالي ، ويعتبر البعض أن استحواذ المؤسسات المالية المرتبة لعمليات الاكتتابات على ودائع ضخمة من دون تكلفة ولفترة غير قصيرة تمتد إلى عدة أسابيع وربما فجحت بعض هذه البنوك في توظيف جانب من أموال الاكتتابات لزيادة عائداتها خلال الفترة من تسلم المبالغ حتى تاريخ التخصيص .

هذا وتحمل المملكة العربية السعودية المركز الـ ١٨ عالمياً في حجم الاكتتاب بـ ١,٦٧٤ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٥ م ، والمرتبة العاشرة على أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا<sup>(٤٨)</sup> ، وقد شهدت المملكة في عام ٢٠٠٥ م طرح عدد من الشركات أسهمها للمواطنين ، ومن أهم هذه الشركات : سداككو ، المراعي ، التعاونية للتأمين ، وينساب ، بينما شهد العام ٢٠٠٦ م طرح أسهم شركات الدريس والمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية (إعمار)

## ج - الارتفاع غير المبرر لأسهم كثير من الشركات :

فقد ارتفعت أسهم كثير من الشركات بصورة مبالغ فيها ، فمثلاً ارتفع سهم شركة المصافي إلى ٨٠٠٠ ريال في حين أن قيمته الاسمية ٥٠ ريال ، وارتفع سهم الراجحي إلى أكثر ٣٣٠٠ ريال ، كذلك ارتفع سهم شركة بيشة الزراعية إلى أكثر من ٢٠٠٠ ريال ، مع ملاحظة أنها إحدى الشركات الخاسرة بقطاع الزراعة ، ولذلك كان من عدم المنطقي أن يستمر السوق في الصعود على أسس غير مبررة . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مكررات الربحية بمعظم شركات السوق مما يعطي انطباعاً بعدم جدوى الاستثمار في شركات السوق .

### ٣ - قرارات هيئة سوق المال:

يعتقد الكثير أن القرارات التي صدرت من هيئة سوق المال في فبراير ٢٠٠٦م قد ساعدت على تعميق هذه الأزمة وأدت إلى اهتزاز ثقة المتعاملين بالسوق ومن أهم هذه القرارات :

- أ - إلغاء التعامل بوحدة أرباع الريال .
- ب - الحد من نسبة التذبذب اليومي من ١٠٪ إلى ٥٪ .
- ج - منع إدخال أوامر البيع لأكثر من يوم واحد .
- د - الإعلان عن إيقاف بعض المضاربين .

وبتحليل هذه القرارات وتأثيرها على السوق نلاحظ ما يلي :

- أن إلغاء وحدة أرباع الريال قد طبق على كافة الشركات بجميع القطاعات ونجد أن أفضل من استفاد منه شركتي المواشي والكهرباء فمضارب المواشي لكي يرتفع ١٠٪ في يوم يواجه مقاومة عند أربعين محطة سعرية وعند الإلغاء أصبحت عشر محطات فقط وقد أدى هذا إلى تضاعف سعرها ثلاث مرات .
- أما الحد من نسبة التذبذب من ١٠٪ إلى ٥٪ فهو من وجهة نظر الكثير يتعارض مع أساسيات السوق الحر وقواعد العرض والطلب ، وبالتالي سيحد من حرية السوق في تحديد سعر السهم ، كما أن هذا يتعارض مع أنظمة منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى تحرير الأسواق .

ويختلف الباحث مع هذا الرأي ويرى أن هذا القرار كان لمصلحة المتداولين وحمايتهم من نتائج الهبوط المستمر للسوق ، ولكن كان يمكن للهيئة أن تطبق هذا القرار على الشركات الأخذ أسعارها في الارتفاع بدون أسباب تكرر ذلك .

- بالنسبة لمنع إدخال أوامر البيع والشراء لأكثر من يوم واحد عن طريق الإنترنت ، فقد أدى هذا القرار ولو جزئياً إلى تقليص دور المستثمرين والمضاربين الموسمين من لعب دور هام في عمق السوق ، فهؤلاء عادة ما يقتنصون فرص البيع والشراء عند نقاط المقاومة والدعم عندما يتاح ذلك .

- أما الإعلان عن إيقاف بعض المضاربين في شركات بعينها ، فقد كانت الهيئة غير موفقة في التوقيت في وقت يتعرض فيه السوق لأزمة كبيرة ، مما يؤدي إلى انتكاسة كبيرة في السوق ، وكان يجب على الهيئة أن تدعم السوق بمحفزات معنوية تساعد في وقف نزيف الانهيار .

#### ٤ - الأعطال التقنية التي حدثت في نظام ( تداول )

أثرت الأعطال المتكررة في نظام تداول وهو النظام الخاص بسوق المال السعودي على عمليات البيع والشراء وكذلك تعطل أنظمة البنوك عن العمل ، مما أحدث اختلالاً كبيراً في عمليات العرض والطلب والتي أدت الى هبوط أسعار الكثير من الأسهم وبالتالي المزيد من هبوط السوق .

#### ٥ - يُذهر كبار المضاربين ، :

أشارت بعض الدراسات إلى أن تكتل المضاربين بالسوق السعودي « كبار المضاربين » ، واحتجاجهم على قرارات هيئة السوق ، قد أحدث هبوطاً في السوق عن طريق عدم الشراء وبيع الأسهم المملوكة لهم بأسعار أقل .

ويرى الباحث أن هذا الكلام غير دقيق ، فسوق المال السعودي والذي يصنف بأنه أكبر أسواق المنطقة والشرق الأوسط لا يستطيع أي عدد كان من المضاربين أن يؤثر في جميع شركات السوق ، مع العلم بأنه يمكن التأثير فقط وبشكل محدود على بعض الشركات الصغيرة في قطاعي الزراعة والخدمات ، كما انه من غير المنطقي أن يجتمع جميع المضاربين في وقت ومكان واحد .

#### ٦ - الشائعات الكاذبة :

ساهمت الشائعات والتي تصنف بالكاذبة من بعض الصحف والإنترنت والتي كانت تركز على إعطاء نصائح وتحليلات غير صحيحة تنصب أهدافها على رفع أسعار بعض الأسهم لصالح مجموعة من المتعاملين على التأثير السلبي في أداء السوق .



## ٧ - الأسباب النفسية :

فقد أدى الانخفاض اليومي المستمر في أسعار الأسهم إلى هز ثقة المتعاملين في السوق من المضاربين والمستثمرين واندفاعهم نحو البيع ، وقد نتج عن ذلك زيادة المعروض من الأسهم وتدني مستوى الطلب مما أدى إلى مزيد من الانخفاضات .

## ٨ - صناديق البنوك للاستثمار في الأسهم :

تتمتع المملكة العربية السعودية بأكبر نشاط لصناديق الاستثمار في العالم الإسلامي ، إذ ارتفع عدد الصناديق إلى ١٩٩ صندوقاً في عام ٢٠٠٥م مقارنة بـ ١٨٨ صندوقاً في عام ٢٠٠٤م ، ١٧٠ صندوقاً في عام ٢٠٠٣م ، كما وصل عدد المستثمرين في ٢٠٠٥م إلى ٥٦٨,٣ ألف مستثمر مقارنة بنحو ١٩٨,٤ ألف مستثمر في نهاية ٢٠٠٤م<sup>(٤٩)</sup> .

وتمثل الأسهم المحلية حوالي ٢٨,٧٪ من إجمالي مكونات الأسهم في هذه الصناديق ، ويتفق الباحث مع كثير من الاقتصاديين على أن هذه الصناديق أصبحت تمثل خطراً على سوق الأسهم في حالة حدوث تراجع في السوق نتيجة لعدم التزامها بالاحتفاظ بنسبة سيولة آمنة<sup>(٥٠)</sup> ، فموجودات الصناديق في البنوك السعودية لم تكن تتجاوز ٢,٩ مليار في أكتوبر ٢٠٠٣م ، نمت بسرعة هائلة حيث بلغت موجوداتها في مارس ٢٠٠٦م نحو ١٦,٣ مليار ريال بأكثر من ٥٥ مرة مع أن القيمة السوقية للأسهم المحلية لم ترتفع خلال الفترة نفسها إلا إلى ٢,٣ تريليون ريال أو نحو ثلاثة أضعاف قيمتها في أكتوبر ٢٠٠٣م البالغة ٥٣٠ مليار ريال ، ولذلك فإن دور ونسبة موجودات هذه الصناديق في سوق الأسهم السعودية قد تعاظم بشكل كبير خلال العامين الماضيين ، وتؤكد بعض الدراسات أن معظم حملة وحدات الصناديق من مضاربي الأجل القصير ، مما يعني تدافعهم للخروج من السوق عند بدء ظهور أي تراجع في السوق تضطر معه الصناديق ، وفي حالة عدم توفر السيولة الكافية التي تسمح بتخفيض حجم موجوداتها بنفس حدة تسهيل وحداتها إلى بيع جزء من موجوداتها من الأسهم مما يضغط على السوق بمزيد من التراجع<sup>(٥١)</sup> .

فتجاوز قيمة الوحدات المصفاة حجم سيولة الصندوق يعني تحمل البنك الفرق من خلال اضطرابه إلى تملك تلك الوحدات مما يعرضه لتحمل خسائر جسيمة في حالة استمرار تراجع السوق، مما يجعل لدى الصناديق دوافع قوية وبضغط من البنوك لتسهيل موجوداتها بشكل سريع في حالة تلقيها طلبات غير متوقعة لتصفية وحداتها دون أدنى اكتراث لما يترتب على ذلك من زيادة وسرعة تراجع السوق . ويرى الباحث ضرورة قيام هيئة سوق المال السعودي بمنح ترخيص إدارة الصناديق الاستثمارية لمؤسسات وشركات متخصصة غير مصرفية ، ولا شك أن هذا سيساعد على خلق بيئة مناسبة لاستقرار السوق .

#### ٩ - القروض التي تقدمها البنوك للأفراد:

سجلت قروض البنوك السعودية زيادة حادة نتيجة لانخفاض سعر الفائدة مما شجع الأفراد على الاقتراض والاستثمار في المجالات المختلفة وخاصة الاستثمار والمشاركة في الأسهم المحلية ، فقد بلغ مجموع الائتمان التي قدمتها البنوك السعودية للأفراد خلال العام ٢٠٠٥ م حوالي ١٨٤٧٨٢ مليار ريال مقارنة بـ ١١٨٦٠٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٤ م<sup>(٥٢)</sup> .

وقد أدى هذا التوسع في منح القروض إلى زيادة حجم السيولة بسوق المال ، وقد تميزت القروض الخاصة بالاستثمار والمشاركة في سوق الأسهم بشروط صعبة تمثلت في أحقية البنك في تسهيل محافظ الأسهم الخاصة بالعملاء المقترضين في حالة هبوط السوق حتى يضمن البنك حقوقه ، وقد قامت كثير من البنوك أثناء أزمة السوق بتسييل أعداد كبيرة من المحافظ عند حدوث الهبوط المتكرر بالسوق مما أدى إلى زيادة المعروض من هذه الأسهم وبأسعار منخفضة فتسبب ذلك في إحداث هبوط إضافي بالسوق . وقد أدت هذه السياسة إلى إفلاس عدد كبير من المقترضين من هذه البنوك .

هذا ويرى بعض الخبراء أن عدم التوافق بين مؤسسة النقد والبنوك يدفع نحو المضاربة ويجذب المستثمرين عليها من خلال إعطائهم التسهيلات المالية للدخول في السوق وهذا أحد أبرز الأسباب التي أسهمت في الأزمة<sup>(٥٢)</sup>.

ويرى الباحث أن هناك أسباب أخرى بالإضافة إلى الأسباب السابقة ساعدت في تفعيل هذه الأزمة تتمثل في:

• ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية مع غياب الاستقلال الإداري لهيئة سوق المال.

• الافتقار إلى أدوات الرقابة التي تساعد على حسن إدارة سوق المال.

• غياب ثقافة التعامل في الأسواق المالية عند الكثير من المتعاملين في السوق وخاصة صغار المضاربين والمستثمرين، وبالتالي سرعة اندفاعهم لعمليات البيع وإفلاس الكثير منهم وخروجه من السوق.

ونتيجة لهذه الأزمة والأضرار التي لحقت بالمتعاملين بالسوق فقد اتخذ المجلس الاقتصادي الأعلى بالملكية بتاريخ ١٤/٣/٢٠٠٦م عدة قرارات مهمة لمنع المزيد من الانهيار في سوق المال ومن أهم هذه القرارات:

١ - خفض القيمة الاسمية للأسهم «تجزئة الأسهم» في الشركات المساهمة لتصبح عشر ريالات بدلاً من خمسين ريالاً «القيمة السابقة»، ويهدف هذا القرار إلى زيادة كمية الأسهم المتداولة وتمكين صغار المستثمرين من الاستثمار في الأسهم القيادية والاستثمارية والتي غالباً ما تكون قيمتها السوقية مرتفعة.

ويرى الباحث أن هذا القرار سيكون مفيداً في الأجل القصير، أما في الأجل المتوسط أو الطويل فإن مضاربات السوق وهي التي تميز السوق السعودي قد ترفع أسعار هذه الأسهم المجزأة بحيث تصل قيمة السهم المجزأ إلى ما كانت عليه قبل التجزئة وربما أكثر.

٢ - السماح للمقيمين بالتداول في سوق الأسهم، حيث بلغت تحويلات المقيمين في عام ٢٠٠٤م من المملكة للخارج حوالي ٥٠٨ مليار ريال، ويمكن الاستفادة

فمن هذه الأموال داخلها من خلال استثمار المقيمين لجزء كبير منها داخل سوق المال.

- ١- إفلاس عدد كبير من المضاربين والمستثمرين وشركات إدارة المحافظ المالية.
- ٢- انسحاب عدد كبير من المتعاملين في سوق الأسهم وتوجههم نحو الاستثمار في المجالات الأخرى مثل العقارات والتجارة .. وخلافه ( الفرصة البديلة الأفضل )
- ٣- أعباء اجتماعية كبيرة لكثير من المتعاملين بالسوق نتيجة لحجز البنوك على ممتلكاتهم لعدم قدرتهم على سداد القروض الممنوحة لهم من قبل هذه البنوك .
- ٤- زيادة الحراك الاجتماعي بالمجتمع السعودي أفقياً (زيادة ونقصان النفوذ) ورأسياً (الانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى).
- ٥- زيادة حالات الطلاق والمشاكل الاجتماعية .

٦- إصابة الكثير من المتعاملين بالسوق بالأمراض النفسية والعضوية أطلق عليها الأطباء السعوديين «مرض الأسهم» .

ويلاحظ أن هذه الآثار الاقتصادية لم تمتد للتأثير في انخفاض قيمة الريال السعودي ، على عكس الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧م والتي أدت إلى انخفاض العملات بهذه الدول وخصوصاً في إندونيسيا ، حيث انخفضت الزروبية بنسبة ٥١٪ من قيمتها ، وكذلك عملات تايوان وتايلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية نتيجة للمضاربات على هذه العملات <sup>(٥١)</sup> ، وعدم وجود مضاربات على الريال بالسوق السعودي .

ويرى الباحث أن علاج أزمة سوق المال السعودي تتطلب تضافر جميع الجهود وخاصة من جانب الدولة والممثل بدعم الدولة السياسي لبيئة سوق المال ، وإصلاح الهياكل الاقتصادية والتنظيمية والقانونية ، وكذلك ضبط السياسة النقدية وزيادة تفعيل دور مؤسسة النقد العربي السعودي ، كما يجب تحميل الشركات

## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

والبنوك والمتعاملين بالسوق لمسؤوليتهم نحو تخطي هذه الأزمة ، وعلى ذلك فإن أهم ما يجب القيام به هو :

١ - ضبط السياسة النقدية وخاصة في مجال القروض والائتمان الموجه للتجارة والاستثمار بالأسهم ، وكذلك التحكم في المعروض النقدي ، والسياسات الخاصة بتحديد نسبة السيولة لصناديق الاستثمار الخاصة بالبنوك ، والتي تقترح أن لا تقل عن ٢٠٪ من القيمة الإجمالية لمكونات هذه الصناديق ، ويتم ذلك من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي .

٢ - الإسراع في إنشاء مكاتب الوساطة المالية بدلاً من البنوك .

٣ - تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية لهيئة سوق المال السعودي ، وإنشاء إدارة خاصة «بإدارة الأزمات» ، والاستفادة من تجارب أسواق المال الناجحة في العالم .

٤ - رقابة الدولة المشددة على المنتديات بالإنترنت والصحف التي تقوم بنشر معلومات غير صحيحة للتأثير على السوق لصالح أشخاص أو مجموعات أو شركات بعينها .

٥ - عدم إتباع نظام الصدمات بالنسبة للقرارات الاقتصادية والمالية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على سوق المال .

٦ - إنشاء سوق ثانوي يتم فيه تداول الأسهم الخاسرة والتي لا تفي بمتطلبات هيئة سوق المال .

٧ - إصلاح هيكل السوق وذلك بتشجيع قيام صناعات السوق والشركات الكبيرة وذلك لخلق نوع من التوازن الذاتي في السوق .

٨ - تكامل وانفتاح سوق المال السعودي مع أسواق المال الخليجية والعربية والإقليمية «باستثناء دولة الاحتلال الإسرائيلي» ، وكذلك الأسواق الآسيوية والدولية .

## الخلاصة والنتائج

تناول هذا البحث «أزمة سوق المال السعودي دراسة اقتصادية» دراسة وتحليل الجوانب النظرية لسوق المال مع التطبيق على السوق السعودي ، وذلك من خلال دراسة الأهمية الاقتصادية لسوق المال ( البورصة ) ، ثم النظريات التي تحدد العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم مع التطبيق على السوق السعودي ، وقد شملت نظريتي التحليل الاقتصادي والأساسي ، وهما النظرية التقليدية ونظرية الثقة ، ثم نظرية العوامل الفنية أو التحليل الفني ( Technical Analysis ) ، وكذلك دراسة التحليل الاقتصادي لسوق المال السعودي والأطراف التي تحكم تعامله والتي اشتملت على أهم ما يميز السوق المالي السعودي اقتصادياً وأهم الأطراف التي تحكم عمل سوق المال السعودي وتحليلها ودراسة تأثيراتها على سوق المال .

وأخيراً تم دراسة أزمة سوق المال السعودي من وجهة النظر الاقتصادية ، والتي اشتملت على الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة عالمياً ، ثم أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي ، والوضع السياسي القائم ، وكذلك تحليل ورصد الأداء الاقتصادي والمالي للشركات السعودية في سوق المال ، ثم دراسة تحليلية لأهم الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة ، وكذلك الآثار التي ترتبت عليها ، ثم رأي الباحث في علاج هذه الأزمة .

وسنتناول فيما يلي أهم نتائج البحث :

- ١- أن أزمة سوق المال السعودي العنيفة قد حدثت في ظل مؤشرات اقتصادية قوية للاقتصاد السعودي واستقراراً سياسياً تزامن مع أداء اقتصادي ومالي جيد لمعظم قطاعات السوق المالي وخاصة البنوك والشركات الصناعية وشركات الأسمنت والاتصالات وبعض الشركات الخدمية ، مما يطرح بعض التساؤلات عن أسباب خفية وراء الأزمة ( نظرية المؤامرة ) .

## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

٢ - من أهم الأسباب التي أدت إلى أزمة سوق المال السعودي من وجهة النظر الاقتصادية:

- التوسع في القروض التي قدمتها البنوك التجارية للأفراد والشركات للمتاجرة والاستثمار في الأسهم .
  - الأداء غير المنضبط لصناديق البنوك للاستثمار في الأسهم المحلية بالإضافة إلى الأسباب التالية والتي ساهمت في هذه الأزمة وهي :
  - الأسباب الهيكلية الخاصة بسوق المال السعودي والتي اشتملت على:
    - ارتفاع سعر الفائدة بالبنوك .
    - كثرة الاكتتابات الأولية .
    - الارتفاع غير المبرر لأسهم الكثير من شركات السوق .
  - قرارات هيئة سوق المال السعودي أثناء الأزمة والتي اشتملت على :
    - إلغاء التعامل بوحدة أرباع الريال .
    - الحد من نسبة التذبذب من ١٠٪ إلى ٥٪ .
    - منع إدخال أوامر البيع لأكثر من يوم واحد .
    - الإعلان عن إيقاف بعض المضاربين .
  - الأعطال الفنية التي حدثت في نظام تداول أكثر من مرة .
  - الأسباب النفسية .
  - الشائعات الكاذبة .
  - ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية لبيئة سوق المال .
  - انعدام ثقافة التعامل في سوق المال عند الكثير من المتعاملين .
- ٣ - تسببت أزمة سوق المال السعودي في خسائر اقتصادية ومالية كبيرة للأفراد والمنشآت والبنوك وشركات إدارة المحافظ المالية ، مما نتج عنه إفلاس عدد

- كبير من الأفراد والشركات ، وقد تخطت هذه الخسائر الأبعاد المالية والاقتصادية إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية في المجتمع السعودي .
- ٤ - تأثرت الأسواق المالية العربية عموماً والخليجية بشكل خاص سلبياً بأزمة السوق المالي السعودي نتيجة لوجود عدد كبير من المستثمرين السعوديين بهذه الأسواق ، وقد هبط مؤشر الأسعار بهذه الدول هبوطاً كبيراً خاصة في مصر والأردن ودول الخليج .
- ٥ - لا زالت السوق المالية السعودية بحاجة لمزيد من الإصلاحات والإجراءات لتطوير بنيتها المؤسسية وأدائها المتداولة ، كمؤسسات الوساطة المتخصصة في أعمال السوق الأولية والثانوية وبنوك الاستثمار ، كما أن مؤسسات الإصدار والتغطية وضمان الاكتتاب والشركات صانعة السوق غير موجودة بالمعنى الحقيقي .



## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

### هوامش البحث

- ١- صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ٢٠٠٦م ، ص ٢٥٨ .
- وكذلك أحمد جويلى (دكتور) ، جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادي ، القاهرة ، ٤ فبراير ٢٠٠٦م ، ص ٣ .
- ٢- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٩-٢٠٠٥) ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٢٥-٣٢٦ .
- 3- Global Investment House «Global» Economic report Kuwait, August 2006, pp 1-5.
- ٤- كمال توفيق الخطاب (دكتور) ، نحو سوق مالية إسلامية ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٥م ، ص ٩-٨ .
- 5- Teweles , Richard & Bradely , Edward , The stock Markets New York : John Wiley Sons 1982 pp 325 - 373
- 6- FINANCIAL TIMES, LONDON, May 2006 , p 4
- 7- Benonit Mercereau, Stock markets and the real exchange rate: an Intertmporal approach , Journal International Money and Finance , 2006 , pp 1 - 4
- ٨- مصرف الراجحي ، تحليل لأداء ميزانية المملكة العامة لعام ٢٠٠٧م ، الرياض ، ديسمبر ٢٠٠٦م .
- ٩- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية الثامنة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣
- ١٠- أسامة عزمى سلام (دكتور) ، مدى استجابة بورصة الأوراق المالية لاحتمالات الحرب في العراق ، دراسات العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ، عمان العدد ٢ ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٢٩ .
- 11- Marco Da Rin and others, Public Policy and the creation of active venture capital markets, Journal of Public Economics, 2006, pp. 1699 -1710.

- ١٢- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، منجزات خطط التنمية «حقائق وأرقام» ، الإصدار الثاني والعشرون ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦م ، ص ٣١ .  
13- Teweles, Richards & Bradely , Edwand , op. cit., p. 370  
١٤- إبراهيم الكراسنة (دكتور) ، إرشادات عمليه في تقييم الأسهم والسندات ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، يوليو ٢٠٠٥م ، ص ٣٣-٣٤ .  
١٥- هاني سري ، أزمة الأسواق الخليجية ، المؤتمر الرابع لأسواق الأسهم الخليجية ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩- ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م ، ص ٨-٩ .  
١٦- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .  
17- [http:// www. Tadawul .Com.sa](http://www.Tadawul.Com.sa) 25 jan 2006.  
18- Ibid , p2.  
١٩- فيصل حمزة الصيرفي ، مستقبل السوق السعودي ، المدينة ، العدد ١٥٢٥٥ ، السبت ١٣ مايو ٢٠٠٦م ، ص ١٤ .  
20- Riza Demirer , Ali M. Kutan, Does herding behavior Exist in Chinese Stock markets ? International Financial Markets, Instf . and Money (16) 2006 pp 5 – 6.  
٢١- علي الكمال ، اصلاح الأسواق الخليجية ، المؤتمر الرابع لأسواق الأسهم الخليجية ، دبي ، الإمارات العربي المتحدة ، ١٩- ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م ، ص ١٢ .  
22- David A Sneider . , Developments in Japan's capital markrts , international Financial Law Review : Guide to the World's Leading Capital Markets ' Lawyers London:Mar 2002 .p.45.  
٢٣- يوسف عبدالله الشيلي (دكتور) ، فتوى حول الشركات المساهمة المحلية التي يجوز الدخول فيها وكذلك الشركات المحرمة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، فبراير ٢٠٠٦م .  
٢٤- عبدالله مرعي محفوظ ، ضجيج فتاوى الأسهم في سوق المال السعودي ، الاقتصادية ، العدد ٤٥٦٧ ، ١٣ ابريل ٢٠٠٦م ، الرياض ، ص ٦ .  
٢٥- عبد اللطيف الوابل (دكتور) ، سوق الأسهم بين المصالح والمقاسد ، بحث غير منشور ، كلية اللغة العربية جامعه الملك خالد أبها ، المملكة العربية السعودية ، أبريل ٢٠٠٦م ، ص ٣-٥ .

- ٢٦- عبدالله محفوظ ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦ .
- ٢٧- علي الكمالي ، إصلاح الأسواق الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .
- 28- Lawrence G. Golderg , Rezaul Kabir . The Stock market performance of the central banks of Belgium and Japan, Journal of Economics and Business, N. holland , 2002 . pp 150 – 152.
- ٢٩- مؤسسة النقد العربي السعودي ( ساما ) ، التقرير الاقتصادي الدوري ، يناير ٢٠٠٦م ، الرياض .
- 30- Michael Bowe , Daniela Domuta , Investor herding during financial crisis : A clinical study of the Jakarta Stock Exchange , pacfic – Basin Finance Journal , 12 ( 2004 ) p. 397.
- ٣١- هاني سري ، أزمة الأسواق الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .
- 32- Riza Demirer , Ali M. Kutan . Does herding behavior exist in Chinese , stock markets , International Financial Markets , Inst and Money 16 ( 2006 ) p 123 .
- ٣٣- هذه البيانات مأخوذة من :  
http : www . Tadawul . com . Sa, 10 May ( 2006 )
- ٣٤- أوجستودي لا توري ، سيرجو شموكلر ، ما هو مستقبل أسواق المال للدول النامية في ظل اقتصاد معولم ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن DC ، يونيو ٢٠٠٥م ، ص ٤٧ .
- ٣٥- المرجع السابق ، ص ٤٨ .
- ٣٦- مؤسسة النقد العربي السعودي ( ساما ) ، التقرير الاقتصادي ، أكتوبر ، ٢٠٠٦م ، ص ١٠ .
- 37- Bernd Hayo , Ali M kutan , The impact of news, oil prices, and global market developments on Russian financial markets, The Economics of Transition . Oxord : Apr 2005 . Vol . 13 , Iss. 2, p.373.
- ٣٨- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .
- ٣٩- صندوق النقد العربي ، الدول العربية (مؤشرات اقتصادية) ، أبو ظبي ٢٠٠٤م ، ص ٧ جدول رقم (٥) .

- ٤٠- المرجع السابق ، ص ٤ ، جدول ٣ .  
٤١- اعتمد الباحث في تحليل الأداء الاقتصادي للشركات السعودية سوق المال على البيانات ونتائج الشركات المأخوذة من

<http://www.tadawul.com>

وكذلك من .

<http://www.bfasaudi.com> monthly investment report 13-12-2006 .  
42- Global Investment House «Golbal» Saudi Arabia Economic Strategic , outlook , Kuwait , May 2006, pp. 1-4.

- ٤٣- ياسين عبد الرحمن الجفري ( دكتور ) ، تحليل اقتصادي للشركات المساهمة في قطاع الخدمات في سوق المال السعودي ، الاقتصادية ، العدد ٤٥٥٥ ، الرياض ، أبريل ٢٠٠٦ م ، ص ٦ .

- ٤٤- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية الثامنة ( ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ ) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

45- Gurgun Ender Efficiency and stock market performances of electric power generating companies : A comprehensive analysis of deregulation and reregulation Era Pro Quest Dissertations and Theses 2003 . Section 0185 , part 0796 108 pages, Ph.D dissertation, United States – New York: Rensselaer Polytechnic Institute, 2003. Publication Number: 3098848.

- ٤٦- جاسم حسين ( دكتور ) ، وحدة البحوث الاقتصادية ، جامعة البحرين ، مارس ٢٠٠٦ ، ص ١٤ .

47- Anonymous , Financial market developments , Bank of England . Quarterly Bulletin London : May 1993 . Vol . 33 , Iss . 2 , p. 213

- ٤٨- شركة أرنست اند يونج الأمريكية ، التقرير السنوي لأنشطة الاكتتاب العالمية الاقتصادية ، العدد ٤٥٦٧ ، الرياض ، ١٢ أبريل ٢٠٠٦ ، ص ٩ .

- ٤٩- مؤسسة النقد العربي السعودي (نشرة الإحصاءات ربع السنوية ، الرياض ، ٢٠٠٥ م. وكذلك وزارة الاقتصاد والتخطيط) خطة التنمية الثامنة ( ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ ) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٨ .

## أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة

د. عادل حميد يعقوب

---

- ٥٠- عبد الرحمن محمد السلطان ( دكتور ) ، صناديق البنوك سبب انهيار الأسهم الاقتصادية ، العدد ٤٥٥٠ ، الرياض ٢٧ مارس ٢٠٠٦ م ، ص ١٢ .
- ٥١- المرجع السابق ، ص ١٢ .
- 52- Golbal Investment Hous «Global» Saudi Arabia Economic & Strategic Outlook Banking Sector op. cit., p.3.
- ٥٣- هاني سري ، أزمة الأسواق الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .
- 54- Michael Bowe, Daniela Domuta, Investor Herding during financial crisis: A clinical Study of the Jakarta Stock Exchange, op. cit., p.399.



## تعديل المادة (٧٦) من الدستور كخطوة

### على طريق الإصلاح السياسي

دكتور/ أحمد أحمد المواقفي (١)

#### مقدمة:

أن كل مجتمع يصبو إلى أن يؤسس نظاماً سياسياً يمارس ديمقراطية حقيقية تستند إلى سيادة فعلية للأمة (أو للشعب)<sup>(١)</sup>. فأى نظام سياسي إنما يستمد شرعيته من إرادة المواطنين،

وإذا كان الشعب هو صاحب السيادة، إلا إنه لا يمكنه أن يمارسها بنفسه في كل الأحوال، ولذا فإنه يختار من يمثله. وهذا التمثيل يجب أن يكون حقيقياً مستنداً إلى وكالة صحيحة تعبر عنها انتخابات نزيهة.

وعلى ذلك تكتسب عملية اختيار رئيس الدولة أهمية قصوى.

ذلك أن سلامة هذا الاختيار يتوقف عليها تحديد مدى شرعية ما يمارسه رئيس الدول من سلطات، وتزداد تلك الأهمية في ظل الدساتير التي تمنح رئيس الدولة سلطات واسعة.

كما أن عملية اختيار رئيس الدولة تتعلق بممارسة المواطن لحق دستوري، وهو حق الانتخاب، يشعر من خلاله كل مواطن بأهمية صوته لتحقيق التغيير الذي يصبو إليه.

ولا شك أنه كلما كان اختيار الحاكم شرعياً وديمقراطياً كلما كان ذلك دافعاً إلى رشادة الحكم، ومحاولة الحاكم أن يحقق مصالح شعبه واحترام حقوقه وحريات مواطنيه حتى يعاد انتخابه مرة أخرى. كما أن الاختيار الديمقراطي للحاكم يضمن

(١) أستاذ القانون العام المساعد بكلية الشريعة والقانون بسبوط - جامعة الأزهر.

(١) د. عاطف البنا: مادة واحدة من الدستور، مجلة الدستورية ج ٧ ع ٣، إبريل ٢٠٠٥ م، ص ٢٧.

الانتقال السلمى للسلطة. فإذا وجد الشعب أن الحاكم لا يعبر عن مصالحه فما عليه إلا أن يختار غيره فى المرة القادمة، دون حاجة إلى الثورة عليه.

وترتبط سلامة عملية اختيار رئيس الدولة بالمنظومة السياسية السائدة فى دولة ما. بداية من النظم الدستورية والتشريعية لاختيار رئيس الدولة ونظم اختيار المجالس التشريعية والمحلية التى قد يناط بها دوراً ما فى اختيار رئيس الدولة، وانتهاءً بالمناخ السياسى السائد والتى تجد فيه هذه النظم الدستورية والتشريعية طريقها إلى التنفيذ<sup>(١)</sup>.

وتختلف طريقة اختيار رئيس الدولة بحسب النظام الذى تتبعه الدولة. ففى النظم البرلمانية، حيث سلطات رئيس الدولة محدودة وتقتصر على الحفاظ على وحدة الدولة والقيام بدور الحكم بين السلطات العامة، فإن البرلمان يتولى اختيار رئيس الدولة عادة. ومن أمثلة ذلك ألمانيا وإيطاليا. أما فى النظم الرئاسية، الذى تتعاظم فيها سلطات رئيس الدولة، فإنه يتم اختياره بالاقتراع الحر المباشر. وتطبقه الولايات المتحدة الأمريكية على درجتين، وطبقته روسيا بعد انهيار النظام الشيوعى.

أما الدول التى تجمع بين النظام البرلمانى والرئاسى، والذى يطلق عليه النظام شبه الرئاسى، ومنها فرنسا بعد تعديل عام ١٩٦٢، فإنها تأخذ أيضاً بنظام الاقتراع الحر المباشر<sup>(٢)</sup>.

---

(١) فإذا كان للمجلس التشريعى أو المحلى دور ما فى تركية المرشح لتولى رئاسة الدولة، فإن نظام انتخاب هذه المجالس وتطبيقه سيؤثر بالقطع فى سلامة الترشيح، وإذا كان المرشح للرئاسة يقدمه أحد الأحزاب فإن النظام الحزبى وسلامته أو فساده ومدى تمثيله سيؤثر على من يقدمه الحزب كمرشح للرئاسة.  
راجع فى ذلك :

د. رافت فودة: الموازنات الدستورية لسلطات رئيس الجمهورية فى دستور ١٩٧١ «دراسة مقارنة» دار النهضة العربية، عام ٢٠٠٠، ص ٧٧ وما بعدها.

(٢) راجع: د. يسرى محمد العصار: تعديل المادة ٧٦ من الدستور بداية مهمة للإصلاح الدستورى، مجلة الدستورية ع ٧٤ ص ٣، إبريل ٢٠٠٥م، ص ٦٣ وما بعدها.



ولقد اتجه دستور مصر الدائم الصادر على ١٩٧١ فى المادة (٧٦) منه فى البداية إلى الأخذ باختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء، ثم جاء تعديل المادة (٧٦) عام ٢٠٠٥ ليأخذ بنظام الاقتراع الحر المباشر.

ولقد اخترنا هذا التعديل موضوعاً للبحث، نظراً لكثرة ما أثير حوله من جدل، وما أثاره من حراك سياسى داخل المجتمع، وما تعرض له من جوانب قانونية. وفى تناولنا لموضوع البحث فإننا نقتصر على الوضع فى دستور مصر عام ١٩٧١ والذى عاجلت فيه المادة (٧٦) مسألة اختيار رئيس الجمهورية.

ولقد رأينا أن نتعرض بإيجاز للوضع قبل تعديل المادة (٧٦) باختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء، لأهمية ذلك فى مجال المقارنة بين الوضع السابق والوضع الحالى، ولأهمية الاستفتاء كذلك كإجراء دستورى حتى فى تعديل المادة ٧٦ ذاتها، وكأسلوب لجأ إليه الدستور كثيراً.

كما رأينا أن نمهد لدراسة التعديل، ببيان طلب التعديل المقدم من رئيس الجمهورية لمجلس الشعب والشورى، ثم لمبررات التعديل، والظروف التى أحاطت به.

وفى تناولنا لجوانب التعديل رأينا التعرض لضوابط جدية الترشيح، ثم لتنظيم الإشراف على الانتخابات الرئاسية وأخيراً لمسألة عرض مشروع قانون الانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره.

ثم ننهى البحث بمناقشة ما إذا كان التعديل الدستورى الذى تم على المادة (٧٦) قد حقق الهدف المنشود.

ولذا سنتكون دراستنا للبحث على النحو التالى:

المبحث الأول: اختيار رئيس الدولة عن طريق الاستفتاء.

المبحث الثانى: طلب تعديل المادة (٧٦) ومبررات التعديل والظروف التى أحاطت به.

المبحث الثالث : ضوابط جدية الترشيح .

المبحث الرابع : الإشراف على الانتخابات الرئاسية .

المبحث الخامس : عرض مشروع قانون الانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية قبل إصداره .

المبحث السادس : هل حقق التعديل الدستوري الهدف المنشود كخطوة على طريق الإصلاح السياسي ؟

## المبحث الأول اختيار رئيس الدولة في ظل نظام الاستفتاء

ونتناوله في أربعة مطالب :

المطلب الأول: معنى الاستفتاء.

المطلب الثاني: الاستفتاء الشخصي والانتخاب

المطلب الثالث : الاستفتاء الشخصي في دستور عام ١٩٧١

المطلب الرابع: نقد نظام الاستفتاء

## المطلب الأول معنى الاستفتاء

معنى الاستفتاء:

الاستفتاء لغة هو طلب الفتوى أو الرأي في مسألة من المسائل<sup>(١)</sup>. بينما يقصد بالاستفتاء في الفقه الدستوري عرض موضوع عام على الشعب لأخذ رأيه فيه<sup>(٢)</sup>. أما استخدام لفظ الاستفتاء لمرض شخص على الشعب لأخذ رأيه فيه بالموافقة أو

(١) راجع لسان العرب المحيط لابن منظور المجلد الثاني ص ١٠٥١.  
وفي الفرنسية والإنجليزية Referendum بمعنى أخذ رأي الشعب في موضوع ما.  
وفي ذلك يقول Georges BURDEAU أنه يكون هناك استفتاء في كل مرة يكون عمل ما خاضع للموافقة الشعبية.

IL y a référendum chaque fois qu'un acte est soumis à l'acceptation populaire.  
Georges Burdeau: Droit constitutionnel et institutions politiques, Paris, 1969, p. 134  
راجع أستاذنا الدكتور ماجد راغب الحلو: الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٩ وما بعدها.

(٢) راجع: أستاذنا الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، ١٩٩٠ ص ٢٠٧.  
- د. رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري، منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٢، ص ٣١٥.

د. عبد الحميد متولى: نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٢٠٦.

الرفض على تنصيبه أو بقاءه رئيسا للدولة فهو ما يسمى بالاستفتاء الشخصي، ويعني طلب الرئاسة أى طلب موافقة الشعب على شخص الرئيس أو منحه الثقة دون منافسة بينه وبين غيره ودون ممارسة حق الاختيار<sup>(١)</sup>.

وقد أخذ الدستور المصرى بالتفسير اللغوى أى التفسير الواسع لكلمة الاستفتاء لتشمل الاستفتاء بالمعنى الدقيق وهو عرض موضوع على الشعب لأخذ رأيه فيه. والاستفتاء الشخصى أيضاً وهو طلب شخص كمرشح وحيد التصويت على اختياره رئيسا للدولة.

ومن الحالات التى نص عليها الدستور المصرى الحالى على الاستفتاء بمعناه الدقيق (أى الاستفتاء على موضوع معين بطرحه على الشعب لإبداء رأيه فيه) نص المادة (١٥٢) من الدستور، على أنه «لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا» وهى وضعت مبدأ عاماً للاستفتاء على أى موضوع أو مسألة هامة تركت لرئيس الجمهورية تقدير أهميتها.

(١) وهو ما يطلق عليه بعض الفقه لفظ «الاستئناس» بمعنى طلب الرئاسة من الشعب (أستاذنا الدكتور/ ماجد الحلو: المرجع السابق ص ٧٩) ويقابله بالفرنسية لفظ Plébiscite وتعنى décret de la plèbe أى قرار العامة، ولكن بعد طول استخدام أصبح الاستئناس مرادفاً للتصويت. راجع:

- J. M. DENQUIN: Référendum et plébiscite, Essai de théorie générale, 1967, P. 1 et s.

- G. VEDEL: Manuel élémentaire de droit constitutionnel, 1949, P. 137 et S.

حيث ذكر أنه من ناحية علم الاشتقاق كان يجب تفضيل كلمة Plébiscite على كلمة référendum ولكن ما حدث عملاً كان العكس

- M. DUVERGER: Institutions politiques et droit constitutionnel, tome I, 1973, P. 63

حيث ذكر أن المواطنين الفرنسيين كانوا يساهمون فى ظل دستور السنة الثامنة فى صنع القرارات عن طريق الاستفتاء référendum والذى كان يسمى فى ذلك الوقت Plébiscite.

- M. HAURIOU: Précis de droit constitutionnel, 1929, P. 321.

حيث يذكر أن رئيس الدولة كان بموجب هذا الإجراء غير الديمقراطى يرجع إلى الشعب عندما يريد الاستفتاء على شخصه أو أحد تصرفاته لإظهار مدى ثقة الشعب به.

- André HAURIOU: Droit constitutionnel et institutions politiques, 1972, P. 696 et S.

ويذكر أنه باتباع هذا الطريق الغير ديمقراطى أصبح إمبراطورا لفرنسا نابليون بونابرت عام ١٨٠٤، ونابليون الثالث عام ١٨٥٢.

راجع فى كل ذلك أستاذنا الدكتور ماجد الحلو: المرجع السابق ص ١١، ١٢، ٨١.

وراجع أيضاً د. عاطف البنا: النظم السيلسية، أسس التنظيم السياسى وصوره الرئيسة، دار الفكر العربى، ١٩٨٤/١٩٨٥، ص ٢٨٦.

وأجازت المادة (١٢٧) من الدستور لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على استفتاء شعبي، بينما أوجبت المادة (٧٤) على رئيس الجمهورية استفتاء الشعب على الإجراءات الاستثنائية التي يتخذها. وأوجبت المادة (١٣٦) الاستفتاء على حل مجلس الشعب. وأخيراً فإن المادة (١٨٩) أوجبت الاستفتاء على تعديل الدستور<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن المواد ١٢٧، ٧٤، ١٣٦، ١٨٩ تناول كل منها موضوعاً أو مسألة بعينها أوجب أو أجاز عرضها على الاستفتاء الشعبي، وهي لا تخرج عن كونها أيضاً تطبيقاً للمبدأ العام الوارد في المادة (١٥٢) فهي مسائل هامة بالقطع وتتعلق بالمصالح العليا للبلاد<sup>(٢)</sup>.

#### الاستفتاء في الدستور الفرنسي:

والاستفتاء الشعبي على موضوع ما أخذ به الدستور الفرنسي الحالي في

(١) حيث نصت المادة (١٨٩) على أنه «...فيذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتائه في شأنه، فإذا ووفق على التعديل اعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء». والملاحظ أن الدساتير التي تنشأ بطريقة الاستفتاء الشعبي غالباً ما تبقى على أن يتم تعديلها كذلك بالاستفتاء الشعبي، غير أن هذه الدول تختلف فيما إذا كانت تعتبر الاستفتاء على تعديل الدستور إجبارياً (كما هو الحال في مصر م (١٨٩) وسويسرا م (١٢٣) من الدستور الاتحادي)، أو أن تعلق إجراء الاستفتاء على إرادة البرلمان (م ٤٤ من دستور النمسا الصادر عام ١٩٢٠) ومنها ما يعلق إجراء الاستفتاء على إرادة رئيس الدولة (مثل دستور فرنسا عام ١٩٥٨ حيث أجازت م ٨٩ منه لرئيس الجمهورية أن يعرض نص التعديل على مؤتمر البرلمان المكون من اجتماع مجلسيه معاً للموافقة عليه بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات وذلك بدلاً من اللجوء للاستفتاء الشعبي. إلا أنه يبدو أن نص م ٨٩ من الدستور الفرنسي لم يطبق عملاً).

راجع Maurice DUVERGER: Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, Paris, T. II, 1971, P. 147.

وراجع في ذلك أستاذنا الدكتور/ ماجد الحلو المرجع السابق ص ١٩٤.

(٢) ونص الدستور المصري على مسألة الاستفتاء في مواد أخرى منها:  
- المادة (٦٢) من الدستور التي نصت على أنه «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون...».

- المادة (٨٨) من الدستور نصت على أنه «يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية».

المادتين (١١)، (٨٩) ولكن الثابت انه لا يوجد في الدستور الفرنسي الحالي ولا الدساتير الأوروبية نص يتعلق بالاستفتاء على شخص، وإنما الاستفتاء يجري على موضوع، أما الانتخاب فهو الذي يتعلق بالأشخاص<sup>(١)</sup>.

ووفقاً للمادة (١١) من الدستور الفرنسي يخضع للاستفتاء كل مشروع قانون ينصب على تنظيم السلطات أو يتضمن التصديق على اتفاق متعلق بجماعة المستعمرات، أو يرمي إلى التصريح بالتصديق على المعاهدات التي تؤثر على عمل مؤسسات الدولة والتي تكون ليست مخالفة للدستور.

وتكون الإحالة للاستفتاء في هذه الحالات لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح الحكومة أثناء أدار انعقاد البرلمان، أو بناء على الاقتراح المشترك لمجلسي البرلمان المنشور في الجريدة الرسمية<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن نخلص مما تقدم إلى أن :

الاستفتاء الموضوعي هي نظام ديمقراطي تقره العديد من الدساتير إما الاستفتاء الشخصي (أي الاستفتاء على شخص رئيس الدولة) فهو نظام غير ديمقراطي يلجأ إليه فقط لإخفاء دكتاتورية بعض النظم<sup>(٣)</sup>.

et p.146, 11<sup>ème</sup> éd., 1991. Jean GICQUEL: Droit COnstitutionnel et institutions Politiques, Paris, 376.

راجع د. رلفت فودة: المرجع السابق ص ٩٩.

(٢) أخذ الدستور الفرنسي كذلك في المادة (٨٩) منه بنظام الاستفتاء بشأن تعديل الدستور، وأن كانت المادة المذكورة أعطت مشروع تعديل الدستور من العرض على الاستفتاء إذا قرر رئيس الجمهورية عرض مشروع تعديل الدستور على البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر، بشرط أن يتم الموافقة على مشروع التعديل بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات المعطاة. وكذلك فإنه لا تتخذ أية إجراءات تعديل للدستور إذا كان يترتب عليها المساس بسلامة إقليم الدولة أو كان يتعلق بالشكل الجمهوري للحكومة. راجع نظام الاستفتاء في الدساتير الحديثة سواء في الدستور الفرنسي أو السويسري (سواء على المستوى الفيدرالي أو على مستوى الولايات) أو دساتير كثير من الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية بينما يستبعد نظام الاستفتاء على المستوى الفيدرالي. (أسنادنا الدكتور/ ماجد راغب الحلو: الاستفتاء الشعبي والشرعية الإسلامية، ١٩٨٣، دار المطبوعات الجامعية ط٢ ص ٧٠ وما بعدها).

(3) Maurice DUVERGER: Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, Paris, 1966, P.222. إشارة أسنادنا الدكتور/ ماجد الحلو المرجع السابق هامش ص ٨٢.

## المطلب الثاني الاستفتاء الشخصي والانتخاب

يتميز الانتخاب بأن المواطن يتمكن من الاختيار الحر بين عدة منافسين لكل منهم برنامج سياسي ولذا يطلق عليها الانتخابات التنافسية Elections disputées<sup>(١)</sup>. فالانتخاب هو الوسيلة الديمقراطية لممارسة الشعب للسيادة عن طريق اختيار أفضل المرشحين، أي أن الانتخاب هو أداة المفاضلة والترجيح بين المرشحين المتقدمين ببرامج مختلفة.

أما الاستفتاء الشخصي فيكون هناك مرشح وحيد يسعى إلى الرئاسة ويطلب من الشعب الموافقة على توليها وعادة ما تكون الظروف المصاحبة له تؤكد حصول ذلك المرشح الأوحده على نسبة تقترب من الإجماع ذلك أنه يبذل كل جهده ويحشد كافة أجهزة الدولة لينجح في الاستفتاء. يحظى بذلك على موافقة ولو صورية على إضفاء مظهر من الشرعية على استمراره في الرئاسة. أما في الانتخاب فتتوزع الأصوات عادة على المرشحين لتعدددهم واختلاف برامجهم واختلاف ميول الناخبين وقناعاتهم.

فالانتخاب هو اختيار فرد أو مجموعة من الأفراد من بين المرشحين المتعددين<sup>(٢)</sup>، أما الاستفتاء الشخصي فيفتقر إلى وجود المفاضلة لانعدام التعدد فلا

(١) وهي التي يتنافس فيها المرشحون ويتجادلون ويتحاورون أمام الناخبين ليعرض كل منهم برنامجه ليكسب ثقة الناخبين. راجع:

Jean Gicquel: Droit Constitutionnel et institutions politiques, Paris, 11<sup>ème</sup> éd. 1991, PP. 144 - 145.

وانظر في ذلك أيضاً:

- د. رأفت فودة: المرجع السابق ص ٩٧

- أحمد عبد الحفيظ: تعديل المادة ٧٦ في سياق تطور خطى الإصلاح السياسي، مجلة الدستورية ع ٧ ص ٣ إبريل ٢٠٠٥ ص ٥١.

(٢) وعرفه أحد الفقهاء الفرنسيين بأنه «ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإدارات المؤهلة لتلك الممارسة».

Jean-Paul CHARANY: Le suffrage politique en France, Paris, 1965, p.24. =

سبيل أمام الناخب إلا أن يقول (نعم) أو (لا) وهو ما تصمم عليه بطاقة التصويت<sup>(١)</sup>. وقد اعتبر بعض الفقه الاستفتاء الشخصي نوعاً خاصاً من الانتخاب<sup>(٢)</sup>، ربما بالنظر إلى أنه وفقاً للدستور المصري فالفرض أنه سيعاد ترشيح آخر إذا لم يحصل المرشح الأول على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم (م ٧٦ من الدستور المصري لعام ١٩٧١ قبل تعديلها عام ٢٠٠٥).

وقد يأتي الاستفتاء على شخص رئيس الدولة بطريق غير مباشر كأن يعرض للاستفتاء برنامج سياسي لرئيس الدولة أو يعرض من موضوع للاستفتاء يرتبط ارتباط وثيق برئيس الدولة، وتكون الموافقة في الاستفتاء بمثابة تأييد لرئيس الدولة الذي قد يكون غير منتخب ديمقراطياً. ويراد من الاستفتاء في هذه الحالة إلباس ثوب الشرعية على تولي الرئيس للحكم.

غير أنه إذا ثبت أن المواطنين يمكنهم استبعاد رئيس الدولة الذي يرتبط الاستفتاء بشخصه دون أن يترتب على ذلك نتائج خطيرة، فإن ذلك لا يقدر في ديمقراطية النظام، حيث يمكن للمواطنين رفض موضوع الاستفتاء واختيار رئيس آخر<sup>(٣)</sup>.

---

= راجع د. داود الباز: حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦ م، ص ٤٢ وما بعدها.

(١) أسئلنا الدكتور/ ماجد الحلو المرجع السابق ص ١٠٥ وما بعدها.

(٢) د. عبد الحميد متولي: الحريات العامة ١٩٧٥ ص ٢١٦

راجع في نقد هذا الرأي أستاذ الدكتور/ ماجد الحلو المرجع السابق ص ١٠٦.

(٣) أستاذ الدكتور/ ماجد الحلو المرجع السابق ص ٤٣١ وما بعدها.



### المطلب الثالث

#### نظام الاستفتاء الشخصي في دستور عام ١٩٧١

بينما أعطت المادة (٦٢) من الدستور للمواطن صراحة حق الانتخاب والترشيح، إلا أن المادة (٧٦) قبل تعديلها وفي تنظيمها للاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية قصرت حق الترشيح لهذا المنصب على مجلس الشعب. فوفقاً للمادة (٧٦) قبل تعديلها<sup>(١)</sup> كان مجلس الشعب يتلقى الترشيحات سواء من خارج مجلس الشعب أو من داخله ثم يتولى مجلس الشعب عرضها على الأعضاء، ومن يحصل على موافقة ثلث أعضاء المجلس يتم ترشيحه، ليعرض في المرحلة التالية على المجلس حيث يلزم حصول المرشح على موافقة ثلثي أعضاء المجلس لي طرح على الاستفتاء الشعبي.

وعلى ذلك فإن من يتولى الترشيح سواء في المرحلة الأولى أو الثانية كان نواب الشعب بينما المادة (٦٢) من الدستور تنص على أن الشعب هو مصدر السلطات.

ويلاحظ على ذلك ما يلي:

أولاً: أنه وفقاً للنص السابق للمادة (٧٦) والذي كان يكفي في المرحلة الأولى بموافقة ثلث أعضاء مجلس الشعب على الترشيح، كان يتصور أن يرشح مجلس الشعب ثلاثة مرشحين يحصل كل منهم على موافقة ثلث أعضاء المجلس ثم

(١) نصت المادة ٧٦ قبل تعديلها على أنه «يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه. ويتم الترشيح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل. ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه. ويصدر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره. وتتبع في شأن ترشيحه وانخباذه الإجراءات ذاتها».

يتم المفاضلة بينهم عن طريق أعضاء المجلس<sup>(١)</sup>، لكن هذا لم يحدث عملاً ولا مرة رغم تطبيق هذا النظام منذ بداية دساتير الثورة وحتى تعديل المادة (٧٦) فى عام ٢٠٠٥، وذلك لاعتبارات عملية تتعلق بصورية الإجراء لعدم وجود أحزاب أو حتى تيارات حقيقية داخل المجلس. فالواقع العملى أنه دائماً كان يتم إعادة تولية الرئيس المنتهية ولايته لمدة رئاسة جديدة. فكان المعول عليه هو المجلس النيابى الذى يتولى الترشيح، وبالتالي كان الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بكيفية اختيار أعضاء المجلس ومدى تأثير الحاكم عليهم.

ثانياً: أن نظام الاستفتاء الشخصى هذا لم يكن يمكن أن يطلق عليه لفظ «اختيار»، لأن الاختيار يقتضى المفاضلة والموازنة بين أكثر من شخص وبين أكثر من برنامج الذى من المفروض أن يتقدم به كل مرشح. لكن فى نظام الاستفتاء الشخصى يُفرض الحاكم على الشعب.

ثالثاً: أن أفضل ما كان يمكن أن يوصف به نظام الاستفتاء أنه إجراءات لتجديد لرئيس الجمهورية، وإن كان يتم ذلك التجديد دون إسناد شرعى بالرجوع إلى الشعب مصدر السلطات فى البلاد، ولكن التجديد كان يتم من نواب لا يمثلون كل أطراف المجتمع، حيث ما كان يسمح للمعارضة أن تدخل إلى مجلس الشعب، وإن دخل بعض ممثليها فيكون بنسبة ضئيلة ويتم تحجيمها.

وعلى ذلك يمكن القول أن نظام الاستفتاء الشخصى ليس ديمقراطياً، فالنظام الديمقراطى يقتضى أن من يحكم الشعب لابد أن يفوضه تفويضاً حقيقياً عن طريق انتخابات حرة نزيهة<sup>(٢)</sup>.

ومن العوامل التى تدفع الناخبين إلى التصويت فى الاستفتاء الشخصى لصالح

(١) راجع: د. سعد عصفور: النظام الدستورى المصرى، ١٩٨٠م ص ٧٦.

د. إبراهيم عبد العزيز شبحا: النظم السياسية والقانون الدستورى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ٦٤٩-٦٥٠.

(٢) د. رأفت فودة: المرجع السابق ص ١٦١ - ١٦٧.

المرشح الأوحده، رغم ربما عدم الاقتناع الكامل به، أن الناخبين يخشون حالة الفوضى والاضطراب وخلو منصب الحاكم في حالة رفض التصويت له، حيث لا يعرفون من سيشغل المنصب في حالة عدم الموافقة على ذلك المرشح الأوحده وخاصة مع طول المدة وعدم إتاحة الفرصة للآخرين الصالحين للحكم للظهور والاحتكاك بالمواطنين. فهنا يفضل المواطن العادي أن يؤثر السلامة باستمرار الحاكم الموجود والذي يعرض اسمه في الاستفتاء (عملاً بمبدأ اللي نعرفه أحسن من اللي ما نعرفوش) ويصوت في الاستفتاء لصالح المرشح الأوحده<sup>(١)</sup>.

ويلقى نفس الوضع في حالة الاستفتاء الموضوعي على مسألة ترتبط بشخص رئيس الدولة، ويعتبر الموافقة عليها أو رفضها استفتاء على شخص الرئيس الذي يهدد بالاستقالة في حالة عدم الموافقة عليها، فهنا أيضاً، ونظراً لعدم وجود آلية الاختيار، فإن الناخب يخشى عند عدم الموافقة على المسألة أن يعرض مصير الدولة إلى المجهول، ولذا سيضطر الناخب للموافقة على المسألة المعروضة على الاستفتاء على النحو الذي تسمح بالإبقاء على رئيس الدولة حفاظاً على سلامة الدولة وعدم الدخول في مغامرات غير محسوبة.

ولا يتحقق أياً من ذلك في حالة الانتخاب الحر، الذي يشرح فيه أكثر من شخص لتولي منصب الرئيس، حيث الآلية واضحة والاختيار والمفاضلة قائمين وفي نفس الوقت.

(١) والحقيقة هنا أن الناخب لن يفاضل بين عدة مرشحين وإنما سيفضل بين بقاء الحال على ما هو عليه، حيث الحكومة تسيطر على الأوضاع وتفرض استقراراً إلى حد ما، وبين حالة الفوضى والفتنة التي قد تحدث في حالة التصويت بالرفض.

## المطلب الرابع نقد نظام الاستفتاء

وجهت عدة انتقادات لنظام الاستفتاء عموماً، كما وجهت انتقادات لنظام الاستفتاء على شخص رئيس الدولة.

أولاً: الانتقادات الموجهة لنظام الاستفتاء عموماً :

(١) يحدث في بعض الأحيان أن يقحم في الاستفتاء أموراً معلوم سلفاً رفض الناس لها، وذلك بغية أن يتم إقرارها ضمن أمور معلوم سلفاً قبول الناس لها<sup>(١)</sup>.

(٢) حتى يكون الاستفتاء ديمقراطياً وحاكماً بالفعل على رأى المواطنين في موضوعه، يجب تجريده من كافة الظروف المحيطة بإجرائه. ذلك أنه أحياناً تتأثر إجابة الشعب في الاستفتاء بالظروف السياسية المحيطة مما يجعل الاستفتاء وكأنه على شخص الحاكم<sup>(٢)</sup>.

(٣) إذا كان موضوع الاستفتاء معقداً فإنه يصعب على عامة الناس الإلمام به<sup>(٣)</sup> خاصة مع قصر مدة الاستفتاء وعدم توعيه الناس.

(٤) كثرة اللجوء إلى الاستفتاء يصيب المواطنين بالملل، وخاصة كلما زاد إحساسهم بعدم جدوى آراءهم التي أبدوها في المرات السابقة.

(٥) إذا كان الاستفتاء يتناول أكثر من مسألة ويستفتى بها كحزمة واحدة ويطلب

(١) د. أحمد كمال أبو المجد: الإصلاح الدستوري ومستقبل نظامنا السياسي، جريدة الأهرام، العدد رقم ٤٣٤٠ الصادر في ٢٠٠٥/٨/٤ ص ١٠.

(٢) أجرى استفتاء في فرنسا في ١٩٧٢/٤/٢٣ على قبول كل من بريطانيا وإيرلندا والدانمارك والنرويج في السوق الأوروبية المشتركة، وجاءت الموافقة بأغلبية بسيطة (٦٧,٧% من الأصوات المعطاه وهي تشكل ٣٦,١١% من أصوات الناخبين المقيدين في الجداول) فاعتبر أن الاستفتاء تم على شخص رئيس الدولة

راجع: G. BELIA: Le référendum du 23. 4. 1972, R.D.P. 1972, P. 929.

- أسناننا الدكتور/ ملجد الحلو، المرجع السابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠

(٣) راجع M. DI'VERGER: La carte forcée, le Moudé, 22/12/1968

منه إجابة واحدة «بنعم» أو «لا» رغم أنه قد يوافق على بعضها ويمتعض على البعض، وحتى في مسألة واحدة فإنه قد يصعب الوقوف على رأى الشعب بإجابته بكلمة «نعم» و«لا» فقد يكون له ملاحظات على الإجابتين.

(٦) غالباً ما يتم فى الدول النامية تزييف نتائج الاستفتاء، لتصبح النتائج بأغلبية قد تصل إلى الإجماع ويحدث ذلك إما بمعرفة القائمين على الاستفتاء، أو لعدم انكسارات نتيجة الاستفتاء من جانب المواطنين لعدم وعيهم<sup>(١)</sup>، وانخفاض مستوى الثقافة العامة لديهم فلا يتبينوا أهمية التصويت فى حل مشاكلهم ومشاركتهم فى حكم أنفسهم، ولذلك يلاحظ ارتفاع نسبة الغياب فى الاستفتاء منه فى الانتخابات<sup>(٢)</sup>.

(٧) يتكبد المواطن أعباء كثيرة فى سبيل الإدلاء بصوته، من مغبة الانتقال وتفريغ الوقت رغم حاجة الكثيرين لتبدير قوت يومهم. وما قد يلاقيه المواطن من صعوبات فى لجان التصويت أو سوء معاملة مما يترك أثراً نفسياً يصعب اجتثائه.

ثانياً: الانتقادات الموجهة لنظام الاستفتاء الشخصى:

(١) لاشك أن المواطن عند الإدلاء بصوته فى الاستفتاء يتأثر كثيراً بالدعاية المكثفة التى تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة مستخدمة أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية.

وإذا كان رئيس الدولة محبوباً فإنه يستغل تعلق الناس بشخصه وعواطفهم

(١) راجع فى تفصيل هذه الانتقادات أستاذنا الدكتور/ ماجد الطو المرجع السابق ص ٢٠٧: ص ٤٤٠ وما بعدها.

(٢) بل أن ظاهرة غياب الشعب عن ممارسة امتيازاته فى الديمقراطية المباشرة ثابتة تاريخياً منذ الجمعيات الرومانية التى ثبت أن حضورها كان بإعداد غير كبيرة أغلبهم من المرفقين أو العاطلين أو قليلي العمل أو ذوى الرغبة فى التسلية.

راجع بورديو مطول العلوم السياسية هامش ص ٥٧١ أشار إليه أستاذنا الدكتور/ ماجد الطو المرجع السابق هامش ص ٤٥٤.

تجاهه فيكون في هذه الحالة رأى الشعب قائماً على الهوى وليس على الموازنة وتحكيم العقل<sup>(١)</sup>.

وبالمقابل فإن اللجوء إلى ممثلى الشعب يكون أقرب إلى الديمقراطية الحقيقية بشرط أن يتم عرض الموضوع عليهم فترة كافية لدراسته دراسة متأنية يتم تبادل وجهات النظر فيها، وبشرط أن يكون البرلمان ممثلاً لكافة الاتجاهات، وأن يكون جاء نتيجة انتخابات حرة ونزيهة.

(٢) فى الاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية - وفقاً للمادة ٧٦ قبل تعديلها - كان يتعارض اشتراط موافقة ثلثى أعضاء مجلس الشعب على اختيار رئيس الجمهورية مع اعتباره راعى الحدود بين السلطات وفقاً لما تنص عليه المادة (٧٢) من الدستور<sup>(٢)</sup> حيث سيظل مديناً لهذا المجلس الذى أعاد اختياره.

(٣) الملاحظ أن منذ الأخذ بنظام الاستفتاء الشخص فى مصر أن النتيجة باستمرار تفوق نسبة ٩٩٪ من الأصوات الصحيحة، بل وأحياناً من مجمل الأسماء المقيدة فى جداول الانتخاب. وهو بلا شك أمر مبالغ فيه كثيراً<sup>(٣)</sup>.

فالمعروف أن هناك نسبة كبيرة من المقيدة أسماءهم فى جداول الانتخاب لا يتمكنون من الذهاب للإدلاء بأصواتهم لأعذار مختلفة كالمرض والتغيب، إضافة إلى الكثير من الأصوات الباطلة كما أن الجداول تتضمن باستمرار أسماء متوفين وهناك ملايين المصريين الذى هاجروا للخارج سواء هجرة دائمة أو مؤقتة ولم تحذف أسماءهم من الجداول، ولا يمكنوا من المشاركة فى هذه الاستفتاءات.

(1) A. HAURIUO: Contre le viol des Constitutions, Le Monde, 9/3/1969.

(٢) تنص على أن رئيس الجمهورية «... يرعى الحدود بين السلطات لضمان تادية دورها فى العمل الوطنى» راجع د. رأفت فودة: الموازنات الدستورية لسلطات رئيس الجمهورية الاستثنائية فى دستور ١٩٧١ (دراسة مقارنة) القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦٧.

(٣) والاستفتاء فى هذه الأحوال إما يعبر عن إرادة الحاكم وليس عن إرادة = المحكومين، وهو ما يبرر معرفة نتيجة مثل هذه الاستفتاءات مقدماً. (راجع د. عبد الحميد متولى: الحريات العامة المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧)

وفوق ذلك فإنه من المستحيل تصديق أن يحدث اتفاق على شخص ما لهذه الدرجة فالمعروف أن ميول الناس واتجاهاتهم مختلفة وكذلك مصالحهم وما هذه الموافقة شبه الإجماعية على شخص الحاكم المستفتى عنه إلا أساساً واستسلاماً من المواطنين من إمكانية تغيير نظام الحكم بأصواتهم الانتخابية<sup>(١)</sup>.

(٤) أن الاستفتاء الشخصي في مصر كان يعتبر ترجمة للنظام العائلي<sup>(٢)</sup>، فما كان يستطيع أحد أن يطرح نفسه للاستفتاء وإنما كان يجب أن يتم ذلك من خلال ثلث أعضاء مجلس الشعب، وهو ما كان يؤول عملاً إلى المكتب السياسي للحزب الحاكم أو المجموعة المحيطة بمكتب الرئيس في الحالات التي حدثت فيها وفاة الرئيس، أما في الأحوال العادية فإنه كان يعاد ترشيح الرئيس تلقائياً في نهاية المدة. وتتم مسألة الاستفتاء بطريقة شكلية بحتة وتتخذ الإجراءات في سهولة ويسر.

(٥) أن الاستفتاء يتعارض كلية مع تعدد الأحزاب<sup>(٣)</sup>. وكان المفروض عند تعديل الدستور في عام ١٩٨٠، بما يسمح بالتعددية الحزبية، أن يتضمن نفس التعديل العدول عن نظام الاستفتاء، والأخذ بنظام الانتخاب الحر المباشر.

(٦) يمكن القول بأن الاستفتاء الرئاسي كان هو المستول عن غياب الديمقراطية في مصر، لأنه من الصعب على أى شخص حتى المعارض أن يجاهر بإغضاب أجهزة الدولة.

كما أن تمسك هذه الأجهزة بكافة خيوط العملية السياسية أفقد الناس الأمل في التغيير والانتقال السلمي للسلطة.

(1) DUVERGER (Maurice): Institutions Politiques et droit constitutionnel, Paris, 1966, P. 404.  
(٢) راجع: أحمد عبد الحفيظ: التعديل الدستوري وأفاق الإصلاح السياسي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد ١٥٠، السنة ١٥، ٢٠٠٥ ص ٢١.

(٣) ذلك أنه يلزم موافقة ثلث أعضاء مجلس الشعب لطرح الاسم للاستفتاء وموافقة الثلثين على تركيبته للاستفتاء وهو ما يعنى عملاً إلغاء التعددية الحزبية لأن حزب الأغلبية سيختار المرشح من رجاله.  
(راجع: أحمد عبد الحفيظ: تعديل المادة (٧٦) في سياق تطور خطى الإصلاح السياسي المرجع السابق ص ٥١).

## المبحث الثاني طلب تعديل المادة (٧٦) مبرراته والظروف التي أحاطت بإجرائه

أن الدستور يقوم بوضع القواعد والمبادئ الأساسية للدولة في ظل الأوضاع السائدة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ولا شك أن تطور هذا الأوضاع يستلزم تعديل الدستور، فلا يمكن بأى حال أن يفرض جيل معين نظمه الدستورية على الأجيال القادمة<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن النص القانوني يمكن أن يظل فاعلا في المجتمع دون حاجة لتعديله، إذا أمكن إعادة قراءته، بحيث يمكن لكل جيل أن يقرأ النص بحسب رؤيته<sup>(٢)</sup>. وهذا ما نشاهده مثلا بالنسبة للنص الديني لأن المؤمنين به يعيدون قراءته من جديد كل فترة.

وعلى العكس فإن النص القانوني إذا توقف عن مساهمة التطور وإعطاء مكنونات إيجابية توقعها واضع النص، فإنه يلزم تعديله. وهذا التعديل يؤدي بلا شك إلى توازنات جديدة ومصالح اجتماعية لقوى مختلفة داخل المجتمع.

على أن التعديل يجب أن ينسجم مع بقية النصوص التي لم يئلها التعديل<sup>(٣)</sup>.

فإلى أى حد اتفق تعديل نص المادة (٧٦) من الدستور الذى تم فى سبتمبر ٢٠٠٥ مع ذلك؟

(١) وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى من الباب السابع لدستور ١٧٩١ والمادة (٢٨) من إعلان الحقوق عام ١٧٩٣ فى فرنسا من أن حق الأمة فى تعديل دستورها حق ثابت لا يمكن الزول عنه.

(إراجع د. ثروت بدوى: خواطر وتأملات حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور، مجلة الدستورية العدد ٧ السنة ٣ الصادر فى أبريل ٢٠٠٥ ص ٢٠).

(٢) وهذا ما نلمسه فى بعض الدساتير التى مر عليها فترة طويلة ولم تعدل إلا تعديلات محدودة وعلى فترات متباعدة جدا مثل الدستور الأمريكى.

(٣) فموضوعات الدستور مترابطة بجب البحث عن أثر تعديل أى منها على الموضوعات الأخرى. (إراجع: د. ثروت بدوى: خواطر وتأملات حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور، المرجع السابق ص ٢٠).



تعديل المادة (٧٦) من الدستور كخطوة على طريق الإصلاح السياسي

د. أحمد أحمد الموافي

---

وإلى أى حد كان هذا التعديل ضرورياً فى ذاته بالنظر على الظروف التى أحاطت بإجرائه.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى هذا المبحث، والذى تتناوله فى مطالب ثلاث:

المطلب الأول: طلب التعديل

المطلب الثانى: مبررات التعديل

المطلب الثالث: الظروف التى أحاطت بإجراء التعديل

## المطلب الأول

### طلب التعديل

إعمالاً لنص المادة ١٨٩ من الدستور أعلن رئيس الجمهورية فى ٢٥/٢/٢٠٠٥ أنه وجه خطاباً لمجلسى الشعب والشورى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعديل نص المادة ٧٦ من الدستور الخاصة باختيار رئيس الجمهورية بما يستمع بأن يكون بالاقتراع السرى المباشر من بين عدة مرشحين على أن توضع الضوابط اللازمة لذلك.

نص كتاب رئيس الجمهورية إلى رئيسى مجلسى الشعب والشورى بتعديل المادة ٧٦ من الدستور على ما يلى<sup>(١)</sup> :

« حيث إن المادة ١٨٩ من الدستور تنص على أن : «لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يُذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل» .

وتدعيماً لمسيرة الديمقراطية التى نحرص عليها كل الحرص، ورغبة منا فى أن يتم اختيار رئيس الجمهورية الذى اقترب موعده بما يحقق تطوير وتدعيم النظام الديمقراطى وإعلاء دور الشعب صاحب السيادة فلقد رأيت من واجبى أن اطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور وإضافة مادة جديدة إلى نصوصه برقم ١٩٢ مكرراً .  
ويطيب لى أن أضع أمام نواب الشعب بعض المبادئ الأساسية التى أراها كفيلة بتحقيق الغرض من التعديل .

أولاً : انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الإقتراع السرى العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذى لهم حق الانتخاب .

(١) منشور بجريدة الأهرام العدد ٤٣١٨٢ الصادر فى ٢٧/٢/٢٠٠٥م .

ثانياً: تحقيق جميع الضمانات التي تكفل تقديم أكثر من مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم ويختار منهم بإرادته الحرة.

ثالثاً: كفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة. ومن ذلك أن يحصل من يرغب في الترشيح على تأييد من ممثلي الشعب المنتخبين في المؤسسات الدستورية وفي المجالس الشعبية المحلية.

رابعاً: إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية في أن ترشح أحد قياداتها وفقاً للضوابط التي ترونها لخوض أول انتخابات رئاسية تجرى في ضوء هذا التعديل.

خامساً: تشكيل لجنة عليا تكفل لها الاستقلال الكامل والحيدة وتعطى كل الصلاحيات تقوم بالإشراف على العملية الانتخابية من التقدم بالترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب، على أن تضم في تشكيلها عدداً من رؤساء الهيئات القضائية وعدداً من الشخصيات العامة.

سادساً: إجراء الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية في يوم واحد.

سابعاً: وضع الضمانات الكفيلة بتحقيق إشراف قضائي على عملية الاقتراع. وتهدف المادة ١٩٢ مكرر التي نقتراح إضافتها إلى أن يستبدل بكلمة الاستفتاء الواردة في الدستور كلمة الانتخاب في جميع المواد التي تتعلق باختيار رئيس الجمهورية.

ولقد كانت الطريقة التي أخذ بها نص المادة ٧٦ المقترح تعديله تجعل اختيار رئيس الجمهورية أمراً مشتركاً بين ممثلي الشعب في مجلسه التشريعي والشعب ذاته إذ يتولى مجلس الشعب ترشيح رئيس الجمهورية ثم يعرض هذا الترشيح على المواطنين لاستقتائهم فيه، وبذلك يسهم البرلمان مع الشعب في هذا الاختيار ولقد دارت مناقشات مستفيضة في اللجنة التحضيرية التي شكلت لوضع دستور ١٩٧١ عند وضع هذا النص وجرى في هذا الشأن مفاضلة بين طريقتين، تتجه إحداهما إلى اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب المباشر بواسطة الشعب، بينما تذهب الثانية إلى أن يتم الاختيار عن طريق البرلمان، وأرأت اللجنة آنذاك أن تتخذ طريقاً وسطاً بين الطريقتين وأن تمزج بينهما، مشايعة في ذلك ما سارت عليه الدساتير

المصرية الصادرة بعد إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية، حيث أخذ كل من دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٦٤ بهذا الاتجاه ولم يكن هذا النظام الذى أقره دستور ١٩٧١ لاختيار رئيس الجمهورية غريباً على الفكر الدستورى، ولكنه نظام أخذت به بعض الدول فى مرحلة من مراحل تطورها الديمقراطية. وإذا كان هذا النظام قد وفر للبلاد أمناً واستقراراً حتى استطاعت أن تحرر كامل ترابها من العدوان الذى وقع عليها وتمكنت من أن ترسنى دعائم الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، فإن الحفاظ على هذه المكاسب لا يتأتى إلا بالاتجاه نحو تحقيق مزيد من الديمقراطية وأول مظاهره أن يكون للشعب الكلمة الأولى والأخيرة فى اختيار رئيس الجمهورية عن طريق انتخاب مباشر، يفتح من خلاله السبيل للترشيح لكل من يجد فى نفسه القدرة على خدمة هذا الوطن، وتحقيق أماله وطموحاته ويحصل على تأييد لترشيحه من أعضاء المؤسسات الدستورية والشغية المنتخبة، وفى هذا ما يؤدى إلى توسيع مشاركة الشعب ويفتح المجال أمام جميع الناخبين ليجتاروا رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح ولذلك حرصنا على أن نضمن المبادئ التى يجب أن يقوم عليها التعديل المقترح، أن يحقق هذا التعديل كافة الضمانات التى تكفل تقديم أكثر من مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم ويختار منهم من يراه.

ولكى تكون هناك جدية فى الترشيح تطلبنا أن يكفل التعديل الوسائل اللازمة لضمان هذه الجدية، وذلك بأن يزكى المرشح لرتاسة الجمهورية من مملى الشعب المنتخبين فى مؤسساته الدستورية ومجالسه الشعبية المحلية. وأمام حداثة التعديل المقترح لنص المادة ٧٦ ورغبة فى إنجاح الطريقة التى طالبنا بها لاختيار رئيس الجمهورية ودعمها، وإعطاء فرصة أكبر لتعدد الترشيحات فى الانتخابات الرئاسية الأولى التى تتم بعده، حرصنا على أن نضع ضمن هذه المبادئ ضرورة إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية فى أن ترشح إحدى قياداتها لحوض انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة.

وحتى تتم هذه الانتخابات فى إطار من الحيدة والنزاهة والشفافية، طلبنا

تشكيل لجنة تتمتع بالاستقلال الكامل، تتولى الإشراف على العملية الانتخابية من يوم التقدم بالترشيح، وحتى إعلان نتيجة الانتخاب على أن يعطى لهذه اللجنة التي تضم في تشكيلها عدداً من رؤساء الهيئات القضائية، كافة الصلاحيات لتؤدي دورها على أكمل وجه وبمجيء كاملة.

ورغبة في تحقيق الاستقرار وعدم إطالة المدة التي يجرى فيها الاقتراع، اقترحنا أن يجرى الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية في يوم واحد. على أن توضع الضمانات الكفيلة بتحقيق إشراف قضائي على عملية الاقتراع.

إن التعديل المطلوب، والذي يتم لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية في مصر منذ بداية نشأتها، هو ثمرة ما تحقق من استقرار، وهو حلقة من حلقات التطور الديمقراطي الذي يمر به المجتمع ونأمل بهذا التعديل أن نعمق المسيرة الديمقراطية، وأن نحقق لشعبنا ما يصبو إليه من رفعة ورخاء.

#### الجوانب الإيجابية في طلب التعديل:

مما لا شك فيه أن توجيه هذا الطلب، ومهما كانت المحاولات التي تلت ذلك لإفراغ التعديل من مضمونه، قد أعاد ولو إلى حين التفكير في «السياسة» إلى الشعب المصري بعد فترة غياب طويلة، وذلك باعتبار أن السياسة عبارة عن موازنات وحسابات بين أهداف وأولويات ومصالح مختلفة لقوى سياسية واجتماعية في الدولة، كما أحدث طلب التعديل تفاعلات ضخمة مهما كانت محاولات أصحاب المصلحة في إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه<sup>(١)</sup>. وأصبح في متناول اليد إخراج مصر من حالة الجمود السياسي التي خيمت عليها منذ ما يقرب من نصف قرن<sup>(٢)</sup>.

(١) د. عبد المنعم سعيد عودة السياسة إلى مصر، جريدة الأهرام، العدد رقم ٣٢٠٤ الصادر في ٢٠٠٥/٣/٢٩.

(٢) فكري أحمد مغاوري: الإصلاح السياسي بين تعديل الدستور أو تغييره، مجلة الدستورية ٧٥ ص ٣ ص ٥٣.

ولقد أزال هذا الطلب حجراً كبيراً من جدار ضخّم من الصمت . فأصبح الحديث عن الديمقراطية هو الشغل الشاغل لكل بيت مصري ، بل وصار التعديل حديث رجل الشارع أياً كانت ثقافته<sup>(١)</sup> . فالمفترض أن يؤدي هذا التعديل إلى حرية حقيقية ونظام ديمقراطي كامل الأركان يكون فيه صندوق الاقتراع هو الفيصل بين الرؤى السياسية المختلفة ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى دفع المصريين إلى متابعة . . . تسجيلهم في جداول الانتخاب بعد إحجامهم فترة طويلة منذ خمسينات القرن الماضي .

#### الجوانب السلبية في طلب التعديل :

نصت المادة (١٨٩) من الدستور وهو المتعلقة بإجراءات تعديل الدستور على أنه : « لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية لهذا التعديل » .

وهكذا خلت المادة المذكورة من أن يتضمن طلب التعديل (سواء كان مقدماً من رئيس الجمهورية أو من مجلس الشعب) أى ضوابط أو مبادئ ، وإنما كل ما أوجبه المادة هو ذكر «أسباب التعديل» ، أما الضوابط والمبادئ فإنه يعدها مجلس الشعب من خلال لجنة الشئون التشريعية والدستورية ، ثم تعرض التعديلات على المجلس - بعد أخذ رأى مجلس الشورى - فإذا حصلت على أغلبية الثلثين استكملت الإجراءات .

وتأتى أهمية هذه المسألة فى أن تناول هذه الضوابط فى طلب التعديل وخاصة ، إذا كان مقدماً من رئيس الجمهورية ، من شأنه تقييد المجلس بهذه

(١) عاطف الغمري: المشهد السياسى الراهن، جريدة الأهرام، العدد رقم ٤٣٢٥٥ الصادر فى ١١/٥/٢٠٠٥ ص ١٠ .

الضوابط أو جعله يدور في فلكها. والذي حدث أن الطب قد تضمن هذه الضوابط من كافة جوانبها وأبعادها بإسراف شديد مما شكل حرجاً للمجلس<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن الدستور لم يعط لطالب التعديل الحق في فرض هذه الضوابط على المجلس، وبالتالي فالمجلس حر في أن يضع من الضوابط ما يراه محققاً لأهداف التعديل المقترح، ولا يملك طالب التعديل إلا الالتزام بما يقرره المجلس سواء من ناحية قبول مبدأ التعديل أو رفضه أو سواء من ناحية فحوى التعديل وضباطه.

فمشروع التعديل الذي يعرض على الشعب لاستفتاء فيه هو ما يوافق عليه المجلس من نصوص لا ما اقترحه طالب التعديل.

ومن هنا يتضح أن طلب التعديل بما تضمنه من مبادئ وضوابط قد خالف النص الدستوري بل وسلب من مجلس الشعب اختصاصاً من أهم اختصاصاته في التعديل الدستوري<sup>(٢)</sup>. ذلك أن المادة (١٨٩) من الدستور قد أناطت بمجلس الشعب الموافقة على طلب التعديل أو رفضه وكذلك مضمون التعديل ومحتواه، ويصب الأمر في النهاية في الإرادة الشعبية عن طريق الاستفتاء.

(١) د. محمد سليم العوا: تعديل المادة ٧٦ من الدستور هل هو الحل؟! مجلة الدستورية ع ٧٤ من ٣ أبريل ٢٠٠٥، ص ٣٢ وما بعدها.

(٢) فوق أن المادة ١٨٩ من الدستور نفسها قد ميزت رئيس الجمهورية بجعل طلب التعديل يمكن أن يقدم منه منفرداً، بينما يلزم توقيع ثلث أعضاء المجلس على طلب التعديل فيما لو كان الطلب من قبل أعضاء مجلس الشعب، وهذا الشرط يصعب تحقيقه في ظل الواقع السياسي وسيطرة الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الجمهورية.

## المطلب الثاني مبررات التعديل

رغم ما قيل في تبرير نظام الاستفتاء وأنه لم يكن سيئاً وإنما كان مناسباً لفترة معينة من تاريخ مصر<sup>(١)</sup>، وما قيل أن نظام الاستفتاء قد حقق لمصر أمناً واستقراراً لفترة معينة حتى تمكنت من تحرير كامل ترابها الوطني<sup>(٢)</sup>. لكن كان لابد من العدول عن نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب بهدف تحقيق مزيد من الديمقراطية - حسبما ورد في طلب التعديل - بحيث يكون للشعب الكلمة الأولى والأخيرة في اختيار رئيس الجمهورية بطريقة الاقتراع الحر المباشر، وبهدف تعميق مسيرة الديمقراطية بتوسيع مشاركة الشعب وفتح المجال أمام جميع الناخبين لاختيار رئيس الجمهورية.

وإلى جانب هذا الهدف - الذي حدده طلب رئيس الجمهورية لمجلسي الشعب والشورى - فقد وجدت عدة مبررات دفعت إلى هذا التعديل، نوجزها فيما يلي:

- (١) في ظل العولمة والفصائيات والسماءات المفتوحة أصبح العالم قرية صغيرة، والحديث لا ينقطع عن الديمقراطية، لا يمكن كبت تطلعات المواطنين ولا تكميم أفواههم، ولم يعد من الممكن العودة إلى سياسة الانغلاق والستار الحديدي.
- (٢) بدا واضحاً أن المواطن المصري يمزق عن المشاركة السياسية لاقناعه بعدم جدواها في تغيير الواقع المفروض عليه<sup>(٣)</sup>، وخاصة في ظل نظام الاستفتاء والذي

(١) د. محمد مرغني: تعديل المادة ٧٦ على مائدة الحوار (٢) جريدة الأهرام العدد رقم ٤٣٢٣٢ الصادر في ٢٠٠٥/٤/١٨ ص ٣ وينظر أنه كان مطبقاً في دول أخرى منها دولة اليمن الشقيقة التي سبقنا في العدول عنه بعشر سنوات.

(٢) طلب رئيس الجمهورية بتعديل المادة ٧٦ الموجه إلى مجلسي الشعب والشورى بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٥ (راجع المطلب السابق من هذا المبحث).

(٣) محمود شكوى: مصر تتحدث عن ديمقراطيتها، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٨٢ الصادر في ٢٠٠٥/٢/٢٧ ص ١٢.



كان يمثل - فى رأيه - مسرحية هزلية يتم فيها التجديد تلقائياً وبصورة روتينية للرئيس الذى فى السلطة، فكانت الآمال أن يتم تغيير هذه الصورة بالالتجاء إلى انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى المباشر.

(٣) لا شك أنه لا مجال للحديث عن أى إصلاح أو تعددية سياسية إلا إذا بُدئ بنظام الرئاسة نفسه، وذلك بجمعه يقوم على التعددية والتنافسية، وهذا لا يَكُون إلا فى نظام الانتخاب السرى المباشر<sup>(١)</sup>.

(٤) تفعيل دور المجالس التشريعية والمحلية،

لا شك أن إعطاء المجالس النيابية والمحلية دوراً فى عملية الترشيح لانتخابات الرئاسة سيفعل من دورها فى الحياة السياسية<sup>(٢)</sup>.

(٥) تفعيل دور الأحزاب،

أن السماح للأحزاب بترشيح أحد قياداتها لانتخابات الرئاسة سيبعث الحياة فيها، حيث ستمعمل على إنجاح مرشحها<sup>(٣)</sup>، ويدفعها ذلك إلى النزول إلى الشارع والاحتكاك بال جماهير.

(٦) تبرز أهمية التعديل بالانتقال من آلية الاستفتاء إلى آلية الانتخاب فى دولة مثل مصر يتمتع فيها رئيس الدولة بسلطات واسعة تفوق ما هو موجود فى النظم الرئاسية.

(١) راجع: د. هالة مصطفى: اليوم يبدأ الإصلاح الشامل: جريدة الأهرام العدد ٤٣١٨٢ الصادر فى ٢٧/٢/٢٠٠٥ ص ١٢.

وفى ذات المعنى د. مصطفى علوي: قرار عظيم، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٨٢ الصادر فى ٢٧/٢/٢٠٠٥ ص ١٢ ويضيف بأن تلك التعددية والتنافسية هى المدخل للإصلاح ويلزمها أن يحدث إصلاح حقيقى فى هياكل وأفكار الأحزاب السياسية ليصحبها المواطن المصرى ويندفع إلى المشاركة فيها.

(٢) ورقة صادرة عن الحزب الوطنى بعنوان: «رؤية حزبية حول نص تعديل المادة (٧٦) من الدستور» راجع: خالد عبد الرسول: موقف المؤسسات غير الرسمية من تعديل الدستور وبعض القوانين المكملة له «دراسة استطلاعية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإمترالوجية ٢٠٠٥ ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) فكرى أحمد مغلورى: الإصلاح السياسى بين تعديل الدستور المصرى أو تغييره، مجلة الدستورية ص ٧٤ ص ٥٣.

إضافة إلى أن هذه السلطات المتسعة جدا لا تقابلها أى مسؤولية حقيقية واقعية على الرئيس<sup>(١)</sup>.

(٧) إن التعديل جاء ليتوافق مع التعديل السابق عام ١٩٨٠ الخاص بالتعددية الحزبية التى يفترض فيها أن هناك أكثر من حزب له قدرة على المنافسة وهذا لا يناسبه إلا نظام الانتخاب<sup>(٢)</sup>.

(٨) أن تعديل المادة (٧٦) كان من شأنه أن يخلصنا من الضغوط التى كانت تمارسها السلطة التنفيذية على البرلمان للحصول على الأغلبية المطلوبة لإجراء الاختيار عن طريق الاستفتاء<sup>(٣)</sup> (أغلبية ثلث الأعضاء للترشيح ثم أغلبية الثلثين للموافقة على الترشيح) ولا حاجة بالتالى لاستمرار حرص أعضاء البرلمان للارتباط بالحاكم.

(٩) كان من شأن التعديل أن يخلصنا من مشكلة عدم تنفيذ أحكام القضاء واللجوء إلى الاستشكال أمام جهة قضائية معاصرة، باعتبار أن التنافس بين عدد من المرشحين يستلزم الحسم من جهة الإدارة.

(١) وإذا كان الدستور الفرنسى يمنح الرئيس الفرنسى سلطات واسعة أيضا فهو الحكم بين السلطات والمقام على احترام الدستور والضمان للسير المنظم للسلطات العامة وله اتخاذ الإجراءات الضرورية فى الحالات الاستثنائية، وهى المقابلة للمادة (٧٤) من الدستور المصرى، إلا أن الواقع العملى يوضح أنه رغم كل هذه السلطات التى يمنحها له الدستور فإنه يمارسها فى إطار ديمقراطى، فعلى سبيل المثال يشكل حزب الأغلبية فى فرنسا الحكومة ولو كان ليس حزب الرئيس كما أن الحريسات المختلفة للمواطنين (التعبير - الاجتماع - الجمعيات ...) لا تقل عن بقية الدول الديمقراطية، فالواقع العملى هو الذى يحدد طبيعة النظام السياسى وليس مجرد التصويبات.

راجع: حميد حنون الساعدي: الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة فى النظام الرئاسى، دراسة مقارنة مع الدستور العراقى، رسالة، عين شمس ١٩٨١ ص ٣٥، أحمد عبد الحفيظ: التعديل الدستورى وأفاق الإصلاح السياسى فى مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٥، الأهرام، العدد ١٥٠ ص ٢٣.

(٢) أحمد عبد الحفيظ: التعديل الدستورى وأفاق الإصلاح السياسى فى مصر، المرجع السابق، ص ١٩.  
(٣) فالسلطة التنفيذية كانت لا تعدم الوسيلة لإنتاج مرشحين. وهناك أحكام عديدة عن تزوير فى الانتخابات بوسائل شتى. كما أنها كانت تتبنى ممثلها فى البرلمان فلا يتم رفع الحصانة عنهم مهما كانت الأخطاء المنسوبة إليهم. فنواب الأغلبية جاهزون لنصرة زميلهم ظالما أو مظلوما وخاصة فى ظل التمسك بقاعدة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين.

(١٠) إذا كانت النظرة إلى الاستفتاء أنه يضمن الاستقرار ويقي من الوقوع في براثن الانقسام والفوضى فيما لو لم يتم التجديد للحاكم أو فيما لو وجد أكثر من شخص قوى قادر على جذب الأنصار، فإن هذا استقرار وهمي وإنما الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وتطبيق القواعد الديمقراطية هو الذى يضمن الاستقرار الحقيقي.

(١١) إن التعديل إلى نظام الانتخاب يفرض قدراً من القيود انذائية على الرئيس الذى ينوى إعادة ترشيح نفسه، كما قد يدفعه إلى حسن اختيار معاونيه ومراقبتهم جيداً<sup>(١)</sup>. كما إنه أخيراً قد يحمل الرئيس على تحسين أدائه حتى ينال رضا الناخبين ويعيدون انتخابه مرة ثانية. وتبدو هذه المسألة الواقعية ضرورية فى ظل غياب المسألة السياسية.

---

(١) أحمد عبد الحفيظ: تعديل المادة (٧٦) فى سياق تطور خطى الإصلاح السياسى، التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - ٢٠٠٥، ص ٥٠.

## المطلب الثالث الظروف التي أحاطت بإجراء التعديل

### نظرة تاريخية:

لقد كانت مصر سباقة في المنطقة في التشريع الدستوري منذ إنشاء مجلس شورى النواب في ٢٢/١٠/١٨٦٦ ونظمت أحكامه لائحة تأسيس المجلس المصادرة في ذات التاريخ، ومن ثم إصدار القانون الأساسي (الدستور) في ٢٧/٢/١٨٨٢<sup>(١)</sup> ثم وضعت مصر أول دستور في المنطقة يقنن أسس المواطنة والتعددية والحقوق والحريات العامة بكافة أنواعها وهو دستور ١٩٢٣.

ولكن الحقبة التي أعقبت عام ١٩٥٢ أوجدت نظام الاستفتاء الذي عرفه دستور ١٩٥٦ ومن بعده دستور ١٩٦٤ لينتقل أخيراً إلى دستور ١٩٧١.

وقد رد البعض نظام الاستفتاء والسلطات الواسعة لرئيس الجمهورية التي تضمنتها هذه الدساتير إلى طبيعة الدولة المصرية، القائمة على النظام المركزي منذ آلاف السنين وتنظيم الدولة لتعامل مع مياه النيل باعتبار مصر دولة زراعية. ولما لم تعد مصر دولة زراعية وخرج المصريون من الشريط المحيط بنهر النيل وذلك بشق قناة السويس وإقامة حياة كاملة على خط القناة، وتحول مصر إلى الاعتماد أكثر فأكثر على الصناعة ومشاركة الناس في السلطة، فتخلت البلاد عن نزعة المركزية<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن هذا الرأي يتجاهل الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ والتي شهدت فيها مصر ازدهاراً سياسياً بالنظر إلى الفترة التي تلتها، كما أن الصبغة الزراعية لم تمنع دولا عديدة حتى من دول العالم الثالث مثل الهند من أن تتبوأ مكانة متقدمة في الدول الديمقراطية.

(١) راجع أستاذنا الدكتور فؤاد النادى: موجز القانون الدستوري المصري وتطور الأنظمة السياسية في مصر من ١٠٥ - ١١٣.

(٢) د. عبد المنعم سعيد: فتح باب الاجتهاد، جريدة الأهرام، العدد رقم ٤٣١٧٦ المنشور في ٢٠٠٥/٢/٢١.

وعند وضع دستور ١٩٧١ كانت هناك مناقشات مستفيضة في اللجنة التحضيرية للمفاضلة بين طريقتين لاختيار رئيس الجمهورية، إما عن طريق البرلمان أو عن طريق الشعب مباشرة. ولكن اللجنة المشكلة لهذا الغرض رأت الأخذ بطريق وسط يمزج بين الطريقتين فيكون الترشيح من البرلمان ثم يعرض المرشح على الاستفتاء<sup>(١)</sup>. بل لقد ورد في تقديم تقرير لجنة نظام الحكم ضمن الأعمال التحضيرية بأنه كان هناك اقتراح بأن يرشح مجلس الشعب أكثر من مرشح لعرضهم على الاستفتاء، وذلك حتى تكون الانتخابات جدية. كما اقترح - حسب محضر لجنة نظام الحكم - مراعاة للظروف المؤقتة عند وضع الدستور من احتلال إسرائيل لسيناء، أن يكتفى بترشيح مرشح واحد فقط. وأن ينقل هذا الحكم إلى باب الإحكام الانتقالية في الدستور، بحيث يكون حكماً مؤقتاً يزول بزوال الاحتلال<sup>(٢)</sup>. ولكن هذا الاقتراح الأخير لم يؤخذ به وفاز بالأغلبية الاقتراح المقابل، والذي مقتضاه أن يرشح مجلس الشعب شخصاً واحداً.

ويمكن القول أنه دفعت إلى التعديل ظروف خارجية وظروف داخلية كما عارضت التعديل بعض القوى السياسية الفاعلة.

أولاً: الظروف الخارجية :

واكب الإعلان عن التعديل التحولات العالمية التي جعلت من الديمقراطية مبرر شرعية أى نظام حكم. كما مارست الولايات المتحدة والدول الأوروبية على دول المنطقة ضغوطاً كبيرة، بطرحها مبادرة الشرق الأوسط الكبير. بل إنه يمكن القول

(١) انظر الطلب المقدم من رئيس الجمهورية لمجلس الشعب والشورى لتعديل المادة (٧٦) المطالب الأول من هذا المبحث.

(٢) محضر جلسة لجنة نظام الحكم وهي من اللجان الفرعية للجنة التحضيرية لوضع مشروع الدستور الدائم المنعقدة في ١٥/٦/١٩٧١ ص ٣ والتقديم كان لمقرر موضوع «رئيس الجمهورية والوزارة» د. عبد الحميد متولى وكانت اللجنة برئاسة المستشار بدوي حمودة.

راجع د. محمد سليم العوا: تعديل المادة ٧٦ من الدستور هل هو الحل؟ مجلة الدستورية ع ٧٢ ص ٣٢٢.

أن مبادرة تعديل المادة (٧٦) فى الظروف التى طرحت فيها كانت استقراء جيداً للصغريات الدولية والإقليمية. حيث تميزت السياسة الأمريكية فى تلك الأثناء بتغليب التوجه لفرض الديمقراطية على توجه دعم استقرار الأنظمة السياسية فى المنطقة، وتزامن ذلك مع إعادة انتخاب الرئيس جورج بوش، ليضع على رأس أولويات الفترة الرئاسية الثانية «دمقرطة» الشرق الأوسط حفاظاً على أمن أمريكا القومى<sup>(١)</sup>.

كما شهدت المنطقة العربية فى ذات الفترة حراكاً سياسياً واسعاً، حيث أجريت انتخابات عامة اتسمت بالنزاهة والشفافية فى كل من فلسطين والعراق.

#### ثانياً: الظروف الداخلية :

كما دفع إلى تقديم طلب التعديل بعض الظروف الداخلية، التى لم تكن بمنأى عن الظروف الخارجية المحيطة :

- تزايدت حركة المعارضة وشكلت لجنة للدفاع عن الديمقراطية طرحت برنامجها فى ٢٠٠٣/٥/٥ للإصلاح السياسى والدستورى. كما ظهرت العديد من منظمات المجتمع المدنى والحركات السياسية والاجتماعية كل رفع لافته.
- فمثلاً ظهرت حركات احتجاج شعبية مثل الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) ورفعت شعار «لا للتمديد لا للتوريث»، واستطاعت كسر حاجز الخوف فنزلت على الشارع وقامت بعدة مظاهرات.
- وظهرت حركات من أجل التغيير مثل «شباب من أجل التغيير»، «وأدباء من أجل التغيير»، «صحافيين من أجل التغيير»، «عمال من أجل التغيير»، «متندى منظمات المرأة من أجل التغيير» والذى نشأ كرد فعل للاعتداء على السيدات المتظاهرات. وكان ظهور هذه الحركات بمثابة إعلان عن عجز

(١) راجع بحثنا عن: تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلى (مشروع الشرق الأوسط الكبير) مجلة مركز صالح كامل العدد ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥م.

الأحزاب السياسية القائمة عن التفاعل مع الأحداث. كما أن هذه الحركات نزلت إلى الشارع وتظاهرت<sup>(١)</sup>.

• تزايد دور جماعة الإخوان المسلمين في الشأن السياسي، وتهاافت الأحزاب المختلفة على الحصول على تأييدها لما لها من ثقل في الشارع السياسي، وحدثت تحالفات فيما بينها جميعاً، بل وتعاونت الحركة مع الشيوعيين، ونزلت إلى التظاهر في الشوارع، مما شكل تغييراً نوعياً في نشاط الحركة خلال هذه المرحلة<sup>(٢)</sup>.

• اهتم الحزب الوطني نفسه بقضية الإصلاح السياسي في مؤتمره الأول في سبتمبر ٢٠٠٣ والثاني في سبتمبر ٢٠٠٤. كما ظهر تيار إصلاحى جديد داخل الحزب الوطني تزامن مع تولي نجل رئيس الجمهورية أمانة لجنة السياسات، وإعادة هيكلة الحزب والتخلص من بعض رموز الحرس القديم.

• تم التوافق بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم على عقد حوار وطنى توافق المشاركون فيه على ضرورة تعديل الدستور. وتمسك الحزب الحاكم بتأجيل تعديل تغيير نظام اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب الحر المباشر إلى ما بعد الاستفتاء الرئاسى والانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥ وتوافقت الأحزاب مجتمعة على ذلك في جلسة الحوار الثانية في ٢٠٠٥/٢/١٤، إلا أن الرئيس فاجأ الجميع بإعلان تقديم طلب التعديل في ٢٠٠٥/٢/٢٦<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع: هاتى عياد: الإشراف والرقابة على الانتخابات، التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ٢٠٠٥، ص ٤١٣.

(٢) استقبل المرشد العام للحركة أحزاب الغد والوفد ومصر ٢٠٠٠، وشكل الإخوان التحالف الوطنى من أجل الإصلاح والتغيير وانضم إليه حزب العمل المجدد وبعض الحركات الجديدة، وقاموا بعدة مظاهرات مشتركة (هاتى عياد المرجع السابق ص ٤١٤، ٤١٥، ٤٢١)

(٣) راجع: دينا شحاته: مصر على طريق أول انتخابات رئاسية بين متنافسين، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام، العدد ٤٣١٨٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٧، ص ٦.

ثالثاً: موقف بعض القوى السياسية من التعديل<sup>(١)</sup>:

هذا وقد رفضت التعديل العديد من القوى السياسية، وقوى المجتمع المدني الفاعلة، ونذكر مواقف البعض منها في مراحل التعديل المختلفة:

[١] حركة كفاية:

والتي وصفته بأنه مشبوه ومزور وجزئى، وأنه أغلق عملياً باب الترشيح والمنافسة الحقيقية على منصب الرئيس. ودعت الحركة إلى مقاطعة ما أسعته «خديعة الاستفتاء على التعديل المشبوه» كما دعت إلى التظاهر السلمى الصامت يوم الاستفتاء فى ٢١ محافظة. وهى المظاهرات التى مُنعت غالبيتها كما سجلت فى بعضها اعتداءات على منظمتها أذانتها وسائل الإعلام المصرية والعالمية ومختلف القوى السياسية وقوى المجتمع المدنى المصرية<sup>(٢)</sup>.

[٢] التجمع الوطنى من أجل التحول الديمقراطى:

ويضم عدد من المثقفين وأساتذة الجامعات، وأنشئ كرد فعل على مجمل التفاعلات التى ارتبطت بتعديل المادة ٧٦. وأعلن فى مؤتمره التأسيسى فى ١٣/٧/٢٠٠٥ عن وأد مبادرة كان يمكن أن تشكل نقطة انطلاق قوية نحو بناء الديمقراطية.

وأعلن عن عدة مهام منها رفع دعوى مستعجلة أمام القضاء الإدارى مشفوعة بطلب وقف تنفيذ قرار وزير الداخلية المتعلق بإعلان نتيجة الاستفتاء وإلغائه فيما تضمنه من آثار، استناداً إلى ما جاء فى تقرير لجنة تقص الحقائق التى شكلها نادى

(١) اعتمدنا فيما يرد من تفصيلات فى هذا الجزء على ما نشره أحد الباحثين (خالد عبد الرسول) فى كتاب مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عن «التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥». وذلك لتوضيح الظروف التى أحاطت بإجراء التعديل والحراك السياسى الذى أحدثه لما له من دلالة فى أهمية التعديل وظروف إجرائه.

(٢) خالد عبد الرسول: موقف المؤسسات غير الرسمية من تعديل الدستور وبعض القوانين المكمل له، التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥ ص ١٥٩ - ١٦١.



القضاء، والذي أشار إلى تزوير الاستفتاء، واعتبر التجمع أن هذا الاستفتاء وكل ما يترتب عليه باطل<sup>(١)</sup>.

### [٣] نواذى أعضاء هيئة التدريس:

طالب نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فى ندوة هامة تحدث فيها الأساتذة عن عدة إجراءات ضرورية لتوفير المناخ المناسب للممارسة الديمقراطية الحقيقية منها: مساواة جميع المرشحين لمنصب الرئاسة سواء كانوا مستقلين أو ممثلين للأحزاب من حيث الضمانات اللازمة لجدية الترشيح، وأن تقتصر عضوية اللجنة المشرفة على الانتخابات على ممثلى الهيئات القضائية، ووضع ضوابط لتمويل الدعاية الانتخابية، وسقف أعلى للإنفاق على الدعاية<sup>(٢)</sup>.

بينما أكد ممثلو نواذى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فى مؤتمرهم الذى عقد بجامعة الأزهر فى ٢٧/٤/٢٠٠٥ على وجهة نظرهم، بأن تشكل اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى جميع مراحلها من قضاة مصر، وألا يرأسها أو يشارك فيها شخصيات حزبية أو تنفيذية. ورأوا العدول عن تركية الأعضاء المنتخبين إلى التركيبة الشعبية من ٧٠٠٠ مواطن على الأقل<sup>(٣)</sup> مع عدم تحديد مدة كشرط ترشيح الأحزاب لشخصيات حزبية فى انتخابات الرئاسة القادمة.

وعقد أول مؤتمر عام لأعضاء هيئة تدريس الجامعات المصرية فى نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة فى ١٠/٥/٢٠٠٥ وانتهى فى توصياته إلى تأييد

(١) خالد عبد الرسول: المرجع السابق ص ١٦١ - ١٦٣.

(٢) جريدة الوفد العدد الصادر فى ١٨/٣/٢٠٠٥.

(٣) على العكس من ذلك، فقد رفض البعض أسلوب جمع التوقيعات لأنه يتعارض مع قاعدة سرية الاقتراع السرى العام المبلشر المكفول بمقتضى الدستور، كما أنه قد يسمح لحسم المعركة الانتخابية قبل بدايتها حيث سيفتح الباب على مصراعيه أمام المرشحين لجمع توقيعات أكبر عدد ممكن (حافظ أبو سعدة أمين المنظمة المصرية وعضو المجلس القومى لحقوق الإنسان فى جلسة استماع أمام لجنة الشئون التشريعية والدستورية بمجلس الشعب فى ١٦/٤/٢٠٠٥. انظر خالد عبد الرسول المرجع السابق ص ١٧٧ - ١٧٨).

الدعوة لمقاطعة الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦) وذلك بعد إقرار مجلس الشعب لنص التعديل بالشكل الذي صدرت به المادة بعد تعديلها<sup>(١)</sup>.

#### [٤] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان:

ذكر قبل إجراء التعديل على لسان رئيس تحرير مجلة سواسيه التي يصدرها المركز على أنه يجب «ألا يسمح لحزب الرئيس أن يختار منافسيه في الانتخابات القادمة عبر اشتراط الحصول على تزكية نسبة من أعضاء الشعب والشورى والمجالس الشعبية والمحلية والتي يكاد يسيطر عليها الحزب الحاكم بصورة مطلقة»<sup>(٢)</sup>.

#### [٥] التحالف من أجل الديمقراطية والإصلاح:

(وهو يضم المركز العربي لاستقلال القضاء وجمعية مساعدة السجناء وجماعة تنقية الديمقراطية) وقدم عدة مقترحات بخصوص التعديل من بينها أن تتم الانتخابات الرئاسية في ظل حكومة ذات طابع ائتلافي، مع تحييد وسائل الإعلام، والإشراف القضائي الكامل عبر هيئة مستقلة يختار أعضاؤها من الجمعية العمومية لمحكمة النقض ومجلس الدولة<sup>(٣)</sup>.

• وقد وقعت ١٧ منظمة من منظمات حقوق الإنسان على بيان صدر في ٢٤/٥/٢٠٠٥ طالبت فيه بسرعة الإفراج عن المقبوض عليهم على خلفية معارضة صياغة تعديل المادة ٧٦.

• وبعد أحداث يوم الاستفتاء اهتمت العديد من المنظمات الحقوقية بتوثيق

(١) يذكر أنه حضر هذا المؤتمر أكثر من ٢٥٠٠ أكاديمي من مختلف الجامعات المصرية. (خالد عبد الرسول: المرجع السابق ص ١٧٢)

(٢) خالد عبد الرسول: المرجع السابق ص ١٧٦ ويذكر عصام الدين حسن رئيس تحرير مجلة سواسية التي يصدرها المركز بعد موافقة مجلس الشعب على التعديل في مقالة بعنوان: «الكشاف المسمور في تعديل المادة (٧٦) من الدستور» أن التعديل وضع شروطاً تعجيزية كما استخف التعديل الذي تم اعتماده بمطالب الجميع في أن يوكل الإشراف على الانتخابات للجنة قضائية مستقلة (راجع خالد عبد الرسول: المرجع السابق ص ١٧٩ - ١٨٠).

(٣) خالد عبد الرسول: المرجع السابق ص ١٧٦ - ١٧٧.

الانتهاكات التي تمت يوم الاستفتاء، فأصدرت ٢٢ منظمة بياناً أعلنت فيه انضمامها لنقابة الصحفيين المصريين في إدانتها لأحداث يوم الاستفتاء ومطالبتها بحاسبة المسؤولين عن استخدام التحرش الجنسي أو تسهيل استخدامه لمجموعة من البلطجية في مواجهة المتظاهرين المعارضين للاستفتاء على تعديل المادة (٧٦).

وأعلنت المنظمات الحقوقية في بيانها «أن يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥ سيدخل التاريخ ليس باعتباره يوماً للاستفتاء على تعديل دستورى، ولكن باعتباره اليوم في الذي جرى فيه لأول مرة استخدام هذا السلاح الحقير بشكل علني وجماعي في الطريق العام»<sup>(١)</sup>.

#### نتيجة الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦):

أعلنت وزارة الداخلية أن نسبة المشاركة في الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٥/٥/٢٠٠٥ بلغت ٥٣,٤٦٪ وأن نسبة الموافقين فيه على تعديل المادة (٧٦) بلغت ٨٢,٨٦٪<sup>(٢)</sup>.

(١) خالد عبد الرسول: المرجع السابق ص ١٨١ - ١٨٢.

(٢) وثائق ديمقراطية مبارك، كتاب الجمهورية، دار الجمهورية للصحافة، ص ١١٠، أشار إليه خالد عبد الرسول في بحثه عن موقف المؤسسات غير الرسمية من تعديل الدستور وبعض القوانين المكملته له، المرجع السابق، ص ١٤١، ويذكر في ذات الموضوع أن وسائل إعلام معارضة ومستقلة ونسبوا القضاة قرروا أن الاستفتاء شهد إقبالاً ضعيفاً وعملية تزوير كبيرة، إضافة إلى ما حدث من جرائم البلطجة وهناك العرض التي مورست ضد المعارضين للاستفتاء. وقد قاطعته الأحزاب الرئيسية (التجمع - الوفد - الناصري - الغد) إضافة إلى التنظيمات السياسية المحجوبة عن الشرعية (الإخوان المسلمون - الاشتراكيون الثوريون) وحاولت بعض الأحزاب اللجوء للقضاء سواء لوقف إجراء الاستفتاء أو لإثبات ما حدث فيه من تزوير. (راجع: خالد عبد الرسول: المرجع السابق ص ١٤٢ - ١٥٨).

## المبحث الثالث ضوابط جدية الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

أن الثقافة السياسية منذ بداية الثورة عام ١٩٥٢ هي ثقافة الولاء وعدم منافسة رئيس الجمهورية الموجود في الحكم<sup>(١)</sup>، ولذلك فقد أحيط هذا المنصب بشيء من القداسة. ولقد انعكس ذلك على وأضى دساتير الثورة ومن بعده دستور ١٩٧١ الذي وسع من سلطات رئيس الجمهورية إلى حد بعيد يفوق ما هو موجود في الدساتير الرئاسية، فضلاً عن تقرير عدم المساءلة.

والحقيقة أن منصب رئيس الجمهورية هو المنصب الأسمى في البلاد ويتمتع في نظامنا الدستوري بدور محوري وتتطلع كل الاتجاهات إلى بلوغ هذا المنصب الرفيع، لذا يجب التدقيق جيداً فيمن يشغل هذا المنصب بوضع ضوابط موضوعية تحفظ على هذا المنصب هيئته ووقاره، ولكن دون مغالاة بحيث لا تصبح عوائق للترشيح وإنما للجدية فقط بما يحقق المصلحة العامة.

ولقد اقتصرَت المادة (٧٥) من الدستور في بيان شروط من ينتخب رئيس للجمهورية بأن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعاً بالحقوق المدنية والسياسية، وألا تقل سنة عن أربعين سنة ميلادية<sup>(٢)</sup>. ولذا كان من اللازم البحث

(١) حتى أنه ساد تعبير «القيادة السيلسية» بدلاً من ذكر رئيس الجمهورية، إمعاناً في التبجيل والاحترام. راجع د. أحمد كمال أبو المجد: الإصلاح الدستوري ومستقبل نظامنا السياسي، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٤٠ الصادر في ٢٠٠٥/٨/٤ ص ١٠.

(٢) راجع: أستاذنا الدكتور فؤاد محمد النادى: موجز القساوتن الدستوري المصري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، ص ٣٠٣ وما بعدها.

وقد ثار جدل بمناسبة تعديل المادة (٧٦) عما إذا كان يمكن أن يرشح للرئاسة امرأة وخاصة أن المادة (٧٥) التي حددت شروط المرشح لرئاسة لم تتعرض لهذه المسألة.

وذهب بعض الفقه إلى أن هذه الشروط طبعية ومنطقية وكافية (د. يحيى الجمل: الإصلاح السياسي، مجلة الدستورية ع ٣ ص ٢٣).

عن الضوابط الواجب توافرها لضمان جدية الترشيح وهذا هو موضوع هذا المبحث وتتناوله في ستة مطالب:

**المطلب الأول: مفهوم جدية الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية**

**المطلب الثاني: التأمين المالي**

**المطلب الثالث: تأييد المرشح من قبل عدد من المواطنين**

**المطلب الرابع: تصفية المرشحين عن طريق لجنة قومية**

**المطلب الخامس: تأييد عدد من أعضاء المجالس المنتخبة**

**المطلب السادس: ضوابط الجدية بالنسبة للأحزاب السياسية**

= بينما أوضح البعض صراحة أن فرصة الترشيح لرئاسة الجمهورية مفتوحة للجميع بما في ذلك المرأة (صفوت الشريف: الأمين العام للحزب الوطني، جريدة الأخبار عددها الصادر في ٢٠٠٥/٣/٢ ص ٥) بينما على العكس ذهب البعض إلى أن المرشح للرئاسة يجب أن يكون ذكراً رغم أن الدستور لم يشترط ذلك استناداً إلى أن الدستور اعتبر دين الدولة الإسلام. (راجع في ذلك - استاذنا الدكتور/ ماجد الحلو: القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦م، ص ٢٢٠. د. إبراهيم عبيد العزيز شيخاً: النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، ٢٠٠٠، ص ٦٤٩ - أسنانا د. فؤاد النادى المرجع السابق ص ٢٤٦. د. محمود حلمي: نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظم المعاصرة، د. سليمان الطماوي: مبادئ القانون الدستوري المصري والاتحادى، ١٩٥٨، ص ٢٩٤) والإسلام يعتبر أن رئاسة الدولة هي الإمامة العظمى وهي لا تكون إلا لرجل، ذلك أن المجمع عليه عدم جواز تولي المرأة الإمامة الصغرى وهي إمامة المسلمين في الصلاة (إلا لأهل بيتهم من محاربيها وبنى نوعها عند الضرورة). وهذا يتفق مع التحفظ الوارد في المادة (١١) من الدستور المصري عام ١٩٧١ التي قررت كفاءة الدولة للتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومسؤولاتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بعدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. (راجع: د. البيومي محمد البيومي: مدى جواز تولي المرأة رئاسة الدولة دستورياً: جريدة الأهرام للعدد رقم ٤٣٢٢٢ الصادر في ٢٠٠٥/٤/٨ ص ١٤). وراجع أيضاً د. مصطفى أبو زيد فهمي: قضية دستورية كبرى.. نظرات في انتخاب الرئيس، مجلة الدستورية ٧٤ ص ٣ ص ١٧ حيث يرى أن القول بقبول ترشيح امرأة لانتخابات الرئاسة يستلزم إسقاط المادة الثانية من الدستور).

## المطلب الأول

### مفهوم جدية الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

إذا كان فتح باب الترشيح لكل من تتوافر فيه الشروط يعد أكثر توافقاً مع الديمقراطية وإعمالاً لمبدأ المساواة، وحق كل مواطن أن يكون رئيساً للجمهورية. ولكن لا شك أن ترك المسألة بدون أى ضوابط من الممكن أن يؤدي إلى الفوضى أو يؤدي إلى إعاقة عملية الانتخاب ذاتها والتي ربما تصبح مستحيلة لزيادة عدد المرشحين<sup>(١)</sup>. كما أنه قد يتقدم للترشيح من لا يقصد منه إلا الشهرة أو الدعاية أو لمجرد الظهور في وسائل الإعلام أو للوجاهة الاجتماعية. كما قد يتقدم بعض العابثين والهازلين.

ولذا لا بد من أحداث توازن بين اعتبارين:

الاعتبار الأول: مبدأ المواطنة:

يعنى أن جميع المواطنين أمام القانون سواء، وأن مراكز المواطنين القانونية واحدة، ولا يوجد من يتميز عن مواطن آخر بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو الدين.

ووفقاً لهذا المبدأ يجب الاعتراف لكل من يتمتع بالمواطنة وتتوافر فيه شروط الترشيح بحق المنافسة على منصب الرئاسة. وهذا هو ما يتفق مع مبدأ المساواة والمبادئ الدستورية المنصوص عليها في دساتير العالم المتحضر، والتي تأخذ بالنظام الديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

(١) وقد حدث مثل ذلك في بداية رئاسة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حيث تقدم للترشيح أكثر من ٦٠ ألف مواطن جزائري. راجع: د. محمد مرغني: تعديل المادة (٧٦) على مقدمة الحوار (٢)، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٢٢ الصادر في ٢٠٠٥/٤/١٨ ص ٣.

(٢) لا يتضمن دستور دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سوى ضوابط بديهية للترشيح للرئاسة، كيلوغ سن معين (٣٥ سنة) أو ولادته في الولايات المتحدة، أو = حصوله على الإقامة لمدة ١٤ سنة، ولذا وجئنا في الانتخابات الأخيرة مرشح لبناتى الأصل (رالف نادر) ولم يمنعه أحد من ترشيح نفسه لأنه معلوم سبفاً أنه لن ينجح في الانتخابات، ولم يتهمة أحد بأنه غير جاد (محمد سلموى: حديث الضوابط الانتخابية؛ جريدة الأهرام العدد ٤٣٣٩ الصادر في ٢٠٠٥/٤/٢٥ ص ١٢).

وهذا الاعتبار، بما يترتب عليه من فتح باب المنافسة وتعدد المرشحين، هو المقصود أصلاً من التعديل من نظام الاستفتاء إلى نظام الاختيار الحر المباشر.

وهذا الاعتبار هو الذى توليه غالبية الدول الأهمية وخاصة تلك التى لديها أحزاب فعلية تتقاسم الشارع السياسى، ولكنه لا يمكن الأخذ به منفرداً، على الأقل فى المرحلة الحالية<sup>(١)</sup>.

### الاعتبار الثالثى : اعتبار الجديدة:

ولتفسير معنى الجديدة فإننا نبحث عن الهدف من هذا الشرط، فإذا كان الهدف منع زيادة عدد المرشحين بما يؤثر على العملية الانتخابية، ومنع الترشيحات المظهرية والعشبية والتى لا يبغى منها أصحابها إلا الحصول على ميزة أو منفعة كالشهرة أو الدعاية، فإن المقصود هنا يكون هو جدية المرشح نفسه<sup>(٢)</sup>، وهذا ما نعتقد أنه معنى الجديدة.

ولكن لا يتصور أن يكون المقصود من الجديدة هو تحديد المرشح الأكثر حظاً فى الوصول إلى مقعد الرئاسة، لأن ذلك مكانه الانتخابات ذاتها.

هناك فرض واحد يمكن أن يفهم به شرط الجديدة على أنه فرص المرشح فى الفوز بمقعد الرئاسة، وهو الانتخابات التى تجرى على درجتين<sup>(٣)</sup>، أو الانتخابات التى تجرى داخل حزب من الأحزاب لاختيار مرشح الحزب. أما على مستوى الانتخابات الرئاسية فيكفى توافر شرط الجديدة بالمعنى الذى ذكرناه آنفاً.

ولذا فإننا نرى بالنسبة لشرط الجديدة ما يلى:

(١) أن المبالغة فى وضع ضوابط للترشيح يجعل المواطن يعزف عن المشاركة فى

(١) د. يحيى الجمل: الإصلاح الدستورى، مجلة الدستورية، العدد ٧ السنة ٣ ص ٢٤.

(٢) عكس ذلك د. أحمد فتحى سرور: ركائز تعديل المادة (٧٦) من الدستور، مجلة الدستورية ع ٧ ص ٣ ص ٨، حيث يرى سيادته أن الجديدة هنا تتحدد بمعناها الديمقراطية بمعنى قبول الشخص لى المجتمع السياسى وتمتعه بالثقة الشعبية حتى يكون فى قائمة المرشحين.

(٣) د. يحيى الجمل: الإصلاح الدستورى، مجلة الدستورية، ع ٧ ص ٣ ص ٢٥.

الانتخابات، حيث سيتشكك في الهدف من التعديل وربما يعتقد أنه نوع من مراوغة الحزب الحاكم للبقاء في الحكم ومنع فئات معينة من الترشيح.

(٢) أن النص الدستوري لا يستمد حصانته من مجرد وجوده في صلب الدستور، وإنما باعتباره يفرض قاعدة عامة تتفق مع الأصول الدستورية وتنظم عمل مؤسسات الدولة ويتفق حولها الجميع أغلبية وأقلية. فصيغة الدستور تحتاج إلى الرضا والاقتران وإجماع فئات الشعب عليها، وهذا ما رأيناه مفقداً عند شرحنا لظروف التعديل<sup>(١)</sup>.

(٣) إن أي ضوابط تحمل معنى التفاصيل مكانها. نصوّص القانون العادي حتى يسهل تغييرها إذا ما تغيرت الظروف، وإذا كان لابد من وضع الضوابط في الدستور فنعتقد أن مكانها مع شروط الترشيح في المادة (٧٥) من الدستور وليس المادة (٧٦)<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع المطلب الثالث من البحث السابق.

(٢) هشام البسطويسى: قراءة حول تعديل الدستور، موقعه على الشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات (الانترنت)، أشار إليه د. محمد سليم العوا: المرجع السابق ص ٤٠. ويتوصل من ذلك إلى هناك مواد أخرى إذن يجب تعديلها ومنها المادة (٧٧) باعتبار أن تعديلها مطلب منطقي وعادل ويتفق مع القيم الديمقراطية.



## المطلب الثاني التأمين المالي

وتتحقق الجدية في هذا الفرض بأن يطلب من الراغب في الترشيح دفع مبلغ مالي كتأمين يفقده من لا يحصل على نسبة معينة من الأصوات<sup>(١)</sup>.

ولا يقدح في ذلك الرأي القول بأنه سيقصر الترشيح على فئة الأغنياء، لأن المعلوم أن ذلك لا يشكل إلا جزء يسيرا لا يقارن بما يتم صرفه في الدعاية الانتخابية<sup>(٢)</sup>. ولكنه لن يضار دافعه إذ سيسترد المبلغ إذا حصل على النسبة المطلوبة.

وفي نفس الوقت ستتحقق به الجدية، إذ أن من ليس لديه القدرة على الحصول على النسبة المطلوبة لن يقدم على الترشيح.

وعلى العكس فقد انتقد هذا الرأي بأنه لا يلائم الانتخابات الرئاسية، التي تتعلق بالمنصب الأرفع في البلاد<sup>(٣)</sup>.

(١) اقترحها البعض بـ ٥% (د. عاطف البنا: تعديل المادة (٧٦) على مائدة الحوار، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٣٢ الصادر في ١٨/٤/٢٠٠٥ ص ٣) كما اقترح أن يكون مبلغ التأمين كبير نسبياً من ٢٠ إلى ٥٠ ألف جنيه.

(٢) ينص القانون الفرنسي على إلزام مرشح الرئاسة بدفع كفالة مالية قدرها عشرة آلاف فرنك فرنسي (د. يسرى العصار: تعديل المادة ٧٦ من الدستور بداية مهمة للإصلاح الدستوري، مجلة الدستورية ع ٧ ص ٣٥) وبالطبع فليس هذا هو الشرط الوحيد للترشيح للانتخابات الرئاسية في فرنسا، إذ يلزم توكية ٥٠٠ شخص على الأقل من أصحاب الصفة النيابية على المستوى القومي (أعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) أو على المستوى المحلي (أعضاء المجالس المحلية بجميع مستوياتها)، ينتموا إلى ما لا يقل عن ٣٠ محافظة، ولا يزيد المؤيدون للمرشح في المحافظة الواحدة عن عشر عدد النواب الذين يمنحوه التوكية.

(٣) د. يحيى الجمل: الإصلاح الدستوري، مجلة الدستورية ع ٧ ص ٣٤.

### المطلب الثالث

#### تأييد المرشح من قبل عدد من المواطنين

وتتحقق الجدية في هذا الفرض بأن يجمع المرشح - حتى يقبل ترشيحه - توقيع عدد معين من المواطنين. ولقد أخذت عدد من الدول بهذا الإجراء<sup>(١)</sup>. ويلاحظ بالنسبة له ما يلي:

أ- أن هذا العدد يكون كبير نسبياً بما يتحقق معه شرط الجدية لكن دون مغالاة، حتى لا نعوق شخصيات عامة مستقلة ناجحة من الترشيح.

ب- أن يكون العدد موزعاً على عدد من المحافظات بما يتحقق معه مظنة انتشار شعبية المرشح وقبوله كشخصية عامة على مستوى الدولة وليس لاعتبارات محلية أو قبلية أو طائفية.

وذهبت الآراء التي فضلت هذا الأسلوب إلى أن تأييد المواطنين مباشرة وليس ممثلهم، فيه إعمال للديمقراطية المباشرة<sup>(٢)</sup>.

واتهم البعض هذه الطريقة بأنها تؤدي إلى سيطرة رأس المال، وتفتح الباب أمام شراء الأصوات<sup>(٣)</sup>، كما أن أصحاب المصانع والشركات ورجال الأعمال عموماً

(١) بعض الدول اكتفت بتوقيع عدد قليل من المواطنين (من ٧٥٠٠ إلى ١٥٠٠٠ توقيع في البرتغال، ١٠٠٠ في كل من السنغال وفلندا، ٧٥٠٠ في الجزائر) وبعضها اشترط مليون توقيع (روسيا الاتحادية في القانون الأساسي الصادر عام ١٩٩٩ ثم عدل في ٢٠٠٢/٢/١٤ بزيادة التوقيعات المطلوبة إلى ٢ مليون موزعه على ٤٠ محافظة) (راجع في ذلك د. أحمد فتحي سرور: ركائز تعديل المادة (٧٦) من الدستور، مجلة الدستورية العدد ٧ ص ٣٩).

وبالمقابل في مصر فقد رأى البعض الاكتفاء بحصول المرشح على توقيع ٥٠.٠٠٠ مواطن مقدين في جداول ١٣ محافظة.

(إخالد محي الدين: جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٣٦ الصادر في ٢٠٠٥/٤/٢٢ ص ١١، قريب من ذلك

د. يحيى الجمل: الإصلاح الدستوري، مجلة الدستورية ع ٧ ص ٣٥٤).

(٢) د. عاطف الهنا: تعديل المادة (٧٦) على مائدة الحوار، المرجع السابق.

(٣) راجع: د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، ص ٨.

يمكنهم بسهولة الحصول على تأييد أعداد كبيرة من العاملين في مصانعهم وشركاتهم.

كما قد تثور بشأن هذه الطريقة شبه الحصول على التوقيعات عن طريق التمويل الأجنبي<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن فساد الذمم واحتمالات شراء الأصوات لا تتعلق بطريقة أو أخرى وإنما هي نتائج ثقافة المجتمع والوعي السياسي للمواطنين.

---

د. عبد المنعم سعيد: جلسة الاستماع الثالثة لتعديل المادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام،

العدد ٤٣٢٣٢ الصادر في ٢٠٠٥/٤/١٨ ص ٢٤.

كما يرى سيادته أنها تخرق السرية، وهذا يخالف (التعديل الدستوري) الذي ينص على الاقتراع السري العام.

كما أنها تحسم المعركة قبل بدنها، حيث سيحرص كل مرشح على الحصول على أكبر قدر من التوقيعات.

(١) إبراهيم نافع: ملاحظات حول الجدول حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام العدد

٤٣٢٣٦ الصادر في ٢٠٠٥/٤/٢٢ ص ٣ ويضيف إلى ذلك إمكانية وصول بعض الجماعات

الأصولية المتطرفة عن هذا الطريق بوقوفها خلف مرشح معين مدعوم من الخارج نظرا

لارتباطاتها الإقليمية والدولية بما يجعلها مدينة بالولاء للجهة الخارجية التي دعمته، وينتهي إلى

رفض هذه الطريقة شكلا وموضوعا.

## المطلب الرابع تصفية المرشحين عن طريق لجنة قومية

للتوفيق بين اعتبار حق كل مواطن في الترشيح وضمان جدية المرشح فإنه يمكن تشكيل لجنة أو مجلس قومي من رؤساء الهيئات القضائية والتشريعية ورؤساء الجامعات (في حالة أن تم انتخابهم) وعدد من الشخصيات العامة غير الحزبية والمشهود لهم بالحكمة والنزاهة ينتخبهم المجلس التشريعي.

وتتولى هذه اللجنة تصفية المتقدمين للترشيح<sup>(١)</sup> وفقاً للشروط الواردة في الدستور، إضافة إلى بعض الاعتبارات يتم تضمينها قانون الانتخابات الرئاسية مثل:

- استبعاد مزدوجي أو متعددي الجنسية، حيث أن تعدد الجنسية يعني تعدد الانتماءات وما يفرضه من تعارض المصالح.

- أن يكون المرشح مصرياً من أبوين وجدين مصريين لضمان أن يكون رئيس الجمهورية عميقاً في انتمائه للدولة ولضمان الولاء المطلق لها<sup>(٢)</sup>.

- توافر المقومات الشخصية والمؤهلات العلمية والعملية والقدرة على ممارسة مهام هذا المنصب الرفيع.

(١) يقوم بهذه المهمة في دولة مثل إيران مجلس صيانة الدستور، وقد بلغ عدد المتقدمين للترشيح في الانتخابات الرئاسية السابقة ٨١٤ مرشحاً، قام مجلس صيانة الدستور بتخفيض العدد إلى عشرة مرشحين فقط. أما في الانتخابات التي أجريت في ٢٠٠٥/٦/٧ فقد بلغ عدد المتقدمين للترشيح ١٠١٠ مرشحاً بينهم ٨٩ سيدة.

(جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٦٠ الصادر في ٢٠٠٥/٥/١٦ ص ٤).

(٢) د. محمود حافظ: موجز القانون الدستوري، ص ٣٦٤. ولقد كان هذا الشرط موجوداً في دستور ١٩٥٦ وعدل عنه في الدساتير اللاحقة إلى الاكتفاء بشرط الأبوين المصريين. ولقد اقترح البعض تعديل المادة (٧٥) من الدستور على نحو يستوجب أن يكون الأبوين مصريين أصالة لا تجنساً. (د. إبراهيم شبحا: المرجع السابق ص ٦٤٥).

- توافر رصيد في العمل القومي وتاريخ سياسي معروف وحنكة سياسية ليقود البلاد إلى بر الأمان<sup>(١)</sup>.
- أن تراعى اللجنة السيرة الذاتية والسلوك وحسن السمعة<sup>(٢)</sup>.

(١) قريب من ذلك: حليم عزيز ميخائيل : صياغة مقترحة للمادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٣٦ الصادر في ٢٢/٤/٢٠٠٥، ص ١٣.

(٢) لا يجب المطابقة بين حسن السمعة ووجود الأحكام القضائية النهائية، فأحكام القضاء ترتبط بإجراءات الإثبات القانوني ومدى قدرة أجهزة الضبط على جمع الأدلة وتقديمها للمحاكم.

(راجع: أحمد عبد الحفيظ، التعديل الدستوري وآفاق الإصلاح السياسي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥ ص ١٥٠ ع ١٥٠ ص ٣٩).

## المطلب الخامس تأييد عدد من الأعضاء المنتخبين في المجالس النيابية والمحلية

ويتحقق شرط الجدية في هذه الطريقة بأن يزكى المرشح عدد من أعضاء المجلس النيابية (مجلس الشعب والشورى) والمجالس المحلية. وهذا موجود ومعمول به في دول كثيرة<sup>(١)</sup>. ولكن المطلوب هو مراعاة الهدف من الشرط. فهو مجرد شرط لضمان الجدية، وليس اختيار نهائي للمرشح، وبالتالي تتحقق الجدية بتزكية نسبة بسيطة من أعضاء هذه المجالس.

(١) نصت المادة (١٠٨) من الدستور اليمني على أن تعرض أسماء المرشحين الذين تتوافر فيهم الشروط في اجتماع مشترك لمجلس النواب والشورى للتزكية. ويعتبر مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية ٥% من مجموع عدد الأعضاء الحاضرين للمجلسين، ويتم عرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية لا يقل عدد المرشحين فيها عن اثنين.

وقد انتقد بعض الفقه النظام اليمني في انتخاب رئيس الجمهورية بأنه يتطلب لتطبيقه وجود تمثيل متوازن بين القوى السياسية داخل البرلمان فضلا على أنه ينطوي على انتخاب غير مباشرين لرئيس الجمهورية حيث يتم المفاضلة بين المرشحين من قبل مجلسي البرلمان قبل أن تبدأ عملية الاقتراع، فإذا تمتع الحزب الرئيسي في البلاد بأغلبية كاسحة في البرلمان، فإن أي منافسة له ستكون شكلية.

(د. أحمد فتحي سرور: ركائز تعديل المادة ٧٦ من الدستور، مجلة الدستورية ٧٤ ص ٣ ص ٩).  
ويلاحظ هنا أن د. أحمد فتحي سرور يذكر النظام اليمني ضمن اتجاه مستقل خاص «بحصول المرشح على نسبة معينة من أعضاء البرلمان» ثم يذكر فرنسا والجزائر وتونس وإيرلندا ضمن اتجاه آخر «تأييد الترشيح بواسطة عدد من المنتخبين سواء على المستوى القومي (أعضاء البرلمان بمجلسيه) أو على المستوى المحلي (أعضاء المجالس المحلية)». ولا نرى ضرورة للفصل بين الاتجاهين فالفكرة بينهما واحدة وهو حصول المرشح على تزكية عدد من المنتخبين.

وتصل هذه النسبة إلى ٥٠٠ منتخب من أعضاء البرلمان ومجالس الأقاليم وغيرهم في فرنسا فسي القانون العضوي الصادر عام ١٩٧٦ (بعد أن كانت ١٠٠ فقط في القانون العضوي السابق)، على أن يكونوا منتخبين من قبل ما لا يقل عن ٣٠ مقاطعة أو إقليم من أقاليم ما وراء البحار على ألا يتجاوز عدد الأعضاء من المقاطعة الواحدة أو الإقليم الواحد عن المئتين.

وتصل هذه النسبة في الجزائر إلى ٦٠٠ توقيع على الأقل لأعضاء منتخبين داخل المجالس البلدية أو الولائية أو البرلمانية وتكون موزعة على ٢٥ ولاية على الأقل.

أما تونس فقد اكتفت بتأييد (٣٠) عضوا من أعضاء مجلس النواب أو رؤساء المجالس البلدية. أما إيرلندا فيقل العدد إلى ٢٠ عضوا على الأقل من أعضاء البرلمان أو أعضاء المجالس البلدية ويستثنى من هذا الشرط رؤساء الجمهورية السابقين أو من أوشكت رئاسته على الانتهاء يكفى اقتراحه وحده ترشيح نفسه (د. أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ١٠).

فالنسبة في فرنسا ١٢٪ (حيث أن المطلوب تركية ٥٠٠ عضو بينما مجموع أعضاء هذه المجالس النيابية والمحلية المنتخبين في فرنسا يماز ٤٢٠٠٠ عضو) فإذا طبقنا ذات الإجراء يجب الأخذ بنفس النسبة أو نسبة أقل نظرا لاختلاف ظروفنا وواقعنا السياسي، حيث يسيطر الحزب الحاكم على كل هذه الأجهزة، فاشتراط نسبة أعلى فإن ذلك يعني التمييز بالنسبة لمن هم خارج الحزب الحاكم<sup>(١)</sup>. كما يقترح في هذا الشأن توسيع قاعدة التزكيات بحيث لا تقتصر فقط على المجالس النيابية والمحلية، وإنما تشمل جهات أخرى من مؤسسات المجتمع المدني المنتخبة مثل النقابات المهنية والعمالية والهيئات الممثلة لأعضاء هيئة التدريس والمراكز البحثية<sup>(٢)</sup> والاتحادات والأندية وهيئات الأحزاب<sup>(٣)</sup>.

ولقد أخذ التعديل الذي تمت الموافقة عليه عام ٢٠٠٥ بهذا التوجه فاشتترطت المادة ٧٦ أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات. كما وضع النص حدا أدنى لترشيح المتقدم خمسة وستين عضوا من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين عضوا من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة

(١) اقترح د. يحيى الجمل الاكتفاء بنسبة ١٪ من أعضاء مجلس الشعب والشورى (جلسة الاستماع الثالثة لتعديل المادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٣٢ الصادر في ٢٠٠٥/٤/١٨ ص ٢٤)، أو نسبة ١٪ أو ٢٪ من الأعضاء المنتخبين في المجالس النيابية والمحلية (الإصلاح الدستوري: مجلة الدستورية ص ٧٤ ص ٣ ص ٢٥) بينما رأى البعض أنه يمكن أن تصل هذه النسبة إلى ٥٪ من الأعضاء المنتخبين في المجالس التشريعية (د. فاروق إسماعيل: التوقيعات أفضل لتزكية المرشحين، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٣٢ الصادر في ٢٠٠٥/٤/١٨ ص ٣، د. علي عبد الرحمن: جلسة الاستماع الثالثة لتعديل م ٧٦ من الدستور، الأهرام العدد ٤٣٢٣٢ الصادر في ٢٠٠٥/٤/١٨ ص ٢٤ ويضيف إلى ما ذكر نسبة ١٠٪ من أعضاء المجالس المحلية مسوزعين على نصف محافظات مصر).

(٢) د. عاطف البنا: تعديل المادة (٧٦) على مائدة الحوار، المرجع السابق، وله كذلك مقالة: مادة واحدة من الدستور، المرجع السابق ص ٢٩.

(٣) عبد المنعم العلمي (نائب مستقل) والترحح الاكتفاء بتزكية المرشح من قبل ٥٪ من هؤلاء الأعضاء نقل إلى نسبة ٢٪ إذا تم تزكية المرشح من قبل ٢٪ من أعضاء مجلس الشعب والشورى المنتخبين. (اقتراحات أعضاء مجلس الشعب والشورى إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٣٦ الصادر في ٢٠٠٥/٤/٢٢ ص ١١).

أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل.

كما احتاط التعديل لإمكانية زيادة أعضاء المجالس النيابية أو الشعبية مستقبلاً، فأضاف حكماً بأن يزداد عدد المؤيدين للترشيح بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أى من هذه المجالس.

كما حظر التعديل أن يتم التأييد لأكثر من مرشح.

وقدثار جدل بشأن مشاركة الأعضاء المعيّنين فى كل من مجلس الشعب والشورى فى تزكية المرشح لرئاسة الجمهورية.

فذهبت بعض الآراء إلى أن التفرقة بين الأعضاء المنتخبين والمعينين هنا أمر غير دستورى، حيث أن العضو المعين بمجرد حلف اليمين يصبح له مركزاً قانونياً مثل العضو المنتخب تماماً ويصبح له نفس الحقوق والواجبات سواء فى القسم أو مدة العضوية أو الحصانة البرلمانية أو رئاسة اللجان أو الترشيح لرئاسة المجلس أو الوكالة أو غير ذلك من الاختصاصات التشريعية أو السياسية أو الرقابية. إضافة إلى أنه كان لا يتم التمييز بين المنتخبين والمعينين فى ظل اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء<sup>(١)</sup>.

بينما ذهب رأى آخر<sup>(٢)</sup> - وهو الذى انتهت إليه اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب وعرض فى الاستفتاء وأقر فى التعديل - إلى أن العضو المنتخب يمثل إرادة الناخب الذى اختاره ويتوب عنه، واللجوء إلى رأى هذا العضو

(١) د. نبيل لوقا بباوى: المادة (٧٦) وعدم دستورية منع المعيّنين من التزكية، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٩ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٥ ص ١٠.

وفى نفس المعنى د. جورجيت قليلى، محمد جوبلى رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٥٠ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٦ ص ٨. وبالطبع فإنه بعد ورود النص فى صلب المادة ٧٦ من الدستور فلا مجال للحديث عن عدم الدستورية.

(٢) د. زكريا عزمى: الأهرام العدد ٤٣٢٥٠ الصادر فى ٢٠٠٥/٥/٦ ص ٨.



المنتخب في تأييد المرشح لرئاسة الجمهورية هو بديل الرجوع للشعب الذي يمثله. أما العضو الذي يعينه رئيس الجمهورية - سواء في مجلس الشعب أو الشورى - فسيظل مديناً بالولاء لمن عينه في حالة أن قرر إعادة ترشيح نفسه.

ولقد نصت المادة ١١ من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية على أن يكون تأييد أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية، ويتضمن النموذج، على وجه الخصوص، البيانات المثبتة لشخصية المرشح ولشخصية العضو الذي يؤيده، ولعضويته المنتخبة في أي من المجالس المشار إليها، ويلتزم العضو المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات، ويتم إثبات صحة هذا التوقيع - بغير رسوم - بمعرفة أحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق<sup>(١)</sup>.

ولقد انتقد الاعتداد بتأييد أعضاء مجلس الشورى باعتبار أنه لا يعد من البرلمان المصري وفقاً للدستور، فالبرلمان المصري من مجلس واحد هو مجلس الشعب<sup>(٢)</sup>.

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ (مكرر) الصادر في ٢٠٠٥/٧/٢ والجدير بالذكر أن القانون الفرنسي قد استند ذلك الإجراء للمجلس الدستوري ضمن إجراءات التحقق من توافر شروط الترشح في المرشح (د. يسرى العصار: تعديل المادة ٧٦ من الدستور بداية مهمة للإصلاح الدستوري، مجلة الدستورية ٧٤ ص ٣ ص ٦٥).

(٢) د. مصطفى أبو زيد فهمي: قضية دستورية كبرى... نظرات في انتخاب الرئيس، مجلة الدستورية ٧٤ ص ٣ ص ١٨.

## المطلب السادس ضوابط الجدية بالنسبة للأحزاب السياسية

### الأحزاب السياسية والانتخابات الرئاسية:

ميز التعديل بين الأحزاب والمستقلين في الضوابط الواجب توافرها لضمان جدية المرشح. حيث تم استثناء مرشح الحزب من شرط تأييد أعضاء مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية متى كان مر على تأسيس الحزب خمسة أعوام متصلة قبل إعلان فتح باب الترشيح واستمر في ممارسة نشاطه مع حصول الحزب في آخر انتخابات على نسبة ٥٪ على الأقل من مقاعد المنتخبين، في كل من مجلسي الشعب والشورى، وأن يكون قد مضى على عضوية المرشح في الهيئة العليا للحزب سنة متصلة على الأقل.

واستثنى التعديل الانتخابات الرئاسية التي تجرى بعد العمل بإحكام هذه المادة؛ حيث يمكن أن يتم ترشيح أحد أعضاء الهيئة العليا للحزب المشكلة قبل ١٠/٥/٢٠٠٥ وفقاً لنظامه الأساسي<sup>(١)</sup>.

- (١) أورد د. أحمد فتحى سرور: في معرض تأييده لهذا الاتجاه إشارة إلى تجارب العديد من الدول منها:
- قانون الانتخابات الإندونيسى الصادر عام ٢٠٠٣ نص على وجوب أن يحصل الحزب أو الائتلاف الحزبي على ١٥٪ من مقاعد البرلمان القومي أو على ٢٠٪ من الأصوات الصحيحة في انتخابات البرلمان على المستوى القومي حتى يكون من حقه تقديم مرشح للرئاسة، وانقضى كمرحلة انتقالية في انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٤ أن يحصل الحزب على ٣٪ على الأقل من المقاعد أو ٥٪ من الأصوات الصحيحة في انتخابات البرلمان.
  - نص التعديل الدستورى الذى تم فى تونس عام ١٩٩٩ على أنه بصفة استثنائية للانتخابات الرئاسية التى تجرى عام ١٩٩٩ يمكن أن يرشح لرئاسة الجمهورية المسئول الأول عن كل حزب سياسى سواء كان رئيساً أو أميناً عاماً لحزبه شريطة أن يكون مباشراً لتلك المسئولية ومنذ مدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية، وأن يكون للحزب بمجلس النواب نائب فأكثر. ونص تعديل الدستور التونسى عام ٢٠٠٣ على أنه فى حالة عدم توافر شرط تقديم المرشح (وهو تأييد ٣٠ عضواً من بين أعضاء مجلس النواب أو رؤساء المجالس البلدية) يمكن بصفة استثنائية لكل حزب سياسى أن يرشح أحد أعضاء الهيئة التنفيذية العليا للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤ شريطة أن يكون مباشراً لتلك المسئولية وللحزب نائب فأكثر بمجلس النواب. =

ورغم أن استثناء الأحزاب كان واضحاً من البداية أن فيه تعارض مع مبدأ المساواة الذي يقرره الدستور، وقد كان عدم المساواة سبباً في الحكم بعدم دستورية قانون مجلس الشعب مرتين؛

- حيث حكم بعدم دستورية المادة ٥ مكرر من قانون مجلس الشعب بعد تعديلها بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ لعدم منح المستقلين فرصة الترشح لمجلس الشعب مثل الأحزاب<sup>(١)</sup>.

- وحكم بعدم دستورية نفس المادة المعدلة بالقانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ لعدم التكافؤ التام بين مرشحي الأحزاب والمستقلين<sup>(٢)</sup>.

ولقد ذهب البعض في تبرير عدم المساواة بين مرشحي الأحزاب والمستقلين إلى أن نصوص الدستور يكمل بعضها البعض الآخر. وضرب مثلاً بنسبة الخمسين في المائة للعمال والفلاحين الواردة في الدستور وأنها أيضاً تتعارض مع مبدأ المساواة ولكنها مقررّة في الدستور. كما اعتبر أن وجود الحزب السياسي الذي مضى على إنشائه خمس سنوات وقيادته مستمرة لمدة سنة على الأقل، فمعنى ذلك أن له وجوداً شعبياً وهذا يكفي - في نظر هذا الرأي - لتحقيق جدية المرشح، بينما المرشح المستقل ليس له وجود سياسي، فكيف تكون له نفس الفرصة المتاحة للأحزاب<sup>(٣)</sup>.

= - قانون الانتخابات الروسي المعدل في ٢٤/١٢/٢٠٠٢ أجاز لكل حزب سياسي مشارك قسّى البرلمان أن يسمى مرشحاً للترناسة مع إعفائه من شرط التوقيعات الذي يشترط بالنسبة إلى المرشح المستقل.

(إراجع: د. أحمد فتحي سرور: ركائز تعديل المادة ٧٦ من الدستور، المرجع السابق ص ٩).

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٦/٥/١٩٨٧ في الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٦ ق، ج ٤، قاعدة رقم ٥ ص ٣١-٤٥.

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩/٥/١٩٩٠ في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩٩ ق، والمنشور بالجريدة الرسمية س ٣٣ ع ٢٤ مكرر الصادر بتاريخ ٣/٦/١٩٩٠م.

(٣) د. أحمد فتحي سرور: جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٥٧ الصادر قسّى ١٣/٥/٢٠٠٥ ص ٧ حيث أعلن سيادته في مؤتمر صحفي إقرار مجلس الشعب لتعديل المادة (٧٦). وقد كانت الموافقة بأغلبية ٤٠٥ عضواً (تزيد على أغلبية الثلثين المطلوبة بعدد ١٠٢ صوتاً) ورفض التعديل ٣٤ عضواً من المستقلين والمعارضة وامتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت.

كما ذكر البعض دفاعاً عن التعديل بأنه إذا كان ليس للمستقلين نصيب الآن، فإن التعديل إنما هو للمستقبل ولذا يمكنهم أن يجهدوا الفرصة للترشح إذا توافرت فيهم الشروط مستقبلاً<sup>(١)</sup>.

ونرى عدم جواز التمييز في حق الترشيح لمنصب الرئاسة بين قيادات الأحزاب والمرشحين المستقلين لمناقضاته لمبدأ المساواة.

ولا معنى لإدراج هذه التناقضات في الدستور والقياس على نسبة الخمسين في المائة للعمال والفلاحين، فإن هذا نص استثنائي وضع لظروف معينة، ويجب إلغاؤه، ولا يقاس عليه.

ولقد انتقد اشتراط عضوية الأحزاب في مجلسي الشعب والشورى دون المجالس المحلية<sup>(٢)</sup>، طالما أنه قد اعتد بتأييد أعضائها للمرشحين من المستقلين.

والحقيقة أن عضوية المجالس المحلية - وإن كان يسيطر عليها الحزب الحاكم - إلا أنها السبيل إلى المزيد من الديمقراطية ويجب إعلاء شأنها في دولة تنحو نحو تعميق اللامركزية.

ويشير تطبيق النص بعض الإشكالات بشأن الأحزاب المجمدة (كحزب العمل)، أو الأحزاب المتنازع على قيادتها (كحزب الأحرار، وفي مرحلة سابقة حزب الوفد) ذلك أن النص سمح للحزب بترشيح أحد أعضاء الهيئة العليا للحزب التي مضى على عضويته سنة متصلة وإذا كان النص قد استثنى انتخابات ٢٠٠٥ بأن

(١) فكرى أحمد مغاوري: الإصلاح السياسي بين تعديل الدستور المصري أو تغييره، مجلة الدستورية ع ٧ س ٣ ص ٧٥. ويضرب مثالا بالولايات المتحدة الأمريكية التي لا تمنع هيمنة وسيطرة الحزبين الديمقراطي والجمهوري من ترشيح المستقلين والذين عليهم الفوز بالترشيح للحصول على ٢٧٠ مقعداً من ٥٣٨ مقعداً في المجمع الانتخابي.

وسبق أن بينا أن ذلك يتعلق بمرحلة من مراحل الانتخاب الذي يجرى على مرحلتين ولا يتعلق بمجرد شرط للجدية.

(٢) د. عمرو هاشم ربيع: ٢٥ سؤالاً قبل أن يصبح الاقتراح نصاً، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٥٤ الصادر في ١٠/٥/٢٠٠٥ ص ١٠.

يرشح الحزب أحد أعضاء الهيئة العليا للحزب المشكلة قبل ٢٠٠٥/٥/١٠ فإنه في الانتخابات التالية ستثور المشكلة من جديد ، مع مراعاة أن الأمر سيختلف بالنسبة للحزب المجمد . بحسب طبيعة التجميد والأساس القانوني له .

وإذا تم ترشيح أكثر من مرشح من الأحزاب المتنازع على قيادتها فمن سيقبل ترشيحه أم سيرفض الجميع . ولا شك أن لجنة الانتخابات الرئاسية هي التي ستولي البت في مثل هذه النزاعات<sup>(١)</sup> ، مع ما هو معلوم بالنسبة لها أن قراراتها غير قابلة للطعن فيها بأي وجه على ما سنرى<sup>(٢)</sup> .

ويجب على الأحزاب ، والتي هي جزء من النظام السياسي في الدولة ، حتى يمكنها أن تنافس على الانتخابات الرئاسية أن تراعى ما يلي :

- أن تطور من مناهجها السياسية وتحديث هيكلها بما يزيد من وزنها في الشارع السياسي .
- أن تطبق النظام الديمقراطي وتجنب الأسلوب الانفرادي في إدارة شئون الحزب أو الأسلوب العائلي وذلك حتى تجنب نفسها الانشقاقات والانقسامات ، وتكسب ثقة الشباب الذي يفضل دوما أداء دوره باستقلالية<sup>(٣)</sup> .

(١) د. مصطفى كامل السيد : ٤ ملامح للدراسة برزت أمام لجنة الإشراف على الانتخابات ، جريدة الأهرام العدد ٤٣٣٤١ الصادر في ٢٠٠٥/٨/٥ ص ١١ .

(٢) في انتخابات عام ٢٠٠٥م استبعدت لجنة الانتخابات الرئاسية الأحزاب المجعدة والمتنازع عليها ، وأبقت على مرشحي عشرة أحزاب . وقد قاطع الانتخابات حزبان هما الحزب الناصري وحزب التجمع احتجاجاً على التعديل الدستوري ، وما اعتبره تجاوزات أدت إلى عدم نزاهة الاستفتاء على التعديل . (هاتى عياد : الإشراف على الانتخابات ، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٠٣) .

(٣) مصطفى شعبان : الترشيح لمنصب رئيس لجمهورية ليس منطلقات لتفزيونية ، الأهرام العدد ٤٣٢١٨ الصادر في ٢٠٠٥/٤/٤ ص ٢٨ .

## المبحث الرابع الأشراف على الانتخابات الرئاسية

تضمن طلب تعديل المادة ٧٦ المقدم من رئيس الجمهورية إلى مجلسي الشعب والشورى في ٢٥/٢/٢٠٠٥ في البند خامساً تشكيل لجنة عليا يكفل لها الاستقلال الكامل والحيدة وتمعطى كل الصلاحيات، تقوم بالإشراف على العملية الانتخابية من التقدم بالترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب، على أن تضم في تشكيلها عدداً من رؤساء الهيئات القضائية وعدداً من الشخصيات العامة.

كما تضمن البند سابعاً من طلب التعديل الإشارة إلى وضع الضمانات الكفيلة بتحقيق إشراف قضائي على عملية الاقتراع.

بينما تناول نص المادة (٧٦) بعد تعديلها «لجنة الانتخابات الرئاسية» مبنياً تشكيلها برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية أربعة من الجهات القضائية، إضافة إلى خمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب واثنين يختارهما مجلس الشورى بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمس سنوات.

كما أوضحت المادة اختصاصات اللجنة وأناطت بالقانون تحديد الاختصاصات الأخرى لها. وبينت طريقة إصدار قراراتها.

وأكدت المادة على نهائية قرارات اللجنة وعدم قابليتها للطعن بأي طريق وأمام أية جهة، وعدم جواز تعرض قراراتها بالتأويل أو وقف التنفيذ وإنما قراراتها نافذة بذاتها.

كما بينت المادة اختصاص اللجنة بتشكيل اللجان التي تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز واختصاصها كذلك بتشكيل لجان عامة من أعضاء الهيئات القضائية للإشراف على هذه اللجان وفقاً للقواعد التي تحددها اللجنة.

كما أنه يتعلق بمسألة الأشراف القضائي مدى إمكانية تنفيذه على الوجه الأكمل مع إجراء الإقتراع في يوم واحد .  
وتثير هذه النصوص عدة جوانب قانونية نعرض لكل منها في مطلب مستقل على النحو التالي :

المطلب الأول : تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية

المطلب الثاني: اختصاصات لجنة الانتخابات الرئاسية

المطلب الثالث: نهائية قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية

المطلب الرابع: إجراء الإقتراع في يوم واحد

## المطلب الأول تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية

تتكون اللجنة حسبما ورد في نص المادة ٧٦ من الدستور بعد تعديلها برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية عدد من المستشارين وعدد من الشخصيات العامة.

### (أ) رئاسة اللجنة :

اعترض البعض على رئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا للجنة الانتخابات الرئاسية لحساسية مكانها في النظام السياسي<sup>(١)</sup>، ولكونه يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية<sup>(٢)</sup>، كما أنه يمكن أن يحل محل رئيس الجمهورية في حالة غيابه وفقاً للدستور<sup>(٣)</sup>.

كما انتقد البعض ظهور رئيس المحكمة الدستورية العليا - بسبب تعيينه رئيساً للجنة - بشكل يومي وهي يدلى ببيانات وتصريحات وقرارات معظمها ذات طابع إداري يتعارض مع ما يضيفه منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا من احترام ووقار. كما أن الناس اعتادوا على وقوف المحكمة إلى جانب الدفاع عن الحريات العامة وإلغاء القوانين التي تمس هذه الحريات<sup>(٤)</sup>.

وعلى العكس من ذلك يرى البعض - بحق أن يعدل قانون المحكمة الدستورية العليا في مصر ويسند إليها الإشراف على الانتخابات الرئاسية<sup>(٥)</sup> وذلك

(١) فكرى أحمد مغاوى: الإصلاح السياسى بين تعديل الدستور أو تغييره. مجلة الدستورية، ع ٧، ص ٣، ص ٥٥. ويرى ذلك أيضاً بالنسبة لأعضائها.

(٢) عبد المجيد شاكر عبد المحسن: تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٩٩، الصادر بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٥، ص ١٣.

(٣) د. نعمان جمعة: مقابلات جلسات الاستماع بمجلس الشعب حول المادة (٧٦)، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٣٣، الصادر فى ١٩/٤/٢٠٠٥، ص ٣٢.

(٤) هاتى عباد: الإشراف والرقابة على الانتخابات، للتعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥، ص ٤١٤.

(٥) د. يسرى محمد العصار: تعديل المادة ٧٦ من الدستور بداية مهمة للإصلاح الدستورى، مجلة الدستورية، ع ٧، ص ٣، ص ٦٦.



قياساً على رقابة المجلس الدستوري في فرنسا على هذه الانتخابات<sup>(١)</sup>.

(ب) أعضاء اللجنة من الجهات القضائية :

وهم رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

وكانت قد ذهبت غالبية الآراء التي قبلت بشأن تعديل المادة (٧٦) إلى ضرورة أن تقتصر عضوية اللجنة على العنصر القضائي<sup>(٢)</sup>، أو على الأقل تكون الأغلبية لرجال القضاء<sup>(٣)</sup> لعدة اعتبارات منها :

- خطورة المنصب، والرغبة في حسم الأمور بشأنه .
- نهائية قرارات اللجنة : فلزم أن تكون لجنة قضائية .
- الثقة في القضاء :

ذلك أن ضمير المواطن المصري يطمئن لوجود القاضي، فهو يحكم تكوينه القانوني يتوخى الحق والعدل ويتجرد من الهوى ويتصف بالحيادة<sup>(٤)</sup>.

(١) نصت المادة ٥٨ من الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨ على أن «يشرف المجلس الدستوري على سلامة إجراءات انتخابات رئاسة الجمهورية، ويفحص الطعون الخاصة بهذه الانتخابات ويعين نتيجة الاقتراع».

(٢) د. يسرى محمد العصار: تعديل المادة ٧٦ من الدستور بداية مهمة للإصلاح الدستوري. المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣) د. محمد سليم العوا: تعديل المادة ٧٦ من الدستور هل هو الحل؟! مجلة الدستورية، ص ٣، ٧٤، ص ٤٢.

حيث اقترح أن تشكل اللجنة من ستة أعضاء من القضاة (رؤساء الهيئات القضائية الثلاث، وثلاثة قضاة تختار أحدهم الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، والآخر تختاره الجمعية العمومية لمحكمة النقض، والثالث تختاره الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة) ويختار هؤلاء السنة ثلاث أعضاء من الشخصيات العامة غير الحزبيين. ويذكر أن هذا التشكيل الأقرب في رأيه للتشكيل الذي سبق أن اقترحه اللجنة التحضيرية لوضع مشروع الدستور الدائم في شأن تشكيل المحكمة التي يمثل أمامها رئيس الجمهورية إذا وجهت إليه تهمة جنائية أو تهمة الخيانة العظمى (محضر أعمال اللجنة التحضيرية لوضع مشروع الدستور الدائم المنعقد فـ ١٥/٦/١٩٧١ ص ٤٣) راجع د. محمد سليم العوا: المرجع السابق ص ٤٢.

(٤) د. محمد سليم العوا: المرجع السابق ص ٤٢ حيث يشير إلى ما قاله المستشار يحيى الرفاعي نقلًا عن السنهوري في وصف القضاة.

ويتحقق ذلك فى القضاة الجالسين للحكم دون غيرهم من أعضاء النيابة الإدارية أو هيئة قضايا الدولة أو هيئة المفوضين بمجلس الدولة أو مستشارى قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أو حتى أعضاء محكمة النقض المنتخبين ندبا بصفة دائمة إلى وزارة العدل حيث أنهم لا يتولون الفصل فى المنازعات.

وكان تقرير اللجنة العامة فى مجلس الشعب عن طلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور قد نص على ضرورة أن يتضمن تشكيل اللجنة العليا للإشراف الانتخابات - بصرف النظر عن الأعضاء الآخرين - من عدد من رؤساء الهيئات القضائية التى تختص بسلطة الحكم فى دعاوى<sup>(١)</sup>.

### (ج) الشخصيات العامة:

انتهى نص المادة ٧٦ بعد تعديلها إلى أن تضم اللجنة خمس شخصيات عامة يختار مجلس الشعب ثلاثة منهم، ويختار مجلس الشورى اثنين. كما نص القانون ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية فى المادة (٥) منه على ترشيح المجلسين لعدد مساوى من الأعضاء الاحتياطيين.

والمفترض فى الشخصية العامة أنها الشخصية المعروفة للجماهير باستقلالها وحيديتها ونزاهتها وحسن سمعتها والتى ليس لها انتماءات حزبية، ومثالها رؤساء الهيئات القضائية السابقين ورؤساء الجامعات السابقين، وأساتذة القانون الدستورى والوزراء السابقين بشرط عدم انضمام أى من هؤلاء لحزب من الأحزاب.

= وفى ذلك نقول المحكمة الدستورية العليا أن إشراف أعضاء من هيئة قضائية يكون «ضمانا لمصداقيتها وبلوغا لغاية الأمر منها باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف بما جبلوا عليه من الحيدة وعدم الخضوع لغير ضمائرهم» حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠٠٢/٧/٢٢ فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٣ اق «دستورية».

(١) تقرير اللجنة العامة فى مجلس الشعب المؤرخ فى ٢٠٠٥/٣/١ ص ١١.

راجع: د. محمد سليم العوا: المرجع السابق ص ٣٨.

وهذا أيضاً ما أوصت به الجمعية العمومية غير العادية لنادى القضاة المنعقدة فى الإسكندرية فى ٢٠٠٥/٣/١٨، وأوصت به كذلك الحلقة النقاشية لنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فى ٢٠٠٥/٣/٨ حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور.

ولكن اختيار مجلس الشعب ومجلس الشورى حسبما ورد فى نص المادة ٧٦ وان كان هو الأنسب ديمقراطياً باعتبار أنهما الممثلين عن الشعب ولكن قد يودى إلى الاختيار الحزبى نظراً لسيطرة حزب بعينه على المجلسين.

وكذا قد يكون من الأنسب أن يتم اختيار الشخصيات العامة من قبل الهيئات القضائية، والتي هى الجهة الوحيدة البعيدة عن الانتماءات الحزبية والعمل بالسياسة.

ومن الممكن أن يترك لأعضاء اللجنة من القضاة اختيار الأعضاء المستقلين من الشخصيات غير الحزبية<sup>(١)</sup> لتلافى السلبات السابقة الإشارة إليها.

والبدليل لذلك أن يتم إنشاء جدول يضم عدداً كبيراً من الشخصيات العامة تشارك فى وضعه كافة التيارات السياسية بصرف النظر عن ثقلها السياسى.

وتجربة الشخصيات العامة سبق أن أخذ بها المشرع المصرى فى قانون الأحزاب بالنسبة لتشكيل محكمة الأحزاب من إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا بحيث تضم عدد من مستشارى المحكمة الإدارية العليا بالإضافة إلى عدد من الشخصيات العامة. ولم تسلم هذه التجربة من النقد.

كما لا يمكن القياس أيضاً على المجلس الدستورى فى فرنسا الذى يشرف على إجراء الانتخابات، رغم أن بتشكيله عدد من الشخصيات العامة، لاختلاف ظروف البلدين السياسية.

وأخيراً فإن المادة (٨٨) من الدستور اشترطت أن تتم انتخابات مجلس الشعب تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية، فهل تكون الضمانة أقل بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية<sup>(٢)</sup>.

(١) د. محمد سليم العوا: المرجع السابق ص ٤٠.

(٢) د. عاطف البنا: مادة واحدة من الدستور! مجلة الدستورية، ع ٧، ص ٣، ص ٣٠.

### مدة اللجنة :

حددها النص بخمسة سنوات . كما حدد النص القواعد التي تتبع عند وجود مانع لدى أحد الأعضاء سواء مانعا مؤقتا أو دائما . ولقد انتقد طول مدة اللجنة نظراً<sup>(١)</sup> للتكلفة المالية العالية دون داع . وخاصة أن عملها ينتهي بإعلان النتيجة وانتهاء نظر الطعون المقدمة إليها في أعمالها . والأنسب أن تشكل اللجنة قبل بداية كل انتخابات رئاسية بمدة لا تزيد عن ستة أشهر وتنتهي بانتهاء عملها . وعلى العكس فقد طالب البعض بأن يكون تشكيل اللجنة دائماً وأن ينص عليه في الدستور<sup>(٢)</sup> .

---

(١) د. محمد سليم العوا: المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢) فكري أحمد مغاوري: الإصلاح السياسي بين تعديل الدستور المصري أو تغييره، مجلة الدستورية ٧٤ س ٣ ص ٥٥ .

## المطلب الثاني اختصاصات لجنة الانتخابات الرئاسية

نصت المادة (٧٦) على أهم اختصاصات اللجنة وأحالت إلى قانون الانتخابات الرئاسية في تحديد الاختصاصات الأخرى.

وبصفة عامة فإن هذه الاختصاصات تشمل كل ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية بدء من فتح باب الترشيح للانتخابات، وحتى الفصل في جميع التظلمات والطعون المتعلقة بالانتخاب، وجميع المسائل المتعلقة باختصاص اللجنة، بما في ذلك تنازع الاختصاص.

فتختص اللجنة بوضع كافة إجراءات الترشيح، والإشراف على تنفيذها، وتلقى طلبات الترشيح وفحصها، والتحقق من توافر شروط الترشيح في المتقدمين، ثم إعداد القائمة النهائية للمرشحين وإعلانها. وتحدد اللجنة ميعاد وإجراءات التنازل عن الترشيح، وتاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها.

وتتحقق اللجنة من تطبيق القواعد المتعلقة بالدعاية الانتخابية ومدى تحقيق المساواة بين المرشحين في استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة في الدعاية. وتسهم اللجنة في توعية المواطنين بأهمية الانتخابات الرئاسية وتدعو للمشاركة فيها.

كما تشرف اللجنة على إجراءات الاقتراع والفرز، وتبت في جميع المسائل التي تعرض عليها من اللجان العامة للانتخابات وتلقى النتائج المجمعة للانتخابات، ثم تحدد النتيجة النهائية وتعلنها.

ويلاحظ بخصوص هذه الاختصاصات ما يلي:

(١) ثار نزاع قضائي في اعتبار بعض الأعمال المتعلقة بالانتخابات الرئاسية داخلية ضمن اختصاص لجنة الانتخابات الرئاسية أم لا.

ومن ذلك ما تعلق بالتصريح أو عدم التصريح لمنظمات المجتمع المدني بمتابعة سير العملية الانتخابية من داخل لجان التصويت.

حيث قضت محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ القرار السلبى الصادر عن رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية بمنع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني من متابعة سير العملية الانتخابية من داخل لجان التصويت. ولقد أقامت المحكمة قضاءها على أن القرار المطعون فيه يخرج عن الاختصاصات المحددة حصراً إلى لجنة الانتخابات الرئاسية، ولا يندرج فى مفهوم الإشراف على الانتخابات المعهود به إليها وأن القرار بذلك لا يخرج عن كونه قراراً إدارياً يخضع لرقابة القضاء الإدارى. كما أن منظمات المجتمع والمنظمات القائمة على أمور تتصل بحقوق الإنسان، تخضع فى عملها لرقابة السلطة التنفيذية والتي تشرف على قيام هذه المنظمات باختصاصاتها والتي تتحقق من متابعة نزاهة العملية الانتخابية وتعريف المواطنين بأهمية الانتخابات والتأكيد على واجب مشاركة المواطنين فى العملية الانتخابية مما يضحى معه قرار اللجنة صادراً من غير مختص مما يتطلب معه وقف تنفيذ القرار<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت المحكمة الإدارية العليا قد ألغت هذا الحكم بوقف التنفيذ - كما سنرى - إلا أن ذلك الإلغاء كان على أساس آخر، وبقي أن ذلك الإجراء يخرج عن اختصاص اللجنة وفقاً للنصوص المنظمة لعملها.

(٢) أوردت المادة (٨) البند (١١) من القانون ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية اختصاص اللجنة بالفصل فى جميع التظلمات والطعون المتعلقة بالانتخاب.

ولا شك أن ذلك اختصاص قضائى هام، وخاصة أن المادة (٣٦) من ذات القانون قد حددت يوماً واحداً للجنة للفصل فى الطعن، وهذا بالطبع ما تقتضيه سرعة

(١) محكمة القضاء الإدارى بجلسته ٢٠٠٥/٩/٣

مشار إليه فى مقال رضا محمد هلال: موقف المؤسسات الرسمية من تعديل الدستور وبعض القوانين المعملة له، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥ ص ١٢٤.

إعلان النتيجة لأهمية الانتخابات، ولكن أليس من الأنسب أن يترك الفصل في هذه الطعون إلى القاضي الطبيعي، وهو محكمة القضاء الإداري، مع التقيد بذات المواعيد، وذلك لتخفيف العبء على اللجنة. على أن يترك للجنة فقط النظر في طعون المرشحين في نتيجة الانتخاب<sup>(١)</sup>.

(٢) نصت المواد ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧ من قانون الانتخابات الرئاسية على إجراءات مالية كثيرة تتعلق بالحملة الانتخابية والإنفاق والمساعدات والتبرعات، كما نصت المادة (٢٨) من القانون على تقديم المرشح خلال ١٥ يوماً من تاريخ إعلان النتيجة بياناً بمجموع الإيرادات التي حصل عليها ومصدرها وطبيعتها وما أنفقته على الحملة وأوجه الإنفاق. وأوكل القانون إلى اللجنة اعتماد هذا البيان رغم ما به من أمور مالية قد يشق على أعضاء اللجنة الخوض فيها. ولذا قد يكون من المناسب أن يضم تشكيل اللجنة عضواً من الجهاز المركزي للمحاسبات لتنفيذ تلك البنود، وبما لا يؤثر على الاحتفاظ بالغلبة للعنصر القضائي في تشكيل اللجنة.

وإذا كانت المادة (٢٩) من القانون قد أوكلت إلى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات الحملة الانتخابية، إلا أن الجانب المالي له أهميته.

(٤) بالنسبة لاختصاص اللجنة المقرر بالمادة (٨) بند (١٠) من القانون والخاص بتحديد نتيجة الانتخاب وإعلانها، والمادة (٢٧) من القانون والتي ورد نصها أيضاً في المادة (٧٦) من الدستور والمتعلقة بإتمام الاقتراع حتى ولو تقدم

(١) ولقد اتبع المشرع الفرنسي حلاً قريباً من ذلك، حيث تشكل لجنة قضائية من ثلاثة قضاة - يعينون في بقرار من رئيس محكمة الاستئناف في المحافظة - في كل وحدة إدارية محلية وفي كل محافظة، تتولى الإشراف على الانتخابات وفحص الطعون التي تقدم من المرشحين أو ممثليهم في المناطق المختلفة أو من الناخبين أنفسهم.

بينما يختص المجلس الدستوري - المشرّف العام على الانتخابات - بنظر طعون المرشحين في نتيجة الانتخاب.

راجع: د. يسرى محمد العصار: تعديل المادة ٧٦ من الدستور بداية مهمة للإصلاح الدستوري، مجلة الدستورية، ج٧، ص٣، ص ٦٥ - ٦٦.

للترشيح مرشح واحد أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقى المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه.

فقد رأى البعض أن تعلن اللجنة فوز المرشح الأوحى بالتزكية ولا يجرى الاقتراع فى هذه الحالة لأنه تحصيل حاصل وذلك حفاظا على المال العام<sup>(١)</sup>. ولا نشاطر هذا الرأى قيما ذاهب إليه وذلك لخطورة المنصب، وضرورة استناد من يمارسه إلى القاعدة الشعبية التى تقوم على انتخابه.

(١) عبد المجيد شاذى عبد المحسن: تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٩٩، الصادر فى ٢٤/٦/٢٠٠٥، ص ١٣.



### المطلب الثالث نهائية قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية

نصت المادة ٧٦ بعد تعديلها عام ٢٠٠٥ على أن قرارات اللجنة نهائية ونافاذة بذاتها، وغير قابلة للطعن عليها بأى طريقة وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ<sup>(١)</sup>.

وهذا النص واضح ولا لبس فيه، ويعطى قرارات اللجنة - أيا كانت فى مضمونها وأيا كان موضوعها - حصانة كاملة؛

❖ فلا يجوز الطعن عليها أمام أية جهة وبأى طريقة من طرق الطعن.

❖ ولا يجوز وقف تنفيذها لأى سبب كان.

❖ ولا يجوز التعرض لها بالتأويل.

ولما يجب تنفيذها كما هى وفورا، وبدون أى مناقشة.

ولا شك أن وراء حرص المشرع الدستورى على تقرير صفة النهائية على أعمال اللجنة اعتبارات هامة. لأن إجازة الطعن فى قراراتها قد يترتب عليه خطورة على كيان الدولة<sup>(٢)</sup>. فالأمر بالنسبة لها يختلف عن الانتخابات البرلمانية التى ليس هناك ما يمنع من قبول الطعون بشأنها.

وهذا ما دفع البعض إلى الاعتراف لهذه اللجنة - رغم تشكيلها - بأنها هيئة ذات اختصاص قضائى<sup>(٣)</sup> استنادا إلى أنها تقوم بنوعين من الأعمال الإدارية؛ وهى تلقى الطلبات وفحص توافر الشروط، والإشراف على إجراءات الاقتراع والفرز. وأعمال قضائية؛ وهى الفصل فى سائر المنازعات والطعون الانتخابية.

(١) وهذا أيضا ما نصت عليه المادة (٨) من قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية بعد استعراضها لاختصاصات اللجنة المختلفة.

(٢) فكري أحمد مغاوى: الإصلاح السياسى بين تعديل الدستور أو تغييره، مجلة الدستورية، ع ١٧، ص ٣٠٦.

(٣) د. أحمد فتحى سرور: ركائز تعديل المادة ٧٦ من الدستور، مجلة الدستورية، ع ٧، ص ٣، ص ١٣.

واستند هذا الرأي إلى ما يلي:

♦ أن المحكمة الدستورية العليا أكدت على أن العبرة في إضفاء الصفة القضائية على أعمال إحدى اللجان، هو تحويلها سلطة الفصل في الخصومة، وإتباعها إجراءات لها سمة إجراءات التقاضي وضماناته<sup>(١)</sup>.

♦ أن المحكمة الدستورية العليا أيضاً قررت أن الدستور لا يحول دون أن يعهد المشرع بالفصل في إحدى الدعاوى التي تدخل في مجال العمل القضائي إلى هيئة ذات اختصاص قضائي<sup>(٢)</sup>.

وينتهي هذا الرأي إلى أن لجنة الانتخابات الرئاسية هي هيئة ذات اختصاص قضائي لكونها تفصل في حقوق وتوافر لها ضمانات التقاضي<sup>(٣)</sup>. وأنها تملك سلطة الفصل بقرارات حاسمة في المنازعات. كما أن المحكمة الدستورية العليا قضت بأن قصر التقاضي على درجة واحدة لا مخالفة فيه للدستور<sup>(٤)</sup>.

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٧ لسنة ٣ ق «دستورية» بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠ مج ٢ ج ١١٠.

وقضت المحكمة الدستورية العليا أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هي جهة قضائية مستقلة أنشأها المشرع وخصها بالفصل دون سواها فيما ينشأ بسبب تطبيق قانون الإصلاح الزراعي من منازعات يبتاع إجراءات قضائية، وتؤدي إلى سرعة البت في هذه المنازعات (حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٨١/٢/٧ في القضية ٩ لسنة ١ ق «دستورية» مج ١ ج ١ ص ١٧٧) كما اعتبرت أن لجنة التأديب بهيئة قضائية الدولة جهة ذات اختصاص قضائي نظراً لتوافر ضمانات الاستقلال والحيدة رغم أن أعضائها يمثلون الهيئة (هيئة قضائية الدولة) دستورية عليا في ٢٠٠١/٨/٤ في القضية ٥ لسنة ٢٢ ق «منازعة تنفيذ» الجريدة الرسمية العدد ٣٣ في ٢٠٠١/٨/١٦، حكمها في ٢٠٠٢/٦/٩ في القضية ١٤٨ لسنة ٢٢ ق «دستورية» الجريدة الرسمية العدد (٢٥) تابع في ٢٠٠٢/٦/٢٠.

(٢) المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٨/٤ في القضية رقم ٥ لسنة ٢٢ ق «منازعة تنفيذ» الجريدة الرسمية ع ٣٣ في ٢٠٠١/٨/١٦.

(٣) يستند في ذلك أيضاً إلى حكم للمحكمة العليا رأته أنه إذا تقلب العنصر القضائي في تشكيل مجلس تأديب السلكين الدبلوماسي والقضلي وتوافر المعيار المادي وهو الفصل في الخصومة مع توافر ضمانات التقاضي فإن مجلس التأديب يعتبر هيئة قضائية تنوهر له كل مقومات الهيئة القضائية لا مجرد هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي (حكم المحكمة العليا في ١٩٧٨/٤/١ في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٧ ق «دستورية» مج ١ ج ١ ص ١٦٦).

(٤) حكم المحكمة الدستورية العليا في ٢٠٠٢/٩/٢٢ في القضية رقم ٢١٩ لسنة ٢١ ق «دستورية» الجريدة الرسمية العدد (٤٣) الصادر في ٢٠٠٢/١٠/٢٤.

ومن جانبنا نرى أن تعتبر قرارات اللجنة إدارية يمكن الطعن فيها أمام القضاء الإداري للأسباب الآتية :

أولاً : وفقاً للمعيار الشكلي : فتشكيل اللجنة لا يغلب عليه الطابع القضائي ، حيث أنها مكونة من عشرة أعضاء نصفهم من الشخصيات العامة ، وتصدر أحكامها بأغلبية سبعة من أعضائها من الممكن أن يكون منهم الشخصيات العامة جميعهم .

ثانياً : وفقاً للمعيار المادي : فإنه ليست كل الأعمال التي تقوم بها اللجنة أعمالاً قضائية وإنما تقوم بأعمال إدارية وأن هذه الأخيرة هي الغالبة . وقد كنت تقوم بها جهات وزارة الداخلية سابقاً<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ على إقرار التعديل لنهائية قرارات اللجنة ما يلي :

أولاً : أن المادة ٦٨ من الدستور تحظر النص على تحسين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، فهناك تعارض بين نص المادة ٧٦ والمادتين ٦٨ ، ١٧٢<sup>(٢)</sup> من الدستور ، وأيضاً المبادئ الدستورية العامة ، التي تمنح تحسين أى قرار إدارى - أيأ كانت الجهة التي أصدرته - من الطعن عليه أمام القضاء الإدارى وأن لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي مما يعد ركيزه هامة لحماية حقوق وحرىات الأفراد<sup>(٣)</sup> .

ثانياً : أن الطعن متاح أمام ذوى الشأن حسب المادة (١١/٨) من قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية هو الطعن أمام لجنة الانتخابات الرئاسية حتى من

راجع د. أحمد فتحي سرور : المرجع السابق ص ١٤ .

(١) د. محمد نور فريحات لبرنامج ضيف المنتصف الذي أذاعته قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٦ .

(٢) التي تنص على اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الإدارية .

(٣) المحكمة الإدارية العليا فى حكمها بجلسة ٢٠٠٥/٩/٦ عندما طعن أمامها فى حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٣ بوقف تنفيذ قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بمنع مؤسسات المجتمع المدنى من متابعة الانتخابات من دخل اللجان إلا أن المحكمة الإدارية العليا انتهت إلى إلغاء حكم محكمة القضاء الإدارى احتراماً لأحكام الدستور ونص المادة ٧٦ تحديداً .

(راجع: رضا محمد هلال: المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥)

القرارات الصادرة عنها، وهذا يتنافى تماماً مع القاعدة التي مؤداها إلا يكون للقاضي كلمة سابقة في دعوى تعرض عليه<sup>(١)</sup> فكيف نصر على الطبيعة القضائية لنظر اللجنة للمنازعات ولا نطبق القواعد الحاكمة لذلك؟؟.

ثالثاً : إن أى عمل بشري لا يمكن أن يبلغ الكمال، فكيف نضفى على عمل ما قداسة لا يتمتع بها حتى بعض النصوص القرآنية، فبعض النصوص القرآنية تقبل التأويل، وإن إمكانية ورود الخطأ في العمل البشري عموماً كان وراء الاعتراف بدرجات التقاضي، فكيف نحرم المتقاضى من هذا الحق؟ فلنعترف له بهذا الحق مع تسريع الإجراءات لضمان الحسم والاستقرار.

كل هذا يستلزم إعادة تعديل نص المادة ٧٦ وخاصة أننا بصدد تعديلات دستورية جديدة خلال عام ٢٠٠٧ والمادة ٧٦ من المواد المطروحة للتعديل.

رابعاً : أدت مسألة الإشراف القضائي إلى حدوث انقسام واضح داخل السلطة القضائية خاصة بين نادى القضاة واللجنة العليا المشرفة على الانتخابات الرئاسية، أو بين نادى القضاة ووزير العدل والمجلس الأعلى للقضاء .

والخطورة أن هذه الاختلافات وجدت طريقها إلى وسائل الإعلام، وتعاطف الرأي العام مع جانب من القضاة، نتيجة الإحساس بدور جديد لنقضاء كمدافع عن الحريات العامة وبالذات حق التعبير من خلال نزاهة الانتخابات<sup>(٢)</sup>.

(١) د. محمد سليم العوا: المرجع السابق، ص ٤٢.

(٢) راجع : هانى عواد، الإشراف والرقابة على الانتخابات المرجع السابق ص ٤١٤.

### المطلب الرابع إجراء الاقتراع فى يوم واحد

تضمن طلب تعديل المادة (٧٦) المقدم من رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب والشورى فى المبدأ السادس ضرورة إجراء الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية فى يوم واحد .

وهو ما نصت عليه المادة (٧٦) بعد تعديلها ونصت عليه كذلك المادة (٣٠) من قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ .

بيد أن إجراء الاقتراع فى يوم واحد بالنسبة للانتخابات الرئاسية يجد مبرره فى ضرورة حسم النتيجة بما يحقق الاستقرار<sup>(١)</sup> نظراً لخطورة المنصب .

ولكننا على العكس نرى أنه نظراً لأن عدد اللجان الانتخابية (٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ لجنة) لا يتناسب مع عدد القضاة فى مصر فإنه يصعب تطبيق الإشراف القضائى الكامل إذا أجرى الاقتراع فى يوم واحد ، بل يلزم إجراؤها على ثلاث مراحل كما هو الحال بالنسبة للانتخابات التشريعية .

وليس حسم النتيجة فى يوم واحد ، هو الذى يضمن الاستقرار ، بل إن إجراء الانتخابات بنزاهة هو الذى يضمن هذا الاستقرار . فالشعب المصرى يثق فى قضائه ويطمئن حين يمكنوا من الإشراف على الانتخابات ، وهذا الشعور بالثقة والاطمئنان هو الذى يولد الاستقرار .

ولا يجوز المقارنة بالنظام الفرنسى الذى تحيل فيه المادة (٢) من القانون العضوى رقم ١٢٩٢ الصادر فى ١٩٦٢/١١/٦ بشأن انتخاب رئيس الجمهورية على المادة ٥٤ من قانون الانتخاب التى تنص على أن يتم الاقتراع فى يوم واحد . وعدم المقارنة بالنظام الفرنسى راجع إلى أن الظروف السياسية فى كلا

---

(١) د. أحمد فتحى سرور: ركائز تعديل المادة ٧٦ من الدستور، مجلة الدستورية ع ٧٤ س ٣ إبريل ٢٠٠٥ ص ٥ .

البلدين مختلفة، حيث لا تدعو الحاجة في فرنسا إلى تقرير الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات لأن الديمقراطية لديهم عريقة وليس لديهم ثقافة تزوير الانتخابات<sup>(١)</sup>.

وعليه فإن الأضرار المترتبة على إمكانية إشراف عضو الهيئة القضائية على اللجنة على النحو المرجو، لا يتناسب مع أية ميزة يمكن أن يدعى بها في هذا الشأن. لذا نرى أن يتم تعديل شرط أن يتم الاقتراع في يوم واحد لمراعاة إمكانات الهيئات القضائية لتتمكن من الإشراف القضائي بأن يرأس كل لجنة عامة أو فرعية أحد أعضائها.

ولا يقبل في ذلك تجميع اللجان في مكان واحد تحت إشراف قاض، فالمطلوب لنزاهة الانتخابات هو قاض لكل صندوق حتى يتحقق معنى الإشراف عملاً ويشمل داخل وخارج اللجنة.

(١) ومن المعروف أنه في فرنسا تسند الرقابة على الانتخابات التشريعية والرئاسية للمجلس الدستوري وهو هيئة ذات اختصاص قضائي يعاونه في رقابة الانتخابات عدة لجان وطنية، إضافة إلى اللجان العامة التي ترافق عملية التصويت في المجتمعات التي يزيد عدد سكانها على عشرين ألف مواطن يرأس كل منها قاض. وتشمل رقابة هذه اللجنة سلامة تشكيل مكاتب التصويت، وسلامة عملية التصويت، وضمان ممارسة التصويت بحرية وغيرها من أعمال الاقتراع.  
(د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق ص ٥)

## المبحث الخامس عرض مشروع قانون الانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره

نصت المادة ٧٦ (بعد تعديلها عام ٢٠٠٥) على عرض رئيس الجمهورية لمشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره، لتقرير مدى مطابقته للدستور. فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رد رئيس الجمهورية المشروع إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى القرار.

ويشير هذا النص موضوع الرقابة السابقة للمحكمة الدستورية العليا، وهو أمر جديد على محكمتنا العليا لم تقارسه من قبل. ولذا فقد اختلف الفقه بشأنه، ما بين مؤيد ومعارض. ونعرض لرأى كل منهما فى مطلب مستقل.

وعلى ذلك تكون دراستنا لهذا المبحث على النحو التالى:

المطلب الأول: طبيعة الرقابة السابقة على مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية.

المطلب الثانى: رأى الفقه المؤيد للرقابة السابقة على مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية.

المطلب الثالث: رأى الفقه المعارض للرقابة السابقة على مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية.

المطلب الرابع: رأينا فى الرقابة السابقة على مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية

## المطلب الأول طبيعة الرقابة القضائية السابقة على مشروع تنظيم الانتخابات الرئاسية

إن رقابة المحكمة الدستورية العليا التي تمارسها منذ نشأتها وبناء على المادة ١٧٥ من الدستور هي رقابة قضائية وهذا واضح تماماً من نص المادة (١٧٥) من أن المحكمة الدستورية العليا تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين والنواحي<sup>(١)</sup>.

ولكن السؤال هل اختلف الوضع بالنسبة لمشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية الذي فرضت المادة (٧٦) أن تكون رقابة سابقة ؟؟ ولعل ما يدفع إلى هذا التساؤل ما يلي :

١ - أن الرقابة السابقة يمارسها المجلس الدستوري في فرنسا طبقاً للمادة (٦١) من دستور ١٩٥٨ وهو ينظر إليه كهيئة سياسية<sup>(٢)</sup>.

- (١) راجع في أنواع الرقابة على دستورية القوانين:
- د. علي البار: الرقابة على دستورية القوانين في مصر، دراسة مقارنة، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨ ص ١٩٥ وما بعدها.
  - د. عبد الفتاح حسن: مبادئ النظام الدستوري في الكويت، بيروت، ١٩٦٨، ص ٧٢ وما بعدها.
  - د. إبراهيم شيجا: المرجع السابق، ص ٧٤٣ وما بعدها.
  - د. يحيى الجمل: النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، ١٩٧٤، دار النهضة العربية، ص ٩٤ وما بعدها.
  - د. عزيزة الشريف: دراسة في الرقابة على دستورية التشريع، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥ ص ١٠، ١١.
  - مؤلفنا: مبادئ القانون الدستوري الكويتي، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، الكويت، ص ٧٥ وما بعدها.

(٢) حيث أنشئ المجلس الدستوري في البداية لتقوية السلطة التنفيذية في مواجهة البرلمان، كما أنه لا يشترط في أعضائه أهلية قانونية، ويختار كل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ ثلاثة أعضاء لمدة ٩ سنوات، ويعين رؤساء الجمهورية السابقون الموجودون على قيد الحياة، ويختار رئيس الجمهورية رئيس المجلس من بين أعضائه (راجع د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق ص ١٢، د. محمد عبد الطوفان: رقابة الدستورية السابقة والدستور المصري، الأهرام للعدد ٤٣٣١٧ بتاريخ ١٢/٧/٢٠٠٥ ص ١٠).



٢- أن الرقابة القضائية تكون على القوانين أما الرقابة التي فرضتها المادة ٧٦ هي على «مشروع قانون» الانتخابات الرئاسية، أى أن الأمر مازال فى طور التشريع، وكأن المحكمة الدستورية العليا أحالها التعديل إلى هيئة استشارية لمجلس الشعب<sup>(١)</sup>.

ولم يتردد البعض فى القول بأن الرقابة السابقة هي رقابة قضائية، وتمارسها محاكم مختلفة سواء محاكم عليا (ايرلندا - جواتيمالا) أو محاكم دستورية (النمسا بالنسبة للقوانين التي تدخل فى اختصاص الدولة الاتحادية أو الدول أعضاء الاتحاد، وفى أسبانيا وألمانيا الاتحادية بالنسبة للقوانين التي تدخل المعاهدات الدولية فى النظام القانونى الداخلى) أو تمارس المحكمة الدستورية رقابة سابقة إلى جانب الرقابة اللاحقة فى دول مثل البرتغال وبولندا والمجر<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة - فى رأينا - أن الرقابة السابقة التى فرضتها المادة ٧٦ بعد تعديلها، هي رقابة قضائية ولكنها منتقدة على النحو الذى سنراه.  
قرار المحكمة ملزم ويتمتع بحجية مطلقة:

وهذا مقتضى نص المادة (٧٦) «يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة».

وعليه فالنصوص التى يتقرر مطابقتها للدستور، ولا اعتراض للمحكمة الدستورية عليها، فإنها تكون ملزمة لكافة سلطات الدولة، وبصفة خاصة - فى هذه الرقابة السابقة - للسلطة القضائية. ولو تبين لاحقا مخالفتها للدستور، فإنه يمتنع

= وراجع أيضاً: DUVERGER (M.): Institutions politiques et droit constitutionnel, 1968, p. 649 et s.

(١) أحمد عبد الحفيظ: تعديل المادة ٧٦ فى سياق تطور خطى الإصلاح السياسى، التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥ ص ٥٧.

(٢) د. محمد عبد اللطيف: رقابة الدستور السابقة والدستور المصرى (١)، جريدة الأهرام العدد ٤٣٣١٧ الصادر فى ١٢/٧/٢٠٠٥ ص ١٠.

مستقبلاً إعادة المنازعة في مدى دستوريتهما . ومقتضى ذلك انحسار الرقابة اللاحقة عن هذه النصوص .

أما النصوص أو النص الذى ترى المحكمة أنه مخالف للدستور ، فإنه يجب عرضه من جديد على مجلس الشعب لإعمال مقتضى قرار المحكمة الدستورية العليا .

ومجلس الشعب فى هذه الحالة إما أن يرى عدم وضع نص جديد مكان الذى رأت المحكمة عدم دستورية ، أو أن يرى وضع نص آخر مكانه . وفى هذه الحالة يثور السؤال ، هل يخضع النص الجديد الذى أتى به مجلس الشعب بديلاً عن النص المعترض عليه للرقابة السابقة مرة أخرى؟ أم يترك؟ وفى هذه الحالة هل يمكن التعرض له بالرقابة اللاحقة فيما بعد؟

هذا ما لم يتعرض له النص الدستورى للمادة (٧٦) وتنوعت وجهات النظر فى الآثار المترتبة على ذلك :

حيث ذهب رأى إلى أن الرقابة السابقة وجوبية ، فإذا أقرت نصوص جديدة من مجلس الشعب غير تلك التى اعترضت عليها المحكمة الدستورية العليا ، فإنه يجب عرضها من جديد على المحكمة الدستورية العليا . وأنه إذا لم تعرض وتم إصدارها من مجلس الشعب وطمع فيها بعد ذلك وفقاً لإجراءات الرقابة اللاحقة ، فإنه سيحكم بعدم قبولها لاتصالها بالمحكمة بغير الأوضاع المقررة<sup>(١)</sup> .

بينما ذهب رأى آخر إلى أن إعادة عرض النص الذى اعترضت عليه المحكمة الدستورية العليا بعد تعديله من قبل مجلس الشعب يدخلنا فى حلقة مفرغة ، فلو تم عرض التعديلات مرة أخرى على المحكمة ، فقد ترى أن بعضها لا يتفق مع أحكام الدستور ، وتطالب بتعديلات أخرى ليعرض النص للمرة الثالثة ، ويظل النص حائراً

(١) د. محمد عبد اللطيف: الرقابة السابقة وتحسين القوانين، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٩٣ الصادر فى ٢٠٠٥/٦/١٨ ص ٢٢ .

بين المحكمة والمجلس . ولذا فإن هذا الرأي يقترح أن تحدد المحكمة أسباب وأوجه عدم الدستورية ، ومن الممكن لها أن تقترح صياغة حتى توضح للمجلس ما تراه متفقاً مع الدستور ، على أن يلتزم المجلس بالدقة والحذر ليخرج التعديل متفقاً مع أحكام الدستور . وإن كان ليس هناك ضمانات أكيدة لأن تخرج التعديلات متفقة مع أحكام الدستور<sup>(١)</sup>.

---

(١) د. فوزية عبد الستار: الرقابة السابقة وتحسين القوانين، جريدة الأهرام، العدد ٣٢٩٣ الصادر في ٢٠٠٥/٦/١٨ ص ٢٢.

## المطلب الثاني رأى الفقه المؤيد للرقابة السابقة على مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية

ذهب هذا الرأى إلى أن الرقابة السابقة لا تتعارض مع نصوص الدستور المصرى، كما أن الرقابة اللاحقة ليست مبدأ دستورياً وإنما تحديد نظام الرقابة هل سابقة أم لاحقة مسألة متروكة لنص القانون بصريح نص المادة ١٧٥ بأن «تتولى المحكمة الدستورية العليا الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون».

وينبنى على ذلك - وفقاً لهذا الرأى - أن إدخال نظام الرقابة السابقة لا يحتاج سوى تعديل تشريعى لقانون المحكمة الدستورية العليا، فإذا كان حقاً ثابتاً للمشرع العادى فإنه من باب أولى يمكن أن يقوم به المشرع الدستورى، وهو ما حدث فى نص المادة ٧٦<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أننا لسنا بصدد بحث ما إذا كان المشرع الدستورى يملك أو لا يملك تعديل نظام الرقابة، وإنما المسألة هى مدى ملائمة ذلك التوجه بالأخذ بنظام الرقابة السابقة.

وينبنى هذا الرأى المؤيد للرقابة السابقة وجهة نظره على أن نظام الرقابة السابقة يتفق مع «مبدأ الأمن القانونى»<sup>(٢)</sup> الذى يأخذ به الدستور المصرى ويعنى «تحقيق الاستقرار للمراكز القانونية المكتسبة وفقاً للقانون». ويتجلى ذلك بالنسبة لمركز رئيس الدولة الذى يتم انتخابه، وخطورة أن يقضى بعدم دستورية نص من نصوص قانون الانتخابات الرئاسية بعد أن يكون قد شغل المنصب لفترة معينة ومارس فيها سلطاته.

(١) د. محمد عبد اللطيف: رقابة الدستورية السابقة والدستور المصرى (١)، جريدة الأهرام العدد ٤٣٣١٧ الصادر فى ٢٠٠٥/٧/١٢ ص ١٠.

(٢) سامى متولى: أداء مجلس الشعب، دور البرلمان، الأهرام العدد ٤٣٣٤١ الصادر فى ٢٠٠٥/٨/٥ ص ٧.

وأن القضاء الدستوري في مصر إذا كان يوفر حماية للموظفين العموميين  
بتقرير دستورية التشريعات التي تتضمن تصحيحاً للقرارات المعيبة الصادرة  
بتعيينهم، مادام أن هذا التصحيح ضرورياً لاستمرار المرافق العامة، أليس من  
الأجدر أن يتمتع بهذه الحماية منصب رئيس الجمهورية<sup>(١)</sup>؟

---

(١) د. محمد عبد الطيف: رقابة الدستورية السابقة والدستور المصري (٢) جريدة الأهرام العدد  
٤٣٣٤ الصادر في ٢٠٠٥/٧/١٩ ص ١٠.

ويوضح سيادته أن مبدأ الأمن القانوني هو السبب في وجود القانون، وأن دساتير بعض الدول (مثل  
إسبانيا والبرتغال) تكرر صراحة القيمة الدستورية لمبدأ الأمن القانوني، وهو ما اعتبرته المحكمة  
الدستورية العليا عنصراً في مبدأ خضوع الدولة للقانون المنصوص عليه في الفصل الرابع من  
الدستور المصري، ويبرز تطبيقها له في لجونها إلى الحد من سلطة المشرع في تقرير الأثر الرجعي  
للقوانين غير العاقبة.

### المطلب الثالث

## رأى الفقه المعارض للرقابة السابقة على مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية

يستند هذا الرأى إلى المقولة الشهيرة بأن القانون «وإن بدا ثابت المظهر إلا أنه فى جوهره يتجه إلى المستقبل، وهو يتجه إلى المستقبل ولو كان الحاضر مجال إعماله، باعتبار أن هذه الأعمال تستهدف المستقبل» «وأن القدرة الحقيقية للقانون لا تتمثل فى مضمونه وإنما تتمثل فى قدرته على النمو» «فإذا فقد النص القانونى القدرة على النمو، ودوام الحركة والتوجه للمستقبل، فإنه سينتهى إلى الجمود والشلل وعدم القدرة على مواجهة الأوضاع الاجتماعية المتحركة»<sup>(١)</sup>.

ويستند أيضاً إلى ما قاله رئيس المحكمة الدستورية العليا الأسبق والأشهر د. عوض المر بأن «نصوص الدستور لا يجوز فصلها عن محيطها، ولا عزلها عن بيئاتها التى تتغاير أوضاعها..» فالرقابة السابقة عنده «لا تتناول النصوص القانونية من خلال أوضاع تطبيقها، وإنما تبحثها بعيداً عن أثارها العملية، فلا يكون قطرها محيطاً إلى جميع جوانبها، بل أكاديمياً لا يراجعها مجهرياً وإنما عبر غرفة اشتد ظلامها، وخلال فترة زمنية قصيرة مما يحيلها عبثاً على الشرعية الدستورية..»<sup>(٢)</sup>.

ولا شك فى الاتصال الوثيق بين دستورية أى نص تشريعى وبين السياق الموضوعى الذى يحيط بتطبيقه على وقائع الدعوى، فالمعروف أنه يصعب الحكم على

(١) راجع: د. نعيم عطية، فى الروابط بين القانون والدولة والفرد، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ١١. ومشار إليه فى:

- أحمد عبد الحفيظ، كراسات إستراتيجية، التعديل الدستورى وآفاق الإصلاح السياسى فى مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص ١٥، ع ١٥٠، ١٥٥، ص ٢٦.

(٢) مقدمة الجزء السابع من أحكام المحكمة الدستورية العليا، أشار إليه كلا من:  
- د. إبراهيم درويش: القانون الدستورى، النظرية العامة ورقابة الدستورية، دار النهضة العربية ٢٠٠٤، ص ٣١٢ وما بعدها.

- أحمد عبد الحفيظ: التعديل الدستورى وآفاق الإصلاح السياسى فى مصر، المرجع السابق ص ٢٧.

دستورية أى نص تشريعى لم يدخل دائرة التطبيق، وإلا كان الأمر سهلاً أمام لجان الشئون التشريعية والدستورية فى أى مجلس نيابى<sup>(١)</sup> أن تتلافى أى عوار يعترى النص.

ولهذا الأسباب فإنه استقر فى قضاء العديد من الدول الامتناع من الإدلاء بأى آراء استشارية. كما اشترطت دساتير كثير من الدول ضرورة عرض أمر دستورية أى تشريع فى سياق منازعة أو خصومة، كما درجت العديد من الأحكام على القول بأن «التشريع فى تطبيقه على الوقائع المعروضة مخالف للدستور»<sup>(٢)</sup>.

(١) د. أحمد كمال أبو المجد: الإصلاح الدستورى ومستقبل نظامنا السياسى، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٣٤٠ الصادر فى ٢٠٠٥/٨/٤ ص ٣.

ويضرب لذلك مثلاً بمجلس الدولة حيث أن عرض قرار إدارى على قسم الفتوى والتشريع للبت فى مدى قانونيته، لا يحول دون عرض أمر ذلك القرار على القسم القضائى من المجلس ليصدر حكم قضائى فاصل فى أمر شرعية القرار.

(٢) د. أحمد كمال أبو المجد: المرجع السابق.

## المطلب الرابع رأينا في الرقابة السابقة

### على مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية

أن الأصل في النصوص الدستورية - كما قضت بذلك المحكمة الدستورية العليا - أنها «تؤخذ باعتبارها متكاملة، وأن المعاني التي تتولد عنها يتعين أن تكون مترابطة فيما بينها بما يرد عنها التناقض والتنافر»<sup>(١)</sup>.

فالنصوص الدستورية «تعمل في إطار وحدة عضوية تجعل من أحكامها نسيجاً متآلفاً متماسكاً...»<sup>(٢)</sup> والنصوص الدستورية «لا تتعارض أو تتهادم أو تتنافر فيما بينها، ولكنها تتكامل في إطار العضوية التي تنظمها من خلال التوفيق بين مجموعة أحكامها... ويتعين دوماً أن يعتد بهذه النصوص بوصفها متآلفة فيما بينها، لا تتماحي أو تتآكل، بل تتجانس معانيها وتتصاغر توجهاتها...»<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان ذلك هو الأصل في النصوص الدستورية فليس من باب التآلف والتماسك استحداث نوع من الرقابة القضائية يخالف ما درج عليه النظام القضائي. وليس مجال البحث هو ما إذا كان المشرع الدستوري يستطيع أو لا يستطيع فالمعلوم أن أي نص من الممكن أن يكون موضوعاً لتشريع دستوري، ولكن المهم هو أن يكون ذلك التشريع الدستوري متوافقاً مع النظام القانوني القائم.

ولماذا المغايرة والتمايز رغم وضوح التنافر، ورغم وضوح مزايا الرقابة اللاحقة. وإذا كان الهدف من المغايرة هو مراعاة الأمن القانوني، فلا شك أن القضاء المصري يراعى جانب الأمن القانوني دون حاجة إلى الخروج على النظام المستقر في رقابة المحكمة الدستورية العليا<sup>(٤)</sup>.

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٨/٤/١٩٩٢ في القضية رقم ١٩ سنة ٨ق «دستورية» - مج ٥ المجلد الأول ص ٢٦٢ وما بعدها.

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٤/١/١٩٩٢ في القضية رقم ٢٢ سنة ٨ق «دستورية» - مج ٥ المجلد الأول ص ٨٩ وما بعدها.

(٣) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٥/٢/١٩٩٤ في القضية رقم ٢٣ سنة ١٥ق «دستورية» - مج ٦ المجلد الأول ص ١٤٠ وما بعدها.

(٤) وأن حماية القضاء الدستوري للموظفين العموميين التي أشار إليها الرأي المؤيد للرقابة السابقة إنما



فقد سبق للمحكمة الدستورية العليا فى مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية وعقب تعديل الدستور فى مايو ١٩٨٠ بالنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيس للتشريع ان طبقت مسألة عدم دستورية التشريع المخالف للشريعة الإسلامية بالنسبة للقوانين التى يتم إقرارها فقط بعد تعديل الدستور مراعاة للأمن القانونى .

كما أن المحكمة الدستورية العليا عندما قضت بإبطالان تشكيل مجلس الشعب عام ١٩٩٠ راعت الأمن القانونى فقررت أن ذلك لا يؤدى إلى إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وإجراءات<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى فإن الرقابة اللاحقة هى التى تتفق مع منهج التفسير الاجتماعى والسياسى لنصوص الدستور ، والذى لا يتقيد بحرفية النص بل ينظر إلى النص فى ضوء الظروف المحيطة والتطورات المستجدة .

وهذا المنهج الاجتماعى والسياسى فى التفسير يناقض المنهج الآخر التقليدى الذى يأخذ بحرفية النص ويعتمد بالدرجة الأولى على الأعمال التحضيرية والمناقشات التى صاحبت إصداره وما لحق به من مذكرات تفسيرية ، وهذا هو منهج الرقابة السابقة .

تمت بموجب الرقابة اللاحقة.

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩/٥/١٩٩٠ فى الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ق، والمنشور بالجريدة الرسمية س٣٤ عدد ٢٢ مكرر الصادر فى ٣/٦/١٩٩٠م.

## المبحث السادس هل حقق التعديل الدستوري الهدف المنشود كخطوة على طريق الإصلاح السياسى؟

أن الإصلاح السياسى يتحقق بمزيد من الديمقراطية، مزيد من ممارسة الحقوق السياسية مزيد من احترام الحريات العامة.

وهذا بالفعل ما كان مأمولا من التعديل الدستورى، والذي استبشر به الجميع خيرا عند الإعلان عنه.

لكن هل بالفعل تحقق الهدف من التعديل فى تعميق الممارسة الديمقراطية كما ورد فى طلب التعديل؟

هذا ما نحاول الإجابة عليه فى هذا المبحث.

ونتناوله فى أربعة مطالب على النحو التالى :

المطلب الأول: أثر تعديل المادة (٧٦) على ممارسة الحق فى الترشيح

المطلب الثانى: المشاركة الشعبية فى التعديل

المطلب الثالث : تعديل المادة (٧٦) والسياسة التشريعية

المطلب الرابع: ارتباط التعديل بمواد أخرى فى الدستور

## المطلب الأول أثر تعديل المادة (٧٦) على ممارسة الحق فى الترشيح

أولاً : موقف التعديل من ترشيح المستقلين :

أن التعديل قد غلب اعتبارات جدية الترشيح على الاعتبار الأساسى فى التعديل، والهدف الأساسى منه، وهو فتح باب المنافسة للترشيح وتعدد المرشحين بالانتقال من نظام الاستفتاء إلى نظام الاختيار الحر المباشر.

وذلك لأن التنافس وفقاً للتعديل كان نظرياً إلى حد بعيد، بالنظر إلى القيود أو الموانع التى فرضها على المشاركة فى الترشيح.

ولقد ترتب على ذلك حرمان المستقلين عملياً من الترشيح، حيث كان الهدف منع تيارات سياسية معينة من المنافسة<sup>(١)</sup>، وخاصة تلك المحجوب عنها الشرعية وتحديد جماعة الإخوان المسلمين، باعتبار أنهم لم يسمح لهم حتى الآن بتشكيل حزب سياسى.

والملاحظ أن القيد الذى فرضه التعديل، وهو تأييد ٢٥٠ عضواً منتخبا، يفوق القيد الذى كان مطبقاً قبل التعديل الدستورى، والذى كان يتمثل فى ترشيح ثلث أعضاء مجلس الشعب لمن سيقترع للاستفتاء عليه<sup>(٢)</sup>.

مما حدا بالبعض للقول بأن تعديل المادة (٧٦) قد أعاد الاستفتاء فى لباس الانتخاب<sup>(٣)</sup>. وأن التعديل قد حسم المعركة الانتخابية قبل أن تبدأ عندما حرم

(١) د. أحمد كمال أبو المجد: الإصلاح السياسى ومستقبل نظامنا الدستورى، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٣٤ الصادر فى ٢٠٠٥/٨/٤ ص ١٠

ويرى سيادته أن إقرار التعديل على النحو الذى تم به حدا بالمعارضة إلى مقاطعة الاستفتاء، والأخطر هو كسر حاجز اللياقة والموضوعية لدى عدد كبير من المثقفين والكتاب عند تناولهم الموضوع بالنقد.

(٢) والجدير بالذكر أنه كان قد تقدم عدد من المستقلين بطلباتهم للترشيح فى انتخابات الرئاسة الأخيرة عام ٢٠٠٥، ولكن لم يستوف أياً منهم شرط تأييد العدد المطلوب، ولذا انحصرت المنافسة بين المرشحين من الأحزاب.

(٣) هانى عباد: الإشراف والرقابة على الانتخابات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التعديل الدستورى و انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، القاهرة، ٢٠٠٥ ص ٣٨٧.

المستقلين من الترشيح وقصره على الأحزاب التي لا تزيد نسبة المنتسبين إليها عن ٢٪، فالحزب الحكم قد حدد بالتعديل منافسيه<sup>(١)</sup>. والمفارقة الغريبة أن التعديل قد منع شخصيات بارزة معروفة، كعلماء مشهورين ووزراء سابقين، في حين أعطى الحق في الترشيح لرؤساء أحزاب لا يعرفهم أحد<sup>(٢)</sup>.

ثانياً : موقف التعديل من الأحزاب :

ويتمثل في أمرين :

(١) التمييز بين الأحزاب والمستقلين في شرط الجدية.

(٢) التضييق على الأحزاب.

(١) تمييز الأحزاب:

إن إعفاء الأحزاب من شرط تأييد أعضاء المجالس النيابية والمحلية، يتنافى مع ركيزة أساسية في الدستور وهي مبدأ المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص (م. ٤٠، م. ٨م) وحق الانتخاب والترشيح (م. ٦٢م).

ولقد كان مقتضى استثناء الأحزاب من تأييد أعضاء المجالس النيابية والمحلية أن يسمح بتكوين الأحزاب، وذلك بأن يسمح لكل جماعة تتوافق في توجهاتها أن تنشئ حزباً فتشارك في الانتخابات البرلمانية، ومن ثم يكون لها حق الترشيح للانتخابات الرئاسية<sup>(٣)</sup>.

(١) د. عاطف البنا: انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية، جريدة صوت الأمة العدد ٢٤٩ الصادر في ٢٠٠٥/٩/٥ ص ٢.

ويقول د. عبد الله الاضلع في ذات الموضوع أن تعديل المادة ٧٦ قد حدد مسرح اللعبة وأطرافها وقواعدها ونفائجها.

(٢) هاني عياد: المرجع السابق، ص ٤٠٤.

(٣) فتعطيل حرية تكوين الأحزاب ترتبط بحرية الترشيح والانتخاب فالحرية العامة «ترتبط ببعضها برابط وثيق بحيث إذا تعطلت إحداها، تعطلت سائر الحريات الأخرى. فهي تتساند جميعها وتتضافر ولا يجوز تجزئتها أو فصلها أو عزلها عن بعضها» (المحكمة الدستورية في الكويت في حكمها الصادر في ٢٠٠٦/١/١ في القضية رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ «مستوى» المنشور في جريدة الكويت اليوم (الجريدة الرسمية في الكويت في العدد ٧٦٩ ص ٥٢ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١).

لكن الأحزاب المسموح لها الآن لا تشكل على أعلى تقدير - كما ذكرنا - على ٢٪ من الشعب المصري، إذن هناك ٩٨٪ من الشعب المصري من المستقلين<sup>(١)</sup>، فكيف لهم ممارسة حقهم، في الترشيح الذي يكفله الدستور مع هذه الشروط المستحيلة.

## (٢) التضييق على الأحزاب:

إن الأحزاب مضيق عليها في نشاطها أو ممارستها لأنشطتها، فالأحزاب التي لها حق الترشيح الآن قد أقرتها جهات إدارية، وهذا يتنافى مع أبسط مبادئ الديمقراطية التي تعنى أن يكون للشعب الكلمة الأولى والأخيرة في اختيار رئيسه<sup>(٢)</sup>. ولقد أتى التعديل بتضييق آخر بأن اشترط حصول الحزب على ٥٪ من المقاعد في البرلمان واستثنى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥<sup>(٣)</sup>. ولما جرت الانتخابات البرلمانية بعد ذلك لم يحصل أى من الأحزاب على النسبة المطلوبة للترشيح وبالتالي لن يترشح أحد إلى جانب مرشح الحزب الوطني في المرة القادمة ولذا احتاج التعديل إلى تعديل جديد.

(١) د. عاطف البنا: انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية، جريدة صوت الأمة، العدد ٢٤٩ الصادر في ٢٠٠٥/٩/٥ ص ٢.

(٢) د. عاطف البنا: مادة واحدة من الدستور! مجلة الدستورية، ع ٧، ص ٣، ص ٣٠. ويرى في موضع آخر أنه يجب ألا يتقيد قيام الحزب إلا بالالتزام بالعمل السلمي واحترام الآداب والأخلاق العامة، وأن يكون قيام الأحزاب بمجرد الإخطار دون اشتراط الموافقة على قيامه من أية جهة وأن تلغى محكمة الأحزاب وأن يكون الاعتراض على قيام الحزب في حالات محددة وتظهرها محكمة القضاء الإداري، القاضي الطبيعي للملغيات الإدارية (المرجع السابق ص ٢٩).

(٣) رغم أن الدستور أجاز لكل حزب سبلسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجرى بعد التعديل أحد أعضائه هيئته العليا المشغلة قبل ٢٠٠٥/٥/١٠ وفقا للنظام الأساسي إلا أن من تقدم للترشيح في انتخابات عام ٢٠٠٥ كانوا جميعاً من رؤساء الأحزاب ولم يشارك أحد من الصف الثاني من القيادات الحزبية.

وعلى أية حال فإن الأحزاب الحالية ضعيفة، أو كما توصف دوما بأنها أحزاب ورقية أو ديمقورية لإعطاء الشكل الديمقراطي، ولكن التعديل كرس الوضع القائم وبنى عليه<sup>(١)</sup>.

---

(١) ولعل مشكلة الأحزاب تكمن في قانون الأحزاب الصادر عام ١٩٧٧ والذي يفرض قيودا عديدة على حرية تكوين الأحزاب، فلم يسمح في ظله إلا بتشكيل الأحزاب الهزيلة التي ليس لها ثقل في المشهد السياسي.

كما أن هذا القانون يجعل الهيمنة للحزب الحاكم على لجنة الأحزاب وعلى محكمة الأحزاب، مما أدى إلى ضعف الأحزاب المناوئة له بل وتفكك بعضها وتجمد البعض. والذي تبقى منها أحزاب هشة لا تقوى على منافسة الحزب الحاكم، وبالتالي لا تقدم قيادات سياسية قادرة على المنافسة على الترشيح للانتخابات الرئاسية.

فوق كل ذلك فإن تقييد الحريات الأخرى - إلى حد كبير - كحرية الاجتماع أو حرية الصحافة بسبب استمرار تطبيق قانون الطوارئ قد حجب هذه الأحزاب ومنعها بلاتلك من ممارسة دورها. وبالتالي فإن إشراكها في الترشيح للانتخابات الرئاسية وبحالتها الراهنة غير مجد.

ولا شك أن ضعف أحزاب المعارضة ليس في صالح الديمقراطية وليس في الصالح العام، فأحزاب المعارضة هي مرآة الحزب الحاكم يستفيد من انتقاداتها بل وينشاور معها أحيانا فيما يهم مصلحة الوطن ككل.

## المطلب الثاني المشاركة الشعبية في التعديل

لقد جاءت المشاركة الشعبية في التعديل مشاركة شكلية لحد كبير، ويتبين ذلك من خلال التعرض لطبيعة التعديل، ثم لطريقة التعديل ولقصر مدة التعديل وأخيراً لتصميم نموذج الاستفتاء على التعديل.

أولاً : طبيعة تعديل المادة (٧٦) :

إذا كان هناك خلاف حول طبيعة وضع دستور مصر الدائم الصادر عام ١٩٧١<sup>(١)</sup> فإننا لا نشك في اعتبار أن التعديلات التي تمت عليه عام ١٩٨٠ قد تمت عن طريق المنحة. أما تلك التي تمت على المادة (٧٦) عام ٢٠٠٥ أو تلك المطلوب إجراؤها خلال عام ٢٠٠٧ فهل تمت أيضاً بطريقة المنحة؟ يكفي للقول بهذا الرأي أيضاً أن نتذكر أنه قبل «مبادرة» السيد الرئيس في ٢٦/٢/٢٠٠٥ بطلب تعديل المادة (٧٦) كان قد انتهى الأمر وقنعت كافة الأحزاب والمحتدين عن الإصلاح السياسي بأنه لا مجال للمساس بالدستور الآن، ثم فوجئ الجميع بإعلان السيد الرئيس من شبين الكوم برغبته في تعديل المادة (٧٦).

ولكننا لا نوافق على هذا الرأي مشيرين في ذلك إلى الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بتعديل المادة (٧٦) وموقف العديد من القوى السياسية من التعديل، والذي أشرنا إليه في المبحث الخاص بطلب التعديل ومبرراته.

(١) حيث ذهب أغلب الشراح إلى أنه وضع بطريقة الاستفتاء الشعبي، استناداً إلى أنه تم عرضه بالفعل على الاستفتاء الشعبي وابتداء العمل به اعتباراً من إعلان نتيجة الاستفتاء في ١١/٩/١٩٧١ (كما يتضح ذلك من إصدار الدستور «بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية» الذي أجري في اليوم الحادي عشر من سبتمبر ١٩٧١ وعلى إجماع كلمة الشعب على الموافقة على هذا الدستور» وذلك تطبيقاً للمادة (١٩٣) من الدستور والتي نصت على أنه يعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء..

بينما ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار دستور ١٩٧١ شقته شأن دستور ١٩٢٣، ١٩٣٠ وديستاتير الثورة ١٩٥٦، ١٩٦٤ كلها وضعت بطريق المنحة من الحاكم (فكرى أحمد مغاوري: الإصلاح السياسي بين تعديل الدستور المصري أو تغييره، مجلة الدستورية العدد (٧) السنة (٣) الصادر في أبريل ٢٠٠٥ ص (٤٨)).

## ثانياً : طريقة التعديل :

نظراً لظروفنا السياسية فإن التعديل يجب أن يعود الأمر فيه إلى الشعب عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة لضمان تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة في التعديل عن طريق ممثلى الشعب المنتخبين. ذلك أن الذى حدث هو أن كل الاتجاهات قد أبدت رأيها فى التعديل، وعقدت جلسات الاستماع فى مجلس الشعب ومجلس الشورى، إلا أن الأمر فى النهاية آل إلى الحزب الحاكم المسيطر على مجلس الشعب فصاغ التعديل على النحو الذى رأيناه، وبقيّة إجراءات التعديل معروفة.

## ثالثاً : قصر مدة التعديل :

أن تعديل المادة ٧٦ تم فى وقت لم يتجاوز ثلاثة أشهر منذ بداية الإعلان عنه، وحتى إعلان نتيجة الاستفتاء. وبالتالي لم تكن هناك فرصة كافية للحوار اللازم لتعديل الدستور. ولقد استغرقت المراحل الأولى معظم الوقت، ولم يتبق للمرحلة الأكثر أهمية فى التعديل (وهى قرار هيئة الناخبين فى الاستفتاء، والذى هو القرار النهائى الذى يحول مشروع التعديل إلى نص دستورى ملزم) إلا فترة وجيزة لم يتسن خلالها وضع الاعتبارات الداعية للتعديل تحت نظر هيئة الناخبين، ولم يتم تبصيرها بمضمون التعديلات. فماذا تفهم الأغلبية من الناس فى تعديل مادة مثل المادة (٧٦).

فكان الواجب أن تشرح لها شروحاً مبسطاً ولفترة زمنية تسمح باستيعاب هيئة الناخبين على اختلاف مستوياتها الثقافية. أما ولم يحدث ذلك فإن الاستفتاء تحول إلى مجرد إجراء شكلى لا يحمل معنى المشاركة الشعبية فى التعديل. وتأتى أهمية شرح مضمون التعديل لهيئة الناخبين فى هذه الاستفتاء بالذات من اعتبارين :

- (١) الاعتبار الأول هو صعوبة موضوع الاستفتاء فهى مسائل قانونية صعب الإلمام بها للمواطن العادى.
- (٢) زيادة نسبة الأمية وغياب الوعى السياسى بل والثقافة العامة لدى الغالبية.



#### رابعاً : تصميم نموذج الاستفتاء :

من البديهي أنه إذا تضمن الاستفتاء عدة جوانب واستفسارات فإن الإجابة بالموافقة أو الرفض يجب أن تكون على كل منها على حدة، فانسحاب الموافقة على جميع نقاط الاستفتاء تجعل النتيجة غير معبرة. فلا يجوز الإجابة بنعم أو لا على كافة الجوانب التي تضمنتها المادة (اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر - اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية، أخذ رأى المحكمة الدستورية العليا في مشروع قانون الانتخابات الرئاسية ...) مع مراعاة الثقافة والوعي السياسي لدى الغالبية من المواطنين المشاركين.

لذا نرى أن اللجوء إلى الاستفتاء حتى على تعديل الدستور أمر معيب، وإنما يجب تعديل المادة ١٩٨ من الدستور، أصلاً التي تناول كيفية التعديل، بحيث يصار أى تعديل إلى جمعية تأسيسية منتخبة، فإنه أكثر ملاءمة لظروفنا السياسية.

### المطلب الثالث تعديل المادة (٧٦) والسياسة التشريعية

يبدو خروج التعديل على حسن السياسة التشريعية فى عدة مواضع نذكر منها ما يلى :

أولاً : بداية فقد أورد التعديل فى نص المادة ٧٦ تفاصيل جرت العادة على تركها للقانون ، وهو ما عرض المادة للنقد على النحو السابق ، من حيث طولها وصعوبة فهمها على المواطن فى الاستفتاء . ثم أن الحاجة قد تدعو إلى تعديل مثل هذه التفاصيل ، ولذا فإن المواءمة التشريعية كانت تقتضى ترك هذه التفاصيل لقانون الانتخابات الرئاسية . وأن يقتصر نص المادة (٧٦) على المبدأ العام فقط وهو ما يشتمل على :

- طريقة الانتخاب : أسلوب الاقتراع السرى المباشر بدلاً من نظام الاستفتاء الشخصى .

- مبدأ حرية الترشيح وهو حق كل مصرى توافرت فيه شروط الترشيح الواردة فى المادة (٧٥) من أن يرشح نفسه .

أما ما عدا ذلك من جوانب مثل ضوابط الترشيح أو اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية أو غير ذلك من المسائل فكان يجب تركها لقانون أساسى يصدر بها .

ثانياً : أوجد التعديل لجنة خاصة للانتخابات الرئاسية ، منحها كافة السلطات وأسند إليها اختصاصات شاملة لكافة الجوانب الإدارية والقضائية فى العملية الانتخابية . ورغم هذه الاختصاصات الواسعة والسلطات الخطيرة ، فقد حصن التعديل كافة أعمالها من الطعن فيها بأى وجه وأمام أية جهة كانت ، رغم كونها جهة إدارية سواء بالنظر إلى تشكيلها أو غالبية الاختصاصات المنوطة بها .

إن هذا التعديل - فى هذا الجانب - لم يراع بقية نصوص الدستور ، فجاء متعارضاً مع المادة (٩٨) والمادة (١٧٢) كما رأينا من قبل .

ثالثاً: حصن التعديل قانون الانتخابات الرئاسية - دون كافة قوانين الدولة - ضد الرقابة الدستورية اللاحقة، حيث نصت المادة (٧٦) على عرض مشروعه على المحكمة الدستورية العليا مسبقاً قبل إصداره للنظر في دستوريته في رقابة سابقة تقوم فيها المحكمة بدور غريب على نظامنا القانوني.

رابعاً: التفرقة بين المرشحين من المستقلين والأحزاب لا مبرر قانوني لها. وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن حكمت بعدم دستورية تعديل قانون مجلس الشعب عامي ١٩٨٢، ١٩٨٦ بسبب مثل هذه التفرقة. أما وقد تم تضمين هذه التفرقة في نص الدستور تلافياً للقضاء بعدم دستورتها، فإن المشرع قد خالف بذلك قواعد المشروعية الدستورية العليا التي يجب أن يحترمها دستور أي دولة<sup>(١)</sup>.

فالأصل «أن حريات وحقوق الإنسان لا يستقل أي مشروع بإنشائها، بل إنه فيما يضعه من قواعد في شأنها لا يعدو أن يكون كاشفاً عن حقوق طبيعية أصيلة.... وقد غدت حريات وحقوق الإنسان جزءاً من الضمير العالمي، واستقرت في الوجدان الإنساني»<sup>(٢)</sup>.

خامساً: لا شك في اختلاف تجارب الأمم والمجتمعات الأخرى في مسألة اختيار رئيس الدولة في كل منها، ولكن لا يكفي النص الدستوري وحده في فهم حقيقة الوضع الدستوري في مجتمع معين، وإنما يجب إلى جانب النص الإلمام بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحيط به<sup>(٣)</sup>. فهناك

(١) راجع: أحمد عبد الحفيظ: تعديل المادة ٧٦ في سياق تطور خطى الإصلاح السياسي، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة سنة ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥ ص ٥٧ حيث قال بالظن بعدم دستورية المادة رغم ورودها في الدستور.

راجع أيضاً د. محمد نور فرحات: في مسألة مشروعية الدستور وضوابط التشريع، الأهرام، العدد ٤٣٣١٤ الصادر في ٢٠٠٥/٧/١ ص ١٠ ويذكر سيادته أنه لا مانع أن توصف بعض نصوص الدستور بأنها غير دستورية إذا شابهها عيب رغم مفارقة أن يكون الدستور غير دستوري.

(٢) حكم المحكمة الدستورية في دولة الكويت الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١ قس القضية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ «دستوري» المنشور في جريدة الكويت اليوم في العدد ٧٦٩ ص ٥٢ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١.

(٣) يذكر في ذلك مثال الدكتور عبد الرزاق السنهوري عندما طلب ليضع القانون المدني العراقي فانه لم يأخذ القانون المدني المصري ليطبقه هناك وإنما ظل ثلاث سنوات في العراق يدرس الأعراف =

فرق بين ظاهر النصوص الواردة في الوثيقة الدستورية وبين «مآلات» النصوص عند إعمالها في البيئة التي طبقت بها، فالبيئة تؤثر تأثيراً بالغاً على «مآلات» النصوص وهي تعمل عملها في إطار المجتمع الذي يحيط بها وهو ما يطلق عليه «الدستور الحي»<sup>(١)</sup>.

وتطبيقاً لذلك فإن المادة (٧٦) عند تعديلها استقت التجربة الفرنسية في مسألة ضوابط الترشيح، ولم يراع المشرع اختلاف البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بيننا وبين فرنسا، سواء من حيث التجربة الحزبية، ولا طبيعة الانتخابات البرلمانية، ولا الوعي السياسي لدى المواطنين، أو غير ذلك من المفارقات<sup>(٢)</sup>. وكذلك عندما غلبت المادة الطابع السياسي في أعضاء لجنة الانتخابات الرئاسية أرادت تطبيق تجربة المجلس الدستوري في فرنسا رغم اختلاف الشعبين وتجاربهما الانتخابية السابقة.

١- القيم الاجتماعية ثم بدأ يضع قواعد قانونية مواءمة لتلك الأعراف (م. محمد العفيفي: المادة (٧٦) إلغاء الشروط التعجيزية، الأهرام، العدد ٤٣٨٦٠ ص ٢١).

(١) د. أحمد كمال أبو المجد: نحو مناقشة جادة للتعديلات الدستورية، الأهرام العدد ٤٣٨٦٠ ص ١٠ ويضرب مثالاً لذلك بنص المادة ١٣٨ من الدستور المصري الحالي الذي يقر بأن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء للسياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها.. وهو ما قد يوحى بأنهما يشتركان معا بالسوية برسم السياسة العامة، ولكن الواقع السياسي أن رئيس الجمهورية يكاد يتفرد برسم السياسة العامة في كل جوانبها.

(٢) بل أننا قد تشددنا في هذه الضوابط عن مصدرها، ففي حين اكتفى المشرع الفرنسي بتأييد ٥٠٠ عضو من مجموع ما يزيد على ٤٠.٠٠٠ عضو، اشترط المشرع المصري تأييد ٢٥٠ عضو من مجموع ٣٠٠٠ من الأعضاء المنتخبين في المجالس التتابعية والمحلية في مصر (د. يسري العصار: تعديل المادة (٧٦) من الدستور بداية مهمة للإصلاح السياسي مجلة الدستورية ص ٣٧٤ ص ٦٥ - ٦٦).

## المطلب الرابع ارتباط التعديل بمواد أخرى في الدستور

لا نقصد هنا ما قاله العديد من الفقهاء<sup>(١)</sup> من ضرورة تعديل مواد أخرى في الدستور لإتمام الإصلاح السياسي، وأن تعديل مادة واحدة لا يكفي لتحقيق هذا الغرض، فهذا مكانه بحث آخر عن الإصلاح السياسي.

وإنما قصدنا هنا أنه وإذا كان التعديل قد اقتصر - في هذه المرحلة - على المادة (٧٦) إلا أن هذا التعديل سيؤثر بالضرورة على بعض النصوص الأخرى، ذلك أن موضوعات الدستور - كما ذكرنا - مترابطة ونصوصه متساندة، ولا يتصور أن يتم تعديل مادة بعينها دون بحث أثر هذا التعديل على موضوعات أخرى<sup>(٢)</sup>.

### (١) نذكر على سبيل المثال:

- د. ثروت بدوي: خواطر وتأملات حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور، مجلة الدستورية، العدد ٧، ص ٣، ص ٢٠ - ٢١. حيث يرى تحديد مدد رئاسة الجمهورية، تعديل سلطات رئيس الجمهورية، تحديد علاقة رئيس الجمهورية بسلطات وأجهزة الدولة المختلفة.
- د. بحى الجمل: الإصلاح الدستوري: مجلة الدستورية، العدد ٧، ص ٣، ص ٢٦. حيث يرى تعديل المواد الخاصة بمدد الرئاسة، أن يعهد بالفصل في صحة عضوية أعضاء المجلسين إلى المحكمة الدستورية العليا.
- د. عاطف البنا: مادة واحدة في الدستور! مجلة الدستورية العدد ٧، ص ٣، ص ٢٨. ويرى إلغاء المادة (٧٤)، وتعديل المادة ١١٥ التي تمنع مجلس الشعب من تعديل الموازنة العامة إلا بموافقة الحكومة، تعديل المادة ١٢٧ بما يعيد للبرلمان الحق في سحب الثقة من الحكومة ووجوب استقالتها، وتعديل ١٢٨ بما يرتب الاستقالة على سحب الثقة، من وزير من الوزراء أو من الحكومة، م ١٤٨ لتحديد أحوال فرض الطوارئ تحديداً دقيقاً، وإلغاء النص على محاكم أمن الدولة وعدم الاستعاضة عن حالة الطوارئ بنصوص استثنائية جديدة (كمكافحة الإرهاب) وإلغاء كل المحاكم الخاصة والاستثنائية وأخيراً عودة نص م ٧٧ الخاصة بمدد الرئاسة إلى ما كان عليه قبل تعديل ١٩٨٠.
- د. محمد سليم العوا: تعديل المادة ٧٦ من الدستور هو الحل؟! مجلة الدستورية ع ٧، ص ٣، ص ٣٦. ويذكر م ٧٧ بتحديد مدد الرئاسة، م ٨٨ بتحديد المقصود بالهيئات القضائية، م ٩٣ بما يحول قرار محكمة النقض في الطعون الانتخابية حكماً بالمعنى القانون الصحيح للحكم القضائي.
- د. يسرى العصار: تعديل المادة ٧٦ بداية مهمة للإصلاح الدستوري: مجلة الدستورية، ع ٧، ص ٣، ص ٦٦. حيث يرى تعديل م ٧٧ الخاصة بمدد الرئاسة، وإزالة عوائق حرية تكوين الأحزاب، وتقوية المؤسسة التشريعية.

(٢) راجع د. ثروت بدوي: المرجع السابق، ص ٢٠.

وسنعرض لأهم هذه النصوص:

أولاً، أن التحول من نظام الاستفتاء إلى نظام الاقتراع الحر المباشر سيقوى مركز رئيس الجمهورية بالنسبة لبقية سلطات الدولة، مما استلزم إعادة النظر في الدستور في علاقة الرئيس بسلطات الدولة الأخرى وخاصة أن دستور ١٩٧١، يفرض هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية كما يوسع من سلطات رئيس الجمهورية على حساب مجلس الوزراء<sup>(١)</sup>.  
ثانياً: تحديد مدد الرئاسة:

يرتبط بدون شك تعديل المادة (٧٧) من الدستور المتعلقة بمدد الرئاسة بالمادة (٧٦)، فتحديد مدد الرئاسة هو الذي يعطى لتعديل المادة (٧٦) أفاقه ويطلقه إلى مده.

فتحديد مدد الرئاسة بالعودة إلى ما كان عليه الأمر قبل تعديل عام ١٩٨٠<sup>(٢)</sup> سيجعل المواطن والرئيس يشعر كل منهما أنه ليس باق في مكانه إلى الأبد، وأن المواطن ممكن أن يصبح رئيساً، والرئيس من الممكن أن يعود مواطناً عادياً.

كما أن ذلك - بلا شك - سيضفي على حكم الرئيس طابعاً إنسانياً، لأنه يعلم أنه سيصبح مواطناً عادياً يمشى في الأسواق ويأكل من طعام الأغلبية.

---

(١) ولقد ذهب الدستور المصري في ذلك إلى مدى أبعد من الدستور الفرنسي، الذي تأثر به أصلاً، فيما عرف بالدستور شبه الرئاسي ومن مظاهر تفوق الدستور المصري على الدستور الفرنسي فيما يتعلق بسلطات رئيس الجمهورية ما يلي:

م ١٤٧ من الدستور المصري تمنح رئيس الجمهورية حق إصدار التشريعات في صورته لوائح الضرورة، م ١١٣ تمنح رئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين، ولا مقابل لهاتين المادتين في الدستور الفرنسي.

م ١٣٨ تشترك رئيس الجمهورية مع الحكومة في وضع السياسة العامة للدولة، بينما ذلك للحكومة وحدها في الدستور الفرنسي، كما لا يرأس الرئيس الفرنسي بمجرد انتخابه الحزب الذي كان ينتمي إليه (راجع: د. يسرى العصار: المرجع السابق ص ٦٦).

(٢) كانت المادة ٧٧ من الدستور قبل تعديلها عام ١٩٨٠ تقصر مدة ولاية رئيس الجمهورية على مدتين فقط كل منها ست سنوات، إلا أن تعديل سنة ١٩٨٠ أطلق حق الرئيس في تولي الحكم لأي مدد زمنية مقدار كل منها ست سنوات.

إن تحديد مدد الرئاسة سيؤدي إلى اكتشاف القيادات وتفجير الطاقات الكامنة، وذلك لا يتحقق إلا بالتداول السلمى للسلطة. فيأتى الرئيس الجديد بطاقتهم حكم جديد، فيصبح المجتمع فى حركة مستمرة. وبدون ذلك تشيخ الدولة ويتجمد فيها كل شئ تحت شعار الاستقرار.

إن تعديل المادة (٧٧) مكمل لتعديل المادة (٧٦) ومرتبطة به ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وبدونه يصبح تعديل م ٧٦ بدون جدوى ولا يحقق أهدافه، ذلك أن من سيتبوأ المنصب سيعمل على البقاء به إلى ما لا نهاية<sup>(١)</sup>.

وإذا كان هذا رأى معظم الفقه إلا إن هناك من يرى الإبقاء على النص كما هو بشرط أن يتحقق للصوت الانتخابى قدسيته بوجود ناخب حريص على إعطاء صوته وحكومة لا تستطيع أن تزور صوتاً واحداً. فإذا كان الرئيس جيداً فيبقى عشر مدد، وإذا كان سيئاً سيعفيه الشعب من منصبه<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن الشروط التى أفرضاها الرأى الأخير صعب توافرها فى ظل الظروف السياسية القائمة، كما أن هناك حداً معيناً للقدرة على العطاء. وهناك دولاً مثل فرنسا ليس هناك قيد على مدد الرئاسة فيها، ولكن نلاحظ أنه لم يسبق أن بقى رئيس فى الرئاسة أكثر من مدتين<sup>(٣)</sup> كما أعلن الرئيس شيراك مؤخراً عدم ترشحه لمدة ثالثة.

ثالثاً، تعيين نائب للرئيس :

د

(١) راجع: أحمد عبد الحفيظ: التعديل الدستورى وأفاق الإصلاح السياسى فى مصر- كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية س ١٥، ع ١٥٠، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٤٠.

(٢) د. مصطفى أبو زيد فهمى: قضية دستورية كبرى.. نظرات فى انتخاب الرئيس، مجلة الدستورية، ٧٤، ص ٣، ١٨.

(٣) د. يسرى الصاصر: المرجع السابق ص ٦٤.

والجدير بالذكر أن تحديد مدة ولاية الرئيس حظيت باهتمام كبير عند وضع الدستور، حتى انتصر الرأى الذى كان يحددها بمدتين فقط بل ولقد كانت أهم وعود برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى قسام على أساسه الدستور (أحمد عبد الحفيظ، التعديل الدستورى وأفاق الإصلاح السياسى فى مصر، المرجع السابق ص ٥٥)

أن تعديل المادة (٧٦) يجعل المنافسة بين أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية. وكان من المناسب أن ينص التعديل على تعيين من يمارس السلطات الدستورية لرئيس الجمهورية - إذا قرر الرئيس أن يرشح نفسه - وذلك في الفترة من التقدم للترشيح وحتى إعلان النتيجة، حتى لا يؤثر وجود الرئيس في السلطة على سير العملية الانتخابية وهو ما يشكل في ذاته إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين. ولذا فقد رأى بعض الفقه<sup>(١)</sup> أن ترشيح رئيس الجمهورية لنفسه لمدة تالية يعد مانعاً مؤقتاً يحول دون مباشرته لسلطاته الدستورية.

وإذا أخذ بهذا الرأي فإن تعيين نائب للرئيس يكون أمراً واجباً في هذه الحالة، ذلك أن رئيس مجلس الشعب يتولى الرئاسة مؤقتاً في حالة خلو منصب الرئيس أو عجزه الدائم أما الفرض هنا أن المانع مؤقت.

(١) م. زكريا محيي الدين شلتن: رئيس الجمهورية وتاليه على ضوء تعديل المادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢١٥، الصادر في ١/٤/٢٠٠٥، ص ١٣.



## خاتمة

تناولنا في بحثنا طريقة اختيار رئيس الدولة التي أخذ بها دستورنا الدائم الصادر عام ١٩٧١ وهي الاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية بعد ترشيحه من قبل ثلث أعضاء مجلس الشعب، والموافقة على ذلك الترشيح من قبل ثلثي أعضاء المجلس ثم عرضه على الاستفتاء الشعبي. ولقد بينا معنى الاستفتاء، والفرق بين الاستفتاء الشخصي (بعرض شخص على الشعب لأخذ رأيه فيه) وبين الاستفتاء الموضوعي وهو عرض موضوع عام على الشعب لأخذ رأيه فيه. والفرق بينه وبين الانتخاب باعتبار الأخير أداة للمفاضلة والترجيح بين المرشحين المتقدمين ببرامج مختلفة لاختيار فرد أو مجموعة أفراد من بينهم.

ولاحظنا على نظام الاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية أنه كان مجرد إجراءات للتجديد لولاية جديدة دون أن يمكن أن يطلق عليه لفظ «اختيار» وذلك لعدم وجود مرشحين متعددين يتم المفاضلة بينهم وعدم وجود أحزاب أو حتى تيارات حقيقية داخل المجلس، ولذا فإن نتائج الاستفتاءات كانت تفوق نسبة ٩٩٪ باستمرار. كما لاحظنا أن نظام الاستفتاء خلال تلك الفترة كان يتعارض مع النظام التعددي الذي أخذ به التعديل الدستوري الذي تم عام ١٩٨٠ والذي كان يوجب العدول عن نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب الحر المباشر. وتوصلنا إلى أن نظام الاستفتاء الرئاسي كان يحق المسئول عن غياب الديمقراطية في مصر خلال الفترة التي طبق فيها والمسئول عن عزوف المواطنين عن المشاركة، إضافة إلى الانتقادات الموجهة إلى نظام الاستفتاء عموماً.

وتعرضنا في المبحث الثاني للطلب المقدم من رئيس الجمهورية لمجلس الشعب والشورى بتعديل المادة ٧٦ من الدستور ليكون اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع السري المباشر بدلاً عن الاستفتاء، وأوضحنا الجوانب الإيجابية في هذا الطلب وإحداثه للحراك السياسي داخل المجتمع، والجوانب السلبية المتضمنة لتناوله الضوابط والمبادئ التي يجب أن يتم في نطاقها التعديل بينما تحدثت المادة (١٨٩)

من الدستور فقط عن ذكر الأسباب الداعية للتعديل. وأوضحنا ما أدى إليه ذلك من وضع المجلس فى حرج وتقييده فى صياغة هذه الضوابط.

كما أوضحنا مبررات التعديل باعتباره المدخل لأى إصلاح سياسى، وأنه علاج ناجع لعزوف المواطن عن المشاركة السياسية وأنه يُفول دور مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية فى الحياة السياسية، ويدفع الأحزاب إلى القيام بدورها. ويصفه عامة فإن التعديل يواجه معظم مشكلات الواقع السياسى المصرى كما أنه تدفع إليه القولة والتوجه الدولى نحو الديمقراطية.

كما أوضحنا الظروف التى جرى فيها التعديل سواء فى ذلك الظروف الخارجية والمبادرات الدولية والمؤتمرات لإصلاح الشرق الأوسط، أو الظروف الداخلية التى تزايدت فيها حركة المعارضة وظهرت حركات سياسية واجتماعية جديدة على الساحة، كما تزايد دور بعض الجماعات السياسية حتى المحجوب عنها الشرعية. كما تغير أخزب الحاكم نفسه بوجود تيار إصلاحى جديد فى مواجهة الحرس القديم، وجلسات الحوار الوطنى مع الأحزاب الأخرى. كما أوضحنا موقف بعض القوى السياسية التى رحبت بمبدأ التعديل، ثم انقلبت على الضوابط التى تضمنها عند إقراره وتقديمه للاستفتاء عليه، وما صاحب الاستفتاء من اعتراضات.

وتناولنا فى المبحث الثالث الضوابط اللازمة لضمان جدية الترشيح بما يسمح بتحقيق الهدف من التعديل بإتاحة الفرصة وفتح باب المنافسة لمن يرغب فى الترشيح لمنصب الرئاسة، مع وضع بعض الضوابط التى تكفل جدية الترشيح بما يكفل استبعاد العابثين والهازلين وراغى الشهرة أو الدعاية، ولكن دون مبالغة.

ومن هذه الضوابط أن يطلب من الراغب فى الترشيح دفع مبلغ مالى كأمين يفقده من لا يحصل على نسبة معينة من الأصوات، أو أن يطلب منه الحصول على توقيع عدد معين من المواطنين كبير نسبياً، موزعين على عدد من محافظات البلاد، مما يتحقق معه مظنه انتشار شعبية المرشح. كما يمكن التأكد من شرط الجدية عن طريق لجنة قومية تشكل من رؤساء الهيئات القضائية والتشريعية وعدد من الشخصيات العامة غير الحزبية المشهود لهم بالحكمة والنزاهة ينتخبهم المجلس

التشريعي، تقوم بتصفية المتقدمين للترشيح بمراعاة عدد من الاعتبارات يتم تضمينها قانون الانتخابات الرئاسية. أما الضوابط التي أخذ بها تعديل المادة (٧٦) فتمثلت في تأييد عدد من الأعضاء المنتخبين في المجالس النيابية والمحنية بينما استثنت الأحزاب فسمحت للحزب الذي مر على تأسيسه خمس سنوات متصلة واستمر في ممارسة نشاطه مع حصوله في آخر انتخابات برلمانية على نسبة ٥٪ على الأقل من مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى أن يرشح أحد أعضائه هيئته العليا إذا كان قد مر على عضويته عام على الأقل. إلا أنه استثنى من ذلك الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥ كحكم انتقالي. ولقد انتقدنا تلك التفرقة بين المستقلين والأحزاب لإخلالها بقاعدة المساواة، وأن الضوابط التي فرضتها المادة ٧٦ منعت المستقلين الذين يمثلون ٩٨٪ من الشعب من الترشح.

وتناولنا في المبحث الرابع الإشراف على الانتخابات الرئاسية، فبينما تشكيل اللجنة وبينما الانتقادات الموجهة إليه، وخاصة فيما يتعلق بإسناد رئاستها لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وضرورة الاقتصار في عضويتها على العناصر القضائية والشروط الواجب توافرها في الشخصيات العامة، وبينما اختصاصات اللجنة واقتراحنا بشأنه أن تترك الطعون والتظلمات للقاضي الطبيعي وهي محكمة القضاء الإداري مع التزامها بذات المواعيد تحقيقاً للاستقرار وتحقيفاً للعبء عن اللجنة. كما اقترحنا أن يضم تشكيل الشخصيات العامة عضواً من الجهاز المركزي للمحاسبات للإجراءات المالية المتعددة المطلوب من اللجنة اعتمادها. وتحفظنا على النص الذي يقضي بنهاية قرارات اللجنة لطبيعة قراراتها، فهي قرارات إدارية صادرة عن جهة إدارية ذات اختصاص قضائي في جانب من اختصاصاتها فقط. كما أن الطعون في القرارات الصادرة عن اللجنة يطعن فيها أمامها، مما يعارض قاعدة ألا يكون للقاضي كلمة سابقة في الموضوع. كما تحفظنا على اعتبار قرارات اللجنة لا تقبل التأويل بأى وجه رغم أنها عمل بشري لا يمكن أن يبلغ الكمال.

وأخيراً فإن مسألة الإشراف القضائي أدت إلى انقسام داخل السلطة القضائية تناولته وسائل الإعلام واختلف بشأنه الرأي العام. كما رأينا أن إجراء الاقتراع في

يوم واحد ليس هو الذى يؤدى إلى الاستقرار، وإنما اطمئنان المواطن بأن الانتخابات أجريت بنزاهة وشفافية، فى ظل إشراف قضائى كامل، ولو استغرق عدة مراحل، هو الذى يحقق الأمن والاستقرار.

وتعرضنا فى المبحث الخامس لما استحدثته المادة ٧٦ من عرض مشروع قانون الانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره. فبينما طبيعة هذا النوع من الرقابة، وأنها رقابة قضائية وأن قرار المحكمة الدستورية العليا بشأنها ملزم للكافة بما فيها المحكمة الدستورية العليا ذاتها حتى ولو تبين بعد تطبيقها أنها مخالفة لنصوص الدستور. إلا أنه بالنسبة للنص الجديد الذى يستبدله مجلس الشعب بنص آخر رأت المحكمة الدستورية العليا عدم دستوريته، لم يبين نص المادة (٧٦) ما إذا كان يعرض من جديد على المحكمة أم لا. وإذا لم يعرض فهل يمكن الطعن فيه بالرقابة اللاحقة أم لا؟ وانتهينا إلى أن الحل الأمثل أن تفرغ المحكمة الدستورية العليا تصورها فى صياغة «مقترحة» لما تراه متفقاً مع نص الدستور يلتزم بها مجلس الشعب.

واستعرضنا الرأى الذى يؤيد الرقابة السابقة لمشروع قانون الانتخابات الرئاسية على أساس فكرة الأمن القانونى وتحقيق الاستقرار للمراكز القانونية وخاصة بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية لخطورته. بينما الرأى المعارض للرقابة السابقة يرى أن القدرة الحقيقية للقانون تتمثل فى قدرته على النمو وأنه وضع ليواجه المستقبل. وأن النصوص القانونية لا يمكن الحكم على دستورتها إلا من خلال أوضاع تطبيقها. وأوضحنا رأينا فى ضرورة التآلف بين نصوص الدستور المختلفة، وأن قضاءنا يراعى باستمرار تحقيق الأمن القانونى دون حاجة إلى الخروج على الرقابة اللاحقة لمزاياها المتعددة.

وفى المبحث السادس والأخير حاولنا الإجابة على السؤال عما إذا كان التعديل الدستورى للمادة (٧٦) قد حقق الهدف المنشود كخطوة على طريق الإصلاح السياسى، فبينما أفر التعديل على ممارسة حق الترشيح، وما أدى إليه من حرمان المستقلين عملاً من إمكانية الترشيح. كما ضيق التعديل على الأحزاب رغم

التمييز بينهم وبين المستقلين. وإن سمح للأحزاب بترشيح أحد أعضاء هيئتها العليا في الانتخابات ٢٠٠٥ كحلاً لهذه المعضلة، والتي ترجع إلى ضعف الأحزاب وعدم قدرتها في وضعها الحالي على المنافسة على الانتخابات الرئاسية. وأوضحنا أسباب ضعف المشاركة الشعبية في التعديل سواء من حيث طبيعة التعديل وهل هو منحه أم تم لظروف داخلية وخارجية أحاطت به، وكذا بالنسبة لطريقة التعديل حيث أنه رغم جلسات الاستماع لكل الآراء إلا أن الأمر في النهاية تولاها الحزب الحاكم المسيطر على البرلمان. واقترحنا أنه في ظروفنا السياسية الحالية فإنه يفضل تغيير طريقة التعديل الدستوري ليتم عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة. كما رجع ضعف المشاركة لقصر المدة التي تم فيها التعديل وتصميم نموذج الاستفتاء الذي شمل جوانب عدة مما جعل المشاركة التي تمت شكلية بحتة لقلة الثقافة والوعي السياسي لدى غالبية المشاركين.

وتناولنا أخيراً السياسة التشريعية التي انتهجها تعديل المادة ٧٦ سواء بالنسبة للتعرض لتفاصيل كان يجب تركها للقانون، لإمكانية تعديلها عند الحاجة، واقتصار النص الدستوري على المبدأ العام فقط، أو ما يتعلق باستحداثه للجنة الانتخابات الرئاسية ومنحها كافة الاختصاصات وتحصين قراراتها، وتعارض ذلك مع نصوص الدستور في المادتين ٦٨، ١٧٢، أو ما يتعلق بتحسين التعديل الدستوري لقانون الانتخابات الرئاسية من الرقابة الدستورية اللاحقة، أو التفرقة بين المرشحين من المستقلين والأحزاب أو في مسألة استعارة النظم القانونية المقارنة دون مراعاة البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة. وتعرضنا أخيراً لارتباط التعديل الدستوري بمواد أخرى في الدستور يؤثر عليها التعديل ويتأثر بها، سواء فيما يتعلق بتقوية مركز رئيس الجمهورية عند اختياره بالانتخاب الحر المباشر، وأثر ذلك على علاقته ببقية سلطات الدولة، أو فيما يتعلق بتحديد مدد الرئاسة، أو تعيين نائب للرئيس.

## أهم المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

#### الكتيب والرسائل:

- (١) د. إبراهيم عبد العزيز شميحا: النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- (٢) د. أحمد المواقى: مبادئ القانون الدستوري الكويتي، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، الكويت، ٢٠٠٤.
- (٣) حميد حنون الساعدي: الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي، دراسة مقارنة مع الدستور العراقي، رسالة، عين شمس ١٩٨١.
- (٤) د. داود البار، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
- (٥) د. رأفت فودة: الموازنات الدستورية لسلطات رئيس الجمهورية في دستور ١٩٧١ «دراسة مقارنة» دار النهضة العربية، عام ٢٠٠٠.
- (٦) د. رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري، منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٢م.
- (٧) د. سعد عصفور: النظام الدستوري المصري، ١٩٨٠م.
- (٨) د. سليمان محمد الطماوي: مبادئ القانون الدستوري المصري والاتحادى، ١٩٥٨.
- (٩) د. عاطف البنا: النظم السياسية، أسس التنظيم السياسى وصوره الرئيسية، دار الفكر العربي ١٩٨٤ - ١٩٨٥م.
- (١٠) د. عبد الحميد متولى: نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
- (١١) د. عبد الحميد متولى: الحريات العامة ١٩٧٥م.
- (١٢) د. عبد الفتاح حسن: مبادئ النظام الدستورى فى الكويت، بيروت، ١٩٦٨.
- (١٣) د. عزيزة الشريف: دراسة فى الرقابة على دستورية التشريع، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥.

- (١٤) د. على الباز: الرقابة على دستورية القوانين في مصر، دراسة مقارنة، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨.
- (١٥) د. فؤاد النادى: موجز القانون الدستوري المصري وتطور الأنظمة السياسية في مصر (بدون تاريخ).
- (١٦) د. ماجد راغب الحلوى: الاستفتاء الشعبى والشرعية الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية ط٢، ١٩٨٣.
- (١٧) د. ماجد راغب الحلوى: ألقانون الدستورى، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦ م.
- (١٨) د. محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، ١٩٩٠ م.
- (١٩) د. محمود حافظ: موجز القانون الدستورى.
- (٢٠) د. محمود حلمى: نظام الحكم الإسلامى مقارنة بالنظم المعاصرة.
- (٢١) د. يحيى الجمل: النظام الدستورى فى جمهورية مصر العربية، دار النهضة العربية، ١٩٧٤ م.
- (٢٢) د. نعيم عطية، فى الروابط بين القانون والدولة والفرد. دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨.
- ثانياً: المقالات والبحوث:
- (١) إبراهيم نافع: ملاحظات حول الجدل حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام العدد ٤٢٢٣٦ الصادر فى ٢٢/٤/٢٠٠٥.
- (٢) د. أحمد الموافي، «تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلى» (مشروع الشرق الأوسط الكبير) مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى - جامعة الأزهر، عدد ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥ م.
- (٣) أحمد عبد الحفيظ: تعديل المادة ٧٦ فى سياق تطور خطى الإصلاح السياسى، التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥.
- (٤) - - - - - التعديل الدستورى وأفاق الإصلاح السياسى فى مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥ ش ١٥ ع ١٥٠.
- (٥) د. أحمد فتحى سرور: ركائز تعديل المادة (٧٦) من الدستور، مجلة الدستورية ع ٧ ص ٢، أبريل ٢٠٠٥.

- (٦) د. أحمد كمال أبو المجد: الإصلاح الدستوري ومستقبل نظامنا السياسي، جريدة الأهرام، العدد رقم ٤٣٣٤٠ الصادر في ٤/٨/٢٠٠٥.
- (٧) - - - - - نحو مناقشة جادة للتعديلات الدستورية، الأهرام، العدد ٤٣٨٦٠: ص ١٠.
- (٨) د. البيومي محمد البيومي: مدى جواز تولي المرأة رئاسة الدولة دستورياً، جريدة الأهرام، العدد رقم ٤٣٢٢٢ الصادر في ٨/٤/٢٠٠٥ م ص ١٢.
- (٩) د. ثروت بدوي: خواطر وتأملات حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور، مجلة الدستورية العدد ٧ السنة ٢ الصادر في أبريل ٢٠٠٥.
- (١٠) حلیم عزیز میخائیل: صياغة مقترحة للمادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٣٦ الصادر في ٢٢/٤/٢٠٠٥.
- (١١) د. مصطفى علوي: قرار عظيم، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٨٢ الصادر في ٢٧/٢/٢٠٠٥ م.
- (١٢) خالد عبد الرسول: موقف المؤسسات غير الرسمية من تعديل الدستور وبعض القوانين المكمل له «دراسة استطلاعية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٥.
- (١٣) دينا شحاته: مصر على طريق أول انتخابات رئاسية بين متنافسين، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام، العدد ٤٣١٨٢ الصادر بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٥.
- (١٤) سامي متولي: أداء مجلس الشعب، دور البرلمان، الأهرام العدد ٤٣٣٤١ الصادر في ٥/٨/٢٠٠٥.
- (١٥) د. عاطف البنا: تعديل المادة ٧٦ على مائدة الحوار، الأهرام العدد ٤٣٢٣٢ بتاريخ ١٨/٤/٢٠٠٥ ص ٣.
- (١٦) د. عاطف البنا: مادة واحدة في الدستور! مجلة الدستورية ع ٧ ص ٣، أبريل ٢٠٠٥ م.
- (١٧) د. عاطف البنا: انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية، جريدة صوت الأمة، العدد ٢٤٩ الصادر في ٥/٩/٢٠٠٥ م ص ٢.



- (١٨) عاطف الغمري: المشهد السياسي الراهن، جريدة الأهرام، العدد رقم ٤٣٢٥٥ الصادر في ١١/٥/٢٠٠٥ ص ١٠.
- (١٩) عبد المجيد شاكر عبد المحسن: تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٩٩، الصادر بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٥.
- (٢٠) د. عبد المنعم سعيد عودة السياسة إلى مصر، جريدة الأهرام، العدد رقم ٤٣٢٠٤ الصادر في ٢١/٣/٢٠٠٥.
- (٢١) د. عبد المنعم سعيد: فتح باب الاجتهاد جريدة الأهرام العدد رقم ٤٣١٧٦ المنشور في ٢١/٢/٢٠٠٥.
- (٢٢) د. عبد المنعم سعيد: جلسة الاستماع الثالثة لتعديل المادة (٧٦) من الدستور، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٢٢ الصادر في ١٨/٤/٢٠٠٥.
- (٢٣) د. علي عبد الرحمن: جلسة الاستماع الثالثة لتعديل م ٧٦ من الدستور، الأهرام العدد ٤٣٢٣٢ الصادر في ١٨/٤/٢٠٠٥.
- (٢٤) د. عمرو هاشم ربيع: ٢٥ سؤالاً قبل أن يصبح الإقتراع نصاً، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٥٤ الصادر في ١٠/٥/٢٠٠٥ م.
- (٢٥) د. فاروق إسماعيل: التوقيعات أفضل لتزكية المرشحين، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٣٢ الصادر في ١٨/٤/٢٠٠٥.
- (٢٦) فكري أحمد مفاوري: الإصلاح السياسي بين تعديل الدستور أو تغييره، مجلة الدستورية ع ٧٤ ص ٣ أبريل ٢٠٠٥.
- (٢٧) د. فوزية عبد الستار: الرقابة السابقة وتحصين القوانين، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٩٣ الصادر في ١٨/٦/٢٠٠٥.
- (٢٨) المستشار/ محمد العفيفي: المادة (٧٦) إلغاء الشروط التعجيزية، الأهرام، العدد ٤٣٨٦٠ ص ٢١.
- (٢٩) محمد سلماوي: حديث الضوابط الانتخابية، جريدة الأهرام العدد ٤٢٣٣٩ الصادر في ٢٥/٤/٢٠٠٥ م ص ١٢.
- (٣٠) د. محمد سليم العوا: تعديل المادة ٧٦ من الدستور هل هو الحل؟ مجلة الدستورية ع ٧٤ ص ٢ أبريل ٢٠٠٥.
- (٣١) د. محمد عبد اللطيف: الرقابة السابقة وتحصين القوانين، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٩٣ الصادر في ١٨/٦/٢٠٠٥.

- (٢٢) د. محمد عبد اللطيف: رقابة الدستور السابقة والدستور المصري (١)، جريدة الأهرام العدد ٤٣٣١٧ الصادر في ١٢/٧/٢٠٠٥.
- (٢٣) د. محمد عبد اللطيف: رقابة الدستورية السابقة والدستور المصري (٢) جريدة الأهرام العدد ٤٣٣٢٤ الصادر في ١٩/٧/٢٠٠٥ ص ١٠.
- (٢٤) د. محمد مرغني: تعديل المادة ٧٦ على مائدة الحوار (٢) جريدة الأهرام العدد رقم ٤٣٣٣٢ الصادر في ١٨/٤/٢٠٠٥.
- (٢٥) د. محمد نور فرحات: في مسألة مشروعية الدستور وضوابط التشريع، الأهرام، العدد ٤٣٣١٤ الصادر في ٩/٧/٢٠٠٥ ص ١٠.
- (٢٦) محمود شكرى: مصر تتحدث عن ديمقراطيتها، جريدة الأهرام العدد ٤٣١٨٢ الصادر في ٢٧/٢/٢٠٠٥.
- (٢٧) د. مصطفى أبو زيد فهمى: قضية دستورية كبرى... نظرات في انتخاب الرئيس، مجلة الدستورية ع ٧ س ٣ أبريل ٢٠٠٥.
- (٢٨) مصطفى شعبان: الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ليس مناظرات تلفزيونية، الأهرام العدد ٤٣٢١٨ الصادر في ٤/٤/٢٠٠٥.
- (٢٩) د. هالة مصطفى: اليوم يبدأ الإصلاح الشامل: جريدة الأهرام العدد ٤٣١٨٢ الصادر في ٢٧/٢/٢٠٠٥.
- (٤٠) د. مصطفى كامل السيد: ٤ ملامح للدراسة برزت أمام لجنة الإشراف على الانتخابات، جريدة الأهرام العدد ٤٣٣٤١ الصادر في ٥/٨/٢٠٠٥.
- (٤١) د. نبيل لوقا بباوى: المادة (٧٦) وعدم دستورية منع المعينين من التزكية، جريدة الأهرام العدد ٤٣٢٤٩ الصادر في ٥/٥/٢٠٠٥.
- (٤٢) د. نعمان جمعه: متابعات جلسات الاستماع بمجلس الشعب حول المادة (٧٦)، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٢٣٣، الصادر في ١٩/٤/٢٠٠٥.
- (٤٣) هانى عياد: الإشراف والرقابة على الانتخابات، التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ٢٠٠٥.
- (٤٤) هشام البسطويسى: قراءة حول تعديل الدستور، موقعه على الشبكة الدولية للاتصالات المعلومات (الانترنت).
- (٤٥) د. يحيى الجمل: الإصلاح السياسى، مجلة الدستورية ع ٧ س ٣، أبريل ٢٠٠٥ م.

- (٤٦) د. يحيى الجمل: جلسة الاستماع الثالثة لتعديل المادة ٧٦ من الدستور، جريدة الأهرام، العدد ٤٢٢٢٢ الصادر في ١٨/٤/٢٠٠٥ م ص ٢٤.
- (٤٧) د. يسرى محمد العصار: تعديل المادة ٧٦ من الدستور بداية مهمة للإصلاح الدستوري، مجلة الدستورية ٧٤ ص ٢، أبريل ٢٠٠٥ م.
- ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- (1) BELIA (G.): Le référendum du 23. 4. 1972, R.D.P. 1972, P. 929.
- (2) Burdcau (Georges): Droit constitutionnel et institutions politiques, Paris, 1969, p. 134
- (3) CHARANY (Jean-Paul): Le suffrage politique en France, Paris, 1965. p.24.
- (4) DENQUIN (J. M.): Référendum et plébiscite, Essai de théorie générale. 1967, P.1 et s.
- (5) DUVERGER (Maurice): Institutions Politiques et droit constitutionnel, Paris, 1966.
- (6) —————: La carte forcée, le Moude, 22/12/1968
- (7) Gicquel (Jean): Droit Constitutionnel et institutions Politiques. Paris, 11ème éd. 1991.
- (8) HAURIQU (André): Droit constitutionnel et institutions politiques. 1972. P. 696 et S.
- (9) HAURIQU' (M.): Préis de droit constitutionnel, 1929. P. 321.
- (10) VEDEL (G.): Manuel élémentaire de droit constitutionnel. 1949. p.137et s.



**ثانياً: ملخص الرسالة**



تحليل التدفقات السلعية للتجارة العربية البينية والإقليمية في ضوء نموذج الجاذبية  
عرض الباحث/ علي أحمد شيخون

---

عرض رسالة ماجستير:

## تحليل التدفقات السلعية للتجارة العربية البينية والإقليمية في ضوء نموذج الجاذبية

للباحث/ ياسر إبراهيم علام (\*)

عرض الباحث/ علي أحمد شيخون (\*\*)

تمهيد:

تؤكد معظم الدراسات التجريبية على القوة التفسيرية والأهمية التي يحظى بها نموذج الجاذبية كأداة لقياس حجم التدفقات التجارية (الصادرات ، الواردات) بين الشركاء التجاريين. ونستعرض من خلال هذه الدراسة الأسس النظرية التي يقوم عليها النموذج، والتي تقوم في مجملها على نموذج التوازن العام للتجارة الدولية، ونموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج، وتحليل التدفقات السلعية للتجارة العربية البينية والإقليمية (بين دول الوطن العربي ودول الاتحاد الأوروبي) في ضوء نموذج الجاذبية، وذلك باستخدام بيانات مقطعية pooled data للفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٢، لمعرفة إلى أي مدى يمكن لنموذج الجاذبية قياس حجم التدفقات السلعية للتجارة العربية البينية والإقليمية وإمكانية استخدام المعادلة المقدرة كنموذج لمحاكاة التجارة والتنبؤ بأفاق التجارة، وبعد قياس حجم التدفق الفعلي والمحتمل للتجارة فيما بين الدول العربية من جانب ، وبين الدول العربية والاتحاد الأوروبي من جانب آخر باستخدام نموذج الجاذبية من أهم أهداف الدراسة.

---

(\*) المدرس المساعد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بالقنطرة.

(\*\*) باحث مساعد بالمركز.

## فرضية الدراسة:

ويمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي :

«يرتبط حجم التدفق التجاري بين الدول طردياً مع حجم الدولة ، وعكسياً مع المسافة بينهم ، وذلك وفقاً لنموذج الجاذبية» .

الأطر النظرية التي يقوم عليها النموذج

تضم ستة أطر نظرية ويمكن عرضها على النحو التالي :

- الإطار المستمد من علم الطبيعة .
- الإطار المبني على نموذج التوازن العام وتضم نموذج التوازن العام لـ (فالراس) .

نموذج الجاذبية لـ Bergstrand

نموذج الجاذبية لـ Anderson, Wancoop

- الإطار المبني على النموذج الاحتمالي .
- الإطار المبني على النظام الخطي للإنفاق .
- إطار مستمد من نموذج الإغراق المتبادل .
- إطار مستمد من نموذج (هكشر - أولين) ويضم نموذج الجاذبية لـ Deardorff (حالة وجود أو عدم وجود عوائق للتجارة)
- نموذج الجاذبية لـ (Evenett & Keller) (حالة التخصص الكامل والغير كامل) .

النموذج المستخدم والنتائج

المعادلة الخاصة بالتدفقات السلعية للتجارة العربية الميمنية



تحليل التدفقات السلعية للتجارة العربية البينية والإقليمية في ضوء نموذج الجاذبية  
عرض الباحث/ علي أحمد شيخون

$$\text{Log}(X_{ij}) = -6.212423 + 0.523833 \text{ Log}(\text{GNI})_i + 0.271779 \text{ Log}(\text{GNI})_j + 0.459105 \text{ Log}(\text{GNI percapita})_i + 0.074271 \text{ Log}(\text{GNI percapita})_j - 0.819303 \log(\text{dist})_{ij} + 0.703015 \log(\text{adj})_{ij} + 0.230766 \log(\text{lang})_{ij} - 0.181796 \text{ Log}(\text{ECR})_j$$

Adj.R<sup>2</sup> 99.9959

الثلاثة متغيرات التالية تم التعبير عنها في صورة Level وليس في صورة

Log وهي :

CLL	مستوى اللغة المشتركة.
CRL	مستوى (معدل) تركيز الصادرات.
SBL	مستوى الحدود المشتركة (الجوار الجغرافي).

حيث تشير رموز المعادلة إلى ما يلي:

B <sub>0</sub>	ثابت المعادلة.
(GNI) <sub>ij</sub>	الدخل القومي الإجمالي للدولتين أ، ب.
(dist) <sub>ij</sub>	أقصى مسافة دائرية مطلقة بين الدولتين أ، ب.
(adj) <sub>ij</sub>	الجوار الجغرافي بين الدولتين أ، ب.
(lang) <sub>ij</sub>	اللغة المشتركة بين الدولتين أ، ب.
(ECR) <sub>j</sub>	معدل تركيز الصادرات للدولة ب.
Eu	حد الخطأ.

المعادلة الخاصة بالتدفقات السلعية للتجارة الإقليمية لدول الوطن العربي مع دول  
الاتحاد الأوروبي

$$\text{Log}(X_{ij}) = -17.30413 + 0.581671 \text{ Log}(\text{GNI})_i + 1.482442 \text{ Log}(\text{GNI})_j + 0.113732 \text{ Log}(\text{GNI percapita})_i - 0.293224 \text{ Log}(\text{GNI percapita})_j - 1.051599 \log(\text{dist})_{ij} + 1.044242 \log(\text{adj})_{ij} + 2.667375 \log(\text{lang})_{ij} - 1.142749 \text{ Log}(\text{ECR})_j$$

Adj. R<sup>2</sup> 99.9718

## البيانات والمعادلة المقدرة :

باستخدام Pooled data للمتغيرات السابقة وعدداً من المشاهدات ١٨٠٠ مشاهدة للمعادلة الخاصة بالتدفقات السلعية للتجارة العربية البينية ، و١٥٠٠ مشاهدة للمعادلة الخاصة بالتدفقات السلعية للتجارة الإقليمية مع دول الاتحاد الأوروبي .

تتكون الدراسة من خمسة فصول على النحو التالي :

### الفصل الأول: نموذج الجاذبية: الأصول النظرية والتطبيقات الحديثة

يستعرض الباحث في هذا الفصل مراحل انتقال مفهوم الجاذبية من علم الطبيعة إلى علم الاقتصاد ، ونستعرض كذلك الأسس النظرية التي يقوم عليها النموذج والتي يقوم في مجملها على نموذج التوازن العام للتجارة الدولية ، ونموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج ، أهمية النموذج كأداة لقياس حجم التدفقات التجارية بين الدول الشركاء وأخيراً مزايا وعيوب نموذج الجاذبية .

### الفصل الثاني: التجارة العربية البينية: بعض المؤشرات الاقتصادية

يستعرض الباحث في هذا الفصل بعض المؤشرات التطبيقية للتجارة العربية البينية وهي ، مدى الاعتماد على التجارة العربية البينية ، معدل تركيز الصادرات ، الميزة النسبية المستبانة ، تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول ، بالإضافة لمؤشرات أداء التجارة العربية البينية التي تعكس كلاً من الوضع الحالي والتغير في الأداء .

### الفصل الثالث: التجارة الإقليمية بين دول الوطن العربي والاتحاد الأوروبي: بعض المؤشرات التطبيقية

يستعرض هذا الفصل مدى الاعتماد على التجارة الإقليمية بين الوطن العربي والاتحاد الأوروبي والميزة النسبية المستبانة ، معدل تركيز الصادرات ، تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول ومؤشرات أداء التجارة الإقليمية للوطن العربي التي تعكس كلاً من الوضع الحالي والتغير في الأداء .

#### الفصل الرابع: تطبيق نموذج الجاذبية على التجارة العربية البينية

يستعرض الفصل الدراسات التطبيقية السابقة ثم محاولة اختبار فرضية الدراسة القائلة «يرتبط التدفق التجاري (الحجم) بين الدول طردياً مع حجم الدولة وعكسياً مع المسافة بينهم وذلك وفقاً لنموذج الجاذبية»، وتطبيق ذلك على التجارة العربية البينية لقياس حجم التدفق المحتمل للصادرات العربية البينية بالإضافة إلى العوامل السياسية التي تؤثر على حجم التدفقات.

#### الفصل الخامس: تطبيق نموذج الجاذبية على التجارة الإقليمية بين

##### دول الوطن العربي ودول الاتحاد الأوروبي

استعرض الباحث الدراسات التطبيقية السياسية ثم حاول اختبار فرضية الدراسة القائلة «يرتبط التدفق التجاري (الحجم) بين الدول طردياً مع حجم الدولة وعكسياً مع المسافة بينهم وذلك وفقاً لنموذج الجاذبية» وتطبيق ذلك على التجارة بين دول الوطن العربي ودول الاتحاد الأوروبي لقياس حجم الصادرات الإقليمية المحتملة لدول الوطن العربي.

#### الخلاصة وأهم النتائج

تناولت هذه الدراسة إمكانية استخدام معادلة الجاذبية لقياس حجم التدفقات السلعية للتجارة العربية البينية وكذا الإقليمية وذلك للفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢

باستخدام بيانات مقطعية pooled data بعدد من المشاهدات ١٨٠٠ مشاهدة للمعادلة الأولى و ١٥٠٠ مشاهدة للمعادلة الثانية. ومن نتائج التحليل ارتفاع معامل التحديد المرجح للمعادلة الخاصة بالتدفقات السلعية للتجارة العربية البينية ٩٩٩٩٥٩ و ٩٩٩٧٢٦ للمعادلة الخاصة بتدفقات السلعية للتجارة بين دول الوطن العربي ودول الاتحاد الأوروبي، بالدرجة التي يمكن من خلالها قبول استخدام تلك المعادلة كنموذج لمحاكاة التجارة والتنبؤ بأفاق التجارة، وباستخدام المعادلة المقطرة فإن إجمالي حجم الصادرات العربية البينية المحتملة بلغ حوالي

٢٤ مليار دولار وإجمالي حجم الصادرات الإقليمية لدول الوطن العربي مع دول الاتحاد الأوروبي ٤٣ مليار دولار، وتحليل التجارة العربية البينية والإقليمية في ضوء أربعة مؤشرات تطبيقية للتجارة الدولية ومن نتائجها :

- ارتفاع معدل تركيز صادرات الدول العربية، ومن ناحية أخرى انخفاض عدد المجموعات السلعية التي تنتجها كل دولة على حدة وذلك وفقاً للتبويب المعياري الدولي للتجارة.

- ارتفاع الميزة النسبية المستبانة للدول العربية في نحو ٥ قطاعات سلعية.

- تشابه الدول العربية في نمط التجارة العربية البينية والإقليمية (ارتفاع بمعدل الارتباط بين متجهات صافي الصادرات).

- انخفاض نسبة الاعتماد على التجارة العربية البينية فيما بين الدول العربية وارتفاع نسبة الاعتماد على التجارة الإقليمية.

- انخفاض درجة تكامل التجارة العربية البينية السلعية نظراً لانخفاض درجة الاعتماد على التجارة العربية البينية، وتشابه الدول العربية في نمط التجارة العربية البينية، وبالتالي هياكل الإنتاج وتقارب الدول العربية في مستويات الدخل، ومتوسط نصيب الفرد وارتفاع معدل تركيز الصادرات، بل إن تلك العوامل السابقة تضي نوعاً من التشابه. فقوى الجاذبية تعمل حتى لو كان هناك اختلافات نسبية تجاه حدوث تكامل للتجارة.

- التجارة الإقليمية للوطن العربي أكثر تكاملاً مع دول الاتحاد الأوروبي<sup>٥</sup> عن غيره من الأقاليم الأخرى، وذلك نظراً لارتفاع معدل الاعتماد على التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي، ووجود تقارب جغرافي، سياسي، وثقافي بين دول الوطن العربي ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك وجود اختلافات في خصائص الدول وبالتالي نمط التجارة. كل العوامل السابقة تضي نوعاً من الاختلافات التي من شأنها إحداث قوى جاذبية ناحية تكامل التجارة.



**ثالثاً: قائمة بحوث المجلة  
(البيولوجيا)**

## قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد المجلة المختلفة للمركز

منذ عام ١٩٨٤م

### أولاً: مجلة الدراسات التجارية

١ - العدد الأول ، السنة الأولى يناير ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. حامد أحمد رمضان	القيادة الإدارية اتجاه إسلامي
د. محمد الطيب النجار	التوجيهات الإسلامية لحل مشكلة الفقر
د. محمد شوقي الفنجري	السوق الإسلامية المشتركة
د. محمد عبد الحليم عمر	الموازنة العامة في الفكر الإسلامي
د. عرفة المتولى سند	طبيعة الصلة بين العمال وأصحاب العمل في الاقتصاد الإسلامي
د. رفعت العوضى	تحليل اقتصادي لكتاب الأحكام السلطانية

٢ - العدد الثاني ، السنة الأولى أبريل ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. حسين شحاته	معايير الأداء في الإسلام
د. السيد عبد المطلب عبده	صكوك الاستثمار والادخار والتكافل بين المسلمين
الشيخ/ محمد عبد الحكيم زعير	دور أساليب المصارف الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية
د. عبد الحميد الغزالي	النشاط الاستثماري في مصرف إسلامي
د. محمد السيد الناعني	إطار المحاسبة في عقود المراجعة لأجل الدفاتر والحسابات والمستندات المحاسبية الحكومية في الإسلام
د. محمد عبد المنعم خميس	

٣- العدد الثالث ، السنة الأولى يوليو ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سامى رمضان سليمان	الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة
د. ربيع محمود الروبى	المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
د. كوثر عبد الفتاح الأبجى	المحاسبة عن التأجيل التمويلي فى البنك الإسلامى
د. عبد الله عبد العزيز عايد	السعر فى الاقتصاد الإسلامى
د. فتحى لاشين	التأمين بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية
د. حسين حسين شحاته	تطور مسيرة فكرة وتجربة المصارف الإسلامية عبر
د. عبد العظيم بسيونى	نصف قرن
إعداد د. محمود المرسى	العالم الإسلامى وخديعة التقدم الاقتصادى
د. لاشين مقدم الرسالة	التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الإسلام (عرض
	وتلخيص رسالة ماجستير)

٤- العدد الرابع السنة الأولى أكتوبر ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد عبد الحليم عمر	التنظيم المحاسبى لصندوق الزكاة فى البنوك الإسلامية
د. حامد أحمد رمضان بدر	إدارة الخلافات فى المنظمات - منهج إسلامى
د. يوسف إبراهيم يوسف	الآثار الاقتصادية للانقراض بمنهج الإسلام فى الاتفاق
د. أمين عبد العزيز منتصر	الاستهلاكى
د. نحمده عبد الحميد ثابت	الحكمة الاقتصادية من تجريم الإسلام لبعض بيوع الحاصلات
د. شوقى اسماعيل شحاته	الزراعية
	المعالجة الإسلامية لمشكلة التضخم فى اقتصاديات النمو
	حقائق الاقتصاد الإسلامى ومسألة الربا فى عالمنا
	المعاصر



اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سعد أمين منصور الشيخ محمد عبد الحكيم زغير إعداد د. سامي رمضان مقدم الرسالة	الحاجات والحوافز في الفكر الإسلامي - مع المقارنة بالفكر الإداري الوضعي الترف ودوره في إهلاك الأمم والشعوب الأسس المحاسبية لتقدير حصيلة الزكاة - دراسة تطبيقية في جمهورية مصر العربية (عرض وتلخيص رسالة دكتوراه)

٥ - العدد الخامس والسادس - السنة الثانية يناير وأبريل ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أسس المغتار أحمد عبدالله د. فكري عبد الحيد عشماوي د. محمد أحمد فتحي ناصف د. محمد عبد الحليم عمر د. عابدين أحمد سلامة د. محمد عبد الحليم عمر د. سعيد محمود عرفة د. شوقي اسماعيل شحاته د. رفعت السيد العوضى	تقييم الأنشطة الروحية في شركات التأمين الإسلامية النظم الإسلامية وتطوير الموازنة في السعودية موقف الشريعة الإسلامية من أوراق المجاملة الاحتياط ضد مخاطر الائتمان في الإسلام الموارد المالية في الإسلام تعليق على بحث الموارد المالية في الإسلام تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية تعليق على بحث مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية تحليل كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي

٦- العدد السابع السنة الثانية - يوليو ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
أ.د. السيد عبد المطلب غنيم	ما يمكن أن تضيقه شركة تأمين إسلامية إلى سوق التأمين بمصر
د. حسين موسى راغب	القيم والمعتقدات الإسلامية وأثرها على السياسات والقرارات التسويقية - دراسة تحليلية مقارنة
د. رفعت العوضى	كتب التراث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي
للباحث أحمد طارق طلعت	مفومات النظام الاقتصادي في الإسلام
الشيخ محمد عبد الحكيم زعير	عرض وتلخيص رسالة ماجستير
د. حنان إبراهيم النجار	المصارف الإسلامية ضرورة للتنمية الاقتصادية
د. محمد محمد جاهد	سعر الفائدة لحل مشكلة الائتزاز بالمقارنة بالزكاة
	التنظيمات الادارية في الإسلام (عرض وتلخيص رسالة ماجستير)

٧- العدد الثامن السنة الثانية - أكتوبر ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عرفة المتولى سند	ضوابط الانتاج في الإسلام
د. أحمد تمام محمد سالم	الاطار العام للمبادئ الإسلامية، وآثاره التطبيقية في مجال المعاملات المالية والمحاسبة
د. رفعت العوضى	تحليل اقتصادي لكتاب الفلاحة والمفلكون للدلجى، نموذج
أ/ عبد السميع المصرى	من الفكر الإسلامى لقضية الفقراء ومشكلة الفقر
د. محمد شوقي الفجرى	تجارة النقود
	عرض لكتاب (الإسلام والمشكلة الاقتصادية)

## ثانياً: تم تغيير اسم المجلة عام ١٩٩٢ لتصبح مجلة المعاملات الإسلامية

١- العدد الأول، السنة الأولى - نوفمبر ١٩٩٢:

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	المساعدات الاقتصادية بين الدول الإسلامية
د. عبد الستار أبو غدة	الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية
د. عبد الفتى محمود	ضوابط الحق فى التنمية فى الشريعة الإسلامية
د. محمد فريز منغشى	المبادئ الإسلامية الناطمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الشيخ صالح عبد الله كامل	تقرير عن حكمة التشريع الإسلامى فى فرض الزكاة
أ/ إسماعيل بدر	وتحريم الربا
تعليق د. عبد الفتى محمود	أهم التغيرات الاقتصادية التى جرت فى مصر خلال العام
	البناء التكنولوجى للدول النامية (تأليف د. أويس عطوة الزنط)
تعليق د. عبد الفتى محمود	النظام القانونى الدولى للأماكن الدينية المقدسة دراسة
تعليق د. عز الدين إسماعيل	تطبيقية للانتهاكات الإسرائيلية بالأماكن المقدسة فى فلسطين
	قضايا هامة لإدارة التغيير (تأليف د. سعيد يس عامر)

٢- العدد الثاني، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٢، وهو عدد خاص عن القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي (مجموعة حلقات نقاشية عقدت بالمركز)

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
المستشار/ محمود فهمي	الحلقة النقاشية الأولى: ورقة عمل حول القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الخاص بقانون قطاع الأعمال.
د. جعفر عبد السلام	الحلقة النقاشية الثانية: ورقة عمل حول القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ في إنشاء مركز تنمية الصادرات
د. سهير عبد العال	الحلقة النقاشية الثالثة : ورقة عمل حول القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ الخاص بإصدار قانون سوق رأس المال
د. جعفر عبد السلام	الحلقة النقاشية الرابعة: ورقة عمل حول القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي
د. عبد الرازق فرج	الحلقة النقاشية الخامسة: ورقة عمل حول القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

٣- العدد الثالث، السنة الأولى، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	حق العمل في الإسلام
د. أحمد فؤاد عبد الخالق	المنهج الإسلامي في اتخاذ القرارات مع التطبيق على قرارات المصارف الإسلامية

قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد المجلة المختلفة للمركز منذ عام ١٩٨٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. نصرت عبد اللطيف	دور الزكاة كنظام للتأمين الإسلامي في معالجة الكوارث الاقتصادية
للشيخ صالح عبد الله كامل	أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية والحلول المقترحة لها
الباحث محمد عبد المنعم أبو زيد	النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية وموقفه
ترجمة أ.د. أحمد عبد العزيز النجار	كارثة الفائدة
	التوصيات والاقتراحات الصادرة عن مؤتمر قضية الإنتاج في مصر
	القرارات والتوصيات الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي

٤- العدد الرابع، السنة الأولى، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سهير عبد العال	معالجة مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي والفكر الوضعي- مصر كدراسة حالة
د. محمد أحمد جادو	الأسس والتنظيم المحاسبي لبيع المسلم كأحد نماذج الاستثمار الإسلامي
د. جمال الدين المرسى	تحليل الطلب على البنوك الإسلامية مدخل تسويق
الشيخ صالح كامل	استثمار مال الفرد في الإسلام
أ/ موسى يعقوب	رؤية الإعلام للاقتصاد الإسلامي
أ/ منى الحسيني عمار	حول اتجاه الدول الأوروبية لفرض ضريبة على البترول
	توصيات مؤتمر التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية

٥- العدد الخامس، السنة الثانية، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	العتاء الحضارى للإسلام فى المجال الاقتصادى
د. عماد الشربىنى	الأحكام العامة للشركات (دراسة مقارنة بالشريعة)
د. حسن عباس زكى	التحديات التى يواجهها العالم العربى والإسلامى من الناحية الاقتصادية
د. سهير حسن عبد العال	انعكاسات المرحلة الأخيرة من اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية
أ/ أحمد جابر	عوض الضرر فى المعاملات الإسلامية
المستشار/ أحمد أمين	علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية
حسان	أحكام وحكم الزكاة
للشيخ صالح عبد الله كامل	المدخل إلى دراسات جدوى التقية الاقتصادية للمشروعات
أ/ منى عمار	الصناعية ومدخلها الإسلامى

٦- العدد السادس، السنة الثانية، مايو ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. يسرى إبراهيم أبو سعدة	البيع بالتقسيط فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى
د. سعاد إبراهيم صالح	الأسس العقائدية والأخلاقية والتشريعية للاقتصاد الإسلامى
د. سهير حسن عبد العال	أهمية صناديق الاستثمار كأداة مالية جديدة فى تنشيط سوق الأوراق المالية
أ/ منى عمار	النمو الأسبوعية والدروس المستفادة منها

قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد المجلة المختلفة للمركز منذ عام ١٩٨٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق عرض أ/ منال أحمد النجار	بحوث وفتاوى إسلامية من قضايا معاصرة كتاب التنمية في الوطن العربي (للدكتور عبد الله محمد قسم السيد)

ثالثاً: تم تغيير اسم المجلة عام ١٩٩٧ لتصبح مجلة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

١- العدد الأول، السنة الأولى، أبريل ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. الغريب ناصر د. محمد مكي سعدو الجرف د. محمد نظير بسنيوني د. فاروق أحمد أحمد حسن د. سهير حسن عبد العال عرض أ/ أحمد جابر بدران عرض د. عز الدين إسماعيل	تطور الصيرفة الإسلامية فكرياً ومؤسسياً إعادة التأمين في الفكر الإسلامي دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية المراجعة الداخلية في بيئة نظم الاتصالات الإلكترونية (إطار مقترح) التجارة البينية بين الدول الإسلامية فقه الاقتصاد النقدي (للأستاذ يوسف كمال محمد) كتاب الاقتصاد الأفريقي (للدكتور فرج عبد الفتاح)

٢- العدد الثاني، السنة الأولى، أغسطس ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد حسن أحمد الحسنى	خطابات الضمان المصرفية وتكييفها الفقهي
د. محمد عبد الحليم عمر	الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية
د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الإسلامي
د. شوقي أحمد دنيا	التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره
د. على عبد الجبار ياسين السروى	التدرج في التشريع - مفهومه ومجالاته وأنواعه
د. أنس المختار أحمد	موقف الفكر الإسلامي من قضية التسعير

٣- العدد الثالث، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد حسن أحمد الحسنى	بلع التقسيط بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
د. عبد الله حاسن الجابري	الآثار الاقتصادية للإرث في الإسلام
د. على أبو الفتوح شتا	مدخل مسببات التكاليف واختيار المسببات المثلى
د. محمد سعيد الغامدى	الأبعاد الإنمائية للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية
د. أنس المختار أحمد	سلسلة من الدراسات التسويقية في الفكر الإسلامي
د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	آليات العائد الثابت والعائد المتغير ومقدرتهما المقارنة على تحقيق عدالة توزيع عائد رأس المال النقدي



٤- العدد الرابع، السنة الثانية، أبريل ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد سعيد الغامدي	تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية - دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
د. محمود الخالدي	مصرف الزكاة في سبيل الله
د. محمد مكي سعدو الجرف	نظام المضاربة للتكافل الاجتماعي البديل الإسلامي للتأمين على الأشخاص
د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	العائد الثابت والعائد الاحتمالي، ومقدرتهما المقارنة كالتين للتخصيص المعظم للربح
د. أنس المختار أحمد	التسويق الاحتكاري في الفكر الإسلامي

٥- العدد الخامس، السنة الثانية، أغسطس ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أنس المختار أحمد	وظيفة العلاقات العامة في الفكر الإسلامي
د. عبد الجابر السيد طه	النماذج الاقتصادية المعاصرة للتمويل التسايجري من منظور إسلامي
د. معين محمد رجب	التخطيط الاقتصادي من منظور قرآني في عهد النبي يوسف عليه السلام (١٦٠٠-١٥٠٠ ق.م)
د. مدحت أحمد علي عنيبر	النشاط الإنتاجي لبعض النباتات الطبية والعطرية
د. محمد عبد الحليم عمر	أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي

٦- العدد السادس، السنة الثانية، ديسمبر ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شوقي أحمد: دنيا	المضاربة على العنة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها - مع تعقيب من منظور إسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
د. محمد بن حسن الزهراني	قراءة اقتصادية لرسالة : «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهائم
د. أنس المختار أحمد	البيوعات في الفكر الإسلامي
د. نجاح عبد الحليم أبو الفتح	دراسة مقارنة لمدى الكفاءة في النظاميين الاقتصاديين الرأسمالي والإسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	الصرافة وتحويل العملات بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي

٧- العدد السابع، السنة الثالثة، أبريل ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد تمام محمد سالم	الصرف الأجنبي المعاصر في ميزان الشريعة
د. نجاح عبد الحليم	النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للنظم الوضعية
د. محمد أحمد جادو	صناديق الاستثمار بين المحاسبة الضريبية ومحاسبة الزكاة
د. زبيب صالح الأشوح	الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصدقات التطوعية
د. محمد عبد الحليم عمر	التأجير التمويلي من منظور إسلامي

٨- العدد الثامن، أغسطس ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شعبان فهمي عبد العزيز	محددات دور الدولة في جباية الزكاة وأثرها على كفاءة الجباية
د. محمد عبد الحليم عمر	المنهج الإسلامي في الإنتاج
د. عبد الله مبروك النجار	التعويض عن إساءة استعمال حق النشر في التشريعة والقانون
د. محمد بن علي العقلا	منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية على الدول العربية
د. سيد محمد عبد الوهاب	دور المعلومات المحاسبية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لقرارات التنمية الاقتصادية

٩- العدد التاسع، ديسمبر ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شوقي أحمد دنيا	الإجارة المنتهية بالتمليك - المشاركة المتناقصة .. من الأدوات المالية الإسلامية لتمويل المشروعات
د. محمد مكي سعدو الجرف	الفكر الاقتصادي عند الإمام الشاطبي
د. نجاح عبد العليم	التمويل بالعجز شرعيته، وبدائله من منظور إسلامي
د. عبد الجابر طه	الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية
د. حسين محمد حسين الجندي	تحقيق المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة من خلال المنظور الإسلامي لبعض الممارسات المحاسبية
د. محمد عبد الحليم عمر	القواعد الشرعية وتطبيقاتها على المعاملات المالية المعاصرة

١٠- العدد العاشر، أبريل ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سوسن سالم الشيخ د. على بن محمد سعيد الزهراني د. هدى خيرى عوض د. نعمت عبد اللطيف مشهور د. محمد عبد الحليم عمر	إدارة الأزمات في الفقه الإداري الإسلامي كتاب "بغية الفلاحين" للملك الأفضل العباسي بن علي الضوابط الشرعية للاتفاق العام الأثر المتوقع لتطبيق سياسة الحاجات الأساسية في مواجهة مبدأ حد الكفاية على التخفيف من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية - بحث باللغة الإنجليزية التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي

١١- العدد الحادي عشر، أغسطس ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. زينب صالح الأشوح د. هدى خيرى عوض د. فريد بشير ظاهر د. حسين موسى راجب د. سيد محمد عبد الوهاب د. محمد عبد الحليم عمر	دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر: دراسة تطبيقية استراتيجيات التدخل الحكومي وآليات التنافسية الصناعية - دروس مستفادة من تجربة شرق آسيا النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي - بحث باللغة الإنجليزية العوامل ذات الصلة بالمنتج وتأثيرها على قرار اختبار قتاة التوزيع - دراسة تطبيقية على الشركات والمؤسسات الصناعية بمدينة العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية إطار محاسبي مقترح لمواجهة التهريب من الزكاة والضرائب بالتطبيق على جمهورية مصر العربية الرهن العقاري من منظور إسلامي

١٢ - العدد الثاني عشر، ديسمبر ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبد الله حاسن الجابري	الفجوة الغذائية في الوطن العربي
د. محمد صغير الوطيان	مفهوم الاستثمار من منظور إسلامي
د. نجاح عبد العليم	أزمة الركود ونقص السيولة : تأصيل لأهم الأسباب الهيكلية
د. أحمد أحمد موافي	تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. محمد أحمد إسماعيل	قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual
د. أشرف يحيى محمد الهادي	أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص
د. عز الدين فكري تهاشي	سندات الوقف: مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
د. محمد عبد الحليم عمر	

١٣ - العدد الثالث عشر أبريل ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. زهيرة عبد الحميد معربة	الضوابط الإسلامية في مجالى التجارة الداخلية والخارجية وآثارها الاقتصادية
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف	أسلوب جباية الزكاة وإنفاقها في الدولة الإسلامية
د. أحمد عبد الغفار عطوه	المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي (الأسس ونموذج لكيفية التطبيق)

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. هدى خيري عوض	منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وآليات النمو في دول شرق آسيا
د. محمد سعدو الجرف	محددات العرض النقدي في المملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد الإسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	قراءة إسلامية في مشروع قانون: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار

١٤ - العدد الرابع عشر، أغسطس ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
المستشار الدكتور محمود الخالدي، الأستاذ إبراهيم خريس	مشروعية تقنين فقه الضرائب
د. حسين محمد حسين الجندى	استخدام النموذج المحاسبي للتأجير التمويلي في تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة
د. عمر بن فيحسان المرزوقي	اقتصاديات الميراث في الإسلام
د. دينا راتب، مهندس/حسن عزت	تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية: مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار
الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام	الأثر التكافلي الذي يحدثه تطبيق نظام الوقف نماذج وإسهامات

١٥ - العدد الخامس عشر، ديسمبر ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ عبد الله حاسن الجابري	الدور الاقتصادي للمحتسب في الإسلام
د. زينب صالح الأشوح	تقييم اقتصادي للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي الحكومي في مصر مع التركيز على جامعة الأزهر
د. هدى خيرى عوض	العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي
د. علا عادل على عبد العال	توجهات إسلامية حول وضع معايير وضوابط بيئية
د. حمزة بن حسين الفجر	حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلال المختلط بالحرام أحياناً
د. سيد محمد عبد الوهاب	الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي ومعالجة المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي
د. محمد عبد الحليم عمر	للضريبة العامة على المبيعات
	العولمة والاقتصاد الإسلامي

١٦ - العدد السادس عشر، أبريل ٢٠٠٢م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبير فرحات على	التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها
د. عز الدين فكرى تهاى	التكلفة المستهدفة كأداة لتسعير المنتجات الجديدة في ظل بيئة الأعمال الحديثة
د. محمد صفوت قابل	البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد عبد المحسن على الشعراوي	مدى رضا مستهلكي الخدمة المصرفية بالبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على عملاء بنك فيصل الإسلامي المصري تأثير بعض متغيرات الثقافة التنظيمية على الاستعداد لمواجهة الأزمات المحتملة، لدى ضباط الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة
د. نحمده عبد الحميد ثابت	

١٧ - العدد السابع عشر، أغسطس ٢٠٠٢م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد سعيد نأحي الغامدي	الوزير السلجوقي نظام الملك تحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د. أشرف يحيى محمد الهادي	أثر القيم الأخلاقية الإسلامية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامي
د. علا عادل علي عبد العال	رؤية إسلامية في محاولة لترشيد الإعلانات التجارية
د. محمد السيد محمد برس	الأسس المحاسبية لمشكلات البيع والشراء في ضوء الفقه الإسلامي

١٨ - العدد الثامن عشر، ديسمبر ٢٠٠٢م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. حسين رحيم	وظائف النقد في إطار الفكر الإسلامي ومشكلة تخزين القيمة عبر الزمن
د. السيد عطية عبد الواحد	التوزيع العادل للدخل والثروة من منظور إسلامي



اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبد الرزاق رحيم الهيتي	حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصال الحديثة في الشريعة الإسلامية
د. أحمد عصام الدين السيد عيسوي	دراسات تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة
د. ناصر محمد يوسف ماضي	أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية للعبء على إلغاء الوثائق لتأمينات الحياة العادية في السوق المصرية - نموذج كمى
د/ عائشة كرم الدين على ضيف	أثر توافر مهارة التفكير الإبداعي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر على جودة نتائجهم العلمى

١٩ - العدد التاسع عشر، أبريل ٢٠٠٣م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	إسهامات مدرسة المنار في الاقتصاد الإسلامي
د. عبد الله بن علي البار	محافظات العمارة والتنمية في الإسلام (دراسة إحياء الموات)
د. عبد الله مبروك النجار	الضرر الأدبي الناشئ عن جرح المشاعر، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف	أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة ، «دراسة خاصة على القطاع الفندقى»
د. محمد سعدو الجرف	الاقتصاد الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية والقانون الدولي الإنساني

٢٠ - العدد العشرون، أغسطس ٢٠٠٣م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد بن حسن بن أحمد الحسنى	دراسة شرعية اقتصادية لصور من الإفراض المصرفي الحديث والبدائل الإسلامية لها
د. عبد الله بن على البار	مفهوم الاستخلاف وعمارة الأرض في الإسلام
د. عبد الرحمن زكى إبراهيم	نظام الملكية في الإسلام وآثاره التوزيعية
د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى	بيع الحلي ومناقشة قاعدة (ما حرم سدا للذريعة فيباح للحاجة)
د. سوسن سالم الشيخ	نماذج من إدارة الأزمات في القرآن الكريم
د. ناصر محمد يوسف ماضى، د. فياض عبد المنعم حساتين	استخدام الأساليب الكمية لدراسة اقتصاديات الحجم لتأمينات الحياة لشركات التأمين المصرية
د. أماني هاشم السيد حسن مصر ..	دور الهندسة الضريبية في تطوير النظام الضريبي في مصر .. دراسة تحليلية انتقادية

٢١ - العدد الحادى والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٣م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبد الله بن حاسن الجابرى	الفساد الاقتصادى .. أنواعه - أسبابه - آثاره وعلاجه
د. سليمان ناصر	السوق المالية الإسلامية .. كيف تكون في خدمة النظام المصرفي الإسلامي؟
د. ماجدة أحمد شلبى	الاندماج المصرفي كأداة للتنافذ إلى الأسواق ودعم القدرة التنافسية في عصر التكتلات والكيانات المعقدة
د. أشرف يحيى محمد الهادى	تقييم مدى استقلال المراجع في شركات المساهمة المغلقة «دراسة نظرية تطبيقية»
د. أحمد أحمد المواقى	بعض ملامح الاتجاهات الحديثة في الرقابة القضائية على السلطة التقديرية

٢٢ - العدد الثاني والعشرون، أبريل ٢٠٠٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ عبد الله بن علي بن عبد الله عسيري	شمية ودور الأخلاق في المحاسبة والمراجعة في مراحل التأهيل والممارسة ومصادر هذه الأخلاق
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور	سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة بيان لعناصر الحداثة
د/ عبد الله بن محمد الرزين الأستاذ/ عصام أتور أحمد عيسى	قضايا اقتصادية معاصرة من منظور إسلامي الربا وموقف الشريعة الإسلامية منه
د/ عادل ممدوح غريب الدكتور/ عائشة كرم الدين على ضيف	الجوانب المحاسبية لحكومة الشركات مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية أثر الثقافة التنظيمية على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو مشاركة المعرفة

٢٣ - العدد الثالث والعشرون، أغسطس ٢٠٠٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ محمد فوزي لطيف نوبجي	مسئولية الدولة تجاه الأضرار الناجمة عن أعمال الشغب والتجمهر... دراسة مقارنة
د/ علا عادل على عبد العال	نظرة الفكرين الوضعي والإسلامي للجودة كأحد ركائز الميزة التنافسية
د/ حمدي محمد مصطفى حسن	حماية المستهلك في نظام التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي
د/ محمد الوطيان	التكليف الشرعي للخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية
د/ موسى سالم الشيخ	دروس مستفادة من إدارة الأزمات في عصر الرسالة والخلافة
د/ علي عبد الجبار السروي	الإعاقعة... حكماتها ، التدابير الواقية منها في الشريعة الإسلامية

٢٤ - العدد الرابع والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
أ/ محمد عبد العزيز حسن	قراءة في قانون البنك المركزي
د/ محمد سعدو الجرف	التأمين التعاوني والتكافل بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي
د/ سوسن الشيخ	اختيار المديرين وأدائهم لمهامهم في الإسلام
أ/ عاطف فوزي شرويد	الالتزام الاستهلاكي الإسلامي وأثره في حماية المستهلك
الأستاذة/ أمل عباس حسين	دور الدولة في حماية المستهلك

٢٥ - العدد الخامس والعشرون، أبريل ٢٠٠٥م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ محمد فوزي لطيف نويجي	مسؤولية الدولة تجاه الأضرار الناجمة عن أعمال الشعب والتجهر... دراسة مقارنة
د/ علا عادل على عبد العال	نظرة الفكرين الوضعي والإسلامي للجودة كأحد ركائز الميزة التنافسية
د/ حمدي محمد مصطفى حسن	حماية المستهلك في نظام التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي
د/ محمد الوطيان	التكليف الشرعي للخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية
د/ سوسن سالم الشيخ	دروس مستفادة من إدارة الأزمات في عصري الرسالة والخلافة
د/ عيسى عبد الجبار السروى	الإعاقة... حكماتها، التدابير الواقية منها في الشريعة الإسلامية

٢٦ - العدد السادس والعشرون، أغسطس ٢٠٠٥م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ أحمد محمد خليل الإسلامبولي	الحاجة إلى فهم حقيقة بعض النصوص الشرعية في المعاملات المالية المعاصرة «لا تبع ما ليس عندك»

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ عبد الله بن علي البار د/ أحمد أحمد الموافي	مفهوم البركة في الإسلام والحرص عليها تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي «مشروع الشرق الأوسط الكبير»
د/ ضياء جمال الدين أبو الحسن الليثي	الإهل العربية بين التراث الإسلامي والتنمية

٢٧- العدد السابع والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٥م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
الأستاذ/ مرغاد الخضري، الأستاذة/ رايح حدة د/ يحيى ناصر السرحان د/ سليمان ناصر	علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي في ظل نظام مصرفي معاصر نموذج إستراتيجي لرفع قدرة المجتمع على الابتكار التطورات العالمية في القطاع المصرفي وأثارها على البنوك الإسلامية
د/ خلف بن سليمان بن صالح النمري	أثر العدالة الاقتصادية في تحقيق التنمية من منظور إسلامي
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف	السياسة بمدينة مكة المكرمة : المقومات والمعوقات «دراسة استطلاعية»
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور	العولمة ، والإسلام ونهاية التاريخ
د/ عابد بن عابد العبدلي	تقدير أثر الصادرات والاستثمار على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية
د/ صالح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن محمد الطياري	المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية (دراسة استكشافية )

٢٨ - العدد الثامن والعشرون، يناير - أبريل ٢٠٠٦م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ رحيمة حسين	نحو صيرفة إسلامية متخصصة نموذج مصرف المشاركة
د. محاسب/ محمد البلتاجي	المخاطر نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المراجعة، المضاربة، المشاركة)
د/ أحمد بن عبد الرحمن الشميمري	استخدام التسوق الإلكتروني من وجهة نظر المستهلك النهائي في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية
د/ عبد الموجود عبد المقصود أبو حمادة	أمن الطرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود - طبيب الله نراه سواه
د/ عبد الله بن حاسن الجابري	آثاره الاقتصادية

٢٩ - العدد التاسع والعشرون، مايو - أغسطس ٢٠٠٦م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي	النظام النقدي والإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي
د/ عادل ممدوح غريب	مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي
د/ عبد الله بن حاسن الجابري	وقف عائد العمل لجزء من الوقت.. دراسة شرعية اقتصادية
د/ بهاء الدين منصور	الأسس الفيزيائية للعقيدة والشرعية الإسلامية
د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم	نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
د/ عبد الله بن عبد الله العبد اللطيف	التوظيف في سوق العمل السعودي: الواقع.. العقبات.. الحلول
د/ نشوى أحمد الجندي	تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني

٣٠- العدد الثلاثون، سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٦م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. وجيه عبد الله فهمي مصطفى	استخدام الدوال غير الخطية
د. محمد عبد الحليم عمر	نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي
	«Endowment - Foundation - Trust»
	دراسة مقارنة
د. يوسف إبراهيم يوسف	مجالات وقفية مقترحة لتنمية مستدامة «الوقف المؤقت»
د. علاء الدين زعتري	التنمية البشرية ودورها في المحافظة على الموارد
د. أسامة السيد عيد السميع	الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام - المشكلة -
	الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر
د. عادل حميد يعقوب	أزمة سوق المال السعودي (البورصة) دراسة اقتصادية
د. أحمد أحمد الموافي	تعديل المادة (٧٦) من الدستور كخطوة على طريق الإصلاح السياسي





الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
أولاً: البحوث	
البحث الأول: استخدام الدوال غير الخطية في تسعير عقد التأمين على الحياة الجماعي - مدخل إكتواري جديد	
دكتور/ وجيه عبد الله قهمي مصطفى	١١
البحث الثاني: نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي دراسة مقارنة	
دكتور/ محمد عبد الحليم عمر	٦٧
البحث الثالث: مجالات وقفية مقترحة لتنمية مستدامة «الوقف المؤقت»	
دكتور/ يوسف إبراهيم يوسف	١٠١
البحث الرابع: التنمية البشرية ودورها في المحافظة على الموارد	
دكتور/ علاء الدين زعترى	١٣٧
البحث الخامس: الأزمة الغذائية على عهد سيدنا يوسف عليه السلام المشكلة - الحل - دروس مستفادة مع إعطاء نموذج تطبيقي من الواقع المعاصر	
دكتور/ أسامة السيد عبد السميع	١٥٧
البحث السادس: أزمة سوق المال السعودي (البورصة) .. دراسة اقتصادية	
دكتور/ عادل حميد يعقوب	٢١٧
البحث السابع: تعديل المادة (٧٦) من الدستور كخطوة على طريق الإصلاح السياسي	
دكتور/ أحمد أحمد الموافي	٢٦٩


**ثانياً: ملخص الرسالة**

تحليل التدفقات السلعية للتجارة العربية البينية والإقليمية في ضوء

نموذج الجاذبية

للباحث/ ياسر إبراهيم علام . . . . . ٣٨١

ثالثاً: قائمة بحوث المجلة (البيلوجرافيا) . . . . . ٣٨٩

طبع بمطبعة مركز صالح كامل  
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر  
٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ١٩٩٨/٦٧٨١











Bibliotheca Alexandrina



0798615